نقيب الاشراف محمود افندي اسماعيل زاده

كتاب حاشية على الجامي

نوبه سنه ١٩

اعلم ان الجنس نوعان جنس على سبيل الشمول وجنس على سبيل البدل فالجنس على سبيل الشمول هو ما يقع على القليل والكثير بلفظ واحد كزيت وتمر وماء وهذا الجنس لا يثنى ولا يجمع الا اذا قصد الانواع يقال زيوت وتمور ومياه والجنس على سبيل البدل كرجل وفرس فانهما يقعان على فرد من افراد الرجال والافراس ويجوز تثنيته وجمعه نحو رجلان ورجال والمراد بالجنس في باب التمييز هو الاول لا الثاني والفرق بين الجنس والجمع عموم وخصوص مطلقا يعني ان كل جمع جنس وكل جنس ليس بجمع

الفرق بين الجنس واسم الجنس ان الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء فانه يطلق على القطرة والبحر واسم الجنس لا يطلق الا على الواحد من ذلك الجنس على سبيل البدل كرجل فعلى هذا يكون كل جنس اسم جنس بخلاف العكس

الاستعارة هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كالاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي

طوبى فعل من الطيب قلبوا الياء واوا للضمة قبلها ويقال طوباك وطوبى لك بالاضافة الى الضمير ولا يقال طوبى لك بالياء

واعلم ان علامة الاسم ضربان احدهما لفظي والثاني معنوي اللفظي عشرة ثلثة في اوله واثنان في اوسطه وخمسة في آخره اما الثلثة في اوله فالالف واللام للتعريف وحرف النداء وحرف الجر واما الاثنان في اوسطه الف التكسير وياء التصغير واما الخمسة في آخره ياء النسبة وياء الاضافة ونون التثنية والجمع وما عدا ذلك فانه علامة المعنوية كالاسناد والاضافة اي كون الاسم مسندا اليه وكونه مضافا ومضافا اليه

فصلا تمييز بعيد وما بعده حال او لازم في حكم استعمال او للنوع قصلا مصدر منصوب بفعل مقدر محذوف ابدا توسطا بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته فيقع بعد نفي صريح كقوله لا تعترضا او ضمني نحو قولك تقاصرت الافهام عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها

كل مصدر دخل فيه الفاء وهو مضاف يكون معناه الامر كقوله تعالى فضرب الرقاب اي اضربوا الرقاب وقوله تعالى فنظرة الى ميسرة اي انظروا

سبب ... الامر ... او ... او الاستدلال

٤٤٦٠

قد وقف هذه النسخة سلطاننا الاعظم والخاقان المعظم مالك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان ابن السلطان السلطان الغازي محمود خان وقفا صحيحا شرعيا لمن طالع وتأمل وتعلم واستكمل تقبل الله تعالى منه عمله واجمل جزاءه الفقير احمد شيخ زاده المفتش باوقاف الحرمين الشريفين غفر لهما

آيا صوفيه

باعربه
٢٢٩

٤٤٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم

يا مالك الملك مسالك محامدك •
ويا سالكي لجّ مسائل حامدك •
اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية بتسهيل
مشكلاتنا • صراط الذين انعمت
عليهم بالتسديد لكمالاتنا بفضلك لا انت
وصلّ على افضلهم صلوة وتحية • لنبيك
المنعم علينا في اصلاح حالاتنا • وعلى آله
المفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة
لتحصيل كمالاتنا • وصحبه المكملين لنا

بفضل آثار النبوة ليحفظوا من الخطاء
في معانيها الاشتباه وبعد فيقول العبد الفقير
الى الله الغني عن العالمين ابراهيم
بن محمد بن عربشاه الاسفرائني عصام الدين
هذه حواش كالشمس للنجوم ودرر زبرجدية
بجواهر ما فيه للفوايد الضيائية وتبيان
لا يوجد مثلها في حواشي ولا يوجد
... ولا يرده كتاب غير ...
للكتاب ... من الابداع ولا يوجد ...

قوله اعلم ان المطارحة هي المنازعة في المسئلة العلمية لاظهار الغالب بل لاظهار الفقر اي الاهرة وذلك تحوائج ... فيحتمل ان يرد قصدا لاظهار الفقر تهذيب والآداب

قوله واش الاول بمعنى النقاش قوله اسفرائني بكسر الهمزة وسكون السين وفتح ... والثاني بمعنى الكتاب والتمام ... منسوب الى اسفرائن ... مرحلة

قوله كالغوايد الضيائية واش بمعنى وشي ... وشاية وهو بمعنى العون والترتيب ...

قوله حواشي الغواني هو الذي نور الشمس وضياؤها ...

قوله هذه حواش كالشمس اه اضافة النجوم الى درر الزبرجدية ... تفضل هذه الحواشي على الفوايد النفيسة الواردات في ساير الكتب كفضل الشمس على ساير الكواكب فاشية

قوله ... قوله ولا يوجد ... بمعنى الحجة والاختيار ...

قوله ... عظيم القدر بحسب مرتبة العلم

قوله ما فيه القافية لانه راجع الى حواش الا ان يقال ... كتاب او التصنيف او مذكور منه

قوله الحمد للمعلوم وللام للجنس والاستغراق اي كل حمد من الازل الى الابد ثابت حامد كان او محمود ان يكون مصدرا مجهولا والمعلوم المشترك بين المصدرين فان تعالى حمده سبحانه وتعالى لما يماه للاستيعاب كما يلايم الاستغراق ويحتمل ان يكون بمعنى اصل المصدر بعينه يساس وكشانش * عبد الغفور

اذا كان المبتدا معرفة والخبر نكرة يكون الظرف في جانب المبتدا واذا كان الخبر معرفة والمبتدا نكرة يكون الظرف في جانب المبتدا واذا كانا معرفتين يكون الظرف ايضا في الخبر * ١٢

فاجريا الاجلاع على حوفية الا محاسن الاصلاع * ممن لم يتبارى في ربقة التقليد
ملتفعوه بما شاء لبس معه النزاع * ومن لبس لغاية التجديد ببصره الحديد *
فليتشره عنه فلا كرم منه الا الورع * انفع بها اهل السعادة بانتفاع
وردع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع * انت حسبنا في الترقي الى يفاع
العلم الذي هو في غاية الارتفاع قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري
من نعام وغيره * وقد وقع على غير الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته فليس بمعتبر
الاختياري اما لكمال استقلال الذات فيه واما باعتبار كونها مبادي افعال اختيارية
فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجازا ولكن المحمود عليه المحمود عليه
حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود عليه حقيقة امر آخر قوله لولايته
في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه وقال الغنيمي
هاهنا احتمالان اما على الاول فالمعنى ان كل حمد يجب لكل حمد وهو نعمة تعالى
لانه تعالى يحب كل حمد ترجع عنه اليه وما غيره فلا يجب لا حمده وحمد من
يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه
وبيده خلق مستعد لحمد وشيئا في الحامد وجزء بحمد لا يليق به وحمده صحيح
ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حمد متعلق بوليه وان يكون مبنيا للمفعول
اي كل محمود به قائم به تعالى وان لا فاعل من ترك جانب اللفظ رعاية
ما هو الاصل نظرا الى المعنى بجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بتكلف
ارادة كل ما يتعلق عليه لفظ الحمد لكون اللفظ مفيدا الثبوت كل معنى يحمد به مع
دون تعبير ضمير بحمد درجة الكمال وذلك ان يجعل الحمد المبني للفاعل بالرفع

قوله كونها مبادي كون الصفات الذاتية مبادي للصفات الافعال ... كالتخليق والترزيق وغيرهما فالمحمود عليه فعل اختياري ...

قوله ممن لم يتبارى ربقة التقليد الواحدة من العروة مجاج وخاقة الربقة الى التقليد من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء اي الماء الذي هو كاللجين وهو الفضة والتقليد قبول قول الغير وجعله كالقلادة في عنقه

قوله الى يفاع العلم اضافة بيانية بمعنى المرتفع كذا في الصحاح

قوله الى يفاع العلم كذا في البعض المرتفع من الارض وغيره

قوله وما وقع على غيره جواب سؤال مقدر تقدير السؤال ان هذا التعريف للحمد غير مانع لعدم صدقه على الحمد الواقع في مقابلة الجميل الغير الاختياري كحمده تعالى في مقابلة صفاته التي هي مقتضيات ذاته وخلاصة الجواب ان هذا التعريف للحمد الحقيقي والمعترض به حمد مجازي او هذا التعريف للحمد الذي يكون المحمود عليه فيه حقيقيا وفيما اعترض به المحمود عليه ليس كذلك عبد الحق

قوله وما وقع على غيره جواب سؤال مقدر على نقض التعريف وهو انه قيل كيف يصح هذا التعريف وقد حمد انه تعالى على صفاته وهو غير مختار فيها والا لزم حدوثها فالصفات ليست باختيارية له تعالى فاجاب المحشي بقوله وما وقع اه احمد

قوله اما لاستقلال الذات فيه فانه صفات الله تعالى انما هي من ذاته تعالى بخلاف صفات العبد فان فاعلها هو الله تعالى ١٢

قوله كونها مبادي اه يعني ان كون الصفات محمودا عليه باعتبار كونها ماخذا او مصدرا عنه الافعال الاختيارية لان الافعال الاختيارية توخذ وتصدر عن الصفات كالخلق من تعالى والموت من المميت والحياة من المحيي وغير ذلك فعلى هذا صح تعريف المنقوض ١

قوله هو اي فاذا كان الامر كذلك فلتنزيله اه ١٢

قوله تجوزا العلاقة كونه مشابها لما هو محمود عليه حقيقة ١٢

قوله هذا اي حمد هذا انما من قبيل فصل الخطاب تجوز لكونه فصلا بين الكلامين ١٢

قوله فالمعنى ان كل حمد يجب لكل حمد وان قال كل على الحمد اشارة الى ان اللام الداخلة على الحمد للجنس او الاستغراق فلذا ادخل الكل ١٢

قوله ارجعه اليه لانه وان كان ظاهرا حمد لغيره لكن بالحقيقة حمده تعالى بناء على ما قيل ان حمد الصورة هو حامد تلك الصورة احمد

قوله اي كل حامدية كذا في تجمع ...

قوله ان يكون مبنيا للفاعل وهو ما ارتبط به القائم بالفاعل اعني كون الشيء حامدا او قيل عليه المبني للمفعول ١٢

قوله ارجعه اليه فانه تعالى فاعل لجميع فاذا حمد زيد مثلا على احسان كان الحمد راجعا اليه تعالى لانه فاعل الاحسان ١٢

قوله كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ولفظ الحمد مشترك بين المبني للفاعل والمبني للمفعول فلا يفاد ولا يراد به الا احدهما واذا اول بمعنى مجازي متناول لهما جاز ارادة كليهما فانه يجب ذلك بمعنى المجازي وهو كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ١٢ س

دون غيره بمعنى انه قاصر عليه تعالى دون غيره ويرشد اليه تعريف المقام بحمده تعالى
فيكون المعنى ان الحمد نوع مختص به لا يتأتى من غيره تع فيكون الحمد تعالى
بالحمد عاجز عن حمده كما انه قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
ولا يمكن ان يحمد الا على وجل فرد احمد وهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة
المعراج حين ناجى ربه ولا يبعد ان في جميع الوانه تنبيه على تقديم الولي على النبي
حيث اشير به اشارة دقيقة الى ما هو المشهور من ان الولاية افضل من النبوة
قوله والصلوة على نبيه النبي انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ الاحكام
والرسول اخص منه وهو انسان كذلك يكون له كتاب وشريعة واللام في النبي
للعهد وهذا الاول يعرف الى نبينا ام وقد تكون للجنس والاستغراق فيكون
المعنى والصلوة على كل نبي لكنه توجه اختياره على الرسول لما يجب اللفظ فرعاية
للسجع وما يجب المعنى فعلى الثاني فلانه اشمل وعلى الاول فللدلالة على انه
صلى الله عليه وسلم يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ونعلم منه استحقاقه بمرتبة
الرسالة بطريق الاولى **قوله** وعلى آله واصحابه المتادبين بادابه الال
الشيعة ادخال على على الله ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي
وآله ويفصلون في ذلك حديثا في الصحاح ال الرجل اهله وعياله ولا ينبغي
اتباعه هذا ولو حمل على الى ان يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وقيل
اقوال في تعيين ال الرسول والمقام لا يسعه في الصحاح الادب ادب النفس
وادب الدرس ولا يخفى ان اله واصحابه متادبون باداب نفسه وادب درسه
وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم

قوله الولاية افضل اه اعلم ان الولاية عبارة عن كون العبد قريبا الى الله تع ومحبوبا له تع فلو منع عبادة القالبي وفي كلام بعض العلماء
ان ما قيل من ان الولاية افضل من النبوة لا يصح مطلقا والا لزم ان يكون الولي افضل من النبي وهو غير مسلم عقلا ونقلا وليس بمراد
الجلال القائل بل الاصح التقييد وهو ان الولاية النبي افضل من نبوته لما في الولاية من معنى القرب من الله تع الذي يكون في النبي على
الكمال بخلاف ولاية غير النبي ووجه افضلية ولاية النبي على نبوته ان النبوة الزائلة متعلقة بمصلحة وقت وولاية لا يتعلق
فيها بوقت دون وقت بل هي باقية الى يوم القيمة وما قيل في توجيه ذلك ان النبوة مختومة بمحمد من حيث ظاهرها الذي هو الانباء
وان كانت دائمة من حيث باطنها الذي هو الولاية بمعنى التعرف في تخلق بالحق فان الاولياء من امة محمد يتعرفون في تخلق بالخلق
الى قيام الساعة وليس الولي الاعظم تعرف النبي وليس توجيه لان الكلام في ولاية كل واحد من الانبياء ونبوتهم لا في ولايتهم من
حيث الجمعية ونبوتهم كذلك وايضا الولاية التي تكلمنا فيه ما هو بمعنى المحبة كما قررنا لا ما هو بمعنى التعرف كما يشعر به كلامه وقيل مرتبة
النبوة افضل من مرتبة الولاية لما في النبوة من معنى الوساطة بين الجانبين والقيام في مصالح الخلق في الدارين مع حضرة شهادة اعلم
قوله مع عجزه حين لقوله وبحامده
كانه قيل لا يصدق حامد الا
على الله تع عز وجل ١٢
قوله كما اثنيت من الثناء الذكر بالخير وفي خاشية الطيبي ان ما اثبت تاكيد للكاف في عليك باستعانة
الضمير المرفوع للمجرور والمعنى لا احصي ثناء عليك مثل ثنائك على نفسك وذلك لان كل موجود من
قوله الولي الصالح القائم بامر الله ومع ذلك حموداته تع مع كمال قدرته ووفور علمه وفي الطيبي شرح المشكاة انت مبتداء وما بعده خبره وكي
تع وحقوق الادمية والولي ان انت متصف بالصفات الكاملة التي يدل عليها ثنائك على نفسك وهذا هو الظ ١٢
هو العارف بالله تع وصفاته
حسب ما يمكن فيه المواظب على
الطاعات المجتنب عن **قوله** فلرعاية السجع السجع قد يطلق على الكلمة الاخيرة من فقرة باعتبار توافقها للكلمة الاخيرة من الفقرة
الاخرى وقد يطلق على نفس توافقهما ومرجع المعنيين واحد بالنقل الى التحقيق الذي يتحقق السجع ١٢
المعاصي والانهماك في اللذات يتحقق بالاخرى
والشهوات
قوله براعة الاستهلال هو تحسين الابتداء
بان يورد فيه ما يناسب المقصود وما بعده
من بديع الطراز اذا فاق اقرانه ١٢

قوله هذه اشارة الى ما في الكتاب بناء على تاخير الديباجة عن تدوينها او في الذهن بناء على تقدمها عليه فانها

قوله الفاتحة والضمير راجع الى الشارع عليه السلام والاتقان
الخ معرفة الادلة تفصيلا وضبط قواعد الكلية
...تفريقات ... الفقهاء ...

قوله على سبيل الاجمال لان التفصيل
لا يكون في الذهن ١٢

الادب قوله فهذه اي حجة الصور حاضرة في العقل تحضر المعاني التي
ستذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها لان اسماء الاشارة
ربما يستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المحسوسة والمبصرة الحاضرة
في مرأى المخاطب لكن لا بد من نكتة والنكتة ههنا ايماء الاشارة الى ان المعاني لحدة
متن عبارته لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويجوز على الاشارة اليها وما الاشارة
الى كمال فطانة الطالب الى انه بلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات عنده
واستحق ان يشار اليه المعقول الاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث
الطالب على تحصيل المعاني قوله فوائد جمع فائدة وهو ما استفدت من علم
او مال وجاه فادته الا لان يفيده اي ثبت له المال فالك ان تريد الفوائد الثوابت
يعني بهذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان قوله وفية اي كثيرة تامة يقال
وفى الشيء وفيا على فعول اي كثر وتم فقوله الحال متعلق بوافية على تضمين معنى
التعلق ولك ان تجعل الوافية بمعنى وفى بعهده اي لم يغدر فقوله الحال متعلق
بالوافية لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوائد عبارة عن المعاني والوافية اسم للموصوف
والسارق كتاب في تحديث ... بما اي كتاب ثابتة لطف مزيد
تحسين الكلام البليغ قوله تحقق منتخبات الفاقية للعلامة الشهير
الشارق والمغارب ههنا احتمالات الاول ان قول العلامة يستند بحسب المعنى
ان يكون في تقدير الفاقية للعلامة صفة للفاقية ويستند بحسب اللفظ
ان يكون في تقدير كائنة للعلامة حالا منها والثاني ما ذهب اليه المحققون في مثل هذا
جانب المعنى لانه اتم وان رعيت ههنا جانب اللفظ فيتحقق ان الحال لا بد

ان يكون عين الفاعل والمفعول والكافية مضاف اليها للمشغلات التي هي
مفعول للمحل بحسب المعنى وليس بفاعل ولا مفعول وبجوابه انه يصح ان يراد بحال
ما اضيف اليه الفاعل والمفعول اذ اصح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف
اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه
من هذا القبيل فانه يصح ان يقول هذه فوائد وفيه تحل المشكلات الكافية والثاني
الظاهر ان يقول للعلامة بالشهرة فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب
تانيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لان المراد بالعلامة مذكر وذلك الاعتبار
في رعاية التذكير والتانيث اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او العكس
والثالث ان في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظرا لان هذا اللفظ انما يناسب
فيما بين العلماء من جمع جميع اقسام العلوم كما هو حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب
الا من العلماء في العلوم النقلية وهذا اخص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي
بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم ما بين علم الاوائل وما هو
مقصد الاهو فيه بحسب المعنى وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم
الفلسفية الرابع نوع خفاء من بين وما فوقه لانها اغنياء عن الوصف
بالفضائل لفضل الاشتهار واعتذر عن اعراضه عن الاطراء في المدحة بحيث
انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يجيء تعددهما الذي يستدعيه
صيغة الجمع بل اراد البلد المشرقي والمغربي فيصح جمعهما بما مر **قوله** الشيخ
ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخ من استبانت فيه السن من اربعين
او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق

قوله لفضل الاشتهار علة العلة اي صار الاغنياء بسبب الاشتهار بسبب تحصيل الفضائل

الشيخ على من لم يبلغ حد السن للتبجيل وعنه يقال شيخت الرجل علمًا في الصحاح
أي وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد هنا اذ المشهور أن الشيخ ابن الحاجب
قبل شابًا قوله تغمده شوبع تغمده في الصحاح تغمده الله برحمته غمره بها
وهذه الكلمة مأخوذة من غمدت السيف أي جعلته في غلافه والغمد غلاف السيف
ففي هذه الكلمة استعارة تشبيه الشيخ بالسيف في جودة القطع وقطع المشكلات قوله
وأسكنه بحبوحة جنانه أي وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب
والجنة الحديقة ذات الشجرة والنخل قوله نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ أي
جمعته في السلك والنخط والنثر جعل الشيء في حرزه وتجوز كل
على المقررة وحمل على الثاني نجع في مدح الكتاب والنمط السلك ما دام فيه خرز
والا فهو سلك وتحريم النظوم وفي اضافة النمط الى النحو استعارة الى ان جزؤه
لا ينفك الفوائد التي تالا لها قوله للولد الاعز العزة عند أهل النجابة والفضل
بالنجابة والفضل فوصف بالعزة في قوة وصفه بالنجابة والفضل قوله الملهوف
هو المتأسف بحزن وتجمع الالفاظ المترادفة في تخصيص المتصف وضمه الى
عند البلغاء قوله وسميته الفوائد الضيائية فان قلت قد تقرر في محله ان
النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية
قلت هذا النسبة في المركب الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى
الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول فيجعل النسبة الى ضياء الدين
والمقصود في ابن الزبير العلم فتخص النسبة الى الزبير بخلاف
عبد مناف فان المقصود اظهار كمال العبودية حتى ينحصر في ان ضيا و

المضاف اليه باسم التعبد كأنه العبد فان قلت لم لم ينسب الاسم مع ان النسب اليه
حالة ... تلقيف بحرف قلت لان المنسوب اليه اشهر باللقب ولان في اللقب
ما ليس في ... وجعله تعيينا لان يجعل علة غائية للتاليف ولان في نسبته
الى الضياء يحسب اصل المعنى فيه تبجيل بضيائه القلوب وتزيين باطلة
الريوب قوله لانه بعد التاليف الاولى ترك تجميع لانه لا فائدة فيه
الا اخراج المفردات عن المساوات قوله كالعلة الغائية ما تقدم في التصور
وتأخر في الوجود وضياء الدين يوسف متقدم في التصور وحيث لكن لم يتأخر في الوجود
والعلة الغائية بعد تعليمه عند الشرح ولو قال لان يقال بعلة العلة الغائية لصح وتمت
وكمل النسبة قوله وسائر مشتق من السور يعني يقينهما أكل ومعناه
البيان في الكشاف ان العرب حين أرب بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنفين
بمعنى الجميع عرفت وقد استعمله الكشاف في هذا المقام بمعنى جميع فحق القول
انه من باب تجنيب فالسائر ههنا بمعنى الجميع تبع للتمهيد له لانه سائر الدعا
في حقه قوله من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدئين لانه ربما يكون من اصحاب
الشتائع قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب متوافقة
للمسببات وقيل لا بد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير وان استعمل التوفيق
في جميع اسباب الشرور والخير ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وقيل انه مستغنى الى الباء
لنسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الآلة فلا يصح ضرب زيد بالضارب
زيد وقيل نماسا الضرب من زيد فالعرب يقولوا توفيقي الا من الله تعالى وتوجيهه
على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حذف

قوله السنة الاتي كان تركا لكن به محمد فيه في نفسه ... لكونه من ... الكتاب
اقول يمكن التوفيق بين كلام الفاضل الهندي ومولانا عاصم على حذف في كلام الهندي ... بالمقابلة بناء على ظهور امره والله يعلم ... حلبي

قال وما كوني موفقا الا بعونه وتوفيقه **قوله** وهو حسبي ونعم الوكيل
... تجده في حواشي المطول **قوله** تخييل ان كتابته يعني تخييل نفعه نقصان
كتابته بهذا الترك وتخييل بما يعتقده النفس تقتضيا او سببا وبناء الشعر عليه
وهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية وتخييل كما هو قولنا
هو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يجعل الفعل يؤثر فيها هذه
تأثير القول كما نحن فيه وهو تعظيم النفس بمن اتى بما يكاد ان يوقعه في الاعجاب
لتضعف مثل ذلك الكتاب من اهم المهمات وتعليم تركه كتابته التسامح
ايضا **قوله** ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل
هذا الوجه لترك الحمد للمحقق المدقق الفاضل الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه
عليه اعتراض قوي فالشارح حفظا من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن
انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل الهندي لم يحمد تعظيما للنفس تخييل ان
كتابته هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يكون على سننهم ولا ادا
بترك الحمد قطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك
ما ورد به السنة لاجل هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك الصلوة والصوم
تعظيما للنفس تخييل انه ليس في عداد العقلاء المكلفين فاصلح الشارح
ترك الاقتداء بالسلف بحمله على تركه كتابته وجعله جزءا من الكتاب
وكما يمكن ترك العمل بالسنة وهو فيم العمل به اعرض عنه ويمكن ان يقال تركه
الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة
ادوما للاختصار الذي هو المطلوب في هذا التاليف **قوله** وبناء ...

قوله ان ترك الثناء جائز في محل فيه شبه رياء وسمعه لان افعال الخير ... منهم ال...
... الاول فيه ثواب واجر عظيم والثاني ... وعذاب اليم ... الحمد ...
... في الاعجاب والتكبر ان ... شيء عظيم ولو تصدق بالجبل ... اعظم ...
... قلبه ... رياء وسمعة ... محرم

قوله في حواشي المطول وفي عطف قوله ونعم الوكيل تأمل واجب
لانه يلزم عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية
الاخبارية ان عطف على مجموع قوله وهو حسبي وان عطف
على حسبي يلزم عطف الجملة على المفرد وهو وان صح باعتبار
تضمنه المفرد معنى الفعل لكنه في تحقيقه ... عطف
الجملة الانشائية على الاخبارية واجيب عنه بان قوله
ونعم الوكيل خبر مبتدا محذوف اي وهو نعم الوكيل
سواء اول الانشاء بحقه كما هو عند البعض او لم يؤول
كما هو الحق عند المحققين فيكون من عطف الجملة الاسمية
الخبرية على الجملة الاسمية الخبرية ١٢

قوله من اهم المهمات يعني من المهمات لئلا يوقعه في الاعجاب والتكبر فانه منهي عنه

قوله ترك كتابة الصلوة ان علة ترك الحمد علة ترك الصلوة ايضا

قوله بالسلف ولم يتعرض الشارح الفاضل لترك الصلوة لكونه مفهوما منه عبد الحكيم

قوله اوسطا ان القول المفيد بقبض النفس
نحو العسل مرة مهوعة اي مقيئة هو بسطها
نحو الخمر ياقوت سيالة ١٤

قوله وجه لجواز التلفظ بالحمد وعمل العمل بالسنة ١٢

قوله وجه حيث قال ولا يلزم من ذلك
عدم الابتداء به مطلقا ١٢

الكلمة والكلام لانه بحث في هذا الكتاب عن احوالهما كان دأب المصنفين
ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي العلم
وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يميز بهذا
التعريف عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من
مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض
من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يفتر عنه لما يعرضه من مشقة
التحصيل والمصنف ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما لمن الشروع في الفن واعرض
عن الآخرين لان كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا تبعا فلا يبعثه في تحصيل ما يعنيه
البصيرة ولا انما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يجبره المعلم على حفظ ما في الكتاب
وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم والغرض منه **قوله** فمتى لم نعرفهما من التعريف
او المعرفة وعلى التقديرين يبني البيان على دعوى ان معرفتهما على وجه يستدعيهما
معرفة الاحوال يتوقف فان تم تم والا فلا **قوله** وقدم الكلمة لكون افرادها
هذه وجوه اربعة للتقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف
تحقق معرفة المفهوم على معرفة تحقق المفهوم وتوقف تحقق الفرد على تحقق
الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر **قوله** قيل هي والكلام
مشتقان من الكلم الاشتقاق رد كلمة الى اخرى لتناسبهما في اللفظ
والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه ويعلم من هذا
الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه في المشتق لا انه بعينه
المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية **قوله**

وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه وأما الجرح بالضم فهو اسم للجراحة قوله لسان نعي
معانيها في النفوس كالجرح من السيف يطلق اللسان في التشبيه بالجرح لكونه جارحا
في الألفاظ باعتبار تأثيرها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر يدل
على أن المراد بالأثر ما حذف الأمر في تعبير البيضاوي في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه
كلمات أصل الكلمة الكلم وهو التأثير المدرك بإحدى حاستي السمع والبصر
كالكلام والجراحة قوله وقد عبر بعض الشعراء قال الشارح الفاضل الزوزني
قاله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح
ولو بلغه لم يرض بأن يعبر عنه ببعض الشعراء قوله ما جرح اللسان
اللسان يكون بمعنى اللغة والجارحة وهذه العبارة تحتملهما قوله والكلم
بكسر اللام هذا التحقيق للفظ الكلمة لا للفظ الكلم وذكرها هنا لمناسبة له
بهذا المقام لأن معرفة معنى التاء في الكلمة إنما هو بتحقيق الكلم إذ به يعرف
أن التاء للفرق بين الجمع والواحد للفرق بين الجنس والواحد قوله جنس
لا جمع لكثرة الفرق بينه وبين التمر بأنه لم يطلق إلا على الثلث بخلاف
التمر بأنه من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص ولم يتراق
على وضعه قوله والكلم الطيب أول بعض الكلام هذا التأويل والبعيد
عن مظان الاستعمال جدا وليس من دأب اللغة أن يقال في مقام
أمر أو تجاكم على الكلم الطيب فيقصد البعض الطيب لكون أوجاز البعض
لأن الطيب من الكلم فكأنه بهذا أرجح القول الأول ويمكن رد تأنيث الجنس
من غير حاجة إلى التأويل سيما مثل هذا التأويل بأن يقال قد صرح علماء

٩

التعبير بالأصول والنحو أن لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل هنا معنى
الجمعية لم تؤنث وكيف لا يكون معنى الجمعية ههنا متروكة ولو كانت باقية لزم
أن لا يتعدد الكلمة الطيبة لوحدة ما لم تقرر جماعة من الكلم قوله واللام فيها للجنس
لام التعريف معناه الإشارة إلى معرفة المخاطب فإما أن يشار بها إلى مفهوم اللفظ
الذي دخل عليه لام الجنس فإما أن يقصد بالجنس باعتبار نفسه كما في الإنسان
حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي وإما أن يقصد إليه باعتبار فرد ما فهي
لام العهد الذهني كما في ادخل السوق وإما أن يقصد إليه باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق
كما في قوله تعالى إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات الآية وإما أن يشار بها
إلى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك سبق فيه إليه عند
سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول ثم الجنس لا محالة يحتمل الكثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظة
الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فأشار إلى دفعه بقوله لا منافاة بينهما
أي بين التاء واللام وبين الجنس والوحدة ولكن أن توهم المنافاة بعد دخول
اللام لا قبله من سبق الفهم من وقع ذلك إلى الآن لم يخف عنه من ذوي الفطن
لأن المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة ووقع الجنس بوصف الوحدة
ولا يمكن أن دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلي
الشرائي لا تحقيقي إذ التحقيق أن التاء ليست للوحدة بل للجنس أشار إليه الكلام
بل الحمل أقرب وهذا الجنس مشروط بالوحدة في كونها أخرى الجنس لا يصح
جعل الجنسين معا فرد هذا المفهوم وهذا الإتيان في الكثرة التي تنبئ عنها الجنس

قوله بعد تكلف التأمل يعني ان ذلك الارتكاب موقوف على التأمل البليغ واعلام البعض الأول ما يطلق عليه الكلمة عند المنطقيين والكلام عند اهل اللغة فاذا اردت الاطلاع على الاطلاق فارجع الى
قوله عن جادة التعريف اي القول الشارح انما يكون للجنس لا الافراد

قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة
اشارة الى ان الاحتمال الى ضعيف اما اولا فلان كون اللام الداخل في التعريفات
للعهد يحتمل خروجا عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى قسم
من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليست قسما من مفهوم الكلمة
بل عين مفهومها وجعل الكلمة تناول لما يطلق عليه اللفظ الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية
بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكلف قوله اللفظ في اللغة الرمي
يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها انما صرح بقوله اي رميتها دفعا
لان يتوهم ان المقصود رميها من الفم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا
فان قلت من اين علم انه لم يقصد الرمي من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمي
النواة لا من الفم بل اخرجت من التمرة قبل ان تدخل في الفم فان قلت قد جاء
في اللغة اللفظ بمعنى النطق ويمكن ان يناسب بما يتلفظ به فلم العدول عنه
اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا يدلون يتعدى بالباء قال في القاموس لفظ به
اي نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو الملفوظ به لا اللفظ لان اللفظ به و
النطق صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي فانه يتعدى بنفسه
لانه يكون للفعل المتعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان
اقرب لان مسمى اللفظ عين الرمي لانه يخص اللفظ ولان اللفظ في عرف
اللغة كالكلمة ما يتلفظ به انسانا كان او كثيرا فالاولى ان يجعل المعرف اصلا
لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى الحقيقي اعم من معنى العرفي في اللغة لتناوله ما يتلفظ به
ملكا وهم يقيدونها بالانسان فالاصطلاح منقول من المعنى الاخص الى الاعم وهنا العادة

من قبيل نقل العام فان قلت المنقول اليه وهو ما يلفظ به الانسان حقيقة او حكما اعم من وجه من المنقول عنه وهو الملفوظ فلا يكون نقل العام الى الخاص لذلك هو الحقيقة ونحو ... وتخاص قلت الملفوظ انما ما يلفظ به حقيقة او حكما فيكون عاما ١٢
لان معنى المنقول عنه في النقل الاول ثابت في كل افراد المنقول اليه على سبيل البدل حيث لا يوجد في فرد منها فرد منه بخلاف
النقل الثاني فان معناه ثابت في جميع افراده واو افراد شيء او منه كما لا يخفى عبد الرحمن افندي

بالعكس فلا بد ان يجعل اصل الاصطلاح ما هو اخص الرمي **قوله** ثم نقل في عرف النحاة
ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل
العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت
في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ
به الانسان قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به
فان الاول نقل للمصدر المطلق الى مفعوله المطلق والثاني نقل للمصدر المطلق الى قسم من
اقسام مفعوله ثابت والامر كما لا يخفى ويتفرع على ذلك وجه اخر وهو ان جعل اللفظ
بمعنى رمي اللفظ ثم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل لما
يتلفظ به فيكون نقلا الاسم المتعلق بمعنى الى المتعلق بخاص **قوله** مهملا كان
او موضوعا المشهور في كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل عنه لان
المهمل ما لم يوضع وهو نقيض الموضوع لا المستعمل وانه قصد والمستعمل ما امكن
استعماله والمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره لان المتبادر من المستعمل
المستعمل بالفعل **قوله** اللفظ تحقيقا لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به
الانسان حقيقة او حكما فلا يشكل في ضرب بفعل اللفظ تحقيقا فالصواب فالملفوظ به
تحقيقا **قوله** لم يوضع له لفظ فليس في اضرب الا الفاعل المعقول من غير
ان يكون فاعل ملفوظ او تبقى بعينه من غير لفظه اعتبار اللفظ فاقيم مقام
اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا لجعله جزء الكلام المعقول او نحو
ليس من مقولة معينة بل تارة يكون وجبا وتارة يكون عرضا او عرضا
وتارة يكون من مقولة الصوت واذا رجع الضمير الى الصوت فنقول ليس من

قوله ولم يوضع له لفظ الخ اذا عطف تفسير لقوله وليس بحيث يتقوله بحرف فالملفوظ في حد ذاته امر غير فرد وهو لفظ عبر واحد
بها وقت ليس بمعقول بكيفية اللفظ الذي نوى فيه فيكون من مقولة الكيف فلا يتجه ما قيل لا ادري من اي
مقولة هو ومن قال ان المنوي قد يكون من مقولة الوجب وقد يكون من مقولة الجسم وقد يكون من مقولة العرض فقد اشتبه
عليه المدلول بالمدلول فان مقولتهما انما هو مرجعه لانه الذي هو من الكيفيات
لمولانا وجيه الدين

قوله والصوت الصوت كيفية قائمة بالهواء يحملها الهواء الى الصماخ من يسمع الصوت بوصوله الى السامع شرح مواقف

قوله قلت قوله باجمعه لا يخفى ما في قول المحشي فان هذا الكلام يجري في سورة ما لا يتبع عند الفضلاء مع انه لم يبق مبنيا اي معقولة بعد فان قوله اي شيء يرتفع يكون ذلك الشيء في قوة لا ادري مبنيا اي معقوله فتدبر بالحق

قوله الوضع تخصيص الشيء بشيء الخ لا يخفى ان هذا المعنى فانما بالوضع الخصوص لا بالفظ المخصص وما قام بالفظ كونه مخصوصا فافهم من التخصيص وما على ما يقتضيه ... بصيغة المجهول

قوله لانه لو لم يقصد الوحدة ... لو قصد الوحدة يخرج بعض الكلمات عن التوحيد في ... لعبد الله علما لانه ليس لفظا واحدا

معقولة الحرف والصوت اصلا اليس على ما ينبغي فاحفظ فانه لم تخفى على غيره حسنه

قال بعض الفضلاء يلا ادري من اي معقولة تحرك بلغه **قوله** والدوال

الاربع وكذا اشارة في مثل ضرب النقارة الدالة على ركوب السلطان والنصب

وهي ما وضع لمعرفة القريب **قوله** لانه لم يقصد الوحدة بل لان قصد الوحدة غير

صحيح والا لصح قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصدقها بدون النية

على الكلمة الوحدة بخلاف الكل لكن الكلمة الوحدة في اللفظة الوحدة عند البعض

ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط

الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حتى ان الاتيان بعبد الله علما ليس كلمة

لا امكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافي **قوله** والكتابة غير لازمة

بل غير جائزة لان المصدر لا يحتمل التانيث والتثنية والجمع وان اريد به الصفة

صرح به في الكشاف فاذن تغير قوله نوع حتى يكون اعراضا ويكون من الكها للكتابة

قال غير لازمة اكتفاء بادنى ما يكفي **قوله** مع كون اللفظ اخص اي يستعمله ايضا

اخص مما يستتبعه اللفظة مدبره ولكون ... الانهما ليس فيه مذهب نفس

التابع كل مذهب ملكي **قوله** الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث يلزم

[redacted] بتعدد وضع ولهذا التخصيص ان تخصيص شيء بشيء

جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ

مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك **قوله** بحث متى اطلق كما في الالفاظ

او احس كما في الدوال الاربع والمراد بالحس البصر بحسن مقابلته مع اطلق

لا العلم يقال احس الشيء اذا ادركه وعلمه على ما في القاموس والاولى مبني

قوله حتى يكون ... مرضا شيئا على الهلاك وقيل مرض الذي اذا ... ومرض ... في الاول مصدر ولذلك لا يثنى ولا يجمع •••• كذا في تفسير ... القاضي البيضاوي

قوله دليل اه لا يخفى ان عبارة الشارح بهذا الوجه انه لا يصح ان يقال الوضع تخصيص ... للفظ متى اطلق ... منه ... المتبادر

قوله ويحتمل ان يكون بمعنى وحد ... ان ما يستتبع هو اللفظ وضع وما يستتبع اللفظ هو وضعت فالاول اخص من الثاني ... لا يخفى

قوله بخلاف الكل دفع للتوهم ان نتيجة من صحة القصد الوحدة في الكلمة واللفظة مع ان مناط الوحدة عند البعض ايضا ما هو عند صاحب المفصل فلا يكون مثل عبد الله عند البعض ايضا كلمة ١٢

قوله فانه جعل مناطاه وليس هذا الكلام تحقيقي بل جار على ما ذهب اليه الشارح اذ التحقيق ما سيأتي في حاشية قوله فتكرر عبد الله خرج عنه ١٢ عبد الغفور

قوله والتثنية اه لعل المراد به ما يمكن ان يكون للتاكيد والا فقد يجيء في الشرح في بحث المصدر ان المصدر لا تثنية ولا جمع في نفسه عبد الرحمن افندي

قوله ... اي احدهما ان يكون ... صفة اللفظ والثاني ان يكون ... صفة المعنى ولو قيل لفظة لم يكن الاحتمال الاول لعدم ... الكل ... يوسف الاصم

قوله وخاصة فارغ الكشاف الحرف يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير والتانيث ١٢

قوله ما يستتبعه اللفظة لان ما يكون تابعا للفظ هو وضع وما يكون تابعا للفظة هو وضعت فلا شك ان ما يكون تابعا الاول اخص مما يكون تابعا للثاني فليعلم الامر بالتدبر يوسف الاصم

قوله حيث يصح اطلق او حسن آه المراد هنا السمع او رؤية رسم خط الدال على اللفظ في القرطاس او تعقل اللفظ الدال فالاول من
الحس الظاهرة والاخير من الباطنة
معناه الوضعي آه وهو مستعمل اهل اللسان في بيان مقاصدهم فيندفع به الايراد المذكور في الشرح
فاعرفه لان الاطلاق معتبر لغوي وعرفي الاول المذكور والثاني هو السامع
فاراد الشارح بالحمل على المعنى العرفي تحسين المقابلة لكن لم يقصد في سماع كلام
العرب ان المعنى العرفي محمل عليه ليس على ما ينبغي فلهذا قيل فاعرفه يوسف

يسمع لفظ زيد حسن متقابلته مع تحسن اذ السامع كالحساس من فعل المستفيد
بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد لا يقال اذا اريد ان يصرف الاطلاق الى معناه العرفي
وليس في السامع عرف فاحتر فيه **قوله** بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى من اطلق
مع ضميمة **قوله** واجيب المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا والمجد الكيف احسن
وكذا الحال في الوجه الثاني **قوله** ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال لم نعتبر
الحيثية الاولى لعله لانه لم يعتبر النبادر من الاطلاق كما اكتفيت به
ويرد على الوجهين تعيين المجاز بمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا
او طلقنا بان اهل اللسان في اللغة في المجاز اريد منه المعنى المجازي لان المشا
من حيث الاطلاق بين الامور بدون قرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد
الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم
وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة والصواب
ان يقال المراد فهم المعنى عند كل اطلاق الموضوع وحاجته الى عم من الفهم اجمالا او تفصيلا
وعند سماع حرف يفهم معناه اجمالا والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة
على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولن
يزال اخر يتنده انه قد وجهت الى الشرح الرسالة الوضعية دكنت من الرجال المرضا عنه
في عند القوم لانه على وفق ذائقة الفحول من الشيخ وعليه التبيان عنه فقال
معرفة حقيقته تعالى وصدق المقال **قوله** المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا وقيه
ففيه تجوز القصد **قوله** فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد لغة ويرد عليه ان
مكان الحدث بناء على مفعول فليس ما يقصد باللفظ بمحدث المقصد حتى يصح اطلاقه

قوله والدلالة آه لانه لو لم يجرد بمعنى الوضع عن الدال
لما صح اسناد التضمن الى الضمير اللفظ لجواز اسناده
الى ضمير الدال فلا يصح اسناده الى ضمير اللفظ احمد

قوله بل ملاحظة حال الطبيعة عطف على السابق ... قوله والا فان كان ادنى الاوضع الخ فان دل العلاقة كون الطبيعة ان كان دالة اجا ... الطبيعة والوضعية ... والاثبات ...

قوله ان لا وجه للاقتصار الخ ... ان يكون الفعل او بالقوة كما في الالفاظ ... قوله فاحفظه وذلك لان المناسبة بين المفعول والزمان ايضا متحقق

والا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى
فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقق حاله لا يقتضي ذلك
بل ملاحظة حال الطبيعة وانها مقتضية لاحداث الالفاظ حال حدوث المعنى
والا فان كان الدلالة لاجماع طائفة على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة
وضعية فان قلت لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدلالة
بالعقل ليست الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع فلا حاجة الى
تقييد الوضع بمعنى انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة في المهملات
الا ان يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزلة الالتباس
كالكلمة لدالة التبيان ... حيث المهملات لا الطبيعية بقرينة قوله
ويقيت حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا مهملات والهجاء تقطيع اللفظ
بمجرده فهما حروف الهجاء حروف يقطع اللفظ بها اي حروف تركب منها اللفظ
يعني انه اذا جرد الوضع عن المعنى لا يخرج به شيء ... بقي لا يعنى التلفظ به
قوله وخرجت بقوله اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لان
كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وواو القسم
والعاطفة منه حروف الهجاء الى غير ذلك ولا يخرج بقوله المعنى فلا يصح
الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض
التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء فيكون صفة مخصصة
بحروف الهجاء فلم يحكم الا بخروج قول المعنى بعض الهجاء لا نقول حروف
الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم توضع لمعنى فينبغي ان يخرج عن التعريف

قوله ان لا وجه للاقتصار الخ ... قوله ويستعمل الامر ... بمعنى المجاز ...

عليه وتحريره ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان يجعل اسم احدهما الى
الاخر فقد يجعل هذا الخ لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه
قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي المعنى اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمي
بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشيء اولا والمصطلح هو المقصود
فيجعل المعنى الذي بمعنى المفعول الاسم العام الى الخاص وكذا ان يجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء
من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا
يرجع اليه المعنى قوله او مخفف معنى اسم مفعول مخفف بحذف احدى اليائين قوله
وتبدل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه
معنى لبعد هذا التخفيف لو وجد له نظير في كلام العرب قوله ولما كان المعنى ماخوذا في
الوضع فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه وهو الشيء الاول
فلا يمكن تجريد الوضع عنه نسبة التجريد اليه والوضع الى جميع اللفظ فلا وجه لتخصيص الكلام
على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يتعرض الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر
فاضل او قاصر كما يتعرض اليه ... بل يحتاج ... نعم ... جماعة المتأخرين ...
وهو المعنى فهذا اخرجه بالبيان ... والتجرد عن الشيء الاول لا مدخل له فيه فان قلت
اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى وهو يستعمل في غير معناه مجازا فوضع المعنى مع
انه لا يستعمل في التعريف منصب الا اقتضيت قلت وجه البيان لا احتياج الى تقييد المعنى
بالاوضاع الادلة يتعين كون الموضوع فيه للمعنى قوله فخرج به المهملات فهو الالفاظ
الدالة بالطبع لدلالتها ولعلاقة لازمة بنفس الدال فالدلالة عقلية لدلالة
اللفظ ... على وجود اللافظ فان العقل يحكم بوجوده الا بملاحظة حال اللفظ في نفسه

لان قياسه هكذا اعني ما يتعلق به القصد وكل ما يتعلق به القصد ... ان يكون لفظا او معنى ينتج المعنى اعم من ان يكون لفظا او معنى

لكنا نجعلها الا انا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع حينئذ عما يقوله المعنى كما لا يخرج
الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة للمعنى من حيث انها دوال العقل قوله
فان قيد وضع لم يخرج جميع تلك الامور باعتبار قيد ينبغي في التعريف قوله
قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر الاولى قد وضع بعض الكلمات
بازاء بعض آخر لينفتح فساد التعريف لعدم صدقه عليه قوله فكيف يصدق عليه انه
وضع لمعنى اعلم انه لو قال المص وضع لغير دل لكان التعريف اصح واسلم الا انه
ادرج المعنى لفائدة سنعرفه فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كيف
يتجه هذا السؤال قلت كما تقرر عند الباب مقدمة وتمهيده هي ان المعنى لا يكون
لفظ البتة لا احتمال اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى
بما سوى اللفظ فيخصيص كلمة ما في التعريفات شنيعة مؤكدة قوله قلنا
ما يتعلق به القصد فيه ان اريد انه مفهوم المعنى مفهوم لا يتعلق به القصد بعينه
فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بشيء وهو اخص مما يتعلق به القصد وان
اراد صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص كما يلزم
من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم منه الا يرى ان الحيوان صادق على
الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال
اراد الاول واللام في القصد للعهد الخارجي فيؤول الى القصد بشيء نعم لو
قال ما يقصد بشيء لكان اوضح واخصر قوله وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره
لا يخفى ان هذه القضية شبيهة والطبيعية لا ينتج في كبرى الشكل الاول الا ان يقال
نعم انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول ينافي كلية الانتاج والمعتبر عند

المذكور تبيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام بين كما في قولنا الانسان
حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي قوله بعض الكلمات المفردة لا فائدة
في الوصف قوله فكيف يكون موضوعا للمفرد ولم يقل للمعنى مفرد لئلا
يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى
ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة
للفظ لم يتجه قوله قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها
مركبة لحاصل انها معان مفردة والفاظ مركبة فنقول ادرج المعنى
في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى
مفردا وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة
قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هيهنا في ما هي من الالفاظ
المستعملة في مقام الحكم على اللفظ قبيل في مقام نقض تعريف الكلمة قوله
ولا يخفى عليك ان هذا الكلام منقوض لانه جعل على حد ان يجيب
عن الاشكالين بالمنع لان وجود مادة نقض التعريف في لغة العرب
في شيء من الاشكالين الا انه ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في وروده
فقال ما بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وانما اللائق اثبات
المقدمة الممنوعة بامثال الضمائر الراجعة الا ان تعالى الله عما يقوله الحكم
بان كلها انما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلي فيه ينبغي
ان يكون هيهنا اللفظ موضوعا للفظ فان قلت يمكن ان ينبغ احتمال
ان يكون موضوعا لمفهوم كلي ولا يستلزم ذلك الحكم الكلي على الاخص

قوله المقدمة أي بأن يقول المعترض مادة النقض ثابتة لأنه لا يخفى أن أمثال الضمائر الراجعة إلى الألفاظ موضوعة للألفاظ للمفهومات فصار ما ذكر للنقض منشأ للمقدمة الممنوعة إذ قد وضع بعض الألفاظ بإزاء بعض ١٢

قوله فليس هناك أي في مقام رجع الضمير إلى الألفاظ المخصوصة وتركيبه مثل هو يرجع إلى زيد أو هي إلى زيد فالوضع فيها عام والموضوع له خاص فتأمل ١٢

قوله فلو صرف أي الكلام فيجب حيث حكم بظاهره بأنه موضوع بإزاء مفهوم كلي

ثم توجه النقض قلت ظاهر الكلام الحكم بجازم دون مجرد الاحتمال تحرزا على
الظاهر وورد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر بصيرها ذكره للنقض منشأ
للمقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة فلا ينفع نفعا معتدا
والمراد بأمثال الضمائر الاسم الموصول الذي زيد به لفظ مفرد أو مركب نحو الذي
قلت فما إذا قلت زيدا وزيد قائم وأسماء حروف التهجي وأسماء السورة
والكتب واسم الإشارة بحيث يشار به إلى لفظ مفرد أو مركب من هذا القبيل لأن
وضع اسم الإشارة للمبصرات فاستعماله المجازي في كلمة أو مركب لا يحقق
مادة النقض **قوله** فإن الوضع فيها وإن كان عاما وإنما قال وإن كان
كما في أسماء الإشارة إذ ليس الوضع فيه عاما فإنه ولي بهذا حكم مثل أسماء حروف
التهجي والسور والكتب **قوله** فليس هناك مفهوم كلي أي في مقام وضع
أمثال الضمائر وقيل في مقام رجع الضمير إلى اللفظ مخصوص ولا يخفى أنه لا يتم
في مثل الضمير فيهم **قوله** هو الموضوع له في الحقيقة فيه الموضوع له القول في الحقيقة
لا هناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغائب موضوع
لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوما تقدم ذكره موضوعا له مجازا أو المراد أنه
موضوع لجزئيات هذا المفهوم **قوله** وأما جريان على أنه صفة للمعنى لا يقال
الأولى في الاقتصار على مفرد لعامر **قوله** ومعناه جعل الأمر إلى
اللفظ على جزء معناه هذا تنقيض أن لا يكون الإفراد صفة للمدلول بالمد
لا يتبع للقطارية لذلك إذ لم يوصف بالمشتبع وصف الدال لا يتبع والمعاني
بالإفراد والتركيب بل الإفراد والتركيب مخصوصان بالألفاظ الموضوعة

قوله وفيه أنه يوهم أه وأيضا الإفراد والتركيب في الدلالة والدلالة صفة اللفظ فينبغي أن يكون الإفراد والتركيب أيضا صفتين للفظ وأيضا نفي التجوز في اللفظ نفسه لا في المعنى حتى يجعل صفة له

قوله وفيه أنه يوهم أه فيه أن المعاني متقدمة على وضع الألفاظ لأنه كان في المعاني ما هو مفرد ومثنى ومجموع ومؤنث إلى غير ذلك فوضع لكل لفظ ليكون آلة لفهمه ووسيلة لإفادته وذريعة لمحاورة الناس في قضاء أوطارهم لا رتكابه ههنا التجوز

قوله على الإهمال أي على ترك قيد من قيود التعريف وهو الموضوع ١٢

ولم يوصف اللفظ الدال بالطبع والعقل بشيء منهما فإطلاق التعريف
مبني على الإهمال ومبني على الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضو
على جزئه **قوله** وفيه نوع أن اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالإفراد بناء
على أنه إذا تعلق فعل أو ما يشبهه بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التر
أن يتعلق به وذلك المتعلق إذا كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المتعلق
والاستفادة خلاف ذلك لا يعرف من التجوز وإنما هي إفادة تحققه
به إنما ضعف لمفاد الضعف للإفادة فإنه كما يستفاد من المعنى الثاني
بالمعنى الأول وقيل الكناية عن ضعف الدلالة لظهور إرادة التجوز بحسب المقام
ولا يخفى عليك أن مثل هذا الكلام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لأنه توجب أن
يكون الوضع للمتصف المقصودية بشيء مع أن المقصودية بعد الوضع بل تعد
الاستعمال فيه فكأنه لم يتعرض له لأنه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى
بوجه ما لكنه يريد أن يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا
الوجه سيما إذا ثبت قال الشيخ الرضي أن الإفراد صفة المعنى عند النحاة
وإنما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل للتوجه فإنما يتوجه على تعليق
الوضع بالمعنى في ذلك الغرض كما يرتكب في مثل قتل قتيلا في قوله عليه السلام
من قتل قتيلا فله سلبه **قوله** ولا حينئذ من بيان نكتة في إيراد أحد
الوصفين جملة فعلية لأن المتكلم لا يتبع لا ينطق به إلا لحلو اختياره حيزه
لخصوصية عن نكتة **قوله** ولا مفردا لا يخفى لطف هذا البيان وكان
النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الإفراد فيجوز استعمال الماضي في تقدم

قوله على ذي الحال المجرور اي لانه لا يصح جعلها بين الجار والمجرور ولو قدمت عليها لتعينت ان تكون حالا عما قبلها مرحوم عبد الرحمن افندي كوزر ... شيخ خليفة في سراي سلطاني خلد الله ملكه

وفيه غلط ظاهر فانه لا سبيل الى اختيار التجوز في امثال هذا المقام كما لا يخفى على العارف باحوال النكات وترجيح افادة اليه طبعه ممنوع بل الامر بالعكس لان صيغة المعنى تاوي ابعاد صوت على ما اختاره قدس سره والاشى في العبارة يستفاد منه ما ذهب اليه القائل

الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة ولا ادرى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان الوصف بالوضع معمولا متعددا اختار فيه صيغة الفعل لان الاصل في الصفة الافراد فاختيار فيما المعمول له متعددا الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوجبت تقدم الافراد على الوضع كما يوجبه جعله صفة للمعنى ولانه لو زاد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ لم يذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس ومن قال التقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد قنع في مقام الشهرة بما لا يقنع به الا عديم القدرة **قوله** او من المعنى لم يتقدم عليه معانيه نكرة لانه لا يتقدم بحال على ذي الحال المجرور **قوله** وعند القدر كاف لصحة الحالية لا لاخلل المعنية الذاتية في حالية ولا يفاد منه بحال كما يوجبه قوله وعند القدر كاف في الصحة الحالية **قوله** مثل الرجل قيل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة وقيل رجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وعدم فرقه بالامرية لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلهما كلمة واحدة **قوله** واعرب اعرابا واحدا لانه لم يجعل واحدا مضافا اليه الاعراب صفة وان يجعل له ما يقابله من قوله مع انه معرب اعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين اعراب لفظ واحد وهذا اندفع ما قيل انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان تعرب اعرابين الا انه للامتزاج اعرب لو حد وليس كذلك اذ ما الثانية مبنى الا انه يحابه من الراوي اعراب واحد كيف يقتضيه

قوله والخشبي على الفطن العارف يعني ان الوضع علم معرفة احوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء وقال الاساتذة ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين تمييز بين معناهما

قوله ان يتكلم به مرتين ... بان يتكلم بكل جزء على حدة او بان يتكلم بالكل مرة ... كونه ساكنا

واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعي كونهما متصفتين بكيفيتين قيل ان ما ذكره انما يظهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الاخرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب حقيقة وفيه نظر لان المثنى والمجموع اعربا بجعل حرف الاخير القابل لان يجعل اعرابا اعرابا فيصح فيهما ان المجموع اعرب اعراب لفظ واحد واما الرجل ونحوه فيصح ان يجعل المعرب فيه المعرف دون المجموع لكنه يجيء بصري وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج فلم يصلح هو قاعدة شدة الامتزاج وليس بحد الاول بكسر وقع في الزجاج حتى يكون في ذائقة الناظر في الاجاج **قوله** والخشبي على الفطن العارف بالغرض في القاموس عرفه وعلمه وعرف بغيته **قوله** كمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال انه لفظة واحدة وجه ذلك ان اللفظ ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما وصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وعبد الله علما فيه ان ما ذكر العلامة الثاني المحقق التفتازاني في شرح الشرح المختصر الاصولي للعضد ان عبد الله بالاتفاق النحاة كلمة وكل اسم كلمة بعبد الله كذلك ويمكن ان يظن ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل قرينة بالامرية كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك

نحو زيد قائم

وتفاوت او منافاة اليه بعد ما عرف في بين التلبس ولكن ثم انه يخرج حينئذ
عن تعريف الكلمة بعلمك على انه نيابة ان يدخل في تعريف الكلمة الكو
معربا اعرب واحد لكلمات ان الغرض النحوي ليس بيان حال اخر الكلمة مطلقا
بل على وجه يتميز بما هو حالها باعتبار مجالي عما هو حالها باعتبار الالة او
وجه يتميز بما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقية عما هو حالها باعتبار
كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون جزئيته داخلا في حد الكلمة لتبين
ان الاعراب فيها ليس باعتبار نحالك بل باعتبار الاصل وكون يجري خارجا
عنه لتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة واجراءه مجرى الكلمة **قوله** ولو لم
يخرجه بذكر لفظ كان انسب وذلك ان نقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما
قوله كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فان كان فيما ملك بحيثية جعل الشيء
الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون الشيء الاول
مقتضى الطبع عند عروض المعنى الشيء الثاني له فطبعية والا فعقلية **قوله** فبعد
ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فانه بعد جعل
الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة
لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف
لمجرد قوله وضع بل قوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار
حقيقة الوضع في التعريف **قوله** وشمل اللفظ دير المسموع من وراء الجدار وكو
اخبار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتمحض فهم الالفاظ
بسماع دير ودلالته اللفظ لذلك المدلول العقلي فتعدد دلالة العقلية كمال

الظهور ولو كان الالفاظ عرضيا فانه لم يقدر ان يفهم المعنى الا بعد او
لدلالة اللفظ **قوله** فبعد ذكر الدلالة لا حاجة فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد
ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغني به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان
تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع
قوله كما في المفصل فيه لطافة لان التعريف المفصل مفصل لهذا التعريف **قوله**
اي تقسيمه اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل تعريف
الكلمة المقصود ههنا بانها ينضم قيود اليها يحصل اقسام لها كما تحقق ان الحكم في
التقسيم وفيه من تتمة التعريف وتحقيقه ذلك ضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام
فان ما ذكره في قوة ان يقال كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن باحد
الازمنة الثلثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس
تقسيم الشيء الا ضم القيود اليه ويحصل بعد القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء
تسمى اقساما ويسمى هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة
الى قسم اخر قسيما والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم فيما ذكر من الاقسام وقد يخلو
عنه فلهذا قال منحصرة فيها وحصر المقسوم فيها ان يحكم بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة
التفات الى الجوز من عنه فهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا
ما يوجد حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه
او برهان فيقال ان هنا قسم ثالث حقيقي بان يسمى حصرا قطعيا وحصرا
ههنا قيل عقلي ونحن على انه استقرائي كما بينا في شرح الكافية في هذا
المقام ثم قول المصنف لانها تتعلق بما يتم من جملة من معنى الانحصار وكا

عد العقد للظرف عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام
وبه يشعر سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف هكذا الشرط
لانه الخ **قوله** اي الكلمة لما كانت الخ لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي
لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال الله
تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ومع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء
وقد يكون مضارعا هذا الكلام الرضي فقوله لما الخ جملة اسمية مع الفاء جواب
بلا اشكال ولا حاجة الى حمل الفاء على ما هو جوابها فلا وجه لقوله لا ان يقال الجواب
محذوف لعدم الدلالة وقوله فهي تفريع وفيه نحو تكلف **قوله** اما من صفتها
عدول عن التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان اي لان حالها مع ان فيه نقل
خفي ولعدم احسن لانه يحتاج الى الحرف قوله لبيان الحرف وتحويه عن الظاهر لان المراد
لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من لتعذر تعلق مع ان في تقدير حذف صفتها
على ان تنبيه اخبرنا من نقل عنه ومنهم من قال ادرج كلمة من لان حصر الصفة
في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات تخص الكلمة وهي لان حصر بعض الكلمة
انحصارها فيهما باطل لان كل صفة من الصفات التي تحصر يصدق عليها انها
من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس الا انه ليس التقسيم خارجا عما ذكر
في التقسيم والمعنى على انه ليس الامر خارجا عما ذكر في التقسيم الا ترى ان
معنى قولك الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا انه لا يخرج عنهما
لا انه لا يكون غيرهما لظهور ان الصفات لا تحصى وهناك تقدير اخر اخف
اي ذات ان تدل ثم ادخل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدلالة تركيبها

١٧

لكونهما مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصده كره التنبيه على
قصور ان غيره وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين وحوانه لا حاجة
الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين المصدر والفعل الاول بدخول كلمة ان
او ان لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير
تقدير او تاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة الى شئ منهما **قوله** حيث
يقعان عمدة في الكلام الاول حيث لا يدل على معنى في نفسه بحال فهما
قوله في القدم عنهما لا في التحقيق حتى يكون لصادق مثل افعال الله **قوله** الماضي
والحال والاستقبال بالنسبة الى زمان التكلم لا على الزمان والماضي ما
تقدم عليه والاستقبال ما تاخر عنه **قوله** ماخوذ من السمو وهذا ما جرى عليه
البصريون والاخذ من الوسم للكوفيين وشواهد كل من الفريقين في الكتب
المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلام الشارح ان النحويين اخذوا الاسم بهذا المعنى
من السمو او الوسم ولذا انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح عليه في اللغة
بمعنى اللفظ الدال على شئ كما في قوله تعالى وعلم ادم الاسماء في القاموس الاسم
بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثتين علامة الشئ واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض
للتمييز نعم لو كان الاختلاف في ماخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا فتامل
قوله لتضمنه الفعل لكن ان تقول المشابهة الفعل في ان المقصود ركنا
للفعل **قوله** وذلك لانه قد يعلم به بوجه الحصر الاولى لانه قد علم بوجه الحصر
قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه الاولى ترك لكنه **قوله**
فالكلمة مشتركة لا دخل الخ بما هو بصدده من انه علم بالكل واحد

قوله وقد علم بذلك عطف على محذوف وهو قد تبين وانما وضع الظاهر موضع المضمر لزيادة التمكين في الذهن واختار لفظ ذلك دون هذا للتعظيم كما في قوله تعالى ذلك الكتاب فتامل

قوله لتضمنه الفعل ... تسمية الدال باسم المدلول فتامل

حد لمعنى المعرف بجامع لمانع لأنه لا يتوقف على أن يكون في المعرف قدر
مشترك بل يتحقق بمجرد التمييز إلا أنه زاد تحقيق المعرف لكل وتوضيحه أيضا
قوله وليس المراد بالجامع ههنا إلا المعرف الجامع المانع يعني عند الأدباء بمعنى الحد
وذلك كما صرح به المص في مختصر الأصول فإنه قد منع أن ما علم حده يجوز أن يكون المميز
أو المشترك خارجا عن حقيقة حده التام ولا يحتاج إلى البرهان حقيقة
الحد الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكر ههنا
داخل في مفهوم حده التام فيكون ما علم من المعرفات حدودا قوله وأيضا
والله در المص جملة يموج بها الكثرة بحرها وتحقيقه سيجيء في بحث التمييز وههنا
ولله در المص شفقته على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الذكي والغبي
والمتوسط منها المقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم إلى آخره قوله الكلام
في اللغة ما يتكلم به قليلا أو كثيرا الأظهر دفع إلى تركه بيان المعنى اللغوي للكلام
وهو اللفظ وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى أن الكلام أنسب
بمعناه الاصطلاحي من الكلم لشمول الكلام الكثير دون الكلم ودون الكلمة
لأن ناسب المعنى الاصطلاحي للكلام تخصيص كل من اللفظين بما يناسبه
اصطلاحا لكن لتجرده ههنا عن الإلمام من المعاني اللغوية للكلام يكون
مكتفيا بذكره المرادي على ما في القاموس وكتب أي بشرط مناسبة
بما اصطلح عليه فالأولى أن يجعل النقل عنه إليه قوله فالمتضمن اسم فاعل
إنما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع أنه لا يمكن إلا أن يكون اسم فاعل لتخصيص
الصورة الخطية باسم الفاعل تمييزا عن إبهام الإعجام فينبغي أن يُرى ولا يُقرأ

فاحفظ والغفل عنه في نفائسه وغيره من جهدنا وقد وقع مع غايره
قوله فلا يلزم اتحادهما أي اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن كل منهما الكلام جزءه
ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثاني فقد ضيق عن غيبة المركب
ولو جعل الهيئة جزء الكلام كان تضمن الكلام للكلمتين معنى وإنما غير محتاج
إلى جزء البدلي الكلم المتلفت إليه لاحتياجه إلى تصحيح كون الهيئة التي ليست
بلفظ جزء اللفظ ومن قال إن المتضمن مجموع الكلمتين والإسناد تحرر أو بالكا
نسبة أحد الجزئين إلى الآخر وتم كلامنا إلى آخر فقد سهى لأن الإسناد ليس
جزءا للكلام بل مدلول له وصفة لأجزائه بل قوله أي تضمنا حاصلا
بالإسناد أي بسببه الإسناد وباعتبار أن الإسناد وصار باعثا لجمع الكلمتين
وتضمين اللفظ لهما فلو قال ما تضمن كلمتين للإسناد لكان أنسب قوله
خرجت المهملات أي المحرفة لكن يعني زيد قائم حسن فإن المجموع يصدق عليه
أنه وحده فيلزم كلاما مهملا على حسنه وأنت فاجعل الكلمة ما عبارة
عن لفظ موضوع بقرينة أن بحث النحوي عن الألفاظ الموضوعة قوله وبينهما
إسناد يعني لا حاجة إلى هذا القيد بعد قوله وحمل في التعريف
زيد أبوه قائم ومثل يتبع المعرف خبر من أن تركه قوله فإن الأخبار فيها
مع أنها مركبات في كون الخبر في زيد قائم أبوه مركبا نظر لأن الخبر عنده ثم
قائم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك أن الأمثلة المذكورة داخلة
في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين أعم من الكلمتين حقيقة
أو حكما قوله فإنه في حكم صد اللفظ ولذلك أعرب إعراب الاسم

فجعل مسندا اليه وصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين الخ فان المراد بالاسم
اعم من الاسم الحقيقي والحكمي بمعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم اذ من
خواص الاسم الحقيقي والحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال مثل دير مغلوب زيد في
التعريف مما يحتاج الى تعميم الكلمتين بحمل قوله الاسناد على ما يحمل عليه حتى لو كان
المعنى ما تضمن كلمتين بالاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مغلوب زيد مع الاسناد
نعم مما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جسق قوله اعلم ان كلام المصنف ظاهر في نحو ان ضرب
زيدا فانما المجموع كلام كما قال الشارح يجوز ان يراد بما تضمن كلمتين فقط فلا يكفي
انه يلزم عليه ان لا يتحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من
الكلام في هذا التركيب كتحقق افراد منه في ضربت قوم جاء ضرب وهو قائم على
تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدأ في قولنا زيد ضرب عمرو في
داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضرب وقد اتفقوا على ان خبر المبتدأ ههنا جملة فالكلام
الذي هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا
في الحال والصفة اذا كانتا جملتين ينبغي ان يجعل عند المصنف عبارة
تعريف لا عدولا عن مذهبه قوله على تحمل الخبرية الاولى على تحمل الوقعة اخبارا
من غير قيد الخبرية وكانه قيدها بها لان الانشائية عنده لا تقع خبرا او لو وقعت خبرا
مثل زيد اضربه في تاويل زيد مقول في حقه اضربه وبعد فيجاب بان مادة افتراق الجملة
عن الكلام لا تنحصر على تحمل الخبرية كما وجه البيان لم من مادة الافتراق اضربه في زيد
اضربه سواء كان خبرا او متعلقا بالخبر وقد اخبارا او اوصافا او احوالا
او حملا قسمية او شرطية فان الحكم في جزائه عند المصنف لا الاسم الصحيح قوله ولا يتاتى ذلك

الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعاً **قوله** وفي بعض النسخ بعيد لكلامه
مع انه خال عن طاعة العبارة حيث انه يشمل المركب من حرف واسم فانه لم يقع
من كلام العرب ولم يدل على ان المذهب عنده وكيف يقول ما يدل على ان الكلام عنده
كالجملة ويكذب ما في النحو انه قال المصنف في بحث حروف الاستفهام وفي ان لها
صدر الكلام لانه يقتضي كون قام ابوه في زيد قام ابوه كلاماً عنده وانه يصح
قولهما صدر الكلام **قوله** ولا يتأتى ذلك اي الكلام عند التفسير الا في اسمين او في فعل واسم
الكلام وحمله على المتضمن والاسناد بعيد عن المراد **قوله** الا في ضمن اسمين
اي لا يتحقق هذا الكلام الا في ضمن هذين اي ضمن فلا يرد نحو يا زيد فان
في المقدر والاظهر الانسب ان يتعلق النحاة بها ايضا من كل من تنحي ان تعلم انه
لا يتأتى من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسمي الفعل ولا من فعل او اسم اي اسم كان
لانه لا يتأتى من فعل او فعلين اعم من اسم وفعل اي فعل كان على ما ذهب اليه
المص من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل لها لكن التحقيق انه لا يتأتى من
فعل واسم اي فعل كان **قوله** لان التركيب الثنائي العقلي فيه احصر التركيب الثنائي
في ستة ولكل ما عدا الاسمين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائي في الاسمين
ولا يوجب حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد
والاسناد لا يحصل بدون المسند اليه والمسند والمسند اليه لا يكون الا اسماء والمسند
لا يكون الا اسماً او فعلاً **قوله** ونحو يا زيد نحو زيد ادعو زيداً فلم يكن من تركيب
حرف واسم كما ذهب اليه المبرد ولذا صرح المص بحصر تقسيم الكلام دون تقسيم
الكلمة وقيل لان تعريف الكلام [illegible] الى اقسام ستة في بادئ الراي [illegible]

الكلمة قوله على معنى كائن في نفسه تحصل في نفسه صفة معنى لا المتعلق
بها أي بدل بنفسه ولا حاجة الى ضميمة أي دل كائنا في نفسه أي معتبرا في حد ذاته
لئلا يفصل بين معنى وصفته أعني غير مقترن بما ليس صفة له وإن جاز لكون
الفاصلة صفة أيضا وحسن الفهم قريب قوله أي نفسها دل ليشمل الاسم والآلة
يتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ولزم الدور قوله فتذكير الضمير بناء
على لفظ الموصول يعني أن الكلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لأنه
لفظ الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لذاته لأنه تأنيث معنى هذا مما يوجب
الضمير الراجع إليه يكون ذلك لتأنيث رعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير
الراجع الى ما دل ليس بمجرد رعاية اللفظ بل لرعاية اللفظ والمعنى قوله ولذلك
قيل الحرف ما جعل دليلا في المعرف بمعنى اعتبار موضوعها لا بمعنى افادة الدلالة بأنه
في عنوان تابع في نسبة المعنى الى الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ يعني
يستفاد منه فقيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يتجه أن ما دل على معنى
يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره ذلك لا يعني لكون المعنى في الشيء إلا كونه مدلولا له
ولا يتجه أيضا أن قيد في نفسه في تعريف الاسم ينتقض بالحروف لعموم التركيب العربي ما دل
على معنى لا في نفسه كما يقال الدار لا في نفسها كذا ولا انتقال لدار في غيرها
كذا إلا أن النحاة اصطلحوا على وضع ما يوقف في المعنى موقعه وضاعرفا
فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا وجه في التعريف به قوله وحصوله ما ذكره
بعض المحققين يعني السيد الشريف قدس سره كأنه أراد أن رد التنبيه على
أن هذا التحقيق ليس من السيد كما هو المشهور بل أخذه من كلام المص وليس

كما ظن لأن الناظر في كلام الإيضاح يعرف أن المص بعيد عن هذا التحقيق
وإن كان عبارة مجملة المحمولة في نفسه اتفاقا تحت يحتمل التفصيل بهذا
التحقيق لكونه قد ذكره أن الفرق بين الأسماء اللازمة للإضافة وحروف
أن الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك
في الأسماء اللازمة للإضافة وإنما التزم الإضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة
بذكر المضاف إليه وإخفاء في أنه يعلم الوضع ولا دخل للوضع في الدلالة حتى يكون
الدلالة مشروطة موقوفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق أخذ الصدر
منه مثل هذا الكلام بل المص أيضا يستحق أن يقال في حقه ما قال السيد المحقق
في حق نجم الأئمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب
من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة أخرى قوله كما أن
في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره ولو قيل كما أن في الخارج
موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره
لكان غاية في إيضاح معنى الحرف وما يقابله وشعورا بأن الاستعمال في في الحروف
جار في قولهم السواد في زيد كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار
والدلالة على أن وجود السواد ليس إلا باعتبار المحل كما أن معنى الموجود
في نفسه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح في قولنا السواد في زيد
وقولنا الدار لا في نفسها من واد واحد ومن قال في هذا التشبيه نظر ووجه
استعمال لفظة في وجهوا نسبة المعنى الحرفي الى المتبوع لا من العرض الى التابع
للجوهر صح أن ينسب الى ذلك العرض بعين كما ينسب العرض الى محله بعين المعنى المستقل

المجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوع المعنى بحواله بملاحظة غيره
ابدا فكيف يكون ما قلت حين انك فيه وهو ملحوظ بالذات لتصحيح تعقل النسبة
الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وتحصيل المفهوم المركب الاضافي فيجعل المجموع
ملحوظا بالتبع والة لملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا
لا يصح ان يكون طرفا للنسبة تلك لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة مقصودة بالاحداث
وبعد حدث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فالا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا
قصدا لا يصلح ان يصير طرف نسبة ما وانما اجملت الكلام اولا على حسب ما حكم
في المحكوم عليه وبه **قوله** فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل فان قلت فهم من
هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الا ملاحظة الاول قصدا
والثاني تبعا كيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة
فجعل ضمير لحيثما راجعا الى مدلول الابتداء بعين مدلول الابتداء الكلي ومدلول
من جزئي فكيف يكون مدلول من عين مدلول الابتداء من حيث انها اضيف الى السير والبصرة
وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس لها افراد حقيقية **قوله** كان معنى مستقلا
بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره
وجه هذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون
مدلول من لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كما ان يقول لكل ابتداء
وقوله لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ومن حمله على
نفي حاجة من المتكلم احتاج الى ان يغير قوله في الدالة عليه بقوله بمن دله على
كذا **قوله** لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير والجامع المعنى الاول يحرم

لا شائبة بجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما
يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره **قوله** كذلك
في الذهن معقول الاول معلوم ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به
بان القائم بذاته لا يحتاج قائما بغيره والقائم بغيره لا يتصور قائما بذاته كما في المدرك
قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس
قوله يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا لكون
وجهها تخصيص الاسناد بالاسم والفعل لا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون
طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة لان يصلح ان يكون طرفا للنسبة
الاضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص
الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا ومضافا اليه وكون الشيء مفعولا
ومفعولا به ما سوى نحو ثم نقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق الشارحين
لكلام الفاضل المحقق ان عدم كون الحرف محكوما عليه محكوما به لكون معناه غير معقول
الا تبعا والة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي
يذكر الملحوظ تبعيته ويجعل الة لملاحظته لا بد ان يذكر ويضم معه حتى يفهم الملحوظ
تبعا من لفظه كالامرين الملازمين فان كل ما هو مفهومه ملحوظا ابدا تبعا
لملاحظة غيره والة لتعرفه وملاحظته مع انه كل ما يصح محكوما عليه
ولا يلزم ذكر الغير الذي هو الة لملاحظته معه لتفهيم معناه فالتحقيق ان الملحوظ
تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يمكن الة لملاحظة ما حكم عليه وسيلة
الى احضاره وانما توقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق

مسبوقيتها الى الاشارة الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا ايصال
الى المعنى الاول الا الاربع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن
مالك في التسهيل اذا دار الضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب **قوله**
ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني ودلالة اللفظ
على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له
التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف على اعم
من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى عند اطلاق المعنى المطابقي
صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل الالفاظ في التعريفات
على خلاف المتبادر الا لقرينة صارفة وههنا قرينة وهو ان المعنى المذكور
في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل واقتران بالزمان
تمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترن زيد
بيده ولو لا ان المراد المعنى بما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى تغيير لخروج
الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه
بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين
فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون
ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليست الا على الحدث
والزمان ايضا على ما هو الظاهر وذلك لانه يتوقف الدلالة
المطابقية على الضميمة لا التضمنية للدلالة التضمنية بنفس اللفظ وتحقيق
ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ

لا يقتضي وجودها بدون المطابقة لتوقفه على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه
استقلال اللفظ بالمفهومية بحيث يفهم معنى مستقل المفهومية وههنا توقف
فيه على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط في فهم المفهومية اعني المعنى
المطابقي يعني انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع
انه لم يفهم معنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه من ان التضمن لا يوجد بدون
المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد حان زمن المطلف
من تنبه وعول في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الوضوح
لان الامور بحرونه بادواتها ولما جعل شيوع المياه الصافية في هذا المقام صرفنا
اربي الابكار العظيمة ودون كنا من نحن نخاف بعدم شيوع ساحة هذا الكتاب
فنحن نقول وبالله التوفيق انه لا خفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا بتذكر
الوضع وفهم المعنى من اللفظ والالتفات متاخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع
لفظ ضرب مثلا تذكر الوضع فاحضر معناه عنده في ضمن تذكر الوضع اولا
بل كما يستحضر الوضع بدون حضور كل فيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن
تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المعروض ان تلك الدلالة متاخرة عنه بل لا بد
للدلالة من امر يتسبب من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد
اللافظ ولذي رجاء الى اللفظ فنقول لما تذكر العالم بوضع ضرب على الوجه
العام لفظ ضرب تعقبنا الوجه واحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن
تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا توجه من اللفظ الى معنى من حيث
هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له الضميمة فاذا احضر عنده الضميمة التفت اليه

اللفظ من حيث انه مراد فهنا جهة بحث وهو انه فرض هذا الثقات
هو الدلالة التضمنية والالتزامية انه لم يتحقق من سامع عرب بدون فهم معناه المطابقي
ومن هنا تبين بما اشتهر من شيخ العقلاء الشيخ ابي علي بن سينا ان الارادة
شرط الدلالة وحكم بانه يلزم غاية التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه
من مثله كما زعم كل من يتبعه الى الآن فان الدلالة التي هي فهم اللفظ المعنى
من حيث انه مراد ذكره العلم الاول والمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ
الى المعنى فلم يتحقق دلالة اللفظ على المراد ولا على الجزء منه ولا على اللازم
ومن هنا تبين ان دلالة المشترك تتوقف على القرينة وليس ما يسمى تخفيفا
من ان الارادة موقوفة دون الدلالة فتحققا انه يمتنع بارادته وتقلين فكره
تعقلا فكان ان تنبهك على ان القرينة ليست شرط دلالة المشترك فهو صحيح كما
انضاف فيحتاج الى القرينة احتياج المشترك اذ ابا جزء اللفظ الآخر فكان من اللفظ
عنه ولفظا انه في عبده انه تحتاجان في دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة
عبد انه عن ارادة معناه العلمي ولنكتف بان الايمان من فائدته يريد التحقيق
لتعلقك باغوديته نفسك بعجوه من غير توفيق ويعطي الى تتمة ما ادى
اليه موقفه بتوفيق التوفيق وعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة
والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالنحاة عمم نسيج
من ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له جزء من الفاعل
ولا اعطل لمن شرح الله صدره ورزقه بصيرة فيقول لك بما الهمني ربي
ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية

كما في جمل الاسمية ذلك بيني على تصف انه انما يحصل هيئة زيد قائم للنسبة
وجعل هيئة ضرب زيد لعمرو ومن ها هنا ثبت ان النسبة ليست مدلولة للفعل
انه موضوع لحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا تكون تفصيلية
وبهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل
لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون وضعه الآن نسبة الى شيء فلزم
اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على غير وجه الوضع قوله ولقائل
الا ان يقال ان يكون بحسب الوضع الاول لم يعرف بعد يكون بحسب الوضع الثاني لا يقع
في دخال اسماء الافعال في الافعال المنسلخة عن الزمان الا ان ينكر الوضع
المعنى الاصلي في اسماء الافعال وتغير الزمان في الافعال المنسلخة تحقق الزمان في الافعال
عبارة تحقيق الارادة الوضع فيهما وهو فهم المعنى مطابقة والتبادر صريح تعريف
الفصلها بالوضع وما نفع التقييد بالوضع الاول فانما احتار ان المستقل
مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلي
ودخل في الوضع الفعلي اسماء الافعال ودال على معنى مستقل هو حدث غير مقترن
في الوضع الاول لان وضع الاول لها بحيث يفيد المعنى المستقل موجود في
الاول غير مقترن في الافعال المنسلخة ودال على معان مستقل غير مقترن في الوضع الاول
وهو الوضع الفعلي لها فانها بحسب الوضع الفعلي موضوعة للحدث والزمان جميعا
ولكن لان تسميته اسماء المنقولة من الافعال لا غير نظرا الى المعنى
وعدم اقترانها باعتبار الوضع الثاني وذلك بعيد عن الاعتبار اذ الاليق ان يكون
مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون الوضع لغوا ومعتبرا الا بشيء اسماء الافعال

مثل وذلك وضعه الاول وهو الوضع الطرفي كغوق في عبارة سيبويه اولا ليس كلمة
ومعتبرة عربيا لان عدم القرآن انما يتحقق بوجود ضوء النبي غير ان بأ عبارة يكون
كلمة ولغو لانه عبارة لا يجوز عن معنى ذلك قوله على وزن قوقات كتب
على حكاية الزجاجة بغوق اي يصيح قوقات وقيقاة على وزن فعللة وفعلالا
قوله او عن المصادر التي لا يعني او عن معاني المصادر الذي كانت تلك المصادر في الاصل
ايضا المصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها عن نفس هذه الاسماء لان اللفظ
انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى آخر لا من معنى لفظ آخر فتكون تلك المصادر في الاصل
اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا فتأمل قوله اي من الظروف بعينه
اي من معنى الظروف وتجارة مجرور قوله فانه على تقدير اشتراكه اشارة الى جهة الالحاق
اذ الاقوال فيه ثلثة انه انما كونه مجازا في الاستقبال وانما كونه مجازا في الحال قوله
فانه موضوع على زمان بين معينا من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين منها فصحهما
قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الا على زمان واحد
قوله وما يتخرج في بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة
او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وتمييزه عن اخويه لمن لا يعرف حده فتم تعريف الاسم
لغاية غموضه وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى فيه وان لا يستقل
فذكر بعض الخواص في هذا الكتاب لكن لا يتناول تحديد بيان احكام مشتركة بين
قسمي الاسم فذكر على التقسيم وذكر على سبيل التوقف ...
قوله فقال ومن خواصه اي من مشتركها ... على السند ...
للتصور لا للغو ... التنبيه ... البعضية ...

ما ذكرتم الاسم ذكر من ... بصيغة الجمع الدال على الكثرة على الامور المخصوصة من غير
... يجوز وعلم ان النسبة ... مبني على ان ... ما خطة ... تأخرة عن ...
العطف والالم نعد كلمة في ان كل واحدة من الامور المذكورة بعض من خواص
وليس النسبة المذكور خفيا وان كان نعدم ملاحظة الربط ... وان كل واحد من
بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل توضيح ما هو واضح في انه يخفى ... العبارة
على الفيد به لا يرضى قوله خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره ...
الاختصاص بمعنى الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو العرف ... باب
الادب وعرف في استعمال البلغاء العرب فيكون ما انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره
فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر
والمراد بالخاصة ههنا الامر المختص بحو الكاف ولا ... جعله عبارة عن ...
المحمول على الشيء ... كلام المصنف تكلفات وتعسفات لا تخفى قوله دخول
اللام اي لام التعريف وجعل اللام فيهما عوضا عن المضاف اليه ... عن ...
ولو لم ... عنه ادنى تكلف ولكنه لام التعريف وما على صورته فيشمل اللام الموصول
فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا على اسم الفاعل واسم المفعول كما عرفه في بحث
الاسم الموصول ولا الف واللام الزائدة والالف واللام التي هي جزء الكلمة كما في
النجم ولو قيل المتبادر من اللام جميع هذه الاقسام بعد قوله ولو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه الصلوة والسلام على لغة حمير
ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب السائل من حمير حين قال اهل من امبر
امصيام في امسفر قوله ولكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ومختص بالامور

قوله فقابل اي وجه التقابل ... ومن النداء ... اذا قصد بها ...
قوله بل تقول تشبيع ... المستفاد ... التعريف ...
قوله ولعل وجه التامل ان تعريف ... بتوجه الخطاب لا بالحرف ... قوله لعل وجه التامل اشارة
الى الخلاف في حروف النداء فانها عند بعضهم الباء ... بالتشابه ...

المذكورة بالغرض لا الشرح فيجاب بان نقول لو كان حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما
يتبادر من اللام ويكون تطويلا بلا طائل وقد يستفاد منه اختصاص من غيره وان
كان من المبهم وحروف النداء كلها وبعضها فانه ... بعدم التعرض لبعض اقسام
اداة التعريف دون بعض بخصوص لان في تخصيص التعرض باللام ايهام عدم اختصاص الباقي
من اقسام اداة التعريف كما ان في تخصيص بعض من اقسام الاعراب لدلالته على عموم
اختصاص في اقسامه قوله وفي اختياره اللام على الالف واللام ويستفاد
منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختياره
اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف همزة ولو ابو حيوة تجعله
علامة يعرف بها الاسم قوله اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه
لان تحقيق همزة المسألة يوجد وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف
في شرح الكشاف ويؤيده ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد منهم علماء النحو كسيبويه
احد ائمة اللغة قوله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما فائدة وضع اللفظ بالساكن
اولا ساكن لا اولا حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة
في التركيب بحذف همزة مع سهولة الاعلام ونصر مذهب سيبويه ان التعريف
نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا
قلت بل لا يكون دليله مستقلا بنقيض الخفيف ذلك بنقيضه
قوله واما الخليل فذهب الى انها الهمزة كانت همزة قطع في الاصل للفتح جعلت للوصل
طلبا للخفة لمدعوة لكثرة استعمالها قوله والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة
وجاز حذفها مع كونها علامة لان اللام الآخرة تطلبها بذكرها قوله لانه

قوله لتعيين معنى مستقل المفهومية والعلمية ... لفظ مطابقة ... في ذلك ... كل
وهو ضعيف جدا لا سيما بتعليله ... للتعيين ... والعلمية للفظ
الفرد ... وبين الحسن والضعف لا بكر تشبيه التعيين للذات المعتبرة في مفهوم
والاشرف للصفة والنسبة المعتبرة في ... اللفظي بتعريف الاسم ... الاول ان يقال التعريف
والتنكير متعاقبان على اللفظ وكذلك علاماتهما فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير
لم يجز عليه اللام قوله كالموصول فقد تحقق في موضعه ان الذي في الاصل لذي
زيد عليه اداة التعريف قوله وبها دخول الجر كالتنوين لكون مختصا
فلا فائدة لهما بعد المعنى لدخول كاللام الا ان ... بحركة والنون الساكنة مهملة
اسبق في اختياره الفاء ... قوله اوفي المجرور ... الاولى ...
قوله واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية ... الاولى ... ان الاضافة
اللفظية لكون المضاف اليه فيها اما فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف
لا يكونان شيئا منهما لا يدعوا الى ان يبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية
بالاسم قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه ... الاسناد
الى الشيء ... رجع ... الى ... المذكور ولم يعتبره الاسناد في الكلام
اما لما قيل ان لو اريد ذلك ... الحكم بالاختصاص وانما نقول انه لا يصح
ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة
الاسم قوله اختصاص لوازمها التعريف والتخصيص والتخفيف في عموم
جريان التعريف في عموم الفعل وكذا التخصيص نظر نعم التخفيف في غير سبيله
بحسن الوجه لا يجري فيه ... لانه يحذف التنوين ونون التثنية ونون الجمع

وحسن فيها الا وجوده في الفعل وما يخفيف يحسن الوجود فيما يمكن في الفعل لكنه تخفيف
باعتباره طرد الباب وكذلك ان نقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر وتحسن
نقول بحيث الذي في مفهوم الفعل عند نسبته الى الفاعل والمفعول به على وجه يجامع
النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية
قوله وانما قدرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قوله بحرف علم الاضافة يرجعوا
الى تعبيره على الحقيق نظيره بكون الشيء مضافا اليه ويحتاج الى اعتبار قيد بتقدير
حرف الجر قوله لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه لا خلف في ان المضاف اليه
في المثال المذكور الفعل والجملة مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو جملة الكلمة بتمامها
اذا اضيف اليها قوله وقد يقال هذا اي حد الاسم يجمع الفعل والجملة قبل ينبغي
ان يكون هذا القول مرضيا لانه لو وقع الاختصاص بجر الاسم ولتعريف المص
للمضاف اليه فلو ثبت كان الشارح فيها الامتناع في ترجيح ... وتمام
بكلمة وقد ضعف انه مبني على هذه الدعوى من حمل قول المص على ... الاول
الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلزم
استيفاء بخصوص فليحمل على ما هو الظاهر اختصاصا فيه بقوله لان الفعل والجملة قد
تقع مضافا اليه قد يقع كذلك من حيث اللفظ لانه يكفي في ترجيح ما اختاره في تغيير
عبارته قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم المراد بالاضافة
هنا ليس كون الشيء مضافا او كون الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما ومعنى
اختصاصها بالاسم مطلقا اي شيئا منها لا يكون الا اسما قوله معرب
قال المص في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو

قوله عبارته اي واشارته في تعريف المضاف
اليه بكل اسم ... حقيقة او حكما ...

محل اختلاف المعاني وازالة الفساد ولا التباس ان حيث عرفت الكلمة اذا جعلت
الاعراب فيها ولو ... ما في الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه
لان القياس معرب بكسر الراء على هذا الكلام وكانه يريد الاعراب العرفي ما هو منه
المفصل في الخلاف آخر المعرب لا ما هو منه وهو ما اختلف آخر المعرب
فانه لا يصح ان يشتق منه وعلى هذا الظاهر ان في قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه
لجاز ان يكون اسم مفعول للمعنى حتى يكون القياس ما ذكره اي الاعراب بما فيه لان
الاسم المعرب مختلف الآخر لاجل اختلاف اذ العامل القابل ...
باسم المكان ... قوله فالمعرب الذي هو قسم من الاسم لا يحتمل ان يكون المعرب
والمبني قسمين للمقسم لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون
بيان الحكم فيه ... الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب ... اعراب الاسم
وعلى ما ذكره كان البيان على مذهب البصريين لانه لم يثبت في الفعل المعرب معان
مقتضية للاعراب بخلاف الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب
الاسم قوله اي الاسم الذي يرتفع بهذا الاسم وروده مبني الاصل على التعريف
لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة للبناء والاولى ان يبنيا بالمشابهة
الا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا لخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا
يتحقق به العامل ولا يحتاج الى اعتبار قيد الاسم وان لم يتعين لكن اعتبار هذا القيد
على كان النعت والتقدير اليه قرينة قوله ركب مع غيره توجه اليه الجمهور بكون
المعرب اسما مجازا قبل حمل المركب على هذا المعنى بعيد ولفظه مما يقابل المفرد
فيلزم صدق التعريف على بعلبك لانه مركب ضعيف قوله لم يشبه

اي لم يكن سبب المشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة التي هي اعراد
بحارف المشابهة في الاضافة الى المبني لئلا يدخل في تعريف المعرب المضاف الى غير المتمكن
نحو يومئذ **قوله** مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب المفصل بتضمن
معنى مبني الاصل ومشابهته في الاحتياج الى الضميمة كما في المبهمات ووقوعه موقعه
كاسماء الافعال ومشابهته الواقع موقعه كنحو فجار وفساق ووقوعه موقع ما اشبهه
كالمنادى المضموم واضافته اليه كنحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما تتعين بعد
ضبط المبنيات فالحق جعل المبنيات بعد الاعتبار المقدم على المعربات فلهذا قدمها
صاحب اللباب **قوله** فالاضافة بيانية لتحقق الاصل في المبني اعم منه وتعريض
الاخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية انما البيانية اضافة الاعم من
وجه الى الاعم على من الاضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه في الاضافة البيانية
ان يخص الاصل بالاصل في البناء بمن يخص بمعرب الى الاسم وهو الاصل لكن
في الاعراب ويكون بيانية بالاصل لانه في الوقوع اصل في البناء وللتوجيه كلام الشارح
مجال المنى له في علم المعاني استقلالا **قوله** وهو كما ضرب قال المحقق الرضي
في حواشي المتوسط جعل بعضهم جملة فيه حيث هي جملة قسما رابعا وقوله والاسم
بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحويين لا يسمون ما هو اللام من الاسم مضافا
مجرورا والامر اصطلاحهم ما هو بغير اللام **قوله** فاعتبر العلامة مجرد
الصلاحية لاستحقاق الاعراب اي لم يجعل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية
للاعراب لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المص والعلامة لان المص ايضا لم يعتبر
الا الصلاحية دون الاعراب الفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل
بعد اعتبار المص واعتبار العلامة

بالفعل يختص بالقسمين وفتح سلب الطلق ونحو النفع وتفصيل ذلك يعلم
من شرح المفصل فليرجع اليه فتأمل

عند المص او عبارة صلاحية الاستحقاق عند العلامة وعبارة اوضح المعتبر عند العلامة
الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المص الاعراب بالقوة القريبة من الفعل **قوله**
ولذلك يقال لم يعرب الكلمة مع معربيتها لم يوجد على طريقة المص معرب اشكال اذ
لم يعرب لانه لا يخلو اعراب تحقيقي او مقدر وكانه اريد سلب الاعراب بحسب التركيب لان ذا
الاعراب متاخر عن المعرب واريد سلب الاعراب بحسب التلفظ الا انه على ان يتبع
الشارح فيما هو بصدده هو الاولى توفيق فلعل لان باب النحاة **قوله**
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض من النحو
لا يقتصر عليه كما زعم اعلم بل الغرض منه معرفة كيفيات التركيب وتقديم
ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير مثلا ووجوب تقديم المنفصل بعض الاسماء على
سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو الخ
قوله فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو فيما نحن بصدده الى انه لا يمكن ان
يعرف المتعلم للمعرب اختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب
بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف الاواخر بالعلم
في هذا الفن وتعلمه في حد الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب
لزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم
تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا انما الخ مما يعاب التعريف
المسمى بالدور وهو الذي صرح المص بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح
طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى الدور وقيل او اشار اليه
ممن قال اشار بقوله فالمقصود من تعريف المعرب الى ان اليس في نفس التعريف

اشارة به الى انه ليس في نفس التعريف فما دل النا دفي المقصود من التعريف
ونبّه على ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوصفه الحاكي لا ان كونه
وسط الحكم بان هذا او ذاك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال
هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره
قوله بهلة موضوعها ... وجه بهلة حصولها انها تركيب من الحاد جزئيات ... صغرى المقصود
والسهلة باعتبار تركيبها في نحوها فقط ع ب

فما دل في المقصود هنا لان المقصود منه تحصيل كلية يجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول
لاستنتاج نتيجة وحينئذ يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب
مما يختلف آخره ينتج ان هذا يختلف آخره وقولنا هذا يختلف آخره عين
هذا معرب فيقدر معرفة الكلام الذي يحكم المقصد به في مقام وخرجه الوضوح والانتظام فان قيل
على نفسه يمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل واجيب بان لا يهدي
الى وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة تفاصيل ما في التحليل لكونه مميزا بين
على ما زمة مجلية تحصيل الآلة افادة هذا التطويل حسن وصية وكذا من يعقبه تعلمه
اللسان على العرب والعجم نظرا الى انه امر يستتبع معاني فرعها فاذا ها كما يحتمها قريب
فاعلم بعد الذي هو فقه منه هذا وقد قال استاذي ومنه هو حد بنا نه حيث كان اعيانا
لسان اللغة والدين داود الخوافي استاذ زمانه بالبيان الكافي افاض الله تعالى
عليه شآبيب غفرانه الوفي انه يمنع قول الشارح انه كلام مع النتيجة لا يجوز ان يكون الكلام
مع النتيجة لعدم اختلاف آخر الكلام بل لا يكون متميزا بين مرفوعها ومنصوبها
ومجرورها فيتعلم المعرب في نفسه بهذا الوجه المعروف نحو هذا يحكم عليه المعروف منه بمرفوعه
المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام المحتاجة للمعربات في التراكيب اشار الى انه
يحكى هذه الطريق انه قريب تحجب **قوله** فالمقصود منه معرفة المعرب مثلا ان يعرف
انه مما يختلف آخره بما قال مثلا الان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه بقوله
قوله وحكما اي من جملة احكامه وفائدة اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على
صفة الاعراب والى ان افادة الحكم الى الضمير للتخصيص لا للاستغراق فقوله الى ان بعض حكمه
وكانه اراد بهذا الترتيب التنبيه تقديم معرفة كيسور وته بعوضه ويرفع الاعتراض بانه

قوله اي جملة احكامه ولا يبعد ان يقال ان هذه الجملة قضية مهملة وهي في
قوة جزئية وانما لم يقل من جملة احكامه اعتمادا على سياق — محرره

قوله من جملة احكامه واثاره وما قال الا في ان على التوزيع فالاول ... هو معرب واثاره
... اليه بقوله من جملة احكام المعرب

قوله لايهتدى به بحيث قال زنك الفاضل ايضا في جواب ذلك الاشكال والاعتراض المصدر بقوله لا يقال الصغرى مجملة آه لانا نقول لا دخل للتفصيل في التعريف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقفا في واحدة في صورة الاجمال والتفصيل وهذا اظ لا سترة فيه يوسف الاصم

قوله على سنة الاعراب الاضافة بيانية والاثر المرتب الاختلاف من قبيل ترتب المسبب على السبب عبد الرحمن

قوله والاثر المرتب على الغنى من حيث انه غنى هو العطاء فالعطاء مرتب على الغناء وهكذا الاثر المرتب على المعرب
١٢

قوله وذكره بجوابه سؤال مقدر تقديره كانه قيل فلم ولم لا ان نقول هذه بيان [illegible] احكام مشتركة بين قسمي الاسم وليس بجر مشترك بينهما فلم ذكرتم فاجاب بقوله وذكر بجراه احمد

قوله الالغاء اي لانه يستفاد ان ما هو من خواصه مقصور على [illegible] ذكرها هنا وليس كذلك لبداهة ان لها خواصا غير المذكورات هنا اللهم الا ان يراد بالخواص المشهورة وما لم يذكر غير مشهورة ١٢ ع ب

قوله والالغاء وذلك لتوهم الحصر من صيغة الجمع كما يتوهم من التقديم فلا يرد كون احدهما لغوا وايضا يلزم منه انحصار خواص المذكورة وليس كذلك
١٢

عوامل — معاني مختلفة — احد حركات الثلثة — الاختلاف عند بعضهم انتقال آخر الكلمة من السكون الى الحركة وعند بعضهم كون آخر الكلمة تارة مرفوعا وتارة منصوبا وتارة مجرورا

نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد — نحو الفاعلية والمفعولية والاضافة — نحو الضم والكسر والفتح

قوله علته ما اخذه اي سببه ومر صح انه لا بد له سبب لانه لا يقال لحقيقة الشيء اثره كالسواد والنسبة الا الاسود بل الاثر يضاف الى علته وسببه

يخرج من الحكم المذكور كل معرب ركب مع عامله ابتداء او تغير بحكم ما الاثر فهذا
المقام ما اتى به افوه نحو قوله وان لم اعثر على ما حرره في فانه الكلام وبعيد
ان يريد بحكمه ما يحكم عليه فيكون فيه اشارة الى انه ما ينبغي ان يحكم به في الفن على
المعرب لا ينبغي ان يعرف به **قوله** باختلاف العوامل فان قلت الفعل الجمع
على نحو عل الا اسما قلت فليكن جمع عاملة لان الفعل فيما يكون غير كلمة وقيل العامل
جاز تسامحا في عرف النحاة **قوله** اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل
بالداخلة عليه لانه يعرب بالاثر عن اختلاف العوامل في دفعة فيما لا يختلف اخره
وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد
اختلاف آخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو من زيد
ومن زيدا ومن زيد اذا قيل جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فتم تقييد
العوامل الداخلة عليه يخرج عامل المبتدأ والخبر لان الدخول انما يتحقق بالاجزاء والا و
وذا لا يتصور في الامور المعنوية كما مر **قوله** وانما خصصنا اختلاف كونه
العامل الثلث الخ وليكون اللفظ محمولا على ما يقصد به في عرف النحو **قوله**
او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظيا او كان ان يفرق بين هذا التوجيه والتوجيه
الاول بانه يحتمل ان يتعلق في باختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل
يوجب كونه قاصر العموم حصر العوامل في الملفوظ والمقدر على انهما قسمان
قوله فان اصله فتحا وقسيا ونعني ذكرنا الى دليل يستوي المقدمة به ومن
فن لا ادري ما خطا **قوله** والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون
حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض الخ قلت لا انتقاض وان لا يحل

واختلاف اللفظي والتقديري اربعة لان الاختلاف اللفظي اما حقيقة او حكما والتقديري كذلك

اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منها
اثرا مباينا للاثر الذي طلبه الاخر فقولنا رايت والباء ليسا بعاملين مختلفين لان زائد
في غير المنصرف وعلى ان مختلفان في المنصرف قوله لئلا ينتقض بمثل قولنا
رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى ومجموعا
قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا
رايت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى ومجموعا ومما ينتقض به التعجب
ما قيل المراد بحالتين الفوقين فاذا خبر شمول المثنى والمجموع فحدهما [illegible]
وكن من [illegible] قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف الا في اخر المعرب
والا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة او ما فوق الواحد قوله اذا ركب
بعض اسماء العدد وقع الغير المشابهة ملتبس الاسم مع عامله ابتداء او ركب كان [illegible]
مع عامله متحققا معه فهو مع ليس ظرف للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب
اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب
مع العامل ابتداء فيتحقق اختلاف العوامل لسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف
في اخر المعرب في العوامل واجاب بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي
اختلاف العوامل ولا اختلاف في العمل بين عاملين مختلفين معنويين
هذا وفيه نظر من وجوه اولا بان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني
انه لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل لتحقق
اختلاف الاخر والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر
فيه عامل معنوي ليس بمعنى الفعل وللعامل المعنوي الذي هو بمعنى الفعل اقسام

قوله لا يصح اي بل لغير المعدود الذي تحقق عامله والشارح بصدد التركيب
للمعدود ومجازا او ان يكون معا [illegible] ولم يورد ما اورد [illegible]
قوله انه لا يصح قول الشارح [illegible] وجوابه ليس موافقا لما هو بصدده في تصحيح قول الشارح لا يتحقق الاختلاف [illegible]

متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه فضلا عما ذكره [illegible] وشرحه والرابع انه لا
اتجاه للسؤال لانه لم يقل كلما ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه عليه [illegible] لا يقال اذا سبق
على التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب الاسم المعدود مع العامل ابتداء
لانا نقول التركيب لاسم المعدود ولكن لا ابتداء بل ثانيا فيتحقق ذلك في تركيب الاسم المعدود
مع العامل ابتداء اذا لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل وان سبق عليه تركيب الاسم
مع العامل ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن لقيد التركيب ابتداء معنى فافهم
قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص المبنية فانه اذا كان المعنى ان
هذا الحكم ينقض بمعرب لم ينفع المبتدي المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب
لا يعرف فيه هذا الحكم او لا فلعلكن ان المراد اختلاف الاخر باختلاف العوامل وما
وجد الحكم الكلي لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون معربا لا يرد عليه العوامل المختلفة
وفيما لا ان الاحتمال القوي لم يكن ينقض الاحكام الادبية وقيل المراد بالمعدود والاسماء
ورجحوا الشارح عليها فانه اوفق العبارة واذ لا يناسب ان الاختلاف بالفعل من غير
تقييد بوقت ما وليس برجح كما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الكلي لينتفع به المتكلم
قوله وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة والحرف [illegible] العامل ويقتضي
فان قلت [illegible] كلمة ما بالحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان
يقول وحينئذ يراد بما الموصوفة حركة او حرف فاجاب [illegible] كلمة ما كلما وقع [illegible]
الامرين فيه على الامرين [illegible] ودل على الامرين [illegible] قال وحينئذ
يراد بما الموصولة الحركة والحرف او حرف حركة وحرف على مقتضى الموصولة وانما
لم يشر الى الموصوفة لانه [illegible] في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح

قوله في امتزاج المتن اه اي لصاحبة كلام المصنف اختلف [illegible] لان يكون [illegible]
الشارح [illegible] او وصف ولو قدم الاشارة الى الموصولة ينبغي ان [illegible]
[illegible]

في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء
الجارة والاولى ان يسند الجزء الاخير الى النسبة العرفية المفهومة من الباء
الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يراد
العامل والمقتضي انه لا يراد كل عامل ومقتض على السلب الكلي والذي يقتضيه
ان يراد انه لا يراد كل عامل ومقتض ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم
جدا وتما قال والاولى اشارة الى الصحة لتوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج تخصيص
كلمة ما يخرج بارادة النسبة العرفية المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى ان
يخرج الجميع بالنسبة المفهومة العرفية وان تركب من نوع تكلف ولا يذهب عليك
ان قوله بقيت مبني على ترجيح تخصيص كلمة ما لا شعار كلمة او على امتناع لا بقاء
فاذا ترجح اعتبار النسبة العرفية كان الاولى ان يقال فاذا انقلب لكن الاولى
اذا على التحقيق فتامل وذلك لا تقول عكس انه اراد لفظه بما حرف او حرك
طارد عليه ما اورده من مثال الباء الجارة ولو ركب تحرك بحروف كما ان دو
المتبادر حينئذ مقارنة الحركة لم تجد عاملا على حرف واحد وكما لا يمكن اخراج
العامل واخراج المقتضي والاعراب فان النسبة وهو المتقدم بالذات كما
يتحقق بين اختلاف حرف المعرب وكل من تلك الثلثة يتحقق بينه وبين
مجموعها ولا يخرج المجموع بتقييد النسبة بالعرفية لان تقدم المجموع على الاختلاف
ليس ما يحصل بينه وبين الاختلاف في تقدم اخر كما في تقدم العامل والمقتضي والمجموع
ومن قال ليس للمجموع نسبة الا نسبة اجزائها المركبة منه العرفية والبعيدة
لم يات بكلمة واضحة فقد خص تخصيص كلمة ما بجزئيه نسبته اخراج المجموع كما

قوله وكل ما الزوجيه مطلب الارتباط الى الاخر ... عبد الرحمن ١٢

بالاخراج للمتكلم الذي هو الطالب للوزن تحقيق اختلاف الاخر فترجح بل تعين
في الاعتبار فاعتبروا يا اولي الابصار **قوله** خرج حركة نحو غلامي زاد نحو غلامي
بالي وتعاره ومن قال ارد به جر نحو ارحى قوله تعالى فاجو ابر دسكم وار جلكم
بجر ارجلكم فلم يجر متفق نظره الى ان الخلاف فيما اجمع عليه في كون جر نحو رد الجار
الزائد غير الاعراب حتى او لو قال الشارح خرج حركة نحو غلامي الكائن لا رتج
في النحو المشهور قيل بالمتكلم نحو مسلمي في حالة مسلمي وقوله لا نه معرب
على اختيار المصنف اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولما انه لو قيل
في تعريف الاعراب انه ما في اخر المعرب اعني من حيث انه معرب لتم التعريف
ولا يتجه عليه فتامل **قوله** ان يشبه على فائدة وضع الاعراب وترجح
الاسماء على تركه وارادة التنبيه على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال
والحروف **قوله** كبيان المعاني جمع معنى وهو ما يقصد بشيء وحمله على الجامع
الشيء بالعامل المعنوي بعيد عن الفهم ولا يعود اليه فائدة ولذا فيما يأتي في
تعريف العامل **قوله** حيث قال في شرحه على هذا الكتاب والاوضح
البعض ومن قال هو علة وضع الاعراب زادوا انه يتعلق بوضع الاعراب المفهوم
من نحو الكلام واللام يتعلق الغرض على التعليل لان الدعوى على تقدير تعلقه
بما ختلف من اختلاف الاخر الغرض في الدلالة على المعاني وهذا الغرض
لا يستدعي اختلاف الاخر بل وضع الاعراب مطلقا **قوله** لتدل الاختلاف
وما به الاختلاف اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار انه الة مدخلية في دلالة
ما به الاختلاف على ما يفصله ولان فالموضوع للمعاني عند المصنف ما به الاختلاف

فان قيل ان قوله المعتورة صفة المعاني والصفة مفرد والمعاني جمع والصفة اذا كان بعد الموصوف يجب ان يكون مطابقا للموصوف قلنا جوازه بان يقال ان قوله بمعنى جماعة لان كل جمع بمعنى جماعة وهو مما لم يطابق والصفة باعتبار جماعة لا باعتبار ظاهر جمع وجماعة لفظا مفرد وتقديره على جماعة المعاني المعتورة

قوله فنقول الاولى هذا الكلام يحتمل توقع الكلام المص والسلف وتصحيح الكل واحد منهما بوجه فنقول اولا الاولى بالوضع للمعاني او وجه لصحة كلام المص وناظر اليه وثانيا الاولى بوضع الاعراب وجه لصحة كلام السلف وناظر اليه

فان قيل الواو في المعتورة متحركة وما قبلها مفتوح فلم لم تقلب الفا مع ان الافتعال مما يعلم منه ان الزيد فيه قلنا الافتعال لما كان بمعنى المفاعلة لا يعل لا التفاعل مما لا يعمل وحمله عليه في شرح الايضاح

قوله ان يرجح هذا التوجيه على ان المعتورة في قول المص على صيغة المفعول كما قرره كذا ذكره الفاضل الهندي رحمة الله عليه

على اختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف وخالفهم المص لانه تعين بانه الاختلاف للمعنى ولى لانه امر محقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف فعند افتعول الاولى بالوضع للمعاني بانه الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل في مقابل البناء لان البناء عدم الاختلاف **قوله** على صيغة اسم الفاعل فيكون بمعنى على اخذ كل من معاني المعرب وما المعتورة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب اخذ تلك المعاني فكل منها يدل على شئ من المعاني في المعرب في عدم شعورها فيه الا ان اعتبار المعرب اخذا للمعنى اقرب من اعتبار العكس فلهذا قال الفاضل الهندي انه على صيغة اسم المفعول والشارح في ما استحسن ذكر بما هو المشهور بين الدرس على السنة الطلبة بمجرد رؤيته هذا الا انه حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعاني لا يعتد بتداولها في المعرب فلهذا اعرض عنه الشارح لانه الحق الف بما هو الواضح **قوله** وانما جعل الاعراب في آخر المعرب اي الاعراب بالحركة التي هي الاصل والاعراب مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد آخر حروف الكلمة كما انه الواقع بعد الكل لان الآخر في حكم الكل ولو كان بحركة بعد الكلمة تكلم بسباعتها **قوله** لان نفس الكلمة الدال على المعنى والاعراب على صفته فعلى هذا الفاعلية ونظائرها صفات المدلولات لا الالفاظ لا الفاظ وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات الالفاظ فقال في تأخر الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف وكما ان الظاهر تعقل الصفة متأخرة ان وجد الدال عليها اخر المدلول فالاوجه تأخر الدال على الصفة لانه تعقل الصفة

قوله لان نفس الكلمة الدال على الاعراب يدل على احوال الذات والاسم يدل على الذات والاعراب على الاحوال الا بعد النوع عن الذات ...

قوله اي انواع اي انواع الاعراب الدال عليه معرب لا الاختلاف وان كان اقرب واظهر لان الحق ان الاعراب نفس الحركات والحروف لا الاختلاف لانه علامة من خفيها الظهور من امتحان الاذكياء والادراك بالحس

قوله على صيغة الاضافة اي مع ان حرف الآخر من الامر ساكن وهو المانع متحرك ولو كان له دخل في الهيئة لم يتغير على صيغة ما ضبط فافهم

قال الامام المطرزي في مفتاح الحركات ليست باعراب وانما الاعراب في تحقيقه معنى لا النوعي بوليك قولهم الاعراب اختلاف الآخر وليس الاختلاف لفظا وانما هو معنى والحركات ليست باعراب بل هي دوال الاعراب ودالة عليه وهو الاختلاف فلنه يحق ان الاعراب معنى لحركات كما ذهب اليه ابن الحاجب وتحقيقه مذكور في كتبه

يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال انما جعل الاعراب في آخر الاسم لان كل من حروف الكلمة تعين لهيئة الكلمة والاعراض بتغيرها مما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف حرف الآخر فانه لا مدخل له في الهيئة وبهذا قيل انه علم على صيغة الامر عكس هيئة المبنية **قوله** اي انواع اعراب الاسم تنبيه على ان الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل بحمل على الانواع ووجه تقديم العطف على الربط **قوله** ولا يطلق على حركة البنائية ولا غيرها من حركات غير الآخر **قوله** فانها مستعملة في حركات البنائية ايضا الباقي غيرها من غير الاعرابية ايضا **قوله** كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما في كونه عمدة من كل وجه **قوله** كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة وشبيها بها كما في اسم ان **قوله** علم الاضافة اي علامة كون الشئ مضافا اليه هو تقدير اضافة اليه وانما جرى اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشئ مضافا اليه يقابل بهما الا كون الشئ مضافا ومن قبيل كون الشئ مضافا اليه حقيقة وحكما ليشمل كون الشئ مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقولنا بحسبك زيد لان كل ذلك مما ادخله المص تحت المضاف اليه حيث قال المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا اذ لا بد من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح بتمييزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول **قوله** لم يجنح الى حاق بالمصدرية الاولى لم يصح لما في المصدر **قوله** وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل

قوله بحسبك زيد فان حسبك من حيث كونه مجرورا ليس مبتدأ بل مضاف اليه حكما كتبه ...

بين وجه الاختصاص فيما هو صل في الاعراب لكونه مجهول ما هو صل في العمل
قوله فاعطى الثقيل للقليل اي الفاعل القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول الام
التقوية في المفعول الثاني مع الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب من تضمين
معنى جعل فصار حاصل المعنى فاعطى الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان جوبه
يجعل مع الاعطاء لغوا فالاولى تضمين معنى العوض لان الاعطاء للقليل
بان يجعل عوضا عنه فالحاصل فاعطى عوضا للقليل ولكن ان يجعل القليل
تعليلا والمفعول الثاني محذوف اي اعطى الثقيل اعطى من المرفوعات
لاجل حفظ القليل فانه المغتفر عليه للكثير فتامل قوله وما لم يسن المضاف
اليه لجر علامة يجعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطرارا ولا ضرورة اليه
لان المضاف اليه ايضا اكثر الاجزاء من قولك مررت بزيد في يوم جمعة لتاديبه
لكن كثرته دون كثرة الفاعل فخص المتوسط في الكثرة بالمتوسط في الثقيل
قوله العامل احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه باعتبار العامل فيه
على ما مر ولذكره في حكم المعرب وتاخيره عن بيان الاعراب لكونه سببا
بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب قدمه لمناسبة الطريق وطلب
التسمية الى التحقيق قوله ما به يتقوم اي يحصل دون غيره فيمتنع عليه ان
سبية المتقوم ليس بسبب الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب
غير تام بخلاف العامل لانه لا يتحول ان يعمل في العرف من قولنا ما به يحصل حرارة
الماء الا النار دون نفس الماء والمجاورة الى النار فتامل قوله
المعنى المقتضي لا حاجة الى زيادة اللام لانه اريد المعنى الذي في قوة النكرة

المعنى المقتضي لا يوجد في الفعل عند البصريين فكهذا قيل المراد عامل الاسم
ويقوم بالباء في بحسب زيد كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل
من قال لم يبال الجر ولعله قوله وفي مررت بزيد الباء عامل ما في
غلام زيد فالعامل عند البعض حرف الجر المقدر وعند البعض المضاف الى
الجر قوله فالمفرد لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضي اراد تفصيل
اقتضاء المعنى فانه تارة يقتضي بالحركات الثلث وتارة ما تنوب الفتحة وتارة
الكسرة وتارة يقتضي بالحروف الثلث وتارة ما يجري الواو وبها وتارة
ما ينوب الالف فهذه اقسام ستة قوله الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا
فهذا معنى ثان للمفرد ويستعمل في معنيين اخرين كلا منهما في محله ولا ينقض الفا
الاسماء الستة ولو حمل على مثنى والمجموع لخروجهما بقيد المنصرف لكونهما واسطة
بين المنصرف وغير المنصرف لانه لم ينقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين وقد منع عنه
لعدم انصراف ولم يبح نوع من الحروف حرف ثانيه التنوين ولا غير منصرف جري
علامة بحركات الثلث لا انها فيه واللام او ضرورة النحو او لكنا سبب نقض
قاعدة غير المنصرف ولا يقال ايضا لانه يعلم من بيانه حكم طريق الاستثناء والبيان
بطريقه الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى منه داخلا في قاعدة المفرد
المنصرف لانما يدل على التنبيه على ان هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيها الى
قوله اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما فخص بين مثنيين دلعا رجحا
لكن لا يلزم منه دخولهما في الكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجهما
عن القاعدة بالمنصرف قوله احدها ان الاصل في الاعراب ان يكون

الحركة لكون الدال على صيغة التثنية كالصفة الدال عليه ولانها اخف الدوال
وهذا مراد من قال لانها انقص بحروف فلا اعتراض عليه بان كونها العاطفا
مردود ممنوع ولو سلم فلا ينقص الا الالة يحجب الذات في الاعراب ليس بشيء قوله
والفتحة لسباك في حاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين
لكن المعمول المقدم مجرور وجازه البعض هذا كلامه قوله والمصدرية فيكون التقدير
برفع رفعا وجملة حال والعامل في الظرف وحكاية معنى الفعل المستنبط من الظرف
المستقر هذا اوفق بالعبارة مما كتبت في حاشية على معنى انه اعرب هذان
القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمة اعراب رفع وهذا
القياس نصبا وجرا هذا كلامه قوله مثلها اي جعل الاحسن الالطف
ان يقال بجانب طلبة وطلبة المطلوب قوله جمع المؤنث السالم قيده لانه
اوضح اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى الطول ولان اعرابه لازم بخلاف غير
المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير بخلاف العكس
وغيرها نكات اخر تركناها لحاله وسيجيء ان يجمع به ذوات التاء بغير لفظ كما سيجيء قوله
جمع المذكر السالم كتب في حاشية ان السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا كلامه
دفع توهم انه صفة المؤنث كما يتبادر منه كون السلامة صفة المفرد يعني ان الا
صطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال المفرد قوله
وهو ما يكون بالالف والتاء فدخل فيه سجلات مع ان مفرده مذكر وخرج
بيوت مع ان مفرده مؤنث قوله واحترز به عن المكسر فانه فذلك ومن جمع المذكر
السالم فانه مسلمون وتقابل ان يقول الاحتراز ليس لانه علم وسلم بل لانه

الحركة ليكون الدال على صيغة المثنى كالصفة الدال عليه ولأنها أخف الزوال
وهذا مراد من قال لأنها أبعاض الحروف فلا اعتراض عليه بأن لو كانا أبعاضا
لزم ... ولو سلم فلا ينقض إلا كانت ... بحث الذات في الإعراب ليس بشي قوله
والفتح نيابات في حاشية بحث التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين
لكن المعمول المقدم مجرور وهو جائز عند الكلامية قوله والمصدرية فيكون التقدير
ترفع رفعا وجملة حال والعامل في الظرف وحال معنى الفعل المستفاد من الظرف
المستقر هذا أوفق بالعبارة فما كتبت في حاشية على معنى أنه أعرب
القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين أو أعربا بالضمة إعراب رفع وهذا
القياس نصا وجرا عند الكلامية قوله مثل جاءني رجل لا أحسن إلا ألطف
أن يقيل يجانه طلبة وطلبة المطلوب قوله جمع المؤنث السالم قيده لأنه
أوضح وأشهر وغير المنصرف يحتاج إلى الطول ولأن إعرابه لازم له بخلاف غير
المنصرف فإنه يزول عنه إعرابه ولأن النصب تابع للجر بخلاف العكس
وغيرنا بكابات آخر كما حاله وتعين أن يجمع له ذات في غير لفظه كالعلم الأول
جمع مذكر السالم كتب في حاشية أن السالم مرفوع على أنه صفة للجمع عند الكلامية
دفع توهم أنه صفة المؤنث كما يتبادر في كون السلامة صفة المفرد بمعنى أن الا
الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وإن كان السلامة حال المفرد قوله
وهو ما يكون بالألف والتاء فدخل فيه سجلات مع أن مفرده مذكر وخرج
نحو قضاة مع أن مفرده مؤنث قوله واحترز به عن المكسر فإنه قد علم ومن جمع المذكر
السالم فإنه سيعلم والقائل أن يقول لا احتراز بهذين لأنه ما علم وما سيعلم بل الأنه

لا بما ذكره في هذا الحكم على ذلك لم يتعلم المكسر مطلقا بل المنصرف قوله فأعرب
هذه الأسماء الستة تنبيه على أن الحكم ليس على خصوصيات هذه الأسماء بل على نظائرها
لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالألف والياء ولا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو
ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك أن أخوك كما يحضر باللفظ
يحضر بمعنى الأخ فالحكم على الأخ يجاوز التلفظ مجردا عن اللفظ عن خصوصية
حصلت له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم إلى ما قيل إن اللفظ علم
لنفسه ومراد العلم الصفة المشتركة بها هذه الألفاظ اشتهرت فيما بين النحاة
بوصف الأسماء الستة لأنه ضعيف لتزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه
وإنما لم يذكرها مقصودا عنها في الأنه ... أو لكنها لكون عبارة الحكم مشتملة على نظائرها
وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو وغير مضاف لأنه خلاف استعماله عند العرب وثالثها
تعذيه للمتعلم الإعراب ثم بالواو والألف والياء لأنه لا يهتدي بنفسه لوجهه
قوله لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة فما كان إشارة إلى تجريد هذه الأسماء
نبعته في الحكم بقوله فأعرب هذه الأسماء الستة أوجبت أنها تجردت
عن خصوصية التكبير والإفراد أيضا استدرك بقوله لكن لا مطلقا ونبه على أن
خصوصية الإفراد والتكبير محفوظة في مقام الحكم قوله ومضافة نقل عن ...
على خلاف ترتيب ما اتفق عليه النسخ إما غفلة عن فوات الترتيب لكمال
الاشتغال بتحقيق القيود وإما لأن نسخته كانت في نفسه كانت هكذا أو لأنها
في غاية البعد ومن قال نبه على أن عبارة المتن محمولة على التقديم والتأخير
لأنها حال عن غير الظرف وحاله لا تتقدم على العامل المعنوي وغير عبارة

قوله لكون معانيها منبئة عن تعدد اداة التعدد لفظا ومعنى اما تعددها لفظا فبما انضاف اليه واما التعدد معنى فلانها تعلقها على الغير اما الاب فلانه يتوقف تعلقه على الابن واما الاخ فلتوقف تعلقه على الاخ الاخر واما الحم فلتوقف تعلقه على الزوج واما الهن فلتوقف تعلقه على المعيوب واما الفوه فلتوقفه على الاكل واما ذو فلتوقفه على المصحوب ذكره ابن الحاجب في شرح الاسما

عبارة تمكين الجماهين وفيه النص ان يختص عبارة الى المعطوف فقد نبه بذلك

على انه يجوز قوله النظر اليها الا انه يجر بتغليب البشر قوله وانما اختاروا الاسماء

الستة الاعراب الخ لا يخفى ان تعدد الوجه في غاية الضعف والاقرب منها ان

يقال العرب لما عوضوا في الفروع والملحق به سنة المثنى كلا واثنان والجمع والو

العشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا قوله وانما اختاروا واحدة الاسما

الستة لمناسبتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد والاولى في كونها منبئة

عن تعدد وفي كونها معانيها مستلزمة للتعدد لان المثنى هو اللفظ الدو

المعنى بعدا انتهى ذلك فما سوى الفم والهن ظ واما فيهما فخفي والاوجه ان يقال

لمناسبتها المثنى والجمع في ان فيهما حرف لين بعده يتم به الاسم فان تمام الاسم بعد

نون التثنية والجمع وفي المضاف اليه والتنوين والكلم قوله ولوجود حرف صالح للاعراب

فيها واخرها حين الاعراب دون كمال الاعراب في الطرفين وفي التعبير

وعنده حروف عي في الاربعة الاول لام الكلمة وفي الاخرين عينها بعينها عند

الفتح الرضي وهو ظاهر كلام الشارح ويرد عليه انه لا يخلو عن ان

الاعراب لا يكون في محل الكلمة وكما كان تكلفا بل تعسفا لم يلتفت اليه

الشارح وعلم ان الظاهر ان جعل عكس الابناء عن التعدد ووجود حرف صالح

وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم

لان الابن والولد والوالد والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد في الادنى

ووجود دون اعادة اللام قوله وكذلك كلمات الى دول هذه العف

والاه للبابين لان علامة التانيث لا تكون متوسطة وما هي اضعف

قوله بدون اعادة اللام ليكون كل واحد من الابناء ووجود

حرف صالح معا علة الا عزاو علة مستقلة لجعل الاعراب

بالحروف في هذه الاسماء دون غيرها من الرقبة الاسماء لانه

الجمع علة تامة بخلاف كل واحد منهما وانما في الاولى ولم يعلل

والصواب لانه لا ضرورة في الوارد العلة هي الصحيح ههنا يجب

وان كان احدهما في نفس الاجزاء مخصوصة غير تامة احتمل

قوله كلا يجوز ان يقرا كلا بالتنوين وتوجيهه ان المضاف اليه المحذوف اذا كان مراد الابتداء بغير التنوين وح يكون مبنيا على الضم تقديرا وان كان نسيا منسيا ولم يكن مراد فيقرا بالتنوين

قوله كقولك كلا زيد وعمرو فان زيدا وعمرا مضاف اليه لكلا مع انهما متعدد بغير تثنية وغيرها نحو ذلك ع ب د

قوله فالمضاف الله الظرفية تقديره فاذا علم ما ذكرنا ان المصنف قد ذكر في بحث الجمع اه عبد الرحمن افندي كردستاني

كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميره ولا يجوز ان يكون متعددا بغير تثنية

الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو وكما في البيت بكلا مضافا فان يكون الفصيح

مجرده واختلف في الف كلا انه في الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول

قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب فيه عند المغاربة ان يكون معرفة قوله فلذلك

فيكون اعرابه بالحروف لكونه مضافا فان المضمر لا يجبني انه يستند ذلك الى المحل

قوله ومعناه معنى التثنية لانه تكرار الواحدة مرة قوله وهو يجمع الواو

والنون سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا اسما او صفة اوفيه نظر لان النص

ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قولي وان كان اسما فشرطه علم لعقل يا نجر ان ال

مع انه يغني عنه اشتراط التذكير والعلمية والعقل في التعبير كما هو

انه اسم وليس معنى التركيب الاضافي مرادا فالنص لم يجعل الاصطلاحي اعم منه بعموم

التركيب ولو خفوفا على عموم لفظ جمع المذكر السالم ان ادخالها في احوات

عشرين بان يراد بها ما على صورة جمع المذكر وليس به قوله وعشرون

واخواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظائرها السبع وفيه

في التنزيل حسن فيه كلما دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت

للمثل استعارة عرفية غير مصنوعة للنحاة قوله والاصح اطلاق عشرين

على اثنين ولم يصح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يختص عشرين

وهو مصدر وتعليل الحكم المشترك واما ذهب عليك ان ما ذكره لا يفيدان

الثلاثين وما فوقها ليست جموعا في الاصل غلبت على تلك العشرات بغلبة العام

على الخاص وما يفيده هو ان يقال الاعداد متجمعة في الاول وحاصلة من تكرار

لا آحاد ولا ثنية كما أن ترتب الاعداد فيهذه الالفاظ كالاولى في انها لا واحد لها من لفظها
قوله ولكن اقل مفسرين على تسعة وعلى سبعة وثمانين وهكذا قوله وايضا
هذه الالفاظ اكثر عليك انه لو قال الجموع هذه الالفاظ لكان فيه لطافة
قوله وانما جعل اعراب جنس مع ملحقاته الخ الاولى تركه مع ملحقاته لان بيان
الوجه الاول يغني عن مؤونة البيان في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانها
لو جعل كالكلمة وكذلك قوله وجمع علامة التثنية والجمع فقابل قوله وفي
آخرهما حرف يصلح للاعراب فانه لتت الصلاحية مجموعة لان العلامة لا تتغير
والاعراب يتغير وكيف لا يلتبس تغير العلامة من حيث تبدل العلامة بعلامة فان
بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف والياء فتبدل الالف
بالياء تبدل العلامة بعلامة لا تغير العلامة قوله وكثرة التثنية بالاضافة الى
الجمع وقلة الجمع بالاضافة الى التثنية لتوقف الجمع على التثنية والشروط على التثنية
ان كان اسما وان كان صفة قوله وحملوا النصب على الجر لان التثنية
في محل قوله تنبيه على ان تسمية النبيها فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال
لفظا او تقديرا فالتقدير في هذا البيان تحت الاول ان قوله التقدير بيان
لاقسام ... السابق لا آخر الاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكانه بنى ذلك
البعض ما ذكره على ان قوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف ... على الاحتمال
الآخر ولكن ان قوله والتقدير ... فان تعريف ... ان تعد
الكلام متصل بما قبله كالاستثناء قوله وانما كان التقدير في ... الا ...
وجه تقديم التقديري على اللفظي لكونه الاصل الاحق بالتقديم والابعد

٢٥

ان يقال التقديري لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان قوله التقديري
اي تقدير الاعراب لا ان يعتبره بالاعراب المقدر كما قاله ثم قوله واللفظي فيما
عداه قوله فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر فيه الاعراب فيه اشارة الى
ترجيح جعل ما موصولة لمرجح التبادر ولكن ترجيح حذف العائد على حذف المضاف
في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة ولان
الغنم شايع اليه ومنهم من حمل عليه طريق الترجيح ومحل ما مع ذلك فانه عند ا
الوجه لفظا القريب وليس كذلك ان يجعل ما عبارة عن حرف اعرابي في حرف
آخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح فيه الاعراب بحرف التقدير قوله في آخره ولي
آخره قوله كعصا انبه بذكر عصا على ان الالف المقدرة كالمذكورة و
ولذلك في المستقبل ... فان ... الاعراب فيه في عصا قبل الاعلال مستقل كما في
قاض و... الاعلال متعذر في قاض كعصا فلم يفرق بينهما فيثبت قبل موجب
تقدير الاعراب في قاض الاشتغال فان الاشتغال فيه ادى الى الحذف ومن جهة
في عصا التعذر فان الاشتغال للواو المتحركة ادى الى القلب ولكن ان يجعل
عصا ملحقا بحبلى وقاض بالقاضي والفصل للتقديم قوله المغتنم فليغتنم
وكما في الاسم المعرب بحركة لم يدخل في الاسم المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل
مسلمان ومساجد وحبالى قيل الاولى ان يقيد بحركة باللفظية ليخرج
عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي عصوي
... المنقلب بالالف ما تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة
ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه نحو قاضي مضافا

قوله لان المحذوف أه يعني ان أصل قاض قاضيٌ ثم اضيف الى ياء المتكلم وحذفت التنوين في الاضافة ثم قلبت ضمة الياء كسرة لاقتضاء ياء المتكلم كسر ما قبلها فصار قاضيي ثم حذفت تلك الكسرة للادغام وادغمت الياء في الياء ثم فتحت ياء المتكلم لالتقاء الساكنين بالفتحة فصار قاضيّ

الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه نعم ينبغي ان يغير قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب في الاسم المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف منه آخره حركة الكسرة التي اقتضته الياء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستثقال وذلك ان يجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيد الغلامي بحذف التعميم ايضا اي سواء كان منقوصا او مقصورا او صحيحا **قوله** امتنع ان يجيء عليه حركة اخرى ولا بد منه حركة اخرى اذ لا يمكن جعل حده بحركة اعرابية بجعل علامة التثنية اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثرا للعامل ولا لزم ان يكون للعامل تحصيل الحاصل وما علامة التثنية فالحاصل بعد معنى التثنية تحصيل احدهما الاعلى التعيين وللعامل تحصيل خصوص احدهما **قوله** يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين مناط فائدة تعميم مطلقا نحو غلامي ولا جعل متعلقا بهما ويحد اجعله البعض مخصوصا بغلامي وكان الشارح رحمه الله جعل ذكره لدفع توهم الاختصاص بالمنقوص بغلامي بل جعله لاجل حسن المقابلة بينه وبين قوله القاضي رفعا وجرا ومسلمي رفعا فان تقييد كل منهما بالآخر ويمكن ان يقال تربيعا مطلقا ما كان الفه محذوفا ونحو غلامي مطلقا ما كان ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا نحو يا غلام وما كان ياؤه مبدلا بالالف نحو يا غلاما فقوله وجه تعذر الاعراب في نحو يا غلامي انه اشتغل آخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب فيه جرا ولو وجه انه اشتغل بالكسرة او الفتحة لتناول نحو يا غلاما ويا ابت ويا امت ويا اباه ويا اماه **قوله** كالقاضي الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها بخلاف الياء الذي ما قبلها ساكن

قوله كظبي ولان التغيير انما يكون اذا كان الياء متحركة بحركة ثقيلة وكان ما قبلها ايضا متحركة بالكسر كما قال الرضي ع ب

قوله مع ذلك الا وله لكن مع ذلك عبد الرحمن افندي

كظبي **قوله** ونحو مسلمي عطف على قاض فهو مرفوع لا على قاض فيكون مجرورا ووجه النفي ذا اذ يكون ذكر النحو مستدركا مع ذلك بخلاف الحصر ان يحرف نحو ويعطف مسلمي على قاض **قوله** يعني تعذر الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بحروف يعني ان الغرض المصنف من تكثير الامثلة بيان ان التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب بحركة وقد يكون في الاعراب بحروف للاستيفاء اقسام للمستثقل فلا يرد انه نوع اقسام من المستثقل لم يذكره وغفل عنه ومن افاضل تلامذة الشارح رحمه الله شنع عليه بانه تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان نكته ترك المصنف بعض اقسام المستثقل فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك ان تلاحظ المستقيم واعتبر للمغضوب واعجب فانك لا تهتدي منه الى أجنبت ولكن لا يهتدي منه بناء الى صراط المستقيم نعم يتجه على الشارح رحمه الله ان ما ذكره انما يصح عند من لم يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما على لغة من يجوز فتقول في جواب من قال عندك تمران ذوي من تمران فالقسم الاول انما يكون في الحركة والحروف ونحن نقول يعني تعذر الاعراب للاستثقال قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلاث ولما كان تمييز المستقل عن المتعذر باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا الا فيما يكون الاعراب المستثقل تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني اخو القوم ورأيت اخا القوم ومررت باخي القوم وجاءني مسلمو القوم ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم واما مثلها القوم رفعا فقط في جاءني مسلمي **قوله** وقد يكون الاعراب بحروف تقديريا

في الاحوال الثلث كمتقال وضابطه ما اذا كان الاعراب صورة وفاتحتان كان
نحو المقيمي الصلوة بجر الصلوة ونصبها فخرج نحو مصطفوا القوم والمثنى الغير المرفوع
فان اعرابه لا يكون مرة اصلا **قوله** اي فيما عدا ما ذكر حاله تعذر فيه الاعراب
او استثقل يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر قسمي المتعذر والمستثقل الا ما عدا ذكر منه
الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظي فما اورده
بعض افاضل تلامذة الشارح رحمه الله على بيان اللفظي من الامثلة وتكلف
في دفع بعض الامثلة مما لا يحسن ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض
الامثلة التي الامثلة مما يقضي منه العجب والامنع في رعاية الادب معه قوله
ما ذكر يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعذر والمستثقل
الى تاويل المتعدد بما ذكر وهذه الطريقة شايع في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا
حاجة ههنا الى هذا التاويل وان كان قلت اذا كان ثبوت اصل المحقق والا كان
انما يكون الخروج عنه فيكون الخروج عنه محققا قلت لم يرد بالاصل
الا ما يقتضي القياس ان يكون الامر عليه لا ما كان عليه الخروج انه كان
فخرج وهذا امر لا يحكم به الا بالنظر الى حقه يقول الشيخ هذا مبني على انهم اذا
الخروج المحقق الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى
حكم الشارح بخروج عما ثبت للمادة وتحمله على ما اعرف العدل التقديرية للشاذة
على تعريف العدل وتحمله على ما ذكره من تخصيص معرفة غير المنصرف بتعريفه
التبع لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم انه يمنع عنه الكسرة
والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان ذلك لازم في العدل

التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل وسيندفع هذا الشك ولما كان التعدد
اذا ذكر العطف لهما او يجوز افراد الضمير الراجع لانه في تحقيقه راجع الى احد
الامور لا الى المجموع **قوله** لما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف
يعني تعريف غير المنصرف لاحتياج تفصيل المعرب الذي سبق اليه قلت
ولا احتياج بعض احكام مذكورة الى معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج
الى معرفته الا انه سبق في تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر
فلهذا اثره بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة وما يحتاج اليه التفصيل السابق
للمعرب المؤنث والمذكر وبالمثنى والمجموع فينبغي ان يذكر الخص متصلا بغير
المنصرف قبل الشروع في المرفوعات فالوجه الفصل الكثير بينها دون بعض ما يجب
وما يجب تقديمه على المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج اليه
مفصلا غير المنصرف وتمباحث المبتدا والخبر ومباحث الحال والنعت ونحو ذلك
اخلال ببيان عدة مباحث **قوله** وكان غير المنصرف اقل يرد عليه ان المعرفة
والتعدد سيجيء بيان الا ان يوزن على بيان الاكثر بالمقايسة ليشمل عكسه
تعليل بمنزلة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا اشتغال وهذا القول ولكن حتى يقال
الكتي بتعريف ما هو الحق الا ان يقال فيما كان الاقل في بعض البيان يستحق
ان يوثر على الاكثر في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف
منزلة البيان بالتعداد ولا دخل في اختيار تعريف غير المنصرف لانه وجودي
والمنصرف عدمي والعدمي يعرف بالمقايسة الى الوجودي **قوله** والتعريف
بتعريفه لانه يعرف بمعرفته ولم يقل المنصرف ما عداه كما قال في الاعراب

قوله المنصرف القياس الذي لان توصيف غير المنصرف ما سلب عنه الكسرة والتنوين والذي يعلم مقايسة بوجه الكسرة والتنوين ومن هذا المقايسة لا يعلم المنصرف لان تعريف المنصرف ما يدخله حركات الثلث والتنوين

قوله لاشعار عنوان والعنوان المفهوم وما يعبر به عن الشيء ١٢ ولو كان بتعبير اللفظي بل التقدير لا شعر ايضا عبد الرحمن

اللفظي لاشعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف هو الاصل بخلاف عنوان التقدير
واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله
حركات الثلث والتنوين وغير المنصرف ما سلب منه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري
في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف وسط فلا يصح ان ينبغي
تعريف غير المنصرف لانه لا يعلم معرفة المنصرف بالقياس اليه واما عند البعض فان كان
المنصرف وغير المنصرف عنده قسمان للمعرب بالحركة اذ لا واسطة في وصف المعرب بحروف
بالحروف وغيرها فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار المعرب فيقتضي تعريفه فيهما
كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل **قوله** غير المنصرف المنصرف
بالمعنى عدم المنصرف فانه يتأثر بالحروف بخلاف الاول بالتركيب اكثر منه تأثر غير
المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه يعرف بالتنوين والكسرة ودون
غير المنصرف وقيل ماء الصرف يعني الزيادة والمنصرف مشتمل على الزيادة وهي الكسرة
والتنوين او زيادة بالتمكين **قوله** اي اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وجه
احدهما انه لا اقرب بمنتزاع الفرع بالمعنى ولم يشر الى الجهات الاخر لوضوح
امره ثمامه وقد تقدم جملة غير مرة وان لم يشبه بعض فاضل العبارة بان
الاوفق هذا المقام وطف بالا يبرر ان الاتيان فاعرضت عنه بالمرة كما هو
دأب الكرام **قوله** من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير تسع علل لانه لم
يوجد هنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف بمحل جواز ان
يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان نكات ترجيح تقرير لو شرف
فلم يذكر ما لا يعنيه **قوله** والعلل التسع مجموع ما هو عند البصريين لا وجه

قوله بيانه نكات ان حيث قال من علل تسع ولو قيل تسع علل والاول اي بالمرة اوفق بقوله واحدة منها وبما في قوله في اول البيت موانع الصرف تسع كلما اجتمعت
عبد الرحمن كوردستاني

ان خبر هذا التفصيل يخرج قول المص ونوع عن رفع نصب وجر الى هذا المقام
كتب في بحاشية بهذا المقام اوله **قوله** موانع الصرف تسع كلما اجتمعت
ثنتان منها فما للصرف تصويب وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي
والمنصوب النزول ولم يذكر الابيات كلها لما يستغني عنه التعريف
لاشتمال بان غير المنصرف الذي يستفاد من البيت الاول على ما يعاب
الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج عنه ما فيه واحدة تقوم
مقام العلتين والثاني انه يدل على ان باجتماع سببين يجب منع الصرف
مطلقا مع انه يجوز صرفه عند وتالفه الا انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف
التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتانيث بالف
قوله وذلك المجموع عول الغير المنع بتكرار الالف فحينئذ من التثنيب نهاية يحسن
اذ الالف عدل ما الاكل عدل وهو قوله لا يكون عليه ان يتوهم الالف وصفها
الا ما هو الموصوف الاصلي وهكذا وجه كان انما سبب تكرار النون انما الا انه لم
يتابعه النظم فما احسن ما قال بعض ان وجيها بان الالف واللام فيه زائدة
قوله والعدول في عطف ثاني العلتين الخ ثم التراخي في الزمان ويستعار
للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى مرتبة مما قبله او دني ولا يخفى ان الجمع اعلى مرتبة
مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين بهذه النكتة كلمة **قوله** ولو جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة الخ هذا اعمالا لا يجد بالزيادة قبل شيء من عرف
اراد التأنيث ولا يجد بالالتقديم في الذكر فتفهم فعبارته ابهم عبده **قوله**
وهذا القول تقريب ما شئت في كلامهم الوجوه الثلث المذكورة ولنا وجه راجح

قوله لا الجزء الالف اي بناء على ما ذكره الشارح من ان الالف فاعل الزيادة وان بزيادة الالف قبل النون استغنا بها عن وصف الزيادة عبد الحكيم كتبه شير خليفه في يوم العرفة بعد العصر

وهو العمدة من مسامحات وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة
النظم بان المقصود تعريف غير المنصرف والعلل بحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا
يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا ومنها
ابهام العلل كما بين في تكثير معا منها ما في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح
ومنها ما ذكره من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف ذكرنا وجه
ذكره في شرح الغرر **قوله** او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة
قول نعوذ قبل الاولى الخ وليس في كلام الناظم ذكر العلة بل المانع جمع
مانع وان للكناية تعتبر على كل موضع الصرف **قوله** وقال بعضهم فانها
لا تجوز من الصرف في القولين الا ابن فلو لم يشبههما ونحن اقتفينا اثره **قوله**
من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان الغير المنصرف لاحد هذه الجنسية
احكاما اخرى من حيث انه معرب حكمه ما مر ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك
ومن حيث انه روعي فيه التناسب وانه دخل تحت حكم الضرورة وروعي فيه
الاصل كما مسلمات على الكسر والتنوين لكن الاظهر ان يقول اي حكم غير المنصرف
من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الجنسية بالاتحاد سلب عن الفعال
بحيث **قوله** ان لا كسر فيه ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه علم سابقا اشارة
الى ان تعريف غير المنصرف بالا يدخله الكسر والتنوين تعريف بامرين تحت
ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الدور ومع هذا ليس على قصص في
تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر لا تنوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف
غير المنصرف لان جهة التنوين والتنبيه على ان منع الكسرة من غير المنصرف

قوله التنبيه اي على ان التوقف في تعريف غير المنصرف ان يعرف بان لا كسر فيه ولا تنوين فاذا كان التعريف بهما يلزم تقدمهما على نفسهما كذا رأيت في بعض الشروح العيني

قوله جهة التنوين او اي لانه حينئذ يكون تعريف غير المنصرف بما يوجب الحكم حكم غير المنصرف فيه الدور من جهة واحدة فافهم

٢٩

قوله كما قال كثيرون اي حيث قال فهو وجه التبعية لانه لو قيل مررت باسحق الكريم بغير التنوين ولم يرد قوله ...

لا اصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم غير منصرف من حيث
انه غير منصرف منع التنوين والكسرة ممتنع بالتبعية كما قال كثيرون منهم من قال
اراد ان يجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا **قوله** فيشبه الفعل شابهة الاسم الفعل
بكثرة مراتب اعلاها بوجب البناء وادناها عدم التأثير وما اوسطها محل الكلام
تفصيله **قوله** لانك تقول قائم فانه معروض للتاء في العلم المطلق الا العام
المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض للالف واللام الرجل بطلق الا المجرد عن
اللام وهو النكرة فالفرعية للتأنيث والتعريف وكذا العجمة والوصفية المعتبرة في منع
الصرف اعم من العجمة وتحقيقه **قوله** اذ الاصل في كل كلام ان لا يحتاج الى بيان
آخر وخلاف الاصل بمنزلة الموقوف على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع يتبعه تحقق
الاصل يتحقق خلاف الاصل يتبع تحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يتصف
الشيء بخلاف الاصل فلا حاجة الى جعل النوع شاملا الفرعية الموقوف على الموقوف
والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف ليس الفرع
بمعنى يشمل المرجوحية **قوله** لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
بنوع آخر حقيقة او حكما ووزن الفعل فيه احدى الزوائد في حكم الوزن المختص فالنحو
ان البيان قاصر **قوله** اي لا يمتنع بجواز تحتمل بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى
سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع والمعرف فيجب في الضرورة كما اذا وجب
منع الصرف انكسار الوزن فلذا اخره بقوله لا يمتنع **قوله** وبادخال الكسر والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عما فيه من غير المنصرف بانه علم ان موضوعا يجوز ان يخرج عنه
الا بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة الا الى ما يعرف كما ذكره **قوله**

قوله بمعنى سلب الوجوب هذا هو الامكان الخاص والثاني الامكان العام المقيد بجانب العدم والثالث الامكان العام المقيد بجانب الوجود ...

قوله فاتيماه وقول المحشي وحاجة بنوع اجواب :: ضرورة الشعر عشرة عد جملتها :: وصل وقطع وتخفيف وتشديد ::
سؤال مقدر كانما بجواب سؤال يقال الى القائم :: مد وقصر واسكان وتحريك :: ومنع صرف وصرف ثم تعديد ::
قد اخذ في توجيهه شيان فحاصل ان اللفظ احدهما انه اخذ الصرف بمعنى [illegible] رجع الضمير المجرور الى [illegible] خلاف الظاهر [illegible]
خلاف الظاهر [illegible] الاول [illegible] الثاني
الثاني فانه ليس فيه قرينة [illegible] لجواز رجوع الضمير الى غير المنصرف فلا وجه لترك الظاهر الثاني ولعل الامر بالفهم اشارة الى هذا التفصيل

وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي اي الظاهر الصرف معناه الاصطلاحي
والظاهر هو جيز صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه والتخصيص فيه
ترك الظاهر الاول فلا حاجة لترك الظاهر الثاني فافهم **قوله** للضرورة
لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم يجوز صرف
المنصرف لها عند جمهور من البصريين كما لم يجوز جعل همزة المقصورة ممدودة لان
اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف
العلم للضرورة **قوله** فكقول [illegible] في حاشية هذا البيت قالت فاطمة
رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله ماذا على من شم تربة
احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشيتها [illegible] بوي خوش [illegible]
مرثية بالتخفيف [illegible] كردن التربة فاكهة الطيب وعنى الغوالي
[illegible] وقع [illegible] تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان [illegible] نوع
الغالية والاستفهام للانكار والمعنى القبح عليه لانه استغنى بشم تربة
الغوالي المعني ما اوجب عليه من شم تربة احمد ان لا يشم [illegible] والاستفهام للتعجب
من حكم الوجوب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي **قوله** اي ذكره الفتح
والكسر للتعليل **قوله** لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا ارتكبوا
السجع من اجل محسنات الكلام وخير [illegible] الشيء [illegible]
ومنه في التنزيل [illegible] والنغم المشهورة [illegible] بعض
البلغاء فقال [illegible] جار [illegible]
فقال [illegible] الفتح كسر الراء فلم [illegible] اليه [illegible]

[illegible]

٤٠

قوله اذا اريد معناه اي انه في حكم اللفظ اذا اريد معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستعملا في معناه لئلا يكون في احضاره خلل لانه
لان وزنه اذا اريد معناه منصرف وذلك لان معناه جمعية مع التاء وجمعية مع قابلية التاء لا تؤثر في منع الصرف فافهم عبد الرحمن

التناسب وفي قوله وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد
الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي قصد بها وزن منصرف فيقال
وزن ضارب فاعل [illegible] مضاربة [illegible] مفاعلة الا انه لتناسب
مفاعلة وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف [illegible] ملاعله
اذا اريد معناه مع انه قد يكون غير منصرف للعلمية وسبب آخر فتنوين قول المص
فيما بعد واما وزنه فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما للنفس وتنوينها [illegible]
عن هذا التناسب كلمة **قوله** حيث صرف سلاسل لتناسب المنصرف الذي
يليه [illegible] التناسب [illegible] لم يقصد به تمام التعليل [illegible]
وعلى [illegible] الجموع التي [illegible] ذكر اغلالا ليس زائدا لان المقصود تمثيل الجموع
والظاهر ان التقدير كصرف سلاسلا في هذا التركيب **قوله** وما يقوم مقامها
مما قيل هذا في تتمة بيان التعريف فينبغي ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان
بيان الاسباب كلها في تتمة التعريف فهذه جملة معترضة والاشارة في
قوله انها وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انه لا يصح للتعريف قربت الى العنـ
قوله فان تكرر فيه الجمعية قام مقام السببين بهذا التكرر عند البعض ولكونه نهاية
جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له في الاحاد عند بعض [illegible] الاخير يحتاج الى نظر
لا يسعه المقام كتب في حاشية فاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور
جمع سوار وهي جمع سوار وانا عيم جمع انعام وهي جمع نعم [illegible] في حاشية
وقد يجيء [illegible] وكثر ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع [illegible] ان يراد به الكثرة
او الضروب المختلفة على ما في الصحاح **قوله** فالعدل مصدر مبني للمفعول [illegible]

والاوزان العدل اربعة اولها فعال وثانيها مفعل وثالثها فعال ورابعها فعل

بحث العدل

كون الاسم معدولا وذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا خروج فاشار
الشارح الى ما اجيب به عنه وحاصله ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب
بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا
والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول وتوجه عليه بانه لا شك
انه يوجد بمعنى مصدري هو حاصل الحاق الياء بالمصدر من المفعول كما يقال
مضروبية بمعنى كون الشيء مضروبا وبمعنى المصدري هو حاصل الحاق تلك الياء
في غاية التعسف فيما لا يجيء في الفاظ المصادر وفيما ان المصادر وضعت
لمعنيين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد
يرد ما ذكره المص في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن
تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب به
يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان للضرب معنيان
لكان ضرب زيد دالا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد
على صيغة المعروف دال على قيام المبني للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على
طريقة قيامه به المصدر لم يوضع الا للقيام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع
مصدره الذي تضمنه على ما اشتغل به لفظا معنى الفعل المجهول ما هو جهة معنى
الفعل المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل عليه صيغة الفاعل
الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه صيغة الفعل المجهول اذا عرفت هذا
فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع
لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه

اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الحمال المحمل نحاه كذا في القاموس
ولا وجه لان يكون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل الا اشتقاق المعدول
وتسمية الاسم معدولا وليس بمتوجه لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى
الميل يعني الشيء الى الشيء والعادل مادة الاسم مالت من الهيئة الاولى الى
الثانية فسمي الاصل المعدول عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت
اليه هيئة ولله در نظر ابن الحاجب بناء فانه جديد وبين المقصود جاءنا **قوله**
وهو خروج الاسم اخرج خروج الفعل اذ الاسم هو العدل **قوله** اي عن صورته فسر
الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها في
فيقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة ما هي الصورة وما في حكمها في
كونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور اللازمة في الفصل فكان
اللام منه بمنزلة الصورة للكلمة ولو لا الالف واللام في المعرو الذي جار علما
بالغلبة فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر والحاجة الى ذلك الاخراج
تعريف العدل بخروج عما هو حقه من الصفة او استلزام كلمة اخرى معه
من ان ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم جمعة في جمعت يوم جمعة فانه يخرج عما
هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهي في بخلاف تعريف المص فانه لا يدخل في
في الصورة حكما لان اللام الفرق بينها وبين اللام التي يجوز الفصل بينها وبين مجرورها
بالجملة بخلاف اللام فعلى هذا يوم جمعة لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان
حقه في نحو ما هو حقه **قوله** التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك
الاسم عليها خروج الاسم عن صيغته الاصلية بهذا المعنى فرع غير لانه ليس

أصل وقاعدة تقتضي أن يكون عمر على صيغة عامر إلا أن تعالى لما اقتضى
ضرورة منع الصرف إلى أن يحكم بأنه معدول حكم بأنه سمي باسم الفاعل من العمارة
فعمر اسم الفاعل من العمارة خرج من صيغته التي جرى على مقتضى القاعدة وهي
عامر إلى عمر **قوله** ولا يخفى أن صيغة المصدر الخ فإن صيغة الاسم إن كان بعضا
صورة تعرض لحروف الأصول فهيئة الضرب جعلت للضارب وإن كان ما تعرض لمادة
في وضع الصيغة فهيئة ثلثة ليست جعلت ثلث لأن ما وضع له ثلثة ثلثة بغير العدد
وما وضع له ثلث الموصوفة فالوجه أن يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية
بتقييد الصيغة الأصلية لأن صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات أصل
وقاعدة خرجت والمشتقات من المصادر القياسية بما خرجت المغيرات القياسية
قوله فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالأسماء المحذوفة الأعجاز وكذا
المحذوفة الأوائل مثل عدة والمحذوفة الأواسط كمقول في وجه ولا يبعد أن يقال
خرج عنه كلها غير ما بدل الحرف الأصلي إلى حرف آخر كالمقام والأيماء فإن مادته
ليست باقية فيها فلم يبق المغيرات القياسية إلا المدغمات فهي خارجة
باعتبار قيد المغايرة لا غير هكذا ينبغي أن يحقق هذا المقام فما قيل فيه في بيان ما خرجت
عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام **قوله** المقصود هنا تمييز
العدل عن سائر العلل فقد يتوهم عند الجواب وهو ليس بمرضي إذ لا يشتبه على المتفطن
أن المقصود منه تفصيل العلل وتمييزها ما به المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل
على هذا الوجه لا يحصل بهذا المقصود **قوله** اعلم أنا نعلم قطعا الخ قد دل الكلام
على أن ما اشتهر في كتب النحو من خروج ثلث محقق تخييل للعلم القطعي بل

قوله هذا المقصود اي لا يتوقف العدل على عدة الوجه المشتقات والاسم المحذوفة الاعجاز والمغيرات وغيرهم مع انهم منصرف

قوله تحقق الخروج وجه يكون فرع ثلث بهذا المعنى محققا قوله بالمتبع الا اي لوجود الدليل على ثبوته وجوازه معناه مكررا دون لفظه
اذا اختار في ان ثلث وارد على خلاف ما يقتضيه القياس والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا ليطابق اللفظ
ان يكون ثلث ثلث عليه وجوازه في معناه مكررا دونه للمعنى عبد الرحمن كتبه شيخ خليفة بعد العصر حال كونه مع العصر
لفظه والاصل انه اه عبد الرحمن قوله فيلزم الدور وذلك لانه تقدير العدل موقوف على العلم بعدم الانصراف
قوله فيلزم الدور اي بالنسبة للاغير المتتبع وهو متعلم لانه لا دليل عليه غير منع الصرف وهو موقوف على العدل عبد الرحمن
علم النحو ما مرجع عنوانه بحث المعرب بين وجه العدد والعلمية بحضور عبد الرحمن

هو امر يحكم بالتكلف للاضطرار إليه في منع الصرف وإنما يحقق ثبوت اصل له
ما خروجه عنه فلما قال ثلث إذا كان ثبوت أصل له محققا كان الأصل أيضا ثابتا
أصالة الخروج الفرع عنه فيكون خروجه عنه محققا قلت لم يرد بالأصل إلا ما
يقتضي القياس أن يكون الاسم عليه إلا ما كان عليه بعينه خروج عن ما كان عليه
فيخرج هذا أمر لا يحكم به إلا اضطرار فيقول إنه شيء منع على أنهم يردوا
الخروج المحقق الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى
ما يحكم به الشارح بخروج عما ثبت للمادة ويتجه على ما اعتبر والمغيرات القياسية
على تعريف العدل ويتجه على ما ذكره أنه يخص معرفة غير المنصرف بغيره
النسخ لأنه لا يعرف غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم أنه منع منه الكسر والتنوين
فيلزم الدور إلا أنه لم يلتفت إليه لأن ذلك لازم في العدل التقديري لا
فيما فيلزم في مطلق العدل وفي نوع الف دائم فقيل يمكن معرفة التعليم
النحو **قوله** لأنهم لما وجدوا العدل عما وجدوا عمر من غير ذلك الأمثلة جعلوه غير
منصرف للعدل التنبيه لأن السبب في سائر الأسباب سوى العدل التقديري
لا يتوقف على معرفة منع الصرف فإن التأنيث والوصف والجمع والعجمة
والتركيب مما يعرض بدون منع الصرف وأما العلمية فلا تعرف في شيء
منها إلا بعد معرفة منع الصرف وأما العدل التحقيقي فإن كان هو الخروج
عما هو القياس فيمكن أن يعرف بدون معرفة منع الصرف كما هو في سائر
الأسباب وإن كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف إلا بمنع الصرف
فهذا ثم قوله فجعلوه غير المنصرف الذي تركه جماعة غير سيبويه بجميع الاسباب

والحق كون الحكم بعلية العدل للضرورة في العدل فيما العرف بسبب ان يثبت
الاسباب يعني ان يحكم بوجوده للضرورة دون ان يحكم لوجود السائر قوله اي خرج
كانا عن اصل المحقق يعني تحقيقا بمعنى تحقيقا صيغة للخروج المقدر بحال متعلقه
وهو الحال وهذا بعيد عن العبارة بحيث في قوله وتقديرا لان حمله على الوصف
بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال النفس بعيد عن الفهم جدا
قوله جاءني القوم ثلثة ثلثة كان اسم القوم مأول بلفظ وحدتين منفصل بهذا
التفصيل فيما كان العبارة عن بحال كلا اللفظين اخرين او اعلى عليهما قوله
وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع لا وجه لقوله الى رباع
ومربع ولفظ رباع ومربع الا ان يجعل الى بمعنى مع والصواب بحذفهما الصواب
بحيث عشار ومعشر بخلاف ما بعده الاخرى قال الشيخ الرضي رحمه يستعمل على وزن
فعال من خمسة الى عشرة بناء النسبة نحو خماسي قوله ولسبب في منع الصرف
الى هنا هذا الكلام رفع فيما عرض في استعمال في اعتبار الوصف من جعلها
في الاعداد لان في الاعداد تركيب وبعاني اصلية وتارة الى نحو جمع
بعض اهل في منع صرفها فان بها قيل انه منع صرفها للتكرار العدل حيث عدل
عن الصيغة وعن التكرار والعجمة الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر
اضطراري فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان الوصفية العارضة
التي كانت في ثلثة ثلثة وعرضية الاوصاف في الاعداد في اثنيها وضعت للوحدات
ثم يستعمل مجازا في مادة الوحدات ومع كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات
في الوضع التركيبي لانها موضوعة لمعنى الوصفي الاسمي لانه يوجب عدم انصراف

وانما لم يذهب

اربعا اربعا قوله لان معناه في الاصل اشد تاخيرا فان قلت كما يقتدي اليه
ليس الا ان اصله اشد تاخرا او افعل تاخرا بل يوجد ان يقال انه لا يستعمل الا في غير
نحو جنس المذكور او الا فلا يقال جاءني زيد واخر اي عمار اخر بل رجل اخر قلت
علماء قالوا لحجي الاستعمال في تبيين اخر اتغال جاءني زيد وفي اخر بات الناس بما
مر تشديدا اخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بزيادة الموصوف النقصان
وقيل تاخر الليس فيه تفضيل في التاخير بل تنقيص فيه قوله علانه معدول من الحراء
هذا بكلي في ثبوت العدل لا يتجاوز في قول الهلالي الاتيان وزحمة ولا ادري
حبث حاره قوله وانما لم يذهبوا الى تقدير اضافة اي لم يذهبوا الى جعلها النعت
عدهم المذكورة في تقدير الاضافة يوجب احوال الصور الاربعة ابعدها العدل
ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام الا في وضعها
في الامثال البعيد ولا عندهم بما يكون بعيد وتوجيه بان جاءني الرجل ورجل الاحسن
ومجانيتي رجل ورجل اخر لو فرض التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا
يتحصل المفضل الا ما ذكر اولا فقط فرق عن المناسبة بين بحال الاولى والثانية
وحكم بانه معدول عن الاخرى نحو زيد فقد يتبع درجات متناسبة وفوق كل
ذي علم عليم فخرج نحو انت ملك وكمن من الكابرين قوله واضافة اخرى لمجاني
الغاف التحو لا يمع كون الغاف فيها تابعا للمضاف في الافراد والتثنية ونحو
ياهم بتم عربي وقوله من ذرعي وجعلها الكسر وما لم يصرف كان زيادة
ولا بانه شيء مع جر بان الكلام منهما حمل او لا يتوقف المقصود منها على بيانه
قوله فاصلهما انما جمع وجامع وجمعاوات ولا يخفى ان القياس في جمع

الكثير الذي هو جمع ليس بجماوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنهما **قوله** وعلى ما
ذكره لا يرد المجموع الشاذة بل شيء منه للمغايرة لفظ القياسية مع ما تخص ذكرها
لانها جاءت اورده على العدل ولا طلب ما به يفرق بينهما وبين المعدول حيث حكم في
احدهما بالشذوذ وفي الاخرى بالعدول ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد
المجموع الشاذة فذكره ههنا تكرار نعم في قوله كيف وعتبر الخ فائدة جديدة فينبغي
ان يعبر عنها بحسب الخ الحاجة الى الاعادة ذكر انه لا يرد المجموع الشاذة توطئة
لذكره وفوائد ما يرجح ما ذكره ولم يحتج اليه لما ذكره لوجب كون الجمع
وفرا فيها معدولا بما انه لم يحصل اجتماع العدل ووزن الفعل **قوله**
ولا قاعدة للاسم المخرج فلزم من جعلها الشذوذ وفاتت سند وو
في اوجس لا باعتبار كونه جمع قوس لان جمعه اقواس لا اوجس وباعتبار
عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ في العدول **قوله** كعمر جعل اسم
الفرد وزفر لا عدل فيه الا لجمع تابعة وجرة بما هو مبالغة فاعل الخصيب
بالنار لفعول مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة واما
جعل علما فان لم يثبت فاعل فيه جعل وجاء ثم الجشم فلا عدل فيه
الا عرفاته جاء جمع غمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد ولا شبت فلم يحمل
على جعل وجمع ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الا علما ففيه العدل كقثم فانه
جمع قاثم ولم يوجد قثم الا علما الا وافاته فتح جماع الشرحين فيه
ليس بعد لا هذا مخصوص ذكره الشيخ الرضي وغيره وما ذكره في قثم ما في
القاموس قثم كزفر اسم ابن عباس بن عبد المطلب صحابي والكثير العطاء

معدول عنه قاثم والمجموع للخبر والجبان كالقثوم والمجموع للشر وشيم للضبعان
ولا ينافي هذا التحقيق في العلم وما ذهب اليه الشارح رحمه الله لا يدل على ثبوت
اصل في هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون الثبوت الاصالة
والاصل على ما الرجحان النسبة الى عجمي او ثلاثة بالنسبة الى **قوله**
فانهم عينوا العدل بظاهره الضمير لبني تميم ولك ان تجعل للنحاة فان قلت
العدل موجب للبناء فاعتباره في قطام موجب البناء والاعلم موجبا قلت
المعتبر طرا لا يوجب البناء بل المعتبر ما ليس **قوله** نحو حضار في نحو كهذه
اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة وهجاني ونحو منه الا لمن كان فطام
الكلان المرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس ارض بين اليمن **قوله**
فانه مبنية وليس فيهما الانتفاع لوجود انه ليس فيهما شيء الا سببان
لعدم المنع ولو اريد ان ليس فيهما موجبا للاسباب ففيه انهما البناء موجب
بناء وفيهما وزن فعال وهو موجب البناء فالصواب ان ليس فيهما الا الوزن
والوزن لا يستقل في ايجاب البناء **قوله** فاعتبر فيهما العدل التحصيل البناء
وهو العدل والوزن لا المجموع **قوله** ولهذا نهاك ذكر باب قطام ههنا ليس في محله
هذا اذا فسر العدل التقديري بما كان الضرورة منع الصرف تحقيقا لتحقيقه
جريا على هو الغالب وهو الانسب لما سبق بيان العدل في المعتبرات قاصرا وذكر
باب قطام في محله وقطام اسم امرأة علم في الصحاح **قوله** الوصف كما يعرف
المقصود في هذا الباب الا العدل لا غيره انما يعرف في هذا الكتاب في محله واما
مستفيض منه البيان الشهرة فيما بين المحصلين وعرف العدل المعدول فيجي بعرض

قوله وان دلت على ذات اي كالمجلس مثلا فانه يدل على ذات مبهمة اي مكان مبهم وصفة هي الجلوس لكن هو ليس صفة المكان
قوله باعتبار معنى اي حال كون ذلك الذات معتبرا مع معنى معين وهو الصفة ١٢
قوله لعدم اطراد غاية الابهام مع انه يجب اطراد جميع قيود التعريف في جميع افراد المعرف ١٢

الصفة بخلاف الاسماء الباقية حيث لم يعتد فيها والشارح فسر كلام الكتاب
الباقية بما لم يعتبر المعنى في حمله قوله وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة
مع بعض صفاتها بما لم يعين بقيد الابهام بان يكون على الغاية كما اعتبر غيره
في تعريف … دل على ذات مبهمة بغاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم
يقيد بالابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف بخلاف تعريفه
فانها يخرج بقوله وبعض صفاتها فان هذه الاسماء وان دلت على الذات وبعض
الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيده بكان موضحا لكن
اسود الحدقة … ان يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع
افراد الوصف فان رجلا فيه وصف ومعناه رجل الصغر والعبايض فيه وصف
ومعناه … الغيض الذي … كثرة الماء لا ما …
معناه … فهو دال على ذات مبهمة وبعض صفاتها … وان دلت
على ذات معين ايضا ومعنى الفياض شيء ماله كثرة الماء لان معنى …
ماله … وما فيه استبعاد ومنه فاني كون معنى الفياض شيئا ماله كثرة الماء بعيد
فانه لو كان المأخوذ في مفهوم الفياض الماء لكان المعنى بالغيض فيكون المعنى
ما له الكثرة والاستبعاد … فقد عرفت ان معنى طليحة … بمنزلة
علم … الوصف التصغير عن العلمية فما انتفت الى قبل
… طليحة … وعدم الفرق بين تصغير ومكبر فان الاسم
دل على … النقل الى الشاعر فتدبر قوله لذات ما اخذت مع بعض
صفاتها التي هي الحمرة والذكورة ايضا قوله ورت بسوة موصوفة بالاربعة

قوله فيكون المعنى بالكثرة لا بالماء كما قال لكنك المستبعد في نظره ولو سلم
ما ذكره لا يمكن دفع نظره بما ذكرنا في رجل صغير … الاسم …

قوله متصفة وذلك لان … الموصوفة بصفة … والاربعة لا تصلح لذلك بخلاف المتصفة فلذا قال والصواب دون الاولى
عبد الرحمن
قوله عند الاخفش … لا يعود … شتى

العرب متصفة قوله شرطا اي شرط الوصف انه ينبغي ان … بان لا يكون
في العلم عند سيبويه دون ان يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش قوله في الاصل اي في اصل
الوضع … ولما كان الوضع اصل النوع والدلالة المعتبرة عليه هذا …
الدلالة التي المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا
والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه يعني تنزيله … الاصل على الفرع منزلة استعمال
الفرع على الفروع ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه
فرع الوضع بجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا قوله
اختصاصه ببعض افراده من حيث … لا الذات … لا يشعر اللفظ بالوصف
صرح به الرضي وكانه لا يغير النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يغير النقل منهما
… بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثال … لم يخرج به في التعريف … باخراج
حكمه في الاصل ولك ان تقول يخرج … في التوضيح ايضا لان … بالغلبة علما …
على الوصفية سواء كان ذلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس … بان الشارح
ايضا قاصر حيث … بالاختصاص بعض الافراد او … الغلبة والنقل
ولم يقع منه تخصيص الغلبة الا في المثال حيث قال كما ان اسود … قوله فلذلك
الفاء المتفرع عليه اشتراط الوصف بكونه في الاصل للامور المذكورة فلذلك تفرع على
اللام ومعنى الفاء تدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم …
احدهما عن الاخر … العجائب كيف والفاء في النتائج لترتب النتيجة في الوضع على
الاصل لا الترتب العلمي واللام ليس لترتب المعلوم لان المعلوم العلة واللام لترتب …
قوله المذكور من اشتراط اصالة الوصفية في عدم … الغلبة … الى في ذلك

قوله المنسوب ... على سبيل الاخر ... قوله هذا التحقيق ...

اشارة الى المتعدد وان افرد وتأوّل المتعدد بالمذكور وقد جعل الاشارة الى المتعدد
باعتبار انه اذا صرف اربع الى اشتراط الثلاثة ورد امتناع سود الى عدم المعرفة ورد ضعف
افعى الى الثلاثة فيجعل مجموع الامور الثلاثة متعلقا بمجموع الامرين وقال الرد على قطانة تجلى
ولا يخفى حسن ... هذا التحقيق ثم قال الصرف الى الفعل لانه صنعه ...
وقد غفل عن انه جعل المنسوب الى الفعل الفعل لا الكل ... تقول ... ان
تكلف والاظهر ان قوله لعدم الغلبة ... لعدم اشتراط الثلاثة وتوجيه ... مقصود
بالذات وقوله اشارة الى اشتراط الثلاثة ولذا لم يتعرض لجوابه وشرط التجرد الالة
علة للكل وحده من الثلاثة قوله صرف لعدم اصالة الوصفية ربع في قولهم مررت بنسوة
اربع ... على علامة ... الى الان حتى قال الرضي لم يظهر لي الى الان
ولي فيها قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي ... الا باختلاف ... لجواب
ان يكون ... الاستغناء بشرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء ... الكلام في ...
عن عموم ... قبول التاء ... فيه فاعرض ... الى الطول وقلنا
لا حاجة الى عدم اعتبار الوصف العرضي الى قاطع ثم لا حاجة الى القاطع في اعتبار
وانا وجه ... بعدم اعتبار ... في اربع وكون الصرف لذلك ان العدم شرط وزن الفعل
كما ذكره عدم الصرف ... وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع
ولذا امتنع سود مع توهم الحية الانثى سودة وقبول العدد والتاء بعروض الوصفية
لان اصل الوضع العددية **قوله** وامتنع من الصرف لعدم ... الغلبة ما سود
والعجب من ... قال وقوله وامتنع اسود ... فاسود وامتنع اسود من الصرف ولم
... **قوله** الاول للحية السوداء وهي الحية العظيمة

... الحرف ١٢

قوله التأنيث اللفظي ... يعني ان المعنوي ايضا يعرف بالتاء او ما يقوم مقامها ... وعقرب وتلك الامارات ... ابن داود
قوله ... الاسماء ...
... قيل ان ... مصدر ... ليلا يكون ... عبد الرحمن

السوداء على ما في الصحاح وضعف منع افعى ... لو اوجب تقدير الوصفية
في غير تحقيق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ... بغير تحقيق ضعف منع
الصرف في عمر فلم لم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير ... بعد تحقق منع الصرف لا يوجب
ضعفه وانما يوجب ضعفه منع الصرف لتقديره ... لم يتحقق منع الصرف في اعرى كما في عمر
قوله ذو خيلان جمع خال ... **قوله** اشتقاقه من تخال التخييل
مصدرية **قوله** التأنيث اللفظي ... قيده باللفظي لتقابل المعنوي
ولا يقابل بالتاء لان اكثرهما ... وانما اطلق ... المصنف التأنيث الذي يعرف
بالتاء والمعنوي لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل على ... العرب ... معرفة
... وبالاقتصار يتحقق ... المراد ... التأنيث
ولو سمي به مذكر لا ينصرف ولو سمي به مؤنث ففي الكتاب عرفات ... الزمخشري عرفات
تنصرف ولذا تجري عليه الكسر والتنوين لان ... التأنيث ... ومن
تقدير التأنيث ولم ... اجتماع ... التأنيث وقال ... منع الصرف
ولا يمنع من غير المنصرف ... جمع المؤنث ... **قوله** ليصير التأنيث
لازما فيما كان التاء فيه للتأنيث واما التاء التي هي جزء الكلمة ... فيشترط
فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع بناء التأنيث فجعلت على وتيرتها **قوله** لان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ... التصرف فيها في الترخيم
قوله كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره اشارة الى ما ذكر من الامرين وهو ان
العلمية في المعنوية شرط لجوازه واحد الامور ... شرط الوجوب **قوله** وشرط
تحتم تأثيره في منع العلمية احد الامور الثلاثة فعبارة المتن قاصرة ولا يبعد ان يجعل

قوله فعبارة المتن قاصرة اه لا قصور فيها لان مرجع الضمير هو
التأنيث ... فيها ان المتن ... وشرط تحتم تأثيره
المعنوي ... اللفظي في ... العلمية ... ابن داود

الضمير المعنوي وغيره شرط العلمية قوله اي تحرك الاوسط اي جعل الاوسط عبارة عن
اوسط الثلاثة المذكورة في قوله زيادة على الثلاثة وح لزم ان يكون التحرك شرط الوجوب
في الثاني وعلى هذا القياس يكون العجمة شرط الوجوب في الكل لكن الاولى والاحسن
ان يحمل الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمي به
من لغات اه زعم مونث يجتمع فيه الشرائط الثلثة للوجوب قوله ليخرج الكلمة بجعل
احد الامور الثلثة الى العلمية باعتبار حدوث نقل من كل سبب في الحقيقة غير
العلمية ولا يخفى ان المونث يخفه كما يرشد اليه الامثلة ولم يعثر على هذا الكلام
في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلثة شرطا لجميع
[illegible] العلمية تجتمع مع سبب لكن ليتها شرط في الثاني شرط مع الخفاء فانها
ان يجعل الشرط الى السبب لان العلمية تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب
وهم من قال جعله شرطا اثر لانه لان الكلام فيه وليس بشي لانه ينبغي
ان يجعله شرطا للعلمية وتجبا وقت زوال العلمية بسبب قوي لا يحتاج الى تقوية
وهذا امتنع وجه صاحب في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه قد منا ه
قوله وقوع علم الطبقة من طبقات النار في القاموس جهنم معرفة اسم لجهنم قوله وماه
وجور علمين للبلدتين انث باعتبار المدينة [illegible] العلميين فان الاسماء
قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يجوز فيها
الاعتباران بحسب المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيئا فلك فيه
جواز الوجهين وكذا اسماء القبائل باعتبارها بالقبيلة والحي اولى لعدم
شي ينبغي ان يعرف لا يعتبر لان الاصل في الاسم الصرف قوله يمتنع صرفه

قوله لا يحتاج الى التقوية اي وفيه بحث لانه لا يلائم ما ذكره الشارح قدس سره
من قوله ليخرج الى قوله فتدبر [illegible] كتبه شير [illegible]

لم يقل يمتنع عن الصرف كما قال في قول المص ويمتنع سود اي عن الصرف كيفما
لوجوه توجيه هذا التركيب ورعاية للتناسب بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه
[illegible] يقول صرفها الى انه يحتاج تذكر العابر الى جهة المتشابهة في التاويل ولم يتعرض
لها [illegible] وجه الظهور امره وجواز عوامل معها معاملة اللفظ قوله والاسم
فان سمي به مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فانه شرط
الثلثة بان لا يكون في الاصل مذكرا [illegible] فاذا سمي به مذكر
العرف وان لا يكون تانيثه بتاويل فحال اذا سمي به مذكر انصرف تانيث تجمع
[illegible] الجماعة وان لا يكون مذكره [illegible] تفاوت تساوي
تذكيره وتانيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تانيثه يرجح منع الصرف وان
وجب تانيثه وجب منع صرفه قلت ولا الزم ان شرطه [illegible] الثلثة مذكورة
الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرط ان الاخران على انا نقول اذا كان المونث
المعنوي في الاصل مذكرا الا يسمى به العرب مذكرا بل بالمذكر الذي [illegible]
وكذا المنقول عن المونث بالتاويل منقول عنه مذكرا اذ العرب لا يسمي به بالتاويل
واما ما استوى فيه الطرفان فمن حيث انه يسمى المونث غير منصرف ومن حيث
انه يسمى بالمذكر منصرف فيجوز الوجهان فيه للاجماع بجنسين الا ان تسمية
اللفظ بالمونث المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تانيثه
واما ما غلب فيه التذكير فالوجه انه لا يجعل منقولا عنه الا المذكر وليس التحقيقه
بالمونث فالمص لم يفهم بيان الشرط قوله لان الحرف الرابع جعل وكونه
فيما صوغ على خمسة احرف وبجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلثة منا ومسدا [illegible]

كان موضع الثاني في كلامهم فوق الثلاثة فلذلك جعل بحرف الرابع فانما مقام الثاني ايجاب
القوم وتعبير لهم في البيان والتعبير به للمعترض فان بيان حمه مبني على حروف
ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاخير في ميزان التصغير اربعة لا بد
فسموا ما يقابل اللام الثاني في المصغر حرفا رابعا الا ترى ان في تحريش الراء
فيه قايم مقام حروف الثانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لان تصغيره تحيمير
وفي مصباح علم الموت وان كان الثاني بجاءه وهو حرف خامس الا انهم
جعلوا حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان فان تصغيره على فعيعيل
فعفول مصيبيح فالياء من منزلة الزايد لانهما ليسا في مقابلة الفاء والعين
واللام ولم يعتدوا بهما وجعلوا حاء مصيبيح حرفا رابعا **قوله** المعرفة التعريف
ان كان في باب منع الصرف اسما للتعريف كما هو الظاهر وكان مشتركا بين المعرف
والصفة فالارتباط وان كان اسما للموصوف فالتعبير عنه بالمعرفة لضرورة
السجع وهنا الموافق الاجمالي التفصيل **قوله** ان يكون علمية لم يقل ان يكون علما
لانه خارج التركيب في ذي الثانيث معنى اشتراط علمية كما فيه
والادعاء اشتراط كون التعريف علميا او علمية فان فيه وجعل بمعنى
الى العلم ترجيح موافقة باب العجمة **قوله** ان يكون حاصلا في ضمنه
الاولى فيه تيسير **قوله** كما جعل البعض به جار اعمر ويستغني عن اشتراط
قوله لان وضعه التعريف للشكر لظهر الحج او لكون على وزن فاكثر الاسباب
بان يكون السبب ما هي بالشرط وليس قوله بانه علمية مؤثرة لجعل العلمية
سببا وانما ضعف ما لا تمر لاحتجاجها الشيخ فال رحمه الله على الاصطلاح

قوله لانه وحدها اي لان سببية التعريف لا يتحقق الا في حقه في العلمية
بخلاف البواقي فجعل شرط باشتراط صحة ومنع العلمية بالثانيث ابدا

البعض وعلى النحو لم يات بشيء يعتد به **قوله** كون اللفظ عجميا وضعه غير
العرب غيره وطريق معرفتها بالنقل واجماع اهل اللغة عليها نقلا عن حاشية القواعد
قوله وكان في العجم جنس يعني بجنسه **قوله** ليس باب حروف فيها اي في كلمة
العجمة مثل نصر فانهم في كلامهم فيمتنع من الافادة والكلام وما جاء فيها
فلا يرد مثله الكلمة ايضا وان لا تجتمع فيها باء النسبة فلا عرف وقلب بعض
حروفه وجوده تخفيفا نحو جبر فانه جبر اكان وجبرئيل وجبرائيل وجبريل وجبرين وجبرئل
قوله لانه امر معنوي اشتهر للعجمة وبه تذكيره امر معنوي وهم الاعتبارها
للعجمة ايضا **قوله** فان قلت قد اعتبرت العجمة جوازا ان يرتفع ما ذكره ولكنه
يرد ان يحكم تمنع لانتفاء منع الصرف فيها وجوز العجمة شرط الثانيث ووجه
ما سبق من ترجيح الثانيث على العجمة **قوله** ولما اعتبارها في بني انما هو
للتعوية فسيان اي التعوية جهة سببين وهو الثانيث والعلمية مستغني
عن التعوية وهو اعلى عجز اقوله والاكرم فيه اعتبارها التعوية بسبب حرود وان
ان يقول التعوية بسببين **قوله** وشرط وهو ثم عن ابو ما يرجع الفاعل
قطعيا اذ بين برد عنه وبحجة عجزا وان ما كان قلبس اعتبار العجمة فيه قطعا
لاحتمال اعتبار الثانيث ولذا لم يعتبر سيبويه والنحاة بتحرك الاوسط
فلم يرو جواز الزيادة على الثلاثي لانه لما كان نوح ذم منصرف ولم يجوزوا
الامرين في متحرك الاوسط ايضا لشيئا الا بجمع على الثانيث وشرط احتمال الشرط
منع الصرف بالثانيث **قوله** وابراهيم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثاني و
لان ابرهام وابرهم من لغات ابراهيم ممتنع لوجود الشرط الثاني فيه **قوله**

ولم يجوز والاجمع في متحرك الاوسط ايضا استعمال الامرين لجوزوا
لكان الاجازة بعد الاستعمال وجوازه ملك متحرك الاوسط منصرف

قوله فان قيل فيه انه منع الصرف اه اقول لعل الشارح يريد ان التوزيع باعتبار خصه الآخر جزاء امر مفهوم عليه
يصلح للتنبيه فلا يقاس ذكر شتر على نوح في قصد التنبيه كيف وابراهيم شركه في مجرد الذكر فلم
ما ذكره السائل بل علم ان ذكر ابراهيم ايضا لذلك فلا تغفل ابن داود

قوله على ما هو الحق عنده لان سيبويه واكثر النحاة
على صرف نحو شتر خلافا للبعض عبد الرحمن

وانما خص التوزيع بالشرط الثاني لان الغرض التنبيه على ما هو الحق عنده من منع
صرف نحو شتر انما خالف فيه البعض وذكر شتر ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده تخصيص
ليس بمجرد التنبيه على انصراف نوح بل التنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا
ظهر ضعف قوله وبهذا قدم انصراف الخ ايضا والحكم عليك ان منع صرف نوح
مما هو من جنس المفصل فالاولى ان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وبهي قيد
البعض وما كان فيه فشعر بان المسئلة خلافية وعمر نحو نوح مما والوجه في تقديم
ابراهيم انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده او
الاعراف لاصالة يستحق التقديم قوله اعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة
والسلام وعلى نبينا ممتنعة عن الصرف الا ستة فلا يخلو عن هذه المغايرة كما
يعتقد به حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه شاهد صدق شيث وعزير
فلا عجب ان تنقض بهذا العجب قوله وقيل ان هودا النوح جنس نوح يوم حتى
التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هودا اختلافيا قوله لان سيبويه قرنه معه
فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح كما شعيب فعلم انه
[illegible] نوح دون شعيب وقوله بويه يحتمل ان يكون من تتمة ما قبل وان
من كلام الشارح والولد جاء كعرس وفعل مفردا وجمعا والاولى والعرب اسماعيل
واولاده وقوله ذلك يحتمل الاشارة الى اسماعيل والى اولاده قوله الجمع
هو المعرفة من الاشتراك بين الاسم وصيغة العلم وعنها الصفة قوله شرط اي
شرطا قيامه مقام سيبين الالف شرطا باثره وما ذكره بعيد عن الفهم
قوله وهي الصيغة التي كان اولها لم يقبل وجها اشار اليه بالمثالين معا به

قوله اسماعيل اي واسماعيل وان من العرب لكن اسمه ما وضعه
العجم فلذا امتنع صرفه وانه لا يصرف للعجمة والعلمية ابن داود
قوله هو المعرفة اي في ان المعرفة في باب منع الصرف يراد به التوقيف وفيه انه لو كان المراد
فالتعبير عن السبب بالمعرفة الشعور وهذا يوافق الاجمال التفصيل يوسف الامام

قوله كانه لم يحترز اه لعله لم يقيد به فانه مما ذكره لكونه من قبيل الثالث الاول يؤيده ما في مختار الصحاح حيث قال وبعض العرب يقول الصحاري بكسر الراء وهذه صحارى كما يقول جواري انتهى ابي داود

وانما قال بظاهره لان المراد بالمثالين حقيقة نحو صيغة كان اولها مفتوحا او كان ثالثها الالف وبعد الالف حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن منلا يوسف

الظاهر لان المتبادر منه ما على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج نحو ... جعافر
وجواهير فانه صحيح انه المراد بالمثال لكن يرد عليه صحارى لا كلام ايضا على دفع
لظهور ان المراد منه الصيغة بصيغة الكسر فينبغي ان يقيد بحرفان بان يكون اولهما
مكسورا تحقيقا او تقديرا وكانه لم يحترز منه دخول نحو صحارى في التعريف
لانه لا يلزم منه دخوله الا منع صرفه وهو غير معروف لا حاجة الى الالف الثانية قوله
وهذا اتحد صيغة منتهى الجموع فانه منتهى الانتهاء والجموع بما فوق الواحد
وجمع الجمع على المقدر قوله لا يجمع بلا ثانية الاول لا يجمع فانهم قوله بغير هاء ترجيحها
بمعنى لا تعاقب ثنيته بغير بالألف اي بما لا فلا يرد انه يلزم اي يجب ان يكون صيغة
منتهى الجموع مع حرف قبل الهاء وهو غير اخر شرط الصيغة للصيغة لانه متعلق
نكرة وبعد التعريف تتخلف الصيغة عنه التأنيث الا الضرورة قوله او
بما فيه لطافة وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق اي لا يكون معه هاء ولا اصلا
لان المراد ان لا يكون معه هاء حال الوقف لا ان يكون معه هاء حال الوصل كما
قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يتم القيد السلبي ويكون قاصرا او قرينة على ...
تاء التأنيث وهي الهاء ولذا يقولون التأنيث تاء وقوله بغير هاء قوله
فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة لا فارة كما قيل لان فاعلة صيغة لا تجمع على
فواعل قال في حاشية الفارة الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين
الفروهة ويقال للفرس جواد وعتيق الكلام والانسب ان يجعله جمع فارهة على
ما في القاموس ان الفارهة الجارية المليحة والامة او الشديدة الاكل قوله
وانما اشترط كونها بغير هاء وعينا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه

قوله بغير هاء الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا هاء بل لا هاء كما في كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا مال لانه كنت بغير المال وهو خبر او شرطها او صفة لقوله صيغة عبد الغفور

قوله لا يرجح اه اي لا يقبل السلعة اي لا يقبل عبد الرحيم افندي كورجستاني كتبه ...

والفرق بين قوله بلا هاء وقوله لا بهاء ان الاول يقتضي الملابسة بعدم الهاء والثاني عدم الملابسة بالهاء ولا يخفى ان الثاني اولى بالقصد في هذا المقام ...

بعده شرح خليفه اولا في الكورجستاني وثانيا في التراب السلطان حين وقت قريب

قوله والالف اه اي لانه يتوهم عبارة السيد في حاشيته ان مفرده الفوارة مذكر حيث قال الفارة الحاذق اه وليس كذلك لان مفرده مؤنث ولم يقل الفارهة بخلاف القاموس فانه صريح في ان مفرده مؤنث قائله منلا يوسف كتبه شرح خليفه

قوله ووزن الفعل في ذلك في انه المراد هنا الوجوب بالفعل وفي وزن الفعل القابلية لا الوجود بالفعل عبد الرحمن

قوله مقصودا اه والمقصود صحة هذا القصد موقوف على اثبات ان معروفي الياء والتاء في فرازنة ومداين هذا الجمع ثابت وهو محل جواز ان يكون عروضا بعد ردها الى المفرد باعتبار العلمية فقوله ومداين جمع ما كان لا يخرج عن شيء فتامل ابن داود

قوله لان مساجد ومصابيح دليل على قسمي الاول والثاني قوله واما فرازنة عبد الرحمن افندي

قوله وليس بذلك الباء زائدة اي ليس نحو ما ذكره ١٢ اي ليس له الشبهة وجواب ليس بشيء بل هو ان ... متحدان عبد الرحمن

قال المص هنا بغير هاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا بين الجمع و
و وزن الفعل في ذلك لان بعلبك معرفة مع خلوه عن التاء المجي بعلة وجوب
في جمع جورب يعني الفاقة الرجل غير منصرف مع المجي جوربة قوله ولا حاجة
الى اخراج مواني فيه تعريض لمن قال ينبغي ان يقيد جمع بغير ياء النسبة ايضا
ليخرج نحو مواني ولمن اجاب بان المراد بالهاء حرف فيكون للفرق بين جنس والوحدة
نحو رومي وروم وتمر وتمرة فاشار بقوله ولا حاجة الا انه لا الشبهة
بشيء والجواب ليس من ذلك والله اعلم بالصواب فان فرازنة ومدائني
ليسا جمعا خارجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما والمقصود
بالشرط اخراج فرازن ومداين منها بحكمها فانه اذا اثبت تا ودخل عليه ياء
النسبة او تاء التانيث خرج عن حد الجموع لانه تلحقه تاء
الاشتراك وصيرورتها كلمة واحدة كما علم سابقا ومرين جمع في حال وفي
الاصل فلو اعتبر وجمعية الحال لو لم يكن غير منصرف لان الاعراب الذي لا يظهر في
ياء النسبة اعراب التي بن قوله وما فرازنة اي بطلبه التفصيل مع عموم العدول
لان مساجد ومصابيح عدل بان المعنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير
منصرف واما فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغير هاء بيانا مقصودا بالتمثيل
في قوله كمساجد لكان بعد المعنى اشد قبولا وقيل بالاستثناء وهو لو كان
استثناء فاعدم سبق الاجمال لما توقف على عدم سبق الكلام نقله الفاضل
الهندي عن بعض الشروح وفيه نقول ان على وجه يذكر منصرف ولو قال
واما مثل فرازنة لكان انسب واصح ولذكره وجه اخر من بحث التانيث

قوله عدم جمعيه الاجمال وجه ان قوله بغير هاء اجمال الاعلى انه اذا كان مع الهاء يكون منصرفا فقوله اما استثناء فالبيان هذا الاجمال ١٢ عبد الرحمن

وهو علم ابن عرفت الاسماء التي ... لا حاجة الى ... الا ما قيل ان اللفظ على نفسه ... بالعلم الصفة المشبهة اه ... لتركيب اللفظ موضوعا لنفسه علم

قوله مثنى كلمة اي والمراد بمثنى هو زنة الحكم يريد نفسه بل اراد معناه يعني ان المثنى ... فبعد ارادة اللفظ ... التنوين ... كلمة ...

لا حاجة لك الى التمحل الذي ذكره الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه
فهو علم لان مثنى كلمة مثلا ... وبنى ذلك على قاعدة استعمال اللفظ
اذا اريد به نفسه وجعله في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود حكاية تحفظ
حكم مستعملا في معناه لئلا يكون في احضاره اختلال ومنهم من جعل قال لك ان
لا يكون فلا يحتاج الى هذا التوجيه وكم لكم من العالم عبد الغفور لكان امره مشكلا
[illegible] الله غفرانه والاخوان الكمالي **قوله** وحضاجر علما ... مع تجدد الجرح
يجوزه ابن مالك ولا يجاب عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشعار به وما قيل
بتقدير يعني ... يستدعي ... والرحيم والمقام ... عنها وجعله
حالا منه غير منصرف يستدعي تقدير الخبر وجعله يعني لا الان ...
لا ينحصر على الصفاق وتقييد عدم ... مطلقة وان لا بأس بالتقييد لتنزيله
منزلة نعم المعنى ... لم يجعله ... اجوب عن سؤال مقدر ناشئ عن
البيان في الفروع حتى انه صار مجمعا عليه ... بتقدير السؤال لو كان ...
عما سبق وليس كذلك فالاولى ... للرد على من قال بخلاف ذلك في القاموس
حضاجر اسم للضبع معرفة لا تعرف لانه اسم لواحد على بنية الجمع وانه للتنبيه على ان
هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية ... باب ... وجه جعل
هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يعتد بالتانيث والعلمية **قوله** يطلق على
الواحد والكثير بزعم ان بين الاطلاق على الكثير والواحد منافاة وليس كذلك فان
الاطلاق على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل ونحن ان
ان المنافي للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير لان الاطلاق على الكثير ايضا

قوله لتنزيله منزلة نعم الصيد ... عدم ... انه لو ... اشد ...
من باب الاولى ... فهنا لو كان ... غير منصرف في حال العلمية ...
من باب الاولى في حال التنكير انه غير منصرف ...

قوله منقولا عن الجمع يعني ان الظاهر عبارة المحشي ان النقل علة لعدم الانصراف مع انه ليس كذلك اذ هو الجمعية الاصلية فوجه ما هو المراد ولعله لم يصرح به لان يقول غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول او مبالغة في علية العلة يعني ان الانصراف وان كان مما ينبغي للنقل لكن يمنع لقيام الدليل الجلي واحفظه وخذه فانه مما يحتاج في امثال هذا المقام

قوله فالاولى ترك الكثير وهو يحتمل ان يكون ذكر الكثير لئلا يتوهم انه لا يطلق على واحد واحد على سبيل البدل بل على الواحد فقط

وانما قال الاولى دون الصواب لانه يحتمل ان يكون ذكر الكثير لئلا يتوهم انه لا يطلق على واحد واحد على سبيل البدل بل على الواحد فقط

فالاولى ترك الكثير **قوله** لا للجمعية بحالية بل للجمعية الاصلية بنى على توجيه على المتن
صح انه منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عنه بجمع وفرق بينهما وعلى ما يوجه منقول
من ان قوله منقولا عن الجمع تعليل لمحذوف والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول
عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية كما مر فالوصفية لكنه لا يمنع اعتبار حالها
في حال العلمية لان الممتنع اعتبار متنافيين في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد
قوله لان الضبع هي انثى الضبعان في حاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو
المذكر وجمعهما ضباعين كسرحان وسراحين انتهى **قوله** فلما علمية غير موثرة فيه
والا لكان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمر علما اذا نكر اعلم ان التاج ركب
مؤنثة دفع ما سوى الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية ولتانيث الالف لا تاثير اخر
ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستند للجمعية والتانيث غير مستند من وقبل
المستند وقيل تغلب المستند وان كثر **قوله** والتانيث غير مسلم هذا الضبع كذلك
لان الضبع يشمل المذكر والانثى على ما صرح به في الصراح وهو الذي عليه كلام القاموس وما
مر من تخصيصها بالانثى وهم وكذا ما ذكره الكل من اجل اللغة من انها مؤنثة وزعم انها مؤنثة
سماعية فان قلت فضاجر مؤنثة لتانيث الضبع قلت تانيث احد لمذا دفعنا
لا نسلم تانيث الضبع وعلى الفرض يمنع التانيث تحقيق كالتانيث في
ضاجر والتوجه ولتانيث لا اعتبار بعد العلمية لا تؤثر تكثير كجوب وجود دفع
بسوق الخطاب **قوله** لانه علم الجنس الضبع قال في حاشيته فعلى هذا معنى
قولهم للضبع انه علم الجنس الضبع هو الضبع الذي في عرفات الشعناء
قوله لئلا يتوهم الخ لانه لا شرط له لئلا يترتب **قوله** جواب عن سؤال مقدر

قوله واعلم انه لعل وانت الضبع في التاج بعد نعم تاثير العلمية اشارة الى الاول الجواب الاخير بجواز عدم انصراف ضاجر قبل التنكير بالتانيث والعلمية والجمعية بعده فلا يرد عدم انصرافه بعده على عدم انصرافهما قبل التنكير

قوله حملا على موازنة او صحة الحمل ليس بموازنة لم يلزم رجوع على فلس في الجمعية اذ حمل ضاجر على الطلحي في منع الصرف ...

وذلك ان يحمل التقديم المشار اليه بهذا التقدير على التقديم ...

قوله الوجه تقديم ان جواب حضاجر ناقة وسبب شوال سراويل ...

نحو من نحا له فقد تفصيت عن الاشكال في القاموس فضلا عن التخلص منه فتدبر
وتشكر لتفصيلي هذا كلامه وقد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على
وفيه نظر وله وجهان آخران احدهما انه اقوى وثانيهما انه اشرح **قوله** وهو الاكثر
المنصرف لعدم الصرف اي عدم صرف الاكثر ولا حاجة الى التقدير قوله في موارد الاهمال
وجعله في تقدير وهو مذهب الاكثر عند اهل الاسم وصحته يتوقف على ثبوت
اختلاف النحاة فيه وهو ان يثبت فعنيه حملا على موازنة لانه الدخيل والدخيل
الجنس يحيل **قوله** فبنا على هذا الجواب على تعميم الجمعية ودفع لما في بعض
الشروح انه جزء سبب منع الصرف على سعة ويكون يحمل على الموازنة
ونحن نقول فيما ذكره بحث لانه يلزم ان يكون سبب منع الصرف الجمعية او كون
الاسم على وزن الجمع مطلقا فيلزم ان يكون نحو اجوع سبب منع الصرف
وهو الجمعية لكونه على وزن القاموس الا انه لم يتحقق شرط تاثيره وليس نعم
ولما كونه وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط
في الجمعية على الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم
نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط الجمعية صيغة منتهى الجموع او العلمية
في الجمعية مع تحرك الاواو زيادة على الثلثة ويجعل منع صرف سراويل للجمعية
ويجعل الجمعية بهذا الشرط قائما مقام السببين **قوله** فكانه سمي كل قطعة
منه سراويل سروالة ولكن كلام القاموس انه جاء سروالة وسراويل وسروال
حيث قال السراويل فارسية معربة وقد تذكر جمع سراويلات او جمع سروالة او سرويل بكسرهن
ولم يحك فعويل غيره معنى كلامهم هذا وقال الشارح عليه اللزوم

وليس بوزن مستقطف

قوله الاثم كالفرس ابن حنيفة ... يكفي على الواحد والكثير

فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل سروالة جمع تقديرا جمع مصابيح
ان تعلق الجمع بالواحد لم يجئ في كلام العرب الا في الاشخاص كيف يتم ردوه صياحر فانه
موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة جمع ... لم تجعله جمعا ولما قيل
ان السروالة لم تجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل
السراويل جمع سروالة تحقيقا ردوه بانه ثبت نقل سروال الى الازار على
كونه جمع السروالة بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع
انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد صياحر فقدر انه كان في
الاصل جمع سروالة الا انه لا تقدير جمعيته قد لا يوجد من حيث انه صالح
للازار وان العكس تقدير كونه جمعا للمفرد والتحقيق كان قيل لم يقدر فيه الجمع ولم يجعل
مع كونه غير منصرف على موازنه قلت لان العرب الحقيقي التابعة للعربي
سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول التابعية للجمع الذي هو فرعه ولهذا
الجمع الذي هو دخيل معرب تبعين ان يجعله تابعية قوله فاذا
صرف لو قال وان صرف لكان تركيبه من قبيل فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا
هذه وان تصبهم سيئة وتنبيها على درجات البلاغة لكنه فرع الى الجانب
الذي هو مقتضى النحو واقتصر على اصل المعنى قوله فالاشكال بالنقض
على قاعدة منع دفع بما قيل ان نوع جنس الاشكال لا يتم لانه يجيء انه وجد
المفرد على وزن الجمع الذي على وزن مصابيح ما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يجيء
كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يجيء منع موازنه لكونها
على وزن كراهية وثمانية على تقدير الصرف لا يمنع جنس

قوله على درجات البلاغة وذلك لان محصول الفا الاصوان يكون محققا وموصل ان الشك
والكثرة التي هي الاولى الاصل في المراد بل عدم الصرف فالبلاغة ان يأتي بالحصر
في مقام بيان عدم الصرف باذا وفي مقام بيان الصرف بان مثلا يوسف

قوله عرف من دفع الاشكال الاول دفع الاشكال الاول عدم انصراف سراويل ودفعه
حمله على موازنه او جعله جمع سروالة تقديرا عبد الحي كتبه شيخ زاده
الوارد على قاعدة الجمع على تقدير عدم صرف سراويل فلا يكون ما يجيء على ميزان مفرد
ان يراد بالجميع او نقول انه من النوادر ولا اعتبار مثلا يوسف

الاشكال في المقام لابد من اشكال وتكملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف منه
دفع الاشكال الاول بان يقال المصابيح موازن مفرد عربي وهو جمع سروالة
تقديرا قوله وحده جواز ان كل جمع منقوص لو فرض نحو جوار يكل غير منصرف
منقوص يشمل قاض اسم امراة وقبل مصغرا على الخلاف الاعم فانه قاض في
حالتي الرفع والجر يعني رفعا وجرا اطرف لنفي متعلق بمعنى النحو ولما لم يقيد الخفة
بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيدة اعترض الشارح بناء على قول الفاضل
بيان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة الخ والظاهر ان مراده في الحيض
انه مثله بحسب الصورة لا من كل وجه حتى يكون حاكما باشراف قوله لان
الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال
الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسها بحد التركيب
فهو من عوارض متاخر عما يعرضه في التركيب فالاولى ان الاعلال الذي سببه
نقل محسوس مقدم على منع الذي سببه شبه معنوي قوله فاصل جوار
الى قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف ينبغي من احوال الكلمة بعد
تمامها فيتاخر عنه الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال مقدم على
ما يعرض الكلمة بعد تمامها قوله وفي لغة بعض العرب وهي لغة قبيحة
وعليه بيت الفرزدق شعر ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى
مواليا واستعمال فرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحمل
انه اختارها للهجو والتعريض بانه من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن
الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف للاشباع

ومعنى البيت يحتمل ... وحوان عبد الله لو كان مولى هجوته لكنه
مولى مواليا ... وحوان عبد الله لو كان ... هجوته ولكنه عبد عبيدي
لا يخفى ان البيت على التوجيه لا يناسبه المدح بان يراد انه لو كان عبد الله سعيدا
من السادات ... هجوته ولكن عبد الله سعيد السادات فكيف يتيسر لي عبد الرحمن افندي كتبه شيخ زاده

ويجوز ان يكون الياء في مواليا للمتكلم والالف ... مولى تقدير
الياء فحذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع
ولا يخفى ما فيه من ارتكاب ... عبد الغفور
قوله للاشباع اي الاصل مواليي بالتشديد حذفت
الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع

هجوه

قوله وضرب زيد اه لان كلا واحد من هذه الامثلة يصدق عليها انها مركب ولم يصدق التعريف عليها وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة بل كل منها كلمتان من غير صيرورة فافهم منلا يوسف

قوله نحو وذلك لانه لا يكون جمعا الا بحوه قوله وكذلك في دفع الاستثناء دفع الا
لانه معنى مستقل فلا حاجة الى ضمه ١٢ لانه لا يكون منحرفا الا اضافة الى يا والمتكلم ١٢
قوله تام الكلمة اي الياء لانه لو قال سوالبا بتشديد الياء لم يلزم حذف و عدم الركن

ويرد نحو مجوو فانه لا وجه لحذف الام الكلمة وكذلك ان تقول ان الالف عوض
عنها في المغلم كما في باغلا التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة
واحدة من غير حرفية جزء سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو بخت
نصر وبرد عليه ان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب
زيد وامثاله ويجاب بان المراد التركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل
المركب علما او جنسا ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة
من الفعل فانه بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد جعله علما او جنسا فيقول
التعريف غير مانع لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان جزئيه
نحو لا يمنع عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي منه مصري
وبصري فنقول جاءني مصري وبصري فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب بقوله من
غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصري خارجين بشرط عدم كونه اسنادا الا انه كالتركيب
التوصيفي ومعنى الآدمي فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصري رجل منسوب
الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى سيجيء في باب المبنيات وهو ضم كلمة الى
كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل عليه
ولا يخفى ان الانسب جعل التركيب المعتبر في منع الصرف بهذا المعنى والاكتفاء عن
عبارة الشروط العدمية قوله فلا يرد النجم وبصري وكاربة فانه مركب
من القارب والياء قوله شرط العلمية ليأمن عن الزوال ومن قال لا يتحقق
السبب الاخر فمع بعده عن التعليم يتجه عليه انه لا فرق بين الالف والنون والعجمة والتركيب
والالف والنون في الاسم في عدم الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب

قوله الى البصرة فيكون النجم وبصري منصرفا لانه وان كان يصدق عليه انه صيرورة كلمتين كلمة واحدة لكن ليس فيه الشرط لانه في المعنى مركب توصيفي والتوصيفي في معنى الاسنادي فيكون هذا في معنى الاسنادي

٥٢

قوله من قبيل المثنيات اه نحو تأبط شرا واصله كان رجلا نام رجلا فاراد ان يخرج من البيت فاخذ سيفه وجعل تحت ابطه ثم خرج وقالت امه تأبط شرا وقيل انه اخذ حية وجعل ابطه ودخلها البيت وقد نعت امه شرح

نحو اذون اخواته فحكم علمي اذ لو سمي ببعلبك مؤنث لزم ان لا يكون الشرط في
باب العلمية معطى الشرط الذي فيه حيح ان يكون التانيث قوله لان الاعلام المشتملة
على الاسناد من قبيل المثنيات قيل الى عند جماعة منهم المص ومن قبيل الجموعات المحكية
عند جمع قيل فلا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه ان لا
معنى للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف ولا على الاسم المنصرف اعلم
ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المص في بحث المركبات ان الاولى ان يعرب
ولا يبني قوله كانه التفى انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف خمسة
عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات
بل المركب الذي تضمن الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الظاهر
فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في حال علميته فجعل بعلبك
منه مع انه مركب في الاصل يقتضي انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات
بل ما ذكره هو ان المركب الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معرب باعتبار جزئه الثاني
مثل بعلبك فيقتضي ان يكون مثلهما معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف
التركيب من كلمتين يخرج سيبويه لتركيبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس
بكلمة وقولنا من غير جزئية حرف يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب
الاصل فتامل قوله من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في حال ولا في الاصل بخلاف
عبد الله علما فانه قصد بين جزئيه نسبة في الاصل قوله الالف والنون المعدودتان
من اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وغيرها من
الاسباب فلماذا اخصه بالوصف بها قلت لان الالف والنون هي اخر الاسم

قوله فالتثنية اي الالف المصنف رحمة الله عليه قال هنا والنون زائدة فيه قبلها الف وقال هنا الالف والنون فلو لم ياتب بهذا الصفة يوهم ان المذكور هنا غير المذكور ثم مع انهما واحد والتقابل بالمانع انما هو في الصورة فقط

المطلقتين بخلاف نظائرهما لما احتاج الى التنبيه على خصوصية المستفاد من اللام العهد
دون سائر المواضع ولما كان المذكور هنا يحتاج الى ما ذكره في مقام عنوان الباب
لضرورة الشعر التي يعتد الوضع بعلامة العدد وفي خلافه صورة البيان
السابق بهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام والاولى المعهود بالافراد
لانهما معهودان في عنوان الباب **قوله** يسميان حرفين لانهما من حروف
الزوائد وهي حروف هويت السمان او لانهما من حروف الزيادة في الكلمة لا
يكونان اصليتين والثاني ارجح **قوله** والراجح هو القول الثاني لان اشتراط
استقامة فعلانه على القول الاول غير ظاهر وان قيل انه يحقق فرعيتهما من غير ثانية
اصالة اذ لو دخل التاء لكانتا اصليتين للبناء المزيدة عليهما لانه لو ضعف
الفرعية بزيادة شيء عليه الضعف بزيادة في التثنية **قوله** يعني بما يقابل الضعف
يعني ان ما يقابل الفعل ذو حرف وما من قال وان الاسم المقابل للكلمة ذو المقابل
المهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية اي ما لا يعتنيه اذ لا يذهب السامع في هذا
المقام الى غير المقابل للفعل ذو حرف حتى يحتاج الى ان يرجع الى نفيه **قوله**
وافراد الضمير باعتبار انهما بحكم شيء فيناسب الافراد وعند اضافة الشرط اليه
واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما كانا بان هذا مجي
فوائد منه هو ستادي وجدي وشيخ اجدي وظهير ادهار جدي مولانا
حسام الملة والدين داود بخوافي قاضي الله على روحه اللطيف غفرانه وتوبه
قوله او شرط ذلك الاسم فيه امتناعه من التصرف هذا بعيد عن الفهم لانه صار
في المعنى الاول كالعلم في هذا البحث وان كان الماية ان السبب الاخر في هذا

قوله انما جعل بحذاف الالف والالام وانما حذف وانتفاء العظمة وتجدد الاجتهاد في الامور فافهم ما هو الكتاب عبد الرحمن

قوله العدم تحقق الشرط اي لان شرطه تقدم المجرور على المرفوع نحو في الدار زيد وفي الحجرة عمرو وهنا ليس كذلك لان المقدم هنا جملة مرفوع كذا رايت في بعض الحواشي

قوله بكلمة الواو اي لان الواو للجمع فيفيد على ان الالف والنون يكونان في الاسم كما يستفاد من كلمة او خذ هذا

قوله او في صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على معمولي عاملين مختلفين عطف في صفة على معمول كان وقوله فانتفاء على معمول ان لان التقدير او ان كان في صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المص كما يجيء في باب العطف شيخ الرضي

الاسم لا تحقق بدون العلمية **قوله** او كانا في صفة لم يقل وان كانا في صفة فيكون
من عطف شرطية على شرطية ليستغني عن خبر فصل لان في جعله من عطف شرط
وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف كان بعد لو حذف شائع
من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبيل العطف
على معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد والكلام في جوازه ولم يجعله من قبيل
العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف بكلمة او والتابع
في نظائره العطف بكلمة الواو فللتنبيه على التنافي بين الشرطين وعلى التنافي بين
الشرطين فتامل **قوله** يعني ممتنعا دخول تاء التانيث عليها فعلانة يعني
بقاعدة عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عريانة
فسره باستماع دخول تاء التانيث لتغير الاسم بالحمل تجربة **قوله** ومن
وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة في مؤنثه لا في نفس كلمة فيها الالف
والنون **قوله** ولهذا انصرف عريان الالف والنون في الصفة لا يكون على وزن
فعلان بكسر الفاء وضم الفاء لا يكون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون في الاسم
فانه يكون على الاوزان الثلث **قوله** لانه ليس له مؤنث فعلى لا يكون فعلانة
يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى الاصل وضع الصيغة بخلاف رحمن
فانه نظرا الى الاختصاص الاستعمالي بالله تعالى لا يتحقق فيه فعلانة واما بالنظر
الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم لم جانب الوجود ارجح لان الفرق
بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب **قوله** فيه حرمان
في انه منصرف او غير منصرف الاولى انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف

قوله فحاله مبهم اقول فيه نظر لان الغالب في باب فعلان صفة ان يكون مؤنثه على فعلى دون فعلانة و الشي انما يلحق بالاعم الاغلب على ما صرح بعض الافاضل فان كان المراد ذلك فكيف حاله مبهما

منه ان يكون في الانصراف اختلاف وعدم الانصراف اختلاف او الاختلاف واحد فيهما

تامل تدبر تفكر فتامل اشارة الى ضعف الجواب وتامل اشارة الى قوة
الجواب فليتامل اشارة الى ما فيه بحث فافهم

قوله او منادى وكل واحد من هذه الثلثة مناف للعدل الانحراف اما الاول فلانهما يجعلان غير منصرف منصرفا فاشكل ... والانحراف والثالث فلان الباعث ... وعدم الانصراف ... ١٢

قوله فلا يحصل الى لان معناه في اختلف في هذا التردد يعني ان هذا التردد ثابت عند البعض فيلزم ان يكون منصرفا وغير منصرف عندهم وغير ثابت عند بعض الآخر فيلزم ان لا يكون منصرفا ولا غير منصرف عندهم ولا يحصل الكل التعيين فيتامل ولا تغفل فانه موضع شريف شرح

او غير منصرف فلا يحصل له ثانية اتفق فيه احدهما وغاية التكلف ان المعنى
اختلف في دفع ذي منصرف او غير منصرف اي في دفع هذا التردد وقال قلت
لاجل انه حال الاستعمال ترجيح على هؤلاء الائمة من علماء اللغة والنحو ولا ان يحتج
بان احدهم فيه على المعقول وبحر احدهم بالمنقول ولم يكشف عن المقول عند البلغاء
قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الاصحاء الا علما او مضافا او منادى
قوله ودوكما ان اعترض عليه بان عدم الاختلاف فيه يمكن ان ليس لاجل اتفاق في الشرط
بل يكون مع الاتفاق اتفاقا ويجاب بان عدم الاختلاف فيه يمكن بعد الاختلاف في الشرط
على الوجه المخصوص بمعنى لو انتفى الاختلاف المخصوص احتمل ان ينتفي على وجه عدم الاختلال
فيه يمكن ان فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن تقدم فيه وزن الفعل كانه
اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط الذي المغياد ذكر الشرط
وذلك لان الشارح ... الى الفعل بالزيادة نسبة الى الفعل فلو لم يعرف فيه
عند ظن الالغاء ذكر الشرط لكن الاشكال ان قوله تقدم فيه لينزل بالفعل فاصر عن هذا
التعميم لان هذا الوزن مشتركة فيه وزن الفعل يشعر بعدم اختصاصه بالفعل
فالاولى وهو كون الاسم على وزن يشبه الفعل وفي تغيره وزن الفعل يكون الاسم
على وزن الخ نظر لان الوزن ليس مصدر لكل صيغة تحدث في حروف الفعل
والصورة والاولى الحمل على حمو العيني فان قلت ما فائدة جعل مطلق
الوزن الفعل سببا وبيان شرط اعتباره وكان الاولى ان يجعل السبب الوزن المخصوص
فلا يحتاج الى شرط اعتباره معه الا ان الظهر الترجيح الاجمال زيادة نسبة الى الفعل فان
الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن الا مزيد نسبة الى النوع الاخر فكذلك

قوله نسبة الى الفعل وفي بعض النسخ نسبة ما يفعل اي بان يكون خاصا بالفعل ثم اذا وجد في اوزان باسم يكون فرقا للاوزانه ١٢

قوله تماشاء ذكر يحيى في اي فانه كان رجلا قتالا ... انه قتل مائة رجل جبرا اي حبشا عبد الرحمن ... كنيته شير خليفة في نصف الليل من الاربعا او ليلة شهر ذي الحجة افاض الله علينا بركته

قوله كضرب اذ كل ذلك مختص بالفعل عبد الرحمن

اراد رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل منهما مؤثرا بشرط وكما ان الاصل
في كل نوع ان لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة بالنوع الاخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه
ما في النوع الاخر لان التمييز بين نوعي اللفظ مطلوب جدا التمييز المعاني غاية تميزوا
ما يحصل فرضه بعين شرط لتحقق الشرط ها هنا كما وجه بعض بما تحجه مع العقل
قوله بمعنى ان لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل وتسمية ذلك بمعنى الاختصاص
باعتبار ان الشائع الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها ومنقوله من الفعل
مستعار في الاسم والاستعارة الشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعار منه بذلك
انجعل الشمر قيد الاختصاص فيستفيد منه اراد بالاختصاص في هذا المقام قوله
من شمر وهو بمعنى المرور جادا ونحيا او التقليص على ما في القاموس وكتاب
يعلم الفرس ان يكون علما منقولا من معنى المرور جادا والفرس فرس الحجاج وكان
لم يعتبرها ما تحتاشا عن ذكر الحجاج والظهر ان التمثيل بالعلم ولا يحتمل ان يكون
بالتمثيل شمر معروفا وجمع الضرب وتوهم كونه علما تقدمه على ضرب مع ونه
ثانيا فجرد الى التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وشمر تحقق العلمية فهو
اولى بالتقديم قوله وكذلك بذر في القاموس بذر بمكة ومعناه فعلت
على فيه الشرف وجرب به قوله وعثر موضع في القاموس بمكة ومعناه
الفعل على ما فيه اسرف وجرب به قوله وعثر موضع في القاموس عثر ميرة
وجعل معناه الفعلي تعلم القوة قوله وخضم رجل في القاموس خضم الخيم الاكل
او باقصى الاضراس او الاكل بالفم كله او خاص بالشيء الرطب كالقثاء وخضم كبقم تجمع
الكثير من الناس وكبعد وقلة ورجل واسم العنبر بن عمرو بن تميم غلب على القبيلة

كثرة الكلام قوله وشَكَم علم الموضع بالشام في القاموس شكم كنصر وكتف …
اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية زرشليم قوله فانه على البناء
للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ
قليلة ملحقة بالعدم وهو دويبة لغة في الدئل و… وُعِل علما
لقبيلة مع انه … واول معين شتى نسبا مخصوصا والتغيير لكذا الى
على العلمية كما قيل في بحس شمس بالضم وذلك اسم … وقيل منقول منه وقيل
بمعنى … وان كان نقل الفعل الى معنى اسم بحسب قياسا كما في قيل قال قوله وكم
مذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة هذا الاصلح … للتقييد بالبناء للمفعول
ومما يوجبه شرط اختصاص الفعل والزيادة وذلك البعض يونس فان
الوزن المشترك عنده معتبر وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن
المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص
… غير مختص مع انه يصح ان يكون … لا التخصيص …
اول الوزن زيادة كزيادته لا يحتاج الى … عدم قبول التاء … يعلى ونحوه
… كافعل قوله اي اول وزن الفعل بجعل الزيادة في اول الوزن …
مجاز … رعاية لظاهر … او اول ما كان بجعل حقيقة …
ومن في الغير بحسب الظاهر قوله اي زيادة حرف رعاية لظاهر زيادة و
حرف زائد رعاية لما هو في الطرفة الاولى قوله في حروف اتين …
ادخل … حرف … الاسم ولو حرف في الوزن ما يخرجه
في الوزن مع تاء الزائدة لم يضر قوله اي حال كون وزن الفعل فيه …

نتر … رتب الكف … الى لانه يمكن حذف الخافى وقامه
الخافى الى مقامه فانه لو صح قولنا في ادله زيادة صح قولنا فيه زيادة …
من قبل وتبع هذه الرضي … قوله قياسا بالاعتبار الذي يتبع فيه الحروف
التي قبل الياء وعدم القبول يجب الوضع فلا … بالسود وبحسن نقول يكفي
تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين المذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف
القياس … وانما القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامرأة وعير وأتان
صرح به الرضي في بحث جمع الصحيح قوله لم يرد … ربع او اسمي به لا يقبل
التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول بقولنا قياسا انما يحتاج اليه
لتصحيح قول النحاة ان انصراف اربع انما هو لعدم اصالة الوصف قوله ومن
امتنع حمر قيل في وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط وانتفاء وجود الشرط
… يستلزمه لانه امارة لثبوت الحكم و… بعرفه ثبوت الحكم
ومما يقتضيه العجب … قبل جعل علما … اسماء حمر الا امتناعه و
ان عدم الامتناع اصح لحكم المذكور … الشرط المحقق
الحكم … قوله اي لا يقول … فتسمية به المراد بها
ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا … بين اثنين والمعنى بأول
المفهوم … فيكون المعنى هذا زيد … فقوله وجدته جماعة
بعض … الى احاطة … المفهوم صادق على واحد جماعة …
اللفظ قوله فانه … المسمى … في ضمن فرد وهو …
الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى زيد وهما يجب ان ينبه عليه …

قوله لو اول اه معنى ان هذا الجعل ايضا تاويل والعطف قوله في ضمن اه لانه لما فاز الوصف كذا او شرطه كذا وكذا اي البواقي علم انه من قبيل عطف احد المتقابلين العلمية لا تجامع موثرة الا اه عبد الرحمن افندي رحمه الله

ولم يثبت له احد ان المراد بالتنكير حكما او بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة
اذ النكرة حقيقة ما وضع لغير معين ولا ما اريد به غير معين مجازا قوله او يجعل
عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به لو اول بوصف غير مشتهر به بقرينة يصير نكرة
ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر في التاويل قوله لما بين اي لما
علم بما بين فظهر غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها
ولهذا اختار تنبيه على بيانه ولا يخفى عليك ان كلام المصنف مغلق ولو قال
وكل ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب
واحد لما تبين انه لكان اوضح قوله استثناء مما يفهم من الاستثناء
الاول اي استثناء من مآل الكلام لانه باول قوله لا تجامع موثرة الا ما
شرط فيه الا انه لا تجامع غيرها من شرطه فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى
مما يفيده المفهوم الذي هو مآل الكلام ولو قال لا تجامع موثرة غيرها مما شرط فيه
الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هي شرط
فيه وهو العدل ووزن الفعل وليس المراد انه مستثنى بعد تقييد المستثنى منه
بالاستثناء الاول اعتمادا على صحة تقييد الكلام بالطرفين من جنس
واحد فانه يفيد الثاني بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون
مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيدا للمستثنى منه دون
ان يكون المستثنى مستثنى منه بمفهوم الكلام بان يكون في معنى كل ما يجامع
العلمية الموثرة التي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل قوله فان العلمية
تجامعهما موثرة قيل خلف النحاة في تاثير العلمية مع العدل في اسم

قوله والاولى وجه الاولوية بالنظر الى الكلام المقصور من ان ما اتى به يحتمل التعقيب دون عدم السماحة اذ مؤدى ما اتى به مع قول ان مع واحد الا ان يقال دلالة على المقصور اوضح لاخذ الامر الدائر في قول الشارح رحمه الله عبد الرحمن افندي

كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه
لان العدل تابع للوصف فزال بزوال العلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي
واختار قولهم الشيخ الرضي واختار سيبويه منع صرف اخر وجمع واخواته علما
والكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تاثير العلمية مع العدل
انما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف قوله اي لا يوجد شيء من
الامر الذي هو مجموع هذين الشيئين ولا من احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما
لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع هذا احتيج الى تقدير فقط لا مجموعهما كما لا يخفى
كما يفهم من تحريره لا يقال المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما
الا احدهما المنفرد عن الاخر والمراد استثناء شيء منه نفعه لان المستثنى منه
شيء منهما اعم من المنفرد عن الاخر والمجتمع مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة
والانفراد دون المستثنى منه بسبب منع الصرف لا يكون العلمية الموثرة شرطا فيه
وهو يشمل مجموعهما وكل منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام وكل
واحد سبب ناقص قوله فاذا نكر غير المنصرف الى الشرطية مجموعة وما يلزم
البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلي معتبرا
فلكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت
ناسخة لاعتبار الاصلي اذ هي لا يوثر وجوده في الكلمة بحيث نسخت اعتبار الصفة
لم تعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله خلافا لسيبويه والاخفش صح ان يكون جوابا
لسوال متوجه على جزء الشرطية يعني انه لم يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة
اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان يعتبر

قوله في سكران اي الالف والنون اذا كان في صفة فلما شروطه بالعلمية يكون من قبيل العدل ووزن الفعل حتى يبقى فيها سببان عبد الرحمن

قوله كاذربيجان فان فيه العلمية والتانيث للبقعة والعجمة والتركيب والالف والنون وجوبا

بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد وبلا سبب فاجاب بانه بعد التنكير انما يجئ
على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى حجة والملازمة مبنية عليه وقوله فانما
تكرر بقي بلا سبب او على سبب واحد كاحمر فانه بقي بلا سبب فغيرها اخذ سببية
العدل ووزن الفعل وفيه نظر لانه يبقى على سبب واحد في سكران علما اذا نكر كما
سيصرح الشارح قوله لم يبق ذهب منه حيث هو سبب فيما هو شرط فيه من
الاسباب الاربع المذكورة قبل وان كانت مجتمعة كما في اذربيجان قوله ان اصمت
بكسر الهمزة وقطع الهمزة ووصلها علم ما في القاموس قوله يجوز ورود صمت بكسر
بناء على جواز ورود صمت بالكسر ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت به
لغلط اصمت بضمتين مبالغة في شدة تخوف فيها بحيث امر كل صاحبه
بالصمت والحكم انه لا يحفظ انه عين الغلط في غاية الخطر فاصمت غلط لا
معدول ولا منقول عن الفعل فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه وزن الفعل
الا اذا كان منقولا ونيفا قد عرفت فيما تقدم قوله وخالف سيبويه الاخفش
في القاموس سيبويه التفاح وهو فارسي ومنه سيبويه لقب امام النحاة
عمرو بن عثمان الشيرازي قوله جعله اصلا حيث يعتبر على جعل الاخفش
مفعولا وهو الراجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في التلفظ يجب جعل المقدم
فاعلا فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط يجب ان يجعل المقدم
فاعلا وقيل الظهور كون الاخبار مفعولا الترجح كونه مفعولا قوله وان كان
غير مستحسن فان قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن
بحسب الظاهر والبليغ يعدل عنه بمقتضى الطا النكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت

قوله وقد يمنع اي في الترجيح فان كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف عبد الرحمن كتبه شبير خليفه

ودفع الشبهة على مذهب سيبويه ويدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة
لا يدل على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش لا يوضح في ادرج
الا التعرض للشبهة قوله في نظرفه نحو احمر علما حال دلالته حمرة لما فيه
او المخالفة وعلى الثاني ذو مخالفة نحو او ما اضيف اليه كما في قوله نعم ونعم اما براجم
صيغة قوله وكذلك افعل التفضيل ولذا لا يعمل في الظاهر الا في ... مثل
احمر قوله حتى صار اسما اي كالاسم الخالي عن الوصفية كافكل قوله و
وان كان نعته من الاحرف فالاختلاف اشارة الى انه بعد تنكيره نحو احمر ما
يتجه عليه دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فيقول ينبغي ان يعتبر نحو احمر ما
يكون الوصف فيه اصلا او لا يكون معه في اللفظ بالا يكون مع احمر من كله
حتى لا يتجه عليه افعل من قوله وهذا القول اظهر وقد يقال ما دل على كونه
اظهر من وجهان ان العلمية الاصلية تمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبار
والعلمية تشترك في كونها في الاسم فلا في الاصل وترجح عليها بغرب التعهد
والقوة قوله لزم ان يجبره في حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كان
مظنة ان يلزم منه اللزوم ليا لمكون نحو وقوله فاجاب بمنافرين ما على
وقد جعل يلزم منه اللزوم ولكن ان يجعله من الالزام قوله فان العلم
الخصوص اي موضوع للخاص والوصف موضوع للعام والاوضح في بيان التضاد
فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة والوصفية
كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار صفة قوله وهو منع
مرور لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادتين في هذا الحكم

قوله مع اعتبار صفة اي وانما قال مع اعتبار صفة لتخرج لفظ الشيء فانه مستعملة في ذات مبهمة غاية الابهام مع عدم اعتبار صفة عبد الرحمن كتبه شبير خليفه

بل متوقفين والا مانع من عبار متضادين بما يتوقفان فيه ومما يقضى منه العجب
انه جعل بعض اظهار التدقيق في هذا المكان ما لو شئ في كمال التفصيل فقال في
شرح قوله وهو منع صرف لفظ احمد علما نسبا فلابد اعتبار المتضادين في
منع صرف الفاظ وهو واحد بالنوع والآخر منع صرف احمر في حالتي الوصفية
والعلمية لتعدد **قوله** المنع ولكن على حدة ليس في شئ مما ذكر اعتبار
المتضادين فعامل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر **قوله** وجميع الباب اى
باب غير المنصرف لان فيه علتين مؤثرتين كما يوجد كون الكلمة فيه **قوله** اى
بصورة الكسر اى بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة للحركة الاعرابية التي
شبهت بالكسر الذي هو حركة بنائية **قوله** وبيان ذلك اى العلمية تزول باللام
والاضافة اى بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما في نحو الافضل علما مما لا تزول العلمية
عنه باللام فهو غير منصرف واعلم ان بخلاف في نصرافه وعدم نصرافه مما لا ثمرة
فلذا لم يلتفت المص اليه فكلماته يعم الكلمات **المرفوعات** وانما جمع ولم يأت
بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوجبان ان المرفوع ليس الا واحدا
هو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد والا انما في
المجرورات بجمع القلة وفي المنصوبات استعارة للكثرة وحجا في موقعها
قوله لان موصوف الاسم اى دليل على النفي والاثبات فيكون الموصوف الاسم و
يوم نكر الاسم النفي وبما تم ذكرت معها صح الاثبات وقول لان الموصوف
الاسم لما كان الكلام في الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات
واما انه لو جعل موصوف الكلمة لم يصح قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة

قوله للكثرة يعنى لان جمع بالالف والتاء للقلة ونصوبات
دون العشرة واستعمال جمع القلة فيما فوق العشرة سواء
بالقرينة اولا وكذا في الكثرة فيما دونها
مثلا يوسف

قوله ما يستغنى اى وحداته كما يشمل الكلمة المرفوعة الفعل المضارع على تقدير موصوف الكلمات كذلك ان ما اشتمل
على الرفع يشمل الفعل المضارع على تقدير تعريف المرفوع بما اشتمل على الرفع

قوله لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية لان علم الفاعلية ما كان على الفاعل حقيقة او حكما بل علم الاخبار به
والاستئناف وتقدير الاسم مكانه
عبد الرحمن
نيقدح برا فرحتى ١٢

المرفوعة تشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه
ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق نيقدح عنه بما يستغنى به ولو الابصار الرجوع
بوجه في اختيار علم الفاعلية في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع
يعم من الاسم المرفوع الذي هو المعروف من هذا المقام وله وجه آخر وهو ان ينبه بذكر
علم الفاعلية في تعريف الذي يتبنى انه انواع اولا وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعل
في تعريف الرفع ما يشتمل غير جمع **قوله** كالسافات المذكور منه بجانب
في بحاشية الكافية من قبيل هو الذي يقوم على ثلثة نحو عمرو قام الرابعة يحمل حروف
فيما افرد هذا الكلام وسيجل على وزن القمطر الضخم كالكتف للعظيم
بحالتين مجاز لان ضل المكان بمعنى ما منع ما في القاموس وتجلية
المكان بالموت والمضى ليس حال الا ما بل حال ما فيها **قوله** اى المرفوع
الدال عليه المرفوعات دالا على جمع على وجوه ولكلام يحتمل تعيين المرجع
وتقدير المبتداء **قوله** لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فلعود ذكر
المفرد والاعتبار في مقام التعريف وكذا ان تقول السنة فيما بين الادباء
تعبير مفرد المذكر الا فروعه **قوله** ان يكون موصوفا بما الكلام مبنى على عدم
التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم
فجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه بحركات وحروف بالاوصاف لاحتياجها
في وجودها الى الكلمات وتبعيتها لها في اللفظ احتياج النعوت المحالها
وتبعيتها لها **قوله** ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي رد لما حققه
الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فالكو

قوله لمدلول الاسم حاصل الكلام ان الفاعلية يكون وصفا لمدلول لفظ زيد مثلا وهو
الذات فيكون الرفع الدال على الفاعلية وصفا للفظ زيد الدال على ذلك
المدلول مثلا يوسف واذا كان القياس ان يكون الموصوف بالرفع الموصوف
بالفاعلية التي هي مدلول الرفع لا غير

هو لا في جاء هؤلاء مرفوعا فالمعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب
لكان مرفوعا عند الكلام فلم يرد بذلك ان الرفع وما اشتمل على الرفع لا يشتمل على الزائد
ان نحو لها ليس الا بضرب مبني لما تحققه الآن نبه ولقد تعرض الشارح بالفاضل بل
تشنيع عليه تشنيعا بليغا ان ذلك ثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف
بالرفع المحلي فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي
يشتمل على الرفع لفظا والاظهر ان الفاضل ليس غرضه التعريض بان الاتصاف
بالرفع المحلي يوجب المطروءة ثمة الرفع حقيقة والاشتمال عليه بل مقصوده التنبيه على
عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود الشارح نفيا هو التنبيه على كون الاسم
موصوفا بالرفع المحلي ودخلا في المرفوع وان كان عاريا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعريض
بالفاضل فان قلت المعرب محلا اما هو معرب بحركة او بحروف وهو بحث لو فرض
المعرب بحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب باعتبار ان يجعل مثل الذي معربا
بالحركة محلا ومثل اللذان واللذين معربا بالحروف محلا قوله وهو بحث مثلا
ليس بحث يحصل الرفع بما عدا المجاز مع بحث عن احوال الفاعل المبني بتلك الكناية
قوله الا تبعا لجواز ان يكون البحث عنه تعريفا وبيانا عرضا في كتب العلوم
اي من المرفوع بحجة ورود التقسيم على ما ورد عليه التعريف كما هو شائع
ولو في الضمير البارز من المثالين في المرجع وان يا باه قوله ومنها المبتدأ
والخبر قوله اوجه ما اشتمل رجحه توافق الضميرين المثالين في المرجع وكونه
اوفق بقوله ومنها المبتدأ قوله لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا لئلا يشكل
بزيد قائم ابوه قوله التي هي اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامنع لاحد الجزئين

قوله ومنها المبتدأ والخبر لان هذا القول يقتضي ان يرجع الضمير في منه الى الفاعل
الا المرفوع الشخصي لئلا يلزم ... الظاهر وهو غير جائز مثلا يوسف

المنفصل الآخر الخ والانها تشتمل الخبر والانشاء وتبيعا لجوهرها مع مخبر خاصة
التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف
بدون ما يقوم مقامه وكلا تقديم المتقدمة عليه لانه ينتقض بنحو ضرب واكرم الا انا
وقولهم بذلك اي رأيي ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكلا تقديم تركه لانه اورد
عليه نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد وان الباء زائدة لكن حديث عدم الاطراد
ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني من احد قوله ولان عامله اقوى لانه لفظي
كالفعل ومناسبة الفاعل مع المعمول موجبة لقوة عمله ومنها اثر قوة العامل
اللفظي انه يغلب على عامل المبتدأ ونسخه فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من
المبتدأ لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى من
مثل افعل في حكم خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات
فثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا قوله فانه لا حكم عليه الا بالمشتق
او بمثل لا يسند اليه الا بالمشتق ليشمل الخبر والانشاء لعدم ... فانه يسند اليه
المصدر وهو ليس بمشتق ومن حكم ان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر
في قوة ان مع الفعل فقد غفل ... قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه وارد
على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم اي باق على حاله وهو ظ فان قلت لا يلزم منه
الدليل الا اصالة المبتدأ بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدأ اصل المرفوعات
قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند وفي اصالة المبتدأ بالنسبة الى الاسم الى الآخر
وما والحق فلان الماهر ان فاعتمد عليه في ثبوت المدعى قوله اي اسم حقيقة
او حكما ليدخل فيه الخ فان قلت لم تعليل التعميم بكلمة ما يستغني عن التعميم قلت لان

قوله علامة المراد بالاسناد واعلم انك اذا تصورت مجرد ثبوت شيء لشيء ثم حكمت عليه بالايقاع اي بادراك انها واقعة اي مطابقة لما في نفس الامر كان وقوعا وان حكمت عليه بالانتزاع صار لا وقوعا مثلا يوسف الاصم عليه رحمة رب الانام
قوله ثبوت شيء لشيء وهذا اطلاق متعارف اذ الاسناد هو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى او نسبة مدلول احديهما الى مدلول الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة اي يصح السكوت عليها كما في توقيف الكلام لكن هو هنا ينبغي ان يكون بمعنى مطلق النسبة حتى يشتمل يوسف ١٢

تخصيص كلامنا في التعريفات بما يشتمل عليه المقام سيئة موكوة بين تركها
سيئة **قوله** اسند اليه الفعل بالاسناد ابتدا او الا ان يتبعه على ان المراد بالاسناد
مجرد ثبوت شيء لشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه
او طلب او انشاء وفي نحو قام سلب لوقوع كلب الاسناد وفي ان قام فرض
الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف بفاعل النفي والشرط الى
ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد ما عم منه الاسناد ايجابا او سلبا محققا او مقدرا
وثانيا ان يتبعه على ان التقييد بالاصالة لاخص باسناد الفعل بل باسناد
شبه الفعل ايضا معتبر فالاولى بحال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل
وضم الفعل الى قوله او شبهه فتنشر تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد
بالاصالة له معنيان احدهما ما عرفته وكلاهما ناظر وهو ما يقابل التبعية الماخوذة
في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الاوحدي الالمعي ولا تجده الا معي
وقل النفساء نجاد كره نحو ابتغي ولنخصص الان الثانية دعني فان الملك يعطيه يورثه
من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وجوه اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل
ونحو المعطوف والبدل باعتبار ابانه العطف على المسند اليه والابدال منه وتبعيته
الاسناد اليه وليتبادر منه الاسناد بالاصالة يعني زيد وبحث حمل
العبارات في التعريفات على ما هو المتبادر فعلى تعريفه ذكر التوابع بعد حال التعريف
للوضع لمنافيته فال التعريف يوجب جامعة التعريف ما لا يصح وان ابتغا ان المراد
باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ الاسناد اليه التابع
الا فيهما بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان **قوله** اي ما شبهه بالفعل من عمل

قوله وقدم عليه والسر في تقديم الفعل على الفاعل عند البصرية ومن تابعهم من المحققين وتابعهما ان غرض المتكلم في تقديم
زيد على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب يتبع في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة
وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لا نقلب الغرض عليه عبد الحي الحنفي كتبه بشر خليفة وقت الضحى
قوله غني عن التكلف لزوم او قوله كيف وهذا ونحو فقالة قارب حكم الفاعل هو التقديم على ما عداه سواء
دعوى ان المراد بالتقدم عليه ان يكون على سبيل الاولوية الصرفية او الوجوب عبد الرحمن
واحدا بالاسناد والحكم ان يكون حقيقة او حكما اللفظ ١٢

في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر والافعل الدالة على الحدث لئلا يخرج الظرف والاسم
ان الالحاق شبه الفعل على حدة لا نحوه في العمل لانه يعلمون عمل هذه الامور
لمشابهة الفعل والاولى ان يعتبر المشابهة في الدلالة على الحدث والظرف انما هو لا
على الحصول والثبوت كما تدرك بصيغة محال في تاملت ولذا وجب حذف
عامله **قوله** وقدم عليه عطف على اسند وجعله حالا بتقدير قد ما لا يحتج الا من تكلف
لانه ما اسند اليه الفعل رد على من لا يجد وحده وفي جعل قوله وقدم لدفع
توهم فاعلية زيد في مثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والفعلية
على الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحمله على الاتحاد دلالة
اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على رأي البصريين انما يتم بهذا
على رأي الكوفيين بحذف القيد فان زيد في مثال المذكور فاعل عند الكوفيين فالهم
منعوا منه هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح والانكار
الغيرة **قوله** والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمله الاخير على الاتحاد
حقيقة او حكما اللفظ وبامثالهم جعل زيد في ضرب زيد تقدير القريب ليعلم
غني به التكلف لاخراج كرم منه كريم بعد دفع التوهم لانه يشكل والانكار وما
ما جاز ولخاره انه الشارح في دفع الفضائل التكلفات يقيد تعميم التعريف ويحكمه
كيف والمسند اليه الذي يجب تقديم نوعه وفيها يعرف بعدة من نوعه وتحقيق
في نعتين النوع فيدور **قوله** اي اسناد او اتي جعله مفعولا مطلقا فرده
الى الاسناد لعدم استقامة زيده الى التقدم فلزم الفعل به عنه والمعمول بغير معمول
والاولى جعله حالا لانه مصدر قدم ان شرها على طريقه قيامه به **قوله** كما صاحب

قوله فاعل عند الكوفيين واسند لا لانه بانه لو جعلنا زيدا في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام
محمولا على التقدم والتاخير لم يحتج الا الاضمار وتغيير محل المعمول اصون من اثبات كعدمه
قوله كما ذهب اليه عمرو اي الحضر حيث ذهب الا الكوفيين المتهم لدفع التوهم
واو عطف على ما يتم اه فاقهم عبد الرحمن

قوله ابن جني والاخفش اذ لو كان دليلا عليه لكان نحو ضرب غلامه زيدا ممتنعا فاذا انتا دي الفاعل والمفعول به في ذلك لكنه جائز فلم يكن دليلا عليه عبد الرحمن كتبه شير خليفة في ليلة السبت بعد المغرب

قوله لشدة اقتضاء الفعل ووجه شدة اقتضاء الفعل المفعول به والفاعل ان النسبة اليهما متقوم بدلول الفعل وطرفي النسبة اللذان هما الفاعل والمفعول به ايضا داخل في قوام النسبة ومتقوم لها ومتقوم المتقوم متقوم فكما ان الهيئة لدلالتها على النسبة كانت جزء الفعل كذلك الفاعل والمفعول به لدلالتهما على ما هو في قوام النسبة كانا جزء او في حكمه عبد الغفور

المفصل وجعله الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين **قوله** والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو مرجح بخلاف ترجيحا بالغا حد الوجوب او دونه فيما يجب وجوب تقديم الفاعل عليه دخل تحت الاصل اذ الاصل بمعنى الاولى المنصرف المنفك عن الوجوب فما جنيه عن الاصل وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جني والاخفش والاصل عندهما في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واي منهما تقدم عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته بجنب فعلى ذلك جاز عندهما خلافا لما سبق من الجمهور النحاة في قبل الذكر لانه المرجع للكون الضمير ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل فتقدم وتأخر الاخر مرجع ورتبته فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظا ونحو الوفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا الا بصير دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو تساويا فيما يستلزم ايضا التقدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه يتقدم في رتبة لكنه يتوجه انه لا يجب **قوله** وكذلك جاز لان جواز الا بصير دليلا على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه لو تساوى الفاعل والمفعول به في ذلك لجاز ايضا نحو ضرب غلامه زيد **قوله** الفعل المسند اليه يعني اللام للعهد وانما قال ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر ويتسهل لابهام الضمير ولهذا بانه ان الاصل ان يلي الفعل الفاعل فيتوهم ان المرجع اي الاولى هو الفعل والمقصود انه الفاعل ولدلالة الاول على ذكر الفعل على ان النسبة اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة تحمله اذا كان لا يرفض الفاعل

قوله انه الاصل ان يلي الفعل وهذا النظر الى التجرد عليه يحتمل ان يكون هذا سبب عدم النظر الى التعريف الفاعل ١٢ وكثيرا هذا اذا كان بمعنى كون الشيء بحيث يترتب او مقدما ١٢ وفي نفعنا عبد الرحمن

اعلم ان الاضمار قبل الذكر يجوز في خمسة مواضع في باب رب نحو ربه رجلا وفي نعم نحو نعم رجلا فانه ضمير بمعنى الرجل في تحت نعم وفي البدل نحو ضربته زيدا بدل من الضمير المنصوب وفي ضمير الشأن نحو قوله تعالى قل هو الله احد وفي التنازع الفعلين نحو اكرمني وضربت زيدا ولا يجوز ما عدا الا في هذه المواضع افهم

قوله لشدة الاحتياج الى النسبة الى الفاعل متقوم بمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو الفاعل داخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة لدلالتها على النسبة كانت جزء للفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو في قوام النسبة فهو حقيقة كان في عداد جزء عبد الرحمن افندي كتبه شير خليفة في نصف الليل يوم السبت ١٢

بالفاصلة بينه وبين الفعل فالطريق الاولى ان لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل **قوله** اي ما يكون بعده حقيقة ولكن انه بعد التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه وكانه لم ينبه لانه حمله على ما كان في الفاعل فان البعدية هنا حكمية لوجوده وهو خلاف الاصل لمانع الا يستثنا **قوله** لانه كالجزء من الفعل عند العرب لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اي كونه كالجزء عند العرب تسكين لام الكلمة في ضربت وليس تسكين اللام دليلا تاما كما يتوهم فقيل اي يدل دلالة ناقصة لانه يدل على انه لما كان ضمير متصلا فلذلك اسكان اللام لم يدل على كونه كالجزء مطلقا بل من حيث كونه ضميرا متصلا قلت بل اللفظ ولذا لم يسكن في ضربك فباطل **قوله** لتقدم مرجع الضمير ويجوز ان رتبة التقدم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل لوجود شيء بينه بمنزلة القرب من الفعل منزلته **قوله** وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به وبالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالفا في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما بل اتفقا فيه وخالفا في لزوم رتبة فهما الا انه لو كان لما وضحناه لك ففي قوله خلافا للاخفش وابن جني نظر وذلك ان يقول بخلاف في تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة الا في قوله وذلك غير جائز **قوله** جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل الف دعاء عليه واخبار باجابة دعائه تعالى والاصح انه قبل قال هو الاول في فان الكلب عند الاستنبة للكلب غير الصيد هو الكلب العادي يعني ليس الا العواء فيقتل بحجر وما لا نعلمه ولا اشد عند العرب من القتل جوعا

قوله هذا اعتراض على ان نحو ضربت نايبا على الغرض ان النحو ليس بغير فصاحة بالنظر الى جواز الاضمار حتى يعترض عليه بل بالنظر الى تأخر المرجع فافهم لفعه

قوله مرجع الضمير فان ما ذهبا اليه ان تأخر مرجع الضمير يجوز بدون لفظا لا رتبة وذهب القوم الى ان تأخر المرجع في المثال المذكور لفظا ورتبة ١٢ مثلا يوسف

قوله لانه هو كلفظ الانسان الدال على الناطق والكاتب فانه يصدق عليه انه وضع لما يلزمه صواب مدلول الناطق او الكاتب له اي لمدلول الانسان وهو الحيوان الناطق اما اللزوم في الناطق فلانه جزء لازم للكل واما في الكاتب فبالقوة فقط فاحفظ فانه من دقيق الفلسفية منلا يوسف الاصم كتبه بشير خليفه

فان طلب التوز عنوهم مما لا بد منه وهذا معنى بديع لبيت يليق ان لا يتجاوز به كتب
في حاشيته عوض الطلب بعوى عوض صاح منتهى قوله وبابا لا اثر ان الضمير يرجع
الى العدوى بل الى المصدر يجعل الضمير الى العدوى هو بمعنى بخل الذي لا يكاد يخطأ به البليغ
لانه الموفي للمعروف في حوالة الرجل المسئ الى ربه والا ان الرب هو الملجأ للرجل فكان
انسب للنظم فيه يكون شذ عليه قوله اي الامر الدال عليهما الا بالوضع ان اريد
بالوضع لا يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى
المراد ولم يعهد اطلاق القرينة عليه وان اريد الا بالوضع له وبالقرينة هو ترجيح
ان لا يكون القرينة دالة على الشيء بالتصحيح والالتزام اصلا وجوزوا السلطان
فالصواب ان يقال اي المراد الدال عليهما من غير الاعمال فيهما قوله فلا يرد انا
ذكر الاعراب مستغن عنه الشبهة ودفعها والوضع مما اورده الفاضل
الهندي وتبعه الشارح وتحرير ان هذا الشيء يجاب وليس الشبهة يتناول
والجواب ان القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ وعلى تعيين المحذوف لا ما
تدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وخفي وانتفى قرينة الاعراب
فلم يعلم ان الاعراب السابق فقط ما هو وح لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة
اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول
على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب
عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم جواز
تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف
هذه القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى قوله

قوله او على تعيين المحذوف كموسى قام اذا قال قوله وح اي كما في ضرب موسى عيسى فانه لا يعلم ان الاعراب المخاطب ... السؤال ... قطعا هو الرفع او النصب ١٢ كتبه بشير خليفه
قوله وانما وجب تقديم الفاعل اي الدال على الفاعلية او الدال على المفعولية فافهم ولا تغفل ١٢

وان كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغوي
بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل في التلفظ فاذا كان الفاعل هكذا
لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا فلا فائدة في قول
الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك
لجريانه في رويد زيدا مثلا قوله اي يجب تقديم الفاعل على المفعول في
جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني عنه
فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي وكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم الكلام
المصنف وان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان يجزاء جزاء
لجميع الشروط السابقة قوله اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة
الاتصال والانفصال ولكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين
اجزاء كلمة قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر قال ابن امتاز
في زمانه بعيب الفضلاء عن اقرانه تعدد اته يعترض بعينه على المثال المذكور
ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احد الا زيدا
وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قلت فما اذا كان
الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل على الاغلب يكذبه اذا ابقي الفاعل
على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب الظاهرة
الكذب مما لا يبالي به في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه
اهل اللغة ولا يتخلون بها تحت قصدهم فالمقصود التصحيح منه المثال المذكور
ما ضرب احد من جماعة مختصة التي تختص مقام الاخبار العام بهم وح يصح

ان يكون زيد مضروبا للغير ولما ادعى من ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فهو ل
عجيب لانه لا ينبغي ان يقع فيه ريب كيف وهو الصحيح قطعا في مثل ما خلق آية على
احسن الصورة الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقية تعالى
في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا للغير ولقد فتحت بابا للنقض
فيه لانه تشكيك ينحل بان يكاد ينقطع السلسلة ودفع الاشتباه ان
المراد يجوز ان يكون المفعول مفعولا لفاعل آخر يجوز بالنظر الى الهيئة التركيبية
فان جهة القصر في المثال المذكور يمنع كون الفاعل فاعلا للغير عند المفعول
ولا يمنع كون المفعول مفعولا للغير عند الفاعل والمنع تمام ما ياتي في ما ياتي من خصوص
المادة فغاية ما في دعوى تجويز **قوله** وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند
اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول الا
مع الا واما وبها ويجوز التقديم مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظ
في حل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين وكانه دعا الشارح
الى حمله عبارة المتن على مذهب السكاكي ان نص على وجوب التقديم بالنقل او
المعنى وكان ان يتكلف في التعليل فيقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض
الصور وحمل الباقي عليه طرد الالباب **قوله** لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من
قبيل قصر الصفة قبل تمامها فعليه غير وليس الا الاصل مع منع مانع من العدول
ولا يجوز العدول بلا مانع يجب الاصل فصلا عن جوازه مع مانع عن العدول
قوله ضمير متصلا بالفعل يعني فيه يجوز نحو ضربك فان المفعول فيه ضمير
متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخره بقوله وهو غير متصل **قوله**

وانما قدر الفعل وقع مما قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ
لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان المسؤول عنه الفاعل لا عن الفعل
والاهم تقديم المسؤول عنه ولكن ان يجعله فعلا لما تقرر ان حذف الفعل
انما يكون عند قرينة والا فلا يتعين المحذوف وليس هناك قرينة لذلك الا ان
المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون خبر المبتدأ **قوله** لان عدم
تكرر نحو حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة
بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف واذا تعارض الاول
فضلا عن ان يترجح عليه الاثر ثم رجحان رعاية المناسبة على رعاية السل
عن الحذف في باب الاغماء على شريطة التفسير **قوله** زيد مرفوع وقال الاعلم
يزيد ان البكاء يتعدى بعلى لكن هنا يحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العرف
الرومي قدس سره ان زيد منادى بحذف حرف النداء وجملة ندائية معترضة
وذلك لانه مناسب للمقام ان يتحسر الشارع والمختبط لما وقع في شدة
انتقام بسبب موته ان زيد مناسب ان يبكي عليهما دون ذلك الا انك
في رثاء ونعيه **قوله** كلوافح جمع ملحقة الاظهر جمع ملقح لان الملقح هو الفحل
قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في حاشيته وتعلقه بسائل المقدر
فانا باه سلبيته الشعر لانه لما بين الضراعة يناسب ان يبين الاختباط
ايضا عنه **قوله** فهل لي نا احد من المشركين يتجارك الي فيما حذف وفسر
انما يفسر المحذوف وبما يفهم منه معناه نحو قوله تع ولو انهم صبروا والتقدير
لو ثبت انهم صبروا والحذف ثبت وقيل ان الدلالة في التوبت الى خبرها

فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او للتمني وبعد الظهران ما
ذكره الشارح من لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا لا يتم **قوله** وقد يحذف الفعال
اختصاص بعد الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف في كلام كان اسميا او فعليا
قصيرا او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل بجميع متعلقاته **قوله** دون
الفاعل وحده وان جوز نعم قام في جواب اقام زيد فاعرفه **قوله** لعدم قيام
ما يؤدي مؤداه في مقامه بخلاف ذلك في مثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب
فيه حذف الخبر مع قيام ما يؤدي مؤداه بخلاف نحو فانه يجب التزام الخبر موضعه
قوله وانما قدر بجملة الفعلية مع انه لا يبعد ان يقدر جملة اسمية اي لو قيل قاصحا
للمبرد وكما الكثير **قوله** ليكون الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف
كما لا يخفى **قوله** بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي
ان يخص العاملان بغير المصدرين نحو اعجبني ضرب وقتل زيد فانه لا يصح فيه
قطع التنازع على مذهب البصري والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر ولا يجب
عليك ان تأول مقام بالتشبه على ان المراد بالفعل العامل قوله او الاول ان يلي
الفعل **قوله** وقد يقع في كثير من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع
ونحن نقول ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على فهم المقايسة
في ما فوق **قوله** معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني وجوده
لا يمكن ان يتنازع وبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول
قيل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني لو منع التنازع لتعين اعمال
الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق

الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يعقد فطن ذكي **قوله** ويصح
ان يكون موضع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل لا مستقيض
عند التنازع نحو حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا او منطلقين فانه على
اي تقدير لا يمكن ان الاولوية تكون الواحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما
على البدلية لان افراده وتثنيته ممكنان لا الزمان حتى يمنع شيء منهما صحة وقوعه
معمولا لما نافيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه في
ذلك المحل بحيثية وقع في ذلك المحل يعني لا يمنع ذلك وقوعه في هذا
المحل وانما منعه مخالفة معمولين ولا يخفى انه وقوع في مضيق التقييد مع
ظهور سعة التحقيق **قوله** واما الضمير المنفصل الواقع بعد الا نحو ما ضرب والم
الا انا فهو لمنقوض بمثل انا قائم وما قعدت فان قائما وما قعدت بل عاد
انت ويمكن قطع التنازع بان انا على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة ولا
يخفى عليك ان قائم مع مستتار فالجملة هنا مبتدا اذ ليس مبتدا
في الكلام حتى يكون خبرا له بوصفه وقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير
الضمير فينتقض به حد المبتدا ايضا فلكل هذا على ما ذكرناه حتى يحتاج
الى نسبة مبتدا في محله **قوله** لانه حرف لا يصح اضماره ولان انا ضمير المتكلم
لا يصح اضماره في الفعل الماضي الغائب وكان نظرهم لطيف ليقصد الى
تحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظاهر والضمير ليعم التحقيق
قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه بان التنازع فيه لكنه لم
يقطعه العرب كذلك يعني قوله الا طريق القطع عندهم الاتيان بحرفين

قوله ليعم التحقيق اي الضمير والظاهر فلا يمكن قطع التنازع في نحو ما ضرب واكرم الا زيد ١٢ او بالدليل الثاني لا

قوله والاولى لان ... بحذف ... على مذهب الفراء ... فانه يجب ... الا انه ليس ... فيما يختص في كلام العرب ... والاستقراء ... مثلا ... ويكون في كلام العرب

قوله عدم امكان قطع التنازع ... عند ... الحذف كما عند الكسائي

القطع فيما يتحقق في كلام العرب الا بما يجب اذن التنازع وهو ممتنع لما عرفت
فان قلت هل يتمشى على مذهب غيرهما بسقط التنازع فيهما قلت لا بل يتعين التنازع بما هو مذهب
الكسائي على ما اشار اليه الرضي وعنى قوله بناء على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه
انه لا يمكن على ما هو مذهبهم لان مذهبهم عدم امكان قطع التنازع والجمع على ذلك
ان الكسائي ايضا يجوز ... جعل ... في عبارة ... من اضمار الفاعل في الثاني
عند اعمال الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول او الثاني
ومما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع فيما ضربت واكرمت الا اباك عند القائل
بالتكرار فيقول ما ضرب الا انا واكرمت الا اباك قوله فعندكم القائل جزاء الشرط
ان كانت جملة جزاء واعتراضية ان كانت معترضة وجزاء قوله فان عملت
الاول ان كان قوله ويجاب بالواو وعليها في اكثر النسخ وقوله فيجاب ان كان
علي ما في بعض النسخ ومفعولا بما لم يسم فاعله لما دخل في الفاعلية تحت ما
عدا السطح الغير او الارادة الفاعلية حقيقة وحكما وما دخل في المفعولية
وتحتها فيه لكن قوله في المفعولية بما يسمح بتجاوزه لو كان المفعول لا العذر
بين الفاعلية ومفعولا بما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر بما ذكرنا
يطلق عليه المفعولية ويعرف فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول
بين الستة والقدر المشترك بين الاسماء الستة الا ان يقال استعمال الفاعل
في عبارة النحاة شيخ بانه اشتراكه بينهما فيكون الكلام مجازا او تسمح
تختص به قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع الا ان تقسيم في كل قسم
مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع ... حيث ... فيكون ... في الفاعلية

قوله وينتقض بمنزلة الدليل يقتضي ان لا يعلل ... فان عمرو وعمرو واكرم عند البصريين ... عدم المساواة مع انه ليس كذلك في المثال فاعرف ... في القوة لان على الفعل اقوى

قوله والتكرار لا بد ... وحذف الفاعل

قوله بحث التنازع ... اصلا ... اذ اجتماع القسمين ... المعلوم حكمهما

هذا قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن التقسيم ولو ارتكب
لهذا امح وتوجيهه قوله بل هو اجتماع قسمين بحال ان الكلام في التنازع
في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهرا وتنكيره ايضا والخفي انه يلزمه ان يخرج
المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في فرد واحد بل في اسمين
قوله يعني فيكون التنازع المقابل فيه على حالة تختلف فيه وعلى ذي
حال والعامل ايضا هو معنى الفعل وهو مستفاد من الضمير الراجع الى المصدر
نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله فيجاب
البصريون لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر واحسن
بالبيان او في الاشارة لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال التساوي
قوله لتوليه قرنه مع مساوات العاملين في القوة وينتقض بمثل زيد ضربت
وتكرم عمروا قوله ولا احتراز عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول اختر في
الفاعل والتكرار قوله ويؤديه لانه مذهب المختار الاكثر استعمالا ولان
الكتاب فيه مذهب البصريين قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة في
التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لحصول التفسير كما في نعم رجلا العرض ايضا
كما فيما نحن فيه فان التفسير الفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة
اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو
محض التفسير ولم يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها
في اشتراط محض التفسير قوله والزوم التكرار الذي بالاظهار
اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى والزوم التكرار ما يظهر

قوله صيغة الغيبة وذلك لانه لو وقع على صيغة الخطاب لا يكون من حذف المفعول لان الذين مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني قوله اي بخلهم واما من قرأ بالتاء فيقدر مضاف اليه ليطابق مفعولاه اي ولا تحسبن بخل الذين يبخلون هو خيرا لهم وكذا فيمن قرأ بالياء ان جعل الفاعل ضمير الرسول لا المفعول تقرير قائله

قوله فالمقصود اي مقصود البصريين من حذف المفعول للاحتراز [illegible] حيث قال كما حال ان رحمه الله قال فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعولكم اطلب محذوف وهو العزة والمجد عبد الرحمن كتبه شير بعد نصف الليل بخميس اول محرم

لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اعترض عليه بانه وقع كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فيمن قرأ على صيغة الغيبة اي بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو في الآية مفعولا ووضع الضمير المرفوع موضع المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا بد ان يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومعموله الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه انه يلزم الفصل عن الظاهر والخفي ان الاضمار والتكرار والفصل لازم في التقدير فالمقصود الاحتراز من التصريح واخفاء ما هو لازم صحيح التصحيح قوله على المذهب المختار الا وعلى الاستعمال المختار وكانه اراد بالمذهب الاستعمال قوله ولم يحذفه لان حاجة حذفه لئلا يتوهم فان قلت ليس كون المختار عدم حذفه لا احتياج الى بيان لانه داخل قلت ليس الاول مختارا مطلقا بل اذا لم يترجح الثاني والاحسن ان يقال انه لا يختار مطلقا ويحققه مختاره مطلقا دون المجاز فلا يتم كونه مختارا مطلقا فانه يجوز اتيه على الآية وجوهنا ما ذكره قوله ويكون الضمير اي صاحب الخ فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار ولذا ذكر هذا الوجه وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد انه لا يحسن فلم الوجه الاول قوله الا ان يمنع مانع من الاضمار على المختار ويحذف على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومنه يحذف كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا قوله وذلك انه لا يجوز التنازع فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية والتانيث والتذكير لازما للمنطلق وليس هنا غير لازم بل هو مع افراده يصح ان

قوله من الوجه الاول اي وهو قوله لئلا يتوهم اه فاذا كان الوجه هو الاول فلا وجه لذكر وجه الآخر اعني قوله ويكون الضمير [illegible]

بل الاولى ولامتناع التكرار بالاظهار من غير اضطرار وامتناع الحذف اي امتناع حذف الفاعل من غير كلمة مسدة في غير المصدر ونقض بما يكرم الا انا واتبع نحو ضربوني وضربت القوم وضربني وضربت يا هند وضرب القوم فينبغي ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال به قوله على وفق الظاهر فيما لم يستو فيه المذكر والمؤنث نحو جريح وقتيل عنده فانه لا يضمر على وفق الظاهر بل مفرد مذكر لا غير قوله وجاز اي اعمال الفعل الثاني آخر المتن خلاف الفراء عن محله فصار بيانه مطلقا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو تحصل به الكلام وصح ان يقول يختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول قوله وروايته لمتن غير مشهورة عنه فقال فليتغير عبارة المتن على طبق ما هو المشهور في تغيرها فيتنزه عن مخالفة المشهور وحسن المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول والاختيار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل اما ان يقول اشرك الاول الثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي هو الفاعل الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التغير لا يتجه عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه على التغيير الاول قوله وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة ورب رجلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط الخصص التفسير لا يختص بالعمدة نحو فقضيهن سبع سموات نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير بحث التفسير في الفضلة قوله لانه

مثنى فيصح تنازع الفعلين في المفعول المفرد والمثنى في مطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون مطلقا مفعولا فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الآخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده **قوله** وبما استدل الكوفيون قيل لا يقال لقائل ان يقول لا نجوز ان يكون من باب اعمال الاول ولا نلزم حمل الآية على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لان المفعول يحذف لضرورة انكسار الوزن وحينئذ لا يخفى على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا والجواب اما ان الاول فلان اعمال الاول اولى عندهم بترجيحه بنوع حذف المفعول من الثاني واخره والبيت شاهد له فشهادته مع حذف المفعول الثاني اعم واما الثاني فلانه اذا جاز حمل على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار **قوله** لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وسقاية الكفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فقط واما منافاة لعدم الكفاية فلكون الطلب الذي هو عينه مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي البليغ عني لادنى ما يسر من المعيشة لكفاني قليل من المال ادنى ما يسر لي من المعيشة قليل من المال لا المال الكثير لان حوائج نفسي قليلة ولم اطلب القليل من المال المعيشة لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب لصالحة بالطلب عني حيث تبعث بادنى ما يحيش لكن سعي للمجد المؤثل وكل نزيف بنازعني فيه وبعضي الى في المعيشة فلم المعنى فقليل من المال ولم احصل به بلا طلب وسعي لكثرة المنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو لفظ دون ما حمله النحويون **قوله** اي الملك العزيز وبحذف فيه يلزم الفاصلة بين الفعل

وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتيهما في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني عمرو بكر وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة **قوله** ولكنما فان قلت ما وجه الاستدراك قلت لما ذكر في البيت السابق انه لو كان سعي في تحصيل المال لادنى معيشة الكفاية قليل من المال ولم اطلب المجد والعز فربما يتوهم من سعيه ليس لمجد ادنى معيشة بل لاله للمجد فاستدرك بجعله لمجد المجد ومن الناس من ذكر توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا اراك لا ترضى بسماعه فلنا **قوله** وانما المنفصلة عن الفاعل وتركها وحقيقة ان في النص في هذا الكتاب بعدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب لكلمة منه وقوله ومنها المبتدا بخلاف ما دونه فهو الذي يستدعي كمية دون ما تركه فيه الفصل **قوله** اي مفعول فعل او شبهه فعل الاظهر الآخر مفعول عامل لم يسم فاعله والجملة يصدق عليه مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم وضربا القوم وضرب القوم ونحوها مما الاخص فهو من تخصيص اللفظ بعيم منه اصطلاحا **قوله** حذف فاعله اي فاعل النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل وذلك ان يقول المراد بقوله وقيم هو مقامه اقامة المفعول عند حذفه لا يخرج به مفعوله فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة و**قوله** واقيم هو لكونه الضمير المستتر يعود اليه على مكانه فلا يتوهم ظهوره المعطوف عما يحسن في المعطوف عليه ودفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب المص في الفاعل نظرا الى ان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل وشبهه اليه

قوله وانما يتم صلوا به اي اذا اريد به ما اسند اليه الفعل او شبهه مطلقا اي سواء كان على جهة قيامه به او على طريقة وقوعه عليه كما هو عند غير المص لصاحب المفصل فلا يتوهم كما لا يخفى حفيد عبد الرحمن افندي

قوله الفاعل النحوي حتى يرد ان مقامه ما بعد الفعل المعروف اي ما هو الفاعل عند المص وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه به وقدم عليه ١٢ قوله ناوي العلم الاوزان لان الاوزان من قبيل الاعلام كما هو المقرر عبد الرحمن افندي

قوله لقتل ظالم عادل والدليل على ارادة صفة اضافة قتل اليه وصرفه وذلك ان القتل لا يضاف الى ذات مشخصة فلا يقال قتل زيد اذا كان معرفة ويقال قتل زيد اذا كان نكرة سعد الله

مطلقا اي مقام مسند الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول لا
في مقام الفاعل بعد بل لكن جعلوا اسمه نائبا لو ريب ذلك على الفاعل النحوي وقد عرفت
ما بعينه قوله الفعل اي الماضي المجهول نحو ادخل العلم الوزن صيغة
نظير للفعل فرعون موسى بن القتل ظالم عادل كذا قيل وفيه ان الصيغة
المشهورة هو بنا فعل هو الماضي المجهول ومنه الثاني المجرد الا الماضي المجهول على ما
فالاولى وقيد مذكور ويعرف المثل فيكون في معنى فعل ونحوه وتعميم نقضا
كلام المتن لعدم تحول الثاني بان نرخ زيد مضروب غلامه فتدبر في المقالة
وقيل الاولى صيغة الفعل لشمل صيغة الفاعل ونحو وفعل وفعل صيغة المفعول
ولما كان غاية في التعديل المتعقب اليه الشارح والمعنى على اصلاح بيان النص
بعد الامكان قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت لم يرد به
افعال القلوب كلها هو علمتنا وبل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند
ومسند اليه فعل ان يتاخر بن جوزوا ذلك قوله يلزم ان يكون مسندا
ومسندا اليه الخ ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه فانا اذا لو اقيم ما مقام الفاعل
لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد المفعول الى مرفوعه في مثل هذا
التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا
اليه باسنادين تامين فليجز كون المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه بهما
قوله ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفي بقوله ولا الثالث
لفهم انه الثالث باب اعلمت قيل لم يقع الثاني ايضا قوله والمفعول له
لا لام قبل مع الام ايضا لا يقع قوله لان النصب مشعر فيه بالعلية قيل

٦٩

قوله يقتضي الظرفية اي نحو يوم الجمعة ونحوه فان اليوم يقتضي الظرفية اذا لم يقصد الظرفية ترى

قوله يقتضي الظرفية فان اليوم مثلا يقتضي الظرفية مع قطع النظر عن النصب وليس المفعول له كذلك فافترقا ١٢ فلو اسند اليه الفعل

او تميم بعده لم يفت الاشعار بها لاقتضاء الذات اياها وفوات النصب مستلزم لفوات قصدها وهي غير مخل عبد الرحمن

الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه بان ذات
المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب دل على قصدها بخلاف المفعول له
فان ذاته لا يقتضي العلية وانما يعلم عليته بالنصب لقصدها قوله اي كل
من المفعول له والمفعول معه كذلك نبه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية
على الجملة الفعلية وليس قوله والمفعول له من قبيل عطف المفرد وثمار تخريج
هذا الاحتمال ان الاول مستند من عادة باقي المفعول له والمفعول معه
وفي هذا الاحتمال تجديد لاسلوب الشارح وجعل كذلك عطفا على الاولى نعم كذلك
المفعول الثاني من باب علمت لكونه اشارة الى وجه تعبيره قوله تعين لا
تعين وجوب عند البصريين وتعين اولوية عند الكوفيين وبعض المتاخرين
بدليل القراءة الشاذة ولولا نزل عليه القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني
ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجي المؤمنين وحمل
التعين على الاولوية تشدد مناسبة بقوله فالجميع سواء وبين بعده القاعدة
وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت وكسيت من الثاني نيابي اولى وقد
يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف جر كما في اتيناه سببا
لانه بمعنى اتيته اليه سببا قوله لشدة شبهه بالفاعل التحقيق ان يقال كما
ان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه في اسناد الفعل
المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به
اوقع الفعل عليه بضرب من التشبيه والتنزيل حتى وجد المفعول به لا يصح اقامة
غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا ينتقض بان يكون

يكون مختصا بالمفعول بواسطة فجعله مع غيره على السواء لعدم تحقيق المقام
وقصر النظر على الظاهر ان يكون ذكره في قولهم ضرب زيد الا لغوا منسيا على
مساعات الكلام والمعنى مضروبية لا زيد ضرب من المتكلم **قوله** وفايدة
وصف الضرب وكذا فايدة الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة
ولم يقل زمانا وفايدة المكان المعين في التمثيل حيث قال امام الامير
ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يجيء للقيام
مقام الفاعل لعدم الفايدة لدلالة الفعل عليهما على قيل وعلى هذا ينبغي
ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب
شخص وكذا المفعول بواسطة اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان
قوله لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب
اعلمت واري من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم **قوله** وفي بعض
النسخ مثله والاوجه ان المراد وشبه الفاعل وفايدة التنبيه على انه من ملحقات الفاعل
ولذا جعل الرفع علم الفاعلية **قوله** للتلازم الواقع بينهما والاشتراك احوالهما
يعني ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يتكفل بيان وجوب تاخير خبره وبالعكس
بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدأ ووجوب تعريف المبتدأ حين تعريف
الخبر صحيح ان يجعل من مسائل ايهما شئت **قوله** على ما هو الاصل فيهما فيجعل
القسم الاول من المبتدأ لان القسم الثاني مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد
لا عرفيه سوى الابتداء وقال نجاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر ابتدأ مرفوع
بعده تكلفوا في اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضع اللفظ موضع

المضمر فقالوا اقائم الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا عن التكرار فصار
اقائم الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف هربا عن جعل المسند مبتدأ وتبعهم
العلامة الثاني المحقق التفتازاني فاحترز بقوله في بيان المبتدأ على القسم
ولا يخفى ان الظاهر ما هو الاصل فيه **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل
لفظي اصلا يعني ان التجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود قبل وجوده فيها
بالتجرد يتنزل المكان الوجود منزلة الوجود وكان في ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض
قلت بناء على ان الاصل عامل اللفظي وعمل عنه المعنوي فكانه جرد
الاسم عنه وعن فوايد التغير ايضا ان التجرد عن العوامل بمعنى تجرده عن
جنس العامل حتى يؤول الى السلب الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها
ان المراد ليس التجرد عن نواسخ المبتدأ والخبر كما قيل تفاديا عن سقاط
بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواسخ
المبتدأ والخبر مسند اليه ومن قال انه يحمل على ذلك قيل لانه بعيد عن الفهم بحجة
علي ان ما فيه حكمة التناسخ ايضا بعيد **قوله** وكانه اراد بالعامل اللفظي
ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه نحو بحسبك زيد فهذا القيد بقيد ليس
في الكلام مفيد والاوجه ان يعتبر تعميم التجرد من التجرد لفظا او معنى بان لا يكون
للعامل اثر في معناه دون اثر في لفظ او يعتبر في التعريف قيد الحيثية اي
الاسم المجرد عن العامل اللفظي مسندا اليه من حيث هو كذلك وحسبك
من حيث انه مجرور ليس مبتدأ بل مضاف اليه كما قيل **قوله** فان قسمي المبتدأ
اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظي من حيث هو [illegible]

وليس للمبتدأ مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان فلو قال وهو المبتدأ
المعنى الثاني لكان أظهر وأفيد لا يقول قد علمت معنى المبتدأ المفهوم المراد
منهما قلت هذا إجمال لا يلتفت إليه في تعيين المعاني ولا يبعد بما وضع له
اللفظ والأعم يوجد مشتركا أصلا فكلمة والمنع محلولان للمبتدأ لا يخ
عن أن يكون بإزاء وضع لهذا أو ذاك دون مجموع لأن كلمة مما وضع لهما المبتدأ
بحسب قال امتناع الاجتماع بين مفهوم قال الوضع لمجموع دون مجموع بيانا لم يأت
بشيء بعد تعدد وما احترز عنه بقوله اسند إليه الصيغ سيما المعدودة وهم الفعل
إلا أن يقال لم يلتفت إليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد المجرد من العامل اللفظي
فإنه يتبادر منه أن يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن الشارح ينبغي أن يجعله
سلك ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره
قوله بعد حرف النفي كما ولا وألف الاستفهام أي جرات ما يحمل قولك
بعد حرف النفي والاستفهام والأحصر منه الشامل لما غير وهل وكلمات الاستفهام
قولك بعد النفي والاستفهام مثال الغير ما قال الشاعر ونعم ما قال غير مأسوف
على زمن ينقضي بالهم والحزن **قوله** كهل وما من نحو من ضارب زيد
وما فاعل زيد على أن يكون مثل وما مفعول لمثل **قوله** وعن سيبويه
يجوز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والأخفش يرى ذلك
حسنا وكان المص لم يتعرض له لقلته أو للرد على من جعل أسماء الأفعال
مبتدأ أو ساقي بخبر الفعل الدال على خبر المبتدأ فإنه قد يأتي لذلك كما
صرح به شارح التلخيص قدس سره **قوله** وعليه قول الشاعر فخير نحن عند

الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله فيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل
اسما ظاهرا في مسألة الكحل فتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم متعلقا
بمحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم ولو
صح ما ذكره ليصح أخير نحن فينقض قاعدة جواز الأمرين لأنه يجوز
الأمرين وقد خرج عن القاعدة لأن أخير ليس مطابقا لمفرد فافهم وبتقديره
انتقاض القاعدة بقولنا أخير منكم عند الناس **قوله** رافعة
لظاهر وما يجري مجراه لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح
ولأن إخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية وحمله على خلاف المتبادر
الظاهر غير ضرورة لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله أعم من
الحقيقي والحكمي وبعدم تمام التعريف لأنه يبقى صفة رافعة لمضمر مستتر
راجع إلى الفاعل في صورة التنازع نحو أضارب ومكرم زيد أو الجمل
مكرم وقد سبق التنبيه عليه وورد على التعريف أقائم أبوه زيد فإن قائم
خبر زيد مع صدق التعريف عليه وأجيب بتقييد الصفة بأن لا يكون غيرها
صالحا لأن يكون مبتدأ ومع بعده يشكل بأقائم زيد فإن غيره صالح
لأن يكون مبتدأ ويجوز زيد فالجواب أن معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام
أن يكون اعتماده عليه في العمل وفي قولك أقائم أبوه زيد اعتماده على المبتدأ
في العمل **قوله** فإن طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف
الاستفهام نبه على أن الخبر طابقت ليس على ظاهره إذ لو كان للزم أن
يجوز في الصفة الواقعة للظاهر أمران ولا يخفى أن الأوضح أن الظاهر فإن كان

قوله ولا داعي جواب سؤال مقدر تقديره ان ما ذكرت وان كان اوضح واخصر لكن لما اتى به المص داعي فاجاب مثل ابو يوسف قوله لكونه مبتدأ وضعه انه لم لا يجوز ان يكون انت مبتدأ وعن آلهتي متعلقا بمحذوف بما ترى وتقديره اراغب عن آلهتي انت عبد الرحمن قوله جاز الامران وفي اصلان جواز الامرين فيما كان كل من الوجهين على خلاف الاصل بما يحصل فيه لا فيما كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسوغ الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشويش والالتباس عبد الغفور قوله فلا يحصل المقصود اي اصل الترجيح وايضا دخل تحت ضرب في ضرب زيد فانه اسم كما لا يصح التعبير عنه بالاسم ويمكن ان يقال انه لا يصح التعبير عنه مع تقارب ربطه فان ربطه تحت ضرب الى زيد

مفرد اي المرفوع ولا داعي الى ما اتى به المص ويشكل القاعدة بقوله تعالى
أراغب انت عن آلهتي فانه مطابق للمفرد ويتعين لكونه مبتدأ والا
لزم الفصل بين اراغب ومعموله باجنبي هو المبتدأ ويشكل باقائم زيد
فانه يصح كونه فاعلا دون مبتدأ لعدم ما يخصص به ويشكل ايضا بقولنا
اطالع الشمس فانهما مطابق للمفرد مع تعينها لكونها مبتدأ اذ لو كان خبرا
لوجب طالعة الشمس **قوله** جاز الامران قيل لو كان زيد مبتدأ
ينبغي ان لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس
بالفاعل كما في زيد قائم واجيب بان قائم زيد يتعين فيه كون زيد
فاعلا بحيث يحتمل احتمال كونه مبتدأ المرة لا يقال يشكل على خلاف
الاصل بخلاف كونه مبتدأ فانه يحصل المقصود لنا بانه يرد بخلاف اقائم زيد
فان الفاعل عليه يشكل على كونه قائم مبتدأ وعلى خلاف الاصل وكونه مبتدأ
يشتمل على تقديم الخبر بخلاف الاصل فلما يحصل المقصود وجب كونه خلافه اظهر
لعل الاحتفاء فيجوز الامران قوله الضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم
حتى يجب الالتباس لجلها وفي قام زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام
وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا يقول الضرورة
كما انه في قام زيد فلتكن الضرورة تجوز زيد قام بخلاف زيد قائم فانه
قوله اي الاسم المجرد الخ قيل ان زيد الاسم الاسم حقيقة خرج عنه نحو
مقتضى الفعل الماضي نحو ضرب زيد فان زيد من الاسم حقيقة واحكاما داخل فيه
الخبر جملة لانها في تاويل الاسم فزيد ضرب في قوة زيد ضارب وصرح

٧٢

قوله ليعرف فرفع وتوضيحه ان المرفوع حكم من احكام الخبر والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته فلو اخذ في التعريف لزم الدور فالا يحصل على ما اورد على الدور عبد الرحمن كور دستاني كتبه شير خليفة در سواي غلطهم ويحتمل ان تحقق النحاة على ان الجملة من حيث هي جملة خبر من غير تاويل بمفرد ودعوى تصريح الشارح فيما سيأتي مبني على عقدة تحقيقه والتعبير هنا الايضاحي باعتبار هنالك يجب رجح **قوله** بصفة المعاني اي مثل صفة المعنى كالاسناد بالحقيقة ولكن النحويين يجعل الاسناد على سبيل التجوز صفة اللفظ بدون الاحتياج الى الجار والمجرور فالباء زائدة وضعف ما قيل فاعله مستتر فيه فوز المسند بسببه الاسناد الى الاسم

بان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر جملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو
الاسم وعند محققي النحاة الجملة على تقديرها خبر من غير تاويل بمفرد فيما
كلام الشارح عليه نعم صرح ان المص ممن ذهب الى تاويل الجملة الواقعة
خبرا وصرح به في ايضاح المفصل وبناء قوله فيما سبق ولاثنان الكلام
الا في اسمين او في فعل واسم عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذاكر
اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على ضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى
المذكور ولا يتجه عليه الاحتجة على تقدير الاسم منه ايضا والمذكور والحكم
ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف فرفع فتعريفه دور
ما عرفت في تعريف المعرب عند المحققين فلا تغفل **قوله** اي ما وقع
الاسناد يشعر كلامه ان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذي لم
يسم فاعله الى المصدر على طريقة لقد حيل بين العير والنزوان وليس لكن
بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اي الاسم المسند
به لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا انه يتجه ان النحوي يصف
بصفات المعاني فيقول اللفظ المسند والمسند اليه كما سبق في
تعريف المبتدأ فلا حاجة الى ذكر الباء السببية **قوله** او يجعل
الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ الاقرب ان يراد
المسند به المجرد او يجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء
للملابسة اي المجرد الملابس المجرد والفعل من الملابس المعمول العامل
اللفظي او الاثر والمقصد الملابس وكتب في حاشيته وكان

النكتة في تغيير العبارة ان لا اشتباه المسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح
يجد لقوله فائدة وقال لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس
لا يندفع بالتعبير عنه بالى بالياء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ
فاعل المسند وفي تعريف الخبر جعل المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة فيه
ليست بذلك **قوله** وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني ضمير يرجع الى
المسند فيه فانه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدأ لانها مسند الى فاعلها
لا محالة لا الى المبتدأ واجيب بانها مسند الى فاعلها الا ان الاسناد هو النسبة
التامة والنسبة التامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان جعل الاسناد
في تعريف المبتدأ بمعنى النسبة التامة بعد جعله في تعريف الفاعل بمعنى النسبة
الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون اليه
اولا بنفسه او الى متعلق ضميره وقد يتجه عليه انه يدخل في تعريف الخبر ح نحو ضرب
في زيد ضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولاتها كالفعل الا انه
اجري اعراب الخبر على جزئه القابل له وهو الصفة **قوله** اي تجردا تاما عن
العوامل اللفظية ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ او يسند اليه
شيء كما في القسم الاول من المبتدأ وبخبره الا انه بعينه عامل في الخبر
لاقتضائه للمبتدأ والخبر على السوية كذا استفاد من الرضي فالاحسن عبارة
الشارح على ان يجعل من تجرده لاسناد الى شيء عامل فيه ويسمى بالابتداء فانه
وهم ولا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على زيد في قائم زيد بالخبر والتعريف الصحيح
تجرد المبتدأ عن العوامل اللفظية **قوله** لان المبتدأ ذات والخبر حال

هذا انما يتم لو لم يجعل المخطئ خبرا وجب ان يأول هذا زيد بهذا
مسمى بزيد فالحق انه على الكثير قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان
يكون التقديم قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل
لذلك الا انه منع مانع وهو ان المسند عامل ومرتبة العامل التقديم وكون
الفاعل الذي هو الفعل والذي يتقدم عليه ودعا اليه **قوله** جاز في داره
زيد اختلفوا في صحة في داره قيام زيد جوزه الاخفش لان الضمير الى المبتدأ
لشدة اتصاله بالمبتدأ في حكمه وقد جاء في الفاظ ذي منعه سيبويه ومتاخرون
قوله وقد يكون المبتدأ نكرة لا يخفى ان النظم عنوان يجمع بين قوله
واصل المبتدأ التقديم وقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام
الى اخر مباحث التقديم ولي خبر وبعده بيانه قدم بحث تنكير المبتدأ وكونه
جملة على تتمة بحث التقديم ليجتمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتدأ
وافراد الخبر اذ نبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدأ
نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة ولتوقف بعض
ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير وبحث الجملة مع الغير
العذر اولا يندفع بالامكان ان يجمع ما ضر اصل التقديم على الاخيرين
قوله اذا تخصصت بوجه ما يقال الاخصر الاوضح اذا تخصصت بمثل
ولعبد مؤمن خير فانه يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف تحت بجارية فانها لا توجبه
قوله اذ التخصيص يقلل الاشتراك فيقرب من المعرفة لذي حصن ما قيد
للشركة غالبا فلا يرد ان يرد ادخل السوق على دخل سوقا فرقة التزم

قوله قيل لا معنى له فيما التشنيع على قاعدة النحاة أعني بها كل نكرة موصوفة يصلح للابتدائية وكل نكرة غير موصوفة بصفة ولم يوجد فيها شيء من الوجوه لا يصلح وقوعها مبتدأ منلا يوسف رحمه الله

قوله وصحة حيوان ناطق مع أنهما بمعنى واحد وقوله فوضح التشنيع أي بل لا معنى لعدم صحة انسان خير من فرس وصحة جسم نام خير من حجر مع أن الأول مشتمل على الثاني مع زيادة منلا يوسف

غير ظاهرة وكما أن تقليل الاشتراك بالتخصيص قد يتعدم إلا أنه تخصيص
بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتدأ **قوله** ووجب وصف المكوس بما
تخصص بالصفة قيل لا معنى لعدم صحة الانسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق
خير من فرس بل صحة جسم نام خير من حجر قلت ما ذكره نحوي لا اللاعب
تخصيص النكرة في مقام الابتداء والمناقشة في الأمثلة دون الأحكام **قوله**
ومثل قولك رجل في الدار أم امرأة في تخصيص حصل بهذا الاستفهام فإنه يصح
أن يقال رجل ويقال امرأة فإنه تخصيص بعلم المخاطب بثبوته في الدار على وجه الإبهام
فكأنه قال أرجل عندك أم في الدار **قوله** فكأنه قال أي من الأمرين
المعلومين كون أحدهما في الدار اعترض عليه بأن هذا التخصيص عند المتكلم
ولا ينفع التخصيص عند المخاطب وهو ممنوع بأنه تخصيص عند المخاطب أيضا بأن يحصر
أن يكون معلوم الثبوت في الدار وهو مبهم عنده يطلب تعيينه فكأنه ينبغي له التعيين في الجواب
يستفاد من الكلام بأنه يتضح به ويعترض أيضا بأنه لو كان المخصص في مثل
ما ذكره ينبغي أن لا يجوز أرجل في الدار وهو أيضا مندفع بالمخصص في قوله
عظيم النقض الشائعة هو الصفة مع جواز كون التقييد الشائعة **قوله** فكل
واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الفاعل ضمير لكل واحد منهما
لكن أراد رجل كما يفصح عنه قوله في الدار ضربه ولك أن تراعي
فتكون مبتدأ حقيقة أو حكما فإن المعطوف على المبتدأ مبتدأ
حكما **قوله** فإن النكرة فيه وقعت في حيز النفي فأفادت عموم الأفراد
ونحوها فنعت وتخصصت أي تخصصت حكما بالإثبات وإن لم يحصل فيها

قوله مبتدأ حكما يجوز أن يكون الأول أيضا مخصصا لأن المراد على هذا المبتدأ الحقيقي أو الحكمي فإن امرأة مع اعتبار المذكور وإن لم تكن مبتدأ حقيقة لكنها مبتدأ حكما منلا يوسف

قوله عموم الأفراد أعلى أن العموم شمولا كما في النكرة في الإثبات وكما فيها في النفي منلا يوسف كتبه شيرمحمد بعد الظهر يوم الثلاثاء تعكب

تقليل الاشتراك ورفعه لكنها صارت في حكم ما قل اشتراكه في التعيين
فلا يرد أن تقليل الاشتراك التخصيص ببعض الأفراد وهو لم يتحقق هنا **قوله**
وكل نكرة في الإثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة هذا
قول أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه في تعيين فدية الجرادة إذا قتلها من أحرم والمقصود
أنه يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الإثبات في المبتدأ كثير وفي الفاعل
قليل نحو علمت نفس ما قدمت بخلاف ما في حيز النفي فإنه يستوي فيه
المبتدأ والفاعل وغيرهما **قوله** لنبيه أو يستعمل الخ وإنه كان
في الأصل فعلا أقدم للتخصيص **قوله** بالنباح المعتاد وفيه بحث إذ
الهرير صوت للكلب دون نباحه على ما في الصحاح **قوله** وقد يكون خيرا
قيل لا بالنسبة إلى الكلب أما بالنسبة إليه فشر وفيه نظر لأنه ينبه إذا رأى
بحلف لأنه يراه غير صاحبه وينبحه إذا رأى العدو وكان الأظهر أجنبيا
يراه أجنبيا **قوله** فيقدر موصوف وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم والأول
أنسب بحال هذا العلم ولا يبعد لعلم المعاني فلا تغفل قال إنما يكون
للتخصيص بتخصيص الفاعل لو استعمل في نباح معتاد وأما إذا استعمل
في غير نباح معتاد فالمثال للتخصيص بالصفة **قوله** وهذا المثل فيصح الابتداء
إنما يحتاج إليه باعتبار أصل التركيب وأما باعتبار معنى التمثيل فالتركيب
مفيد من غير حاجة إلى التخصيص المبتدأ **قوله** علم أن ما يذكر بعده مما يوجب
صحة الابتداء في الدار رجل وعليه أن قائم رجل كذلك ويمكن أن يعتذر
بأن هذا أمر يخص بالظرف وغيره ولا يخفى أن الأولى أن يقول التخصيص

قوله مفيد لأن المخاطب يعلم المراد من النكرة التي هي شر تعريضا للقائل وحصل إفادة التي يحصل فيها الرجل القوي وعلى هذا لو قيل رجل في هذه الدار لمن يخص على زعم ليعافيه جاز الإفادة له وإن لم يخرج بقولك زيد خرج فإنه أوسع قول منلا يوسف

بتقديم الخبر الظرف قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة أما الإشارة
إلى الحكم بأن النكرة يجب أن تخصص حتى يقع مبتدأ فيكون قوله وقال
بعض المحققين منهم إلى آخره عطفًا على ذلك وأما الإشارة إلى ما ذكر في تغير سلم عليك
والمقصود منه الإشارة إلى ما فيه من التكلفات التي ذكرها الفاضل الهندي
والإيجادات التي نظمها في هذا المقام فما جنح إليه إن كانت ذلك الإلزام قوله وقال
بعض المحققين منهم نقل الأنباء في جمع كلام النحاة هو ما ذكره بعض المحققين إلا
أن النحاة لما رأوا أن المسند إليه كان في قوة المخبر به تعذر الحكم على النكرة
وغيره ضبطوا أمثلة فلما تخلف جنبة الفائدة ليكون على بصيرة بما في الحكم
على النكرة قوله ولما كان الخبر المعرف فيما يتبع مختصًا بالمفرد وعليه أنه
لا يخرج عن ملخص الكلام فيما هو من مسمى أو من فعل أو اسم قوله أراد أن
يشير إلى أن خبر المبتدأ قد يقع جملة ولها خبر المبتدأ من الجمل التي لها محل من
الإعراب وجزء وجازم يتبع بخبره وحاله والمفعول والمضاف إليه وجزاء شرط
جازم الذي وقع بعد الفاء أو إذا والتابع للمفرد والتابع لجملة لها محل من الإعراب
والجمل التي لا محل لها من الإعراب أيضًا حصرت في سبع الابتدائية وتسمى مستأنفة
كما تسمى جملة التي صدرها مبتدأ والمعترضة والتفسيرية نحو وأسروا النجوى
الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى والمجاب بها
القسم والواقعة جوابًا لشرط غير جازم مطلقًا كلو ولولا ولما وكيف أو
جازم ولم يقترن بالفاء ولا بإذا والتابعة لما لا محل لها كجملة
لا محل لها من الإعراب فلنكن على ذكر منك هذه الجملة التي تحصل

وجوب العائد إلى المبتدأ في الخبر

لكن الكلام ثم تحصل معنى قوله ولم يذكر الظرفية لأنها راجعة إلى الفعلية
بمعنى أنها ناشئة من الفعلية ولأن الظرفية جملة لانفصال اسميا والفعل إلى الظرف
ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك أن تقول لم يذكرها لأنها
سقت غير مرة ولم يتصل هذه المسألة قوله فلا بد في جملة وكذا
في المشتق والمأول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقًا من عائد وهو مستدل
بالإجماع على أن في خبر كان ضميرًا حتى قالوا معنى كان زيد أخاك كان
زيد أخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتدأ وأجيب أن خبر كان تعلقه
بالزمان فهو بمنزلة الفعل وقوله فلا بد جاء من عائد لفظ حرفية فلا بد للأنه شبه
مضاف لتعلق مع عامله كما هو لفظ إلا أنه يحل بعض اللغات في شبه
المنافي ويتخلل من عائد خبر العيد ليس غاية المعنى قوله كاللام في نعم الرجل
لكنه في نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر إلا أن الظاهر وضعه
موضع المضمر باعتبار لام العهد فالمعنى تجعله قسمًا له قوله ووضع المظهر
موضع المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقًا وفي غيره جائز عند سيبويه مطلقًا
هذا في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط أن يكون بلفظ
الأول وعند الأخفش مطلقًا قوله أو يكون الخبر تفسيرًا للمبتدأ إلا
على المبتدأ المشتمل قولك الشأن زيد قائم وقولك عمرو قاعد قوله فهو يحذف
العائد إذا كان ضميرًا وأما غير الضمير فلكون الخبر عين المبتدأ لا يحذف
ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع حذفه وكذا لام العهد فمع حذفه
لا يتبادر الذهن إلى المعهود إلا بالقرينة قوله لقيام قرينة دال كلامه على أن يحذف

قوله في جملة اسمية يكون المبتدأ الخ لان جزئية يشعر بالضمير وهو صفة اذا كان المبتدأ الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم وكذا اذا كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين اه لان التعريف غير مقصود كما في ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر عبد الغفور شاه

قوله تعيينا للفائدة اي احترازا وفي كلام البعض حيث قال وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بالفعل او الجملة تقدير الكل بالجملة عبد الحكيم

قوله فيلزم تقديم الحال ويجوز ان يكون اي بتقدير حاصل والا فالجملة لا تقع صفة للمعرفة ١٢

جائز كلما قام قرينة وليس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدأ منها جزءا من مبتدئها وانما في غيرها فيقل فرعا كثيرا لكونه يحذف وهي منصوب ومجرور بسماعي قوله نحو الكر بستين درهما الكر وهو ستة اوقار حمار وهو اربعون اردبا وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن قوله اي الكر منه بستين والمجرور المحذوف هنا قال من حمل على ستين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر منه قوله الممنوان منه في هذا المثال صفة للمنوان قوله وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان فالظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم نسابون فيطلقونها على الجار والمجرور تسامحا ويطلقون عليها اعم تعميما فلذلك فشارح جرى على التسامح الاكثر نعيها للفائدة وظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون مجدولا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال الليلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بالجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الحريف معناه من الحريف ان الزمان يحدث في الحريف ان الزمان يحريف من قبيل الهلال الليلة الجمعة فاعترض عليه بالنقل الاعلى فالوا قوله فالاكثر من النحاة وهم البصريون اولوا كان المقدر الجملة من البصريين لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فيقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان المراد بل الجملة الاخص في مقابلها المعنى الاكثر قوله على انه اشارة الى

قوله بل يتعين الاكثر اذ لو لم يتعين عن ظاهره ...

قوله على ما وقع ظرفا اذ لو حمل على ظاهره يكون معنى تحكم ان الواقع ظرفا مقدرا والمقدر هو الجملة دونه فلا يصح الحكم على الظرف المذكور بكونه مقدرا عبد الحي

قوله انما ذهب اليه كتولك زيد من العلماء في البصرة فان المقدر معدود ونعم وبذلك لا تخرج الحروف عن كونه مستقر لان ذلك نحاص ايضا مستقر فيه وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب منه حواشي الكشاف ١٢

تقدير بجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا من المبتدأ الى الكم الاكثر انه مقدر بالجملة لكان احسن قوله اي ما يؤول بالجملة اي اول التقدير بالتاويل لان التقدير يلزمه التاويل ومن وجه اخر ليصح تعديته بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدر بتقدير انه ليس بمقدر بالمذكور وتقدر بالجملة من مطارح الانظار ذكروا فيها وجه انا لخصه بعض الحذاق وهو ان معنى قولك ان التقدير بمعنى المقدر المحذوف قدرت هذا اذا ذكرت اي المحذوف من الظرف ملحقا بالجملة وجعلوا من جملتها وما يلقى اليك ان التقدير بمعنى التعيين فمعنى الفرض المقدرة في كتاب معنى المعين فمعنى ان الخبر الظرف مبهم فعين بالجملة عند الاكثر وبمفرد عند الاقل قوله مقدر الفعل والفعل العام كالحصول والثبوت لا الخاص كالقعود والوقوع الذي يدل عليه الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وجوبا وقع بعض كما ذكر بانه قد يكون الفعل خاصة واما قوله نحو فكما انه مستقر عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه وما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل الفاعل او وصل ما قبل ابوه وهما جملتان قوله لان الظرف لابد له من متعلق قيل اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان الظرف لابد له من مظروف في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة الى امر اخر هذا اقلب الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه وكونه او حصوله او غير ذلك فلابد من تقديره ليتم البيان قوله والاصل في الخبر الافراد قيل ليتوافق الركنان في قول

قوله نحو مررت برجل افضل منه ابوه اي فلا يقال مررت برجل افضل ابوه كبعض افضل اي نحوه الذي هو بالنحو لانه غير منصرف لوزن الفعل والصفة لانه ... ابوه تاملته فلان علمه ذلك

قوله الى غير ذلك نحو ضمير الشأن والاسم الابتداء والشرط ... كمن اكرمني اكرمته ... فلا درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا اخر ع ب ف

قوله وابن الحاجب منع كون من نكرة ونقل عن سيبويه جواز الابتداء بالنكرة وبخبرها معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام ع ع ب ف

قوله حيث قال وفيه انه ليس المراد ان معناه بعينه معنى اخذ اياه كما يدل عليه قوله ولم يقل فان معناه اي رجل اباه بل المقصود ان معناه معناه من حيث الاشتمال على الاستفهام لا من حيث خصوصية والتخصيص ... كما ذكره من قوله وكان الشارح اشار اليه وفي قوله هذا مذهب سيبويه خفاء خفاء عبد ...

لانه ابرع في قبول الربط **قوله** اي على حين وجب له صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني والترجي الى غير ذلك **قوله** وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض بابن الحاجب فمن قال بخبر سيبويه فقد غفل **قوله** لكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الا في الابتداء المتضمن معنى الاستفهام وابن الحاجب منع كون من نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اي رجل ابوك لكن في قوله وعند مذهب سيبويه خفاء فاعرفه ومما اجاز سيبويه في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الا عن افعل التفضيل في جملة وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه **قوله** او كان متساويين لو النفي به عن قوله وكانا معرفتين اذ لا فرق بين المعرفتين الا ان يحمل على التساوي في رتبة التعريف فالالف واللام في صحة الوقوع مبتدأ **قوله** او كان الخبر فعلا اي صورة نحو قولك قام ابوه في زيد قام ابوه وبقولنا صورة خرج الذي فاما لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة الى قيد الصورة قوله او كان الخبر فعلا له وكان الخبر مشتملا على فعل له **قوله** اي التقديم للمبتدأ على الخبر في هذه الصورة ليس لكونه مقيدا بقوله في هذه الصورة ولا لان القيد لغو الا بناء الشرط عليه فينبغي ان يحمل على انه اشار الى ان اجزاء الشروط متعددة **قوله** وبالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكسائي على عدم الوجوب لكان اخف **قوله** كالاستفهام

قوله او كان الخبر فعلا الى ... لان يكون صدر الكلام ما يغيره ... اي بما يتضمنه صدر الكلام ما يغيره فعلى ما ذكرنا تقدير ... علي ... فلو خلاه وفيه انه لا الزام ما قرره في معنى قوله او كان الخبر فعلا له ولو قيل ...

٧٧

قوله لتضمنه النفي وانما كان تضمنه النفي موجبا للتقديم لان الخبر في المثال المذكور لو لم يقدم لانقلب المعنى اذ المفهوم من قوله ما قائم زيد حصر القيام على زيد او قائم زيد في قوة ما زيد الا قائما اي ليس لزيد حال من الاحوال الا القيام لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر فاذا دخل عليه النفي يكون راجعا الى ذلك الاختصار اي ليس لزيد حال من الاحوال الا القيام بل له والمفهوم من زيد قائم نفي القيام عن زيد سواء كان له حال سواه ام لا فلو لم يقدم الخبر لانقلب المطلوب وقد قرروا ان كون تقديم الخبر والاعلم ما نقتضيه بان الخبر من مواضع لزوم تقديم الخبر عبد الرحمان

قوله لتضمنه اي تضمن الخبر فقط اذ لو تضمن معنى المبتدأ ايضا فيقال ما زيد قائم تكون الكلام نفي القيام عنه فقط ...

قوله مقتضى صدر الكلام ما يقتضي ان لا يكون صدر الكلام ما يغيره ... اي ما يقتضيه صدر الكلام ما يغير فعلى ما ذكرنا يكون المقتضي اسم مفعول ... وعلى ما ذكره الاستاذ اسم فاعل ١٢ ع ع لا يقال فيجب تقديم الخبر في زيد ليس بقائم لان ما فيه ما يغير معنى الجملة لانا نقول لا يبطل تأثيره صدارة ماله صدر الكلام ...

قيل لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم لا يغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه **قوله** لتصدره في الجملة وجملة ما يغيره **قوله** او كان الخبر بتقديمه احترز عن كون ذلك الخبر بتاخيره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قائم فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ لان خبر قائم حتى لو تقدم قائم يجب كونه فاعلا **قوله** اي كان متعلق الخبر التابع لم يقل الحصص وكجزء الخبر ولم يعتبر الشارح المتعلق بالجزء ليشمل مثل على التمرة مثلها زبدا وعلى كل رجل صنعته والاحسن الاوضح ان يقول اي متعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه عليه ونما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان متعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضمير اخر المبتدأ في مثال على التمرة مثلها زبدا مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل مثل في الدار صاحبها وفي كل رجل صنعته ونحو التقدير **قوله** او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها اي المأول بالمفرد مبتدأ نحو لا ان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ اذ لا فائدة له التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما تركب عن ان ولم يعرض الى الاصلاحية لظهوره على بعد التنبيه على المسامحة ومن قال ان التصحيح بكلام المصنف اصلا انه ثابت وتحسن بقول الكلام المصنف مخ ظاهره اذ قولنا عندي انك قائم مخبر عن التحقق عن معنى ان لان عندي انك قائم فرد او معنى عندي تحقق قيامك التحقق معنى

قوله لان تشامل الخبر وفيه انه يجوز ان يكون الخبر مقدما ... بما تعلق بالخبر التعلق ... علي انه عبده ١٢ ع ب ن

قوله ... لان متعلق الخبر هو كل رجل ليس بجزء له فلم يشمله مع واجب التقديم فلذا ... لا يصلح ان يكون ... عبد الرحمن

قوله ولولا انك خارج اذ الان يصح ايضا ولا يصح ان يكون ... بعد لولا الا اسمية ... ولا تقع مبتداء ولذا لا تقع بعد اذا الفجائية

حرف التحقيق الذي هو ان فبل هذا اذا لم يكن ان بعد اما نحو اما انك خارج
فلا اضربك قلت هذا اذا لم يكن ان في بابه تعين موقع المبتداء نحو اما
انك ولولا انك خارج وحيث فاذا ان السبع حاضر وتخصيصهما بعد
اما من ضيق العطن **قوله** اي تقدم الخبر على المبتداء في جميع هذه الصور فان
قلت ان كان المعنى على ما ذكره لكان الشرط ماخوذا في الجزاء قلت ان
لم يرد بيان المعنى بل اراد بيان ما يرتبط به الجزاء وهو كل واحد من هذه
الصور فالاولى في كل من هذه الصور **قوله** وقد يتعدد الخبر من غير تعدد
المخبر عنه قيده به ليصح التقليل بقد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير
ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيده بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد
الخبر في كلام واحد لانه كثير ايضا كما في زيد ابوه قائم فانه تعدد الخبر في هذا
الكلام الواحد ومن قال قد للتقليل او التحقيق رد اللفظ عن المعنى الحقيقي
والمجاز من غير صارف من الحقيقة **قوله** فان لهما في الحقيقة خبرا واحدا لان
المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الخبر مثل عن الضمير
فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يجب وجوب هذا ان خلو الحامض ان
قلت الخبر في كل منهما ضمير المشتق المجموع كما اجري على كل اعراب المشتق
المجموع **قوله** وفي هذه الصورة ترك العطف اولى هذا انما تم فيما
اذا لم يتعدد المبتداء نحو هما عالم وجاهل فانه يجب العطف وجب ان يجمع
المتعدد او اي هذه الصورة العطف ثم يجعل خبرا وجب ان
يكون هذا الخبر جامعا لفظا او تقديرا لئلا يلزم خلو خبر المشتق عن

قوله ثم يجعل خبرا اي عن ارادة التفصيل ... قلت ولكنا لي المذكور ...

قوله فهذا الاشكال غفلة بانه تابع لجمهور النحاة في تضمن معنى الشرط بانه قال وهو سببية الاول للثاني اولى لكونه اشمل للغفلة عن تجويز حل الاشكال بناء على قاعدة الاعتزال اسلم يوسف ١٢ قوله على قاعدة الاعتزال فان افعال الله تعالى معللة بالاغراض عند المعتزلة فيجوز عندهم ان يكون لصوغ النعمة بهم وكونها سببا للعلم بكونها منه تع عز وجل قدره عبد الرحمن

قوله وا خبر المبتداء وهما عالم وجاهل في تقدير هما رجل عالم ورجل جاهل
بعد ان يقال مراد المص تعدد الخبر بان يكون بغير عطف هذا هو الملايم بالحكم
بامتناع تعدد الفاعل **قوله** وهو سببية الاول للثاني والحكم بهذا
ما ذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي فمعناه لزوم الثاني
للاول واما فائدة الى التكلف في دراج ومالكم من نعمة فمن الله في القاعدة
قوله فلا يرد عليه ان على هذا الاصل هذا المثال اي خرج فلا يكون الاصل جامعا
ولم يوضع بحكم شذوذه لكثرته وتوجيه الورود على ما قالوا ان كون النعمة
معهم ليس سببا لكونه منه ولو قيل بتعليل افعاله تعالى بالغرض لكان
سببا اي الحصول بتضمنه معنى الشرط فوقوع الزمخشري في هذا الاشكال غفلة
عن تجويز حل الاشكال على قاعدة الاعتزال **قوله** فشبه المبتداء بالشرط
لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتداء فانه يصح فيه
قصد السببية وعدمه لبقاء فائدة بدون قصدها فلذا افترقا صحة الدخول
على الخبر ولزومه في الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء هنا
كون المبتداء دخيلا في معنى الشرط غير عريق فيه **قوله** الاسم الموصول بفعل ماضيا
فان كان باقيا على معناه وغيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا
في المعنى والاول هنا قلل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل التحضر هذا في ما
ذكره ان المبتداء الذي دخل عليه ليت ... المبتداء الذي يكون احد الاسماء المتضمنة
لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا ما يقتضيه حجة التحقيق فان من نحو انما والهاء
المتضمنة معنى الشرط في الفاء وليت مصححة لدخولها والنقض بالاسم الموصول

قوله ايضا كذلك اي لا تغير دخول الفاء في خبره نحو اما زيد فمنطلق ... ماضي
فله درهم عبد الرحمن كتبه شير لطيف قبل المغرب في ليلة الاثنين ١٢

وذلك لانه لما كان امتناع تعدد الفاعل مقيدا بغير العاطفة فالاولى ان يكون امكان تعدد الخبر كذلك لانه اشتقاقا بان ... ١٢

قوله الكلمات الشرط ... بعلم صاحب الوصف وصف لما اضيف اليه كل لانه المقصود بالذات وكل انما جيء به لافادة المضاف اليه وكذا فيما اضيف اليه العدد كقوله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان فانه يوصف في مثل غلام زيد بما هو المقصود لان كلا منهما مقصود وبدل عليه ما قلنا عبارة الكافي حيث قال اذا كان المبتدا نكرة موصوفة باحد ما ذكرنا اطلق عليها كل فلان المبتدا ... عنده رجل في كل رجل يأتيني فله درهم كما عند المنطقيين وانما قلنا المبتدا نكرة مع انه مضاف لانه مضاف الى رجل والمضاف الى النكرة نكرة حينئذ

باسم الفاعل والمفعول لانه الموصول بالفعل معنى **قوله** او النكرة الموصوفة بالظرف ... باقراد الجمع **قوله** ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم فانه نوقض بان الفاء ههنا زائدة او المبتدا المتضمن لمعنى الشرط يجب ان يكون من كلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضي صرح بان ذلك لا يجب فيه ويحتمل ان يكون معنى الشرط ههنا متصفة اذ السببية للفرار بالنسبة الى الملاقاة ودفع بانه بسبب الحكم بالملاقاة **قوله** كل غلام رجل يأتيني فله درهم فان قلت كل غلام رجل يأتيني ليس من امثال المضاف الى الموصوف لان الموصوف انما يكون مما اضيف اليه كل لا الكل ... على التتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لا لفظا والكل لحيط الافراد الموصوف معنى

قوله والشرط وجزاء من الخبر ... الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا وفيه انه يشكل بان ... عن الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس بعيد ان يكون مهملا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه ... وحرف الشرط في الصدارة ويمكن ان يقال هل تحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ... لو كان كونها ... للخبرية ... علمت فالاظهر ان ... نواسخ الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذي تضمنه المبتدا فضعف معنى الشرط لا انتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدا لضعف مقتضيه وجه كان القياس عدم الدخول

قوله لانتفاء لازمه اه وفيه ان انتفاء اللازم ... مستلزم لانتفاء الملزوم فالاولى ان يقول فيتنفي معنى الشرط اه ويمكن ان يقال ان ضعفه بحيث لم يصح دخول الفاء في خبر متضمنه في قوة انتفائه ١٢ ع ب ... بدل الانتفاء لازمه لانتفاء ما هو ... فوائده ... كتبه ... خليفة ... ليلة الاثنين ١٢

قوله في هذا المقام وذلك لان الوجه في بعض بالتتبع والاستعمال وفي بعض بالقياس وفي بعض كالاول فيكون الوجوه متعددة وان كان بعضها مشتركا في الوجه فتامل منلا يوسف كتبه شير خليفة حين الفراغ من التدريس الثلاثاء في يوم الاحد عاشر محرم ...

على خبر ان ليت الا انه لعدم تاثيره في المعنى كالعدم وعدم منع الا المفتوحة التي خبرها بالمكسورة **قوله** فان قيل باب ان ... الخ قال الشيخ الرضي ان المنع من حيث التتبع والاستعمال انما تحقق في ليت ولعل وكذا الخلاف على هذا الوجه انما وقع في المكسورة وما الا ان الخلاف في خبرها فمن باب القياس ... فظهر وجه كل تخصيص وقع من المص في هذا المقام **قوله** ووجه ذلك التخصيص الاعم ببيان الخلاف لو وقع فيهما يشعر بان المانع الاف منفصل لبيان الخلاف ولا وجه لهذا الوجه ... الى بيان خبر المشبهة ههنا انه يقول اوهمه كما في خبر المبتدا فلم يبين حاله هنا لا واقع للمذكور فيما بعد المتعلم في الغلط **قوله** وقد يجب حذفه قيل الحب ... اصلا الا ان ... اصيل في الكلام ... يكون المخصوص خبر مبتدا محذوف ... لا يتعلق به بل يتعين كونه مبتدا وما قبله خبره فكيف يكون المقطوع ... من موقع وجوب حذف ... الخبر الذي غيره في موضعه فيستقصى بيان وجوب حذف الخبر وبيان المص احتمال كون المخصوص خبر المحذوف يبني على ... عن الاعتداد به بل العذر في عدم ذكرهما في هذا الموضع ان الاول في كتبهم من ... مباحث النعت والثاني من مباحث افعال المدح والذم **قوله** اي المبتدا المحذوف ... مثالا للمبتدا المحذوف ... المبتدا وعلى الاول في الكلام حذف مضاف اي كمبتدا قول المستهل على ان حذف المضاف اي محذوف مبتدا قول المستهل ... لتعليل المحذوف ... قوله مثل المبتدا المحذوف في قول المستهل بيان المعنى لا ... حتى

قوله من عدم ذكره ههنا اي عدم ذكر المص وجوب حذف المبتدا في ... النعت ... المنعوت بالرفع وعدم ذكر وجوب حذفه عند من قال في نعم الرجل زيد تقديره نعم الرجل هو زيد منلا يوسف

قوله يحتمل ان لا يكون المنع من حيث التتبع والاستعمال الاتي في ليت ولعل وكذا ١٢ ح ع ح صح

يطلب وجه صحته **قوله** المبصر للهلال اى تعمر الثلثة ليال الهلال او
بعده القمر كذا قيل لكن فى القاموس الهلال غرة القمر او لليلتين او الى ثلث الى
او الى سبع ولليلتين من اخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وفى غير ذلك
قمر انتهى ثم ان المراد بالمستهل الكثير لم يجد فى كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال
بل بمعنى الصبى الذى رفع صوته حين يولد وفى القاموس استهل الصبى رفع
صوته بالبكاء وكذا الكل متكلم رفع صوته وخفض فحينئذ فالتعبير للمبصر الهلال
الذى رفع صوته وفى بعض نسخ قبل الاستهلال ماه نو ديدن وبانك كردن
وكلاهما مستقيم حينئذ فكانه اشار الى ان قول الشارح اشارة الى ان مجاز
اللفظ المشترك فى معنيه **قوله** لان مقصود المستهل الذى فيه منع لاحتمال
ان يكون مقصوده تعيين شئ بالاشارة ويحكم عليه الهلال الاولى ان يقال
ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين يجرى المحذوف لا تصرح الا
بالمبتداء **قوله** جريا على عادة المستهلين غالب العادة بما يتفق
خلافه وبه يعلم غالب التعبير بان العادة منهم ان فيهم وجود العادة اى الحكم
مما ثبت لان امثال الرائى من بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من
مظان الانكار **قوله** ولئلا يتوهم نصب الهلال وجه النصب انه الغالب
فيما هو اخر الكلام الوقف عليه وقيل الحمل على ما اخر بالذكر الوقف
قوله فان تقديره على تقدير المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب الغير
الصحيحة فليس ما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع
اى مكان خروج السبع ومنها ان اذا ظرف زمان والمحذوف هو المضاف

الى المبتداء اى حرجت فوقت خروجى وجود السبع والمذهب الصحيح ان
تقدير فوقت خروجى السبع وقف فاذا ظرف للخبر المحذوف والذى يدل
على صحة هذا المذهب عندى ان العرب اذا صرح بالمحذوف يقول فاذا السبع
وقف واما على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها مما نحن
فيه ايضا وهو ان اذا معمول فاجات المقدر والتقدير خرجت ففاجات
وقت السبع وقف ويحتمل ان يجعل ظرف مكان وعند التقدير ثم كلمة الفا اما
للعطف واما فا جزاء الشرط المحذوف **قوله** فما الزم بيان الزمنه التزمته
الشئ فالتزمه اى قبل لازمه وقوله فما الزم اى فى تركيب يقال عليه الايراد
اى خبر للتاج بجملة عن العائد الى كلمة ما والاعنى انه لا معنى لظرفيته بخبر محذوف
بخبر فاجمع مع الشارح والعائد محذوف اى فى موضعه منه فالتركيب
قبيل البر الكر بدرهم ولك ان تجعلها مصدرية والمقصد حينا فيكون المعنى
وجوبا فى وقت التزام غيره فى موضعه **قوله** وذلك فى اربعة ابواب
المنقف يختص الحذف بخبر فى زيد فى الدار اى حصل وحاصل لان التقدير
بخبر لكن لفظى لا يساعده المعنى يعنى حاكم بان يجمر فى الدار ليس الا
قوله الاول المبتداء الذى بعد لولا الاولى ان يقول المبتداء الذى بعد
لولا وخبره عام ليستغنى عن قوله هذا اذا كان عاما وكانه اختار
ما اختاره بناء على ان تعيين النحاة الضابطة الا وقات الابد من تقييده
قوله اى لولا وجد زيد وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا
من غير مفسر والا فى الاصل يجب تكرره فى خبر لدعاء وجوب القسم الا نادرا

قوله اي لا يكون مصدرا حقيقة لان المراد بالمصدر صورة المصدر صريحا بقرينة المقابلة ... فالتصور من كلامه ... فافهم ... عبد الرحمن

قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة والكيخني انه لابد من القول بحذف مسند
الكلام فجاز ان كان خبر المبتدأ كون المسند اليه معمولا لا العامل اللفظي دون
الخبر قوله وثانيهما كل مبتدأ كان مصدرا صورة الاول كان مصدرا
او مؤولا به فان المتبادر من المصدر صورة ان يكون مصدرا حقيقة فالثم
قوله منسوبا الى الفاعل يدخل فيه ضربت زيدا عمرا قائما وقد اشترط
الرضي الاضافة الى احدهما او كليهما نحو قضاؤنا قائمين قوله وبعده حال
ويجب في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية قوله واكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضي يجوز في هذا القسم رفع
الحال على الخبرية بان يقال اخطب ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان
مجازا والمجاز يؤنس المجاز فيجعل اخره مجازا ايضا فان قلت فلا يكون التركيب
من مواضع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء وجوب حذف الخبر فلا تتم
القاعدة قلت ذا رفع الحال ولا يخفى ان ما ذكرتم من جواز رفع الحال
في هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده تعليلا الا ان يكون
الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر في اخطب ما
يكون الامير جنسا الى خطب وقات كونه فالمراد بالمضاف
الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة وبواسطة قوله ضربي
زيدا حاصل اذا كان قائما تقديره اذا كان كان ليحصل للحال عامل سوى
المصدر اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما تعرف ولا يجوز
ان يكون العامل حاصلا لان ذا الحال هو غير المصدر فلو جعل حاصلا عاملا

قوله والا يخفى عليك هذا التشنيع على الشارح ... عبد الرحمن

اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عند جمهور وبعد ما عرفت ان من
جوز الاختلاف لان يخالف في تقدير اذا كان ويكفي تقدير حصل قوله
فحذف متعلقات الظروف الاولى متعلقات الظروف قوله ثم حذف
اذا مع شرطه العامل في الحال اذ اهذه ظرفية خالية عن معنى الشرط كما
لا يخفى قوله وفيه تعلقات كثيرة من حذف اذا مع جملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن كان بمعنى كان الناقصة
الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف وهذا كله في حاشيته ولا يخفى
عليك ان الواجب مع جملة المضاف هو اليها وان حذف اذا مع
جملة المضاف هو اليها اكثر من ان يخفى ... العام ... الغاية فتجد وجه
جعل كان تامة انهم لم يجدوا اخرى جعل منصوب بعد المصدر حالا الا ...
وجه لزوم نكارته ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان
كان خبرا جاز التعريف غير حاصل اللزوم لو اوقد اذ لا يدخل الواو في خبر
كان ناقصة لا تشبيها بالحال ولا يلزم وفي ما ذكره من التوجيه الى
عن التكلف ان المحذوف متفاوت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل
بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى اخر ولا يجد وبالقرب و وقوعه لا بعد
التعبير عنهما بالملابسة قوله ثم نقول حذف المفعول الذي هو
ذو الحال لو قال بحذف العامل وذي الحال مرة واحدة كما في رايتها
مهد بالكان اكثر استراحة في التكلف قوله وتقييد المبتدأ المفعو
عمومه بدليل الاستعمال فيقال وجه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة

تخصيص نعم جميع ما يتبع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهكذا ابو كر وجوب
كون عند المصدر مضافا فالوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف قوله
اى الكون زيد امر به قائما اول عشية فقط الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر
مع بقاء معموله لانه يحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وحذف الموصول
مع بعض صلته ولم يجوزوه قوله لكونه بمعنى الفعل او شبهه عدم توكيد
المعنوى وابو حنيفة يقال وجه استفادة الحصر منه عند تقدير الخبر غير
ظاهر قوله وثانيهما كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة جعل الشيخ
الرضي حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فلا رفع
عندهم منتقل من الواو الى المدخول وهو تكلف قوله وذلك مثل
كل رجل وضيعته كذا في حاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض
والنخل وبخفاء وههنا كناية عن حرفته اى الصنعة
ضيعة الرجل بالارض المغلة التي تغني
وهو الخبر ضيعته
حل نائب عن اسماء كثيرة نائب عن كثيرة يعود
بقل اعتبار الى رجل بما فى كل رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو
وضيعته وهكذا قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته لم يقدر ابتداء
كل رجل وضيعته مقرونان ليكون محل النائب عن الخبر متأخرا عنه
فيصح الحكم بنيابته قوله واقيم المعطوف في موضعه لان المعطوف
على المبتدأ وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب

٨٢

عن خبر ويشغل مكانه ومن تشمل عليه ذا اقول هو معطوف على خبر وهو فاعل
بخبر اى كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف المقرون مع كونه وهو خبر ومع
كلامهم كل مبتدأ عطف عليه الواو بمعنى مع اى عطف عليه صورة لا حقيقة
ولا يخفى انه يستغنى عنه باذكرنا قوله يكون قسما بمعنى متعينا لذلك
مشهورا فيه بحيث يتبادر منه عند ذكر القسم ليكون قرينة على حذف
خبر الذى هو قسمي قوله وعمرو العمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الخ
فى القاموس العمر بالضم وبضمتين الحياة والبقاء وبالفتح الدين قيل ومنه لعمرى قوله
اى من المرفوعات خبر ان وهو اخواتها على ان ذا خبر ان ليس
من خبر المبتدأ بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتدأ محذوف
خبره وقوله هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه
والخوف بمعنى الاهمال وليس حدا واضعا نحو يا بل هو استعمال الغوث
قال الله لو لما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المصنف خبر ان ولم يقل
وخبر ان قصدا الى التنبيه على وجه يحمل المذهب الاصح ومذهب
الكوفي وهكذا اى باقى الاقسام قوله احد هذه الحروف زاد لفظ احد
بان لم يوهم ان خبر جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التعرف في
المحدود اذ خبر واحد من ان واخواتها لا ان يقال
خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله قوله عليها اى على
المسند وشى اخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف
على المسند الى المسند وشى اخر وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة

قوله ليس مما يدخل عليه اي لاسمن هذه بحيثية ولاسمن حيثية اسناده مع ابوه الى زيد وفيه ان التاثير في الكل بمنازلة التاثير في جزئه فالتقييد بالحيثية وجه وجيه عبد الغفور بل ولامن حيثية عدم الاسناد اليه في قوله لقولنا فلا وجه او وجه وجيه ولا يرد عليه شئ مما اوردناه عبد الرحمن كتبه شير خليفه

الى الجمل عليه والاولى الاقتصار على ما هو المتبادر قوله والمراد بدخول هذه الحروف كما يتعين عرفي للدخول والمتبادر في العرف الفن للدخول لا ايراث اثر لفظي لان نظر الفن فيه فالتعميم خلاف الظاهر ومع ذلك منحرف لانه يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها اوردت على المسند والمسند اليه لا ايراث اثر المعنوي فيها لانه كيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر المبتدأ لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا وحكما او بقوله معنى ما يشملها قوله فان يقوم هنا من حيث اسناده يقوم ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييده بالحيثية قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه يعني ان الجواب السابق يغني عن هذا الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان حمل الدخول بمعنى متبادر الى اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه تخصيص على قوله ايجاب فيكون المعنى ولا حاجة الا ان يلزم منه ولا خفاء في صحته فالاولى ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما ان يلزم الاستدراك يلزم خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه فانه خبر قائم وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف مع فيه خبر ان على المختار انتظار طويلا قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل لان الخبر جملة

قوله على انه اه اي يلزم توقف معرفة خبر ان على معرفة اسم ان لانه حد اقوله او فقد وهو دور توقف على حده وكلمة على اجزائه يلزم توقف الخبر على الاسم بالواسطة

٨٢

قوله والفاء داخلة في جزئه اه وحواشه يلزم من كلامه ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان وليس كذلك لجواز ان يقال اي زيد اضربه ولا يجوز ان اي زيدا اضربه وان اي زيد عبد الرحمن

مبين بقوله وامره كامر خبر المبتدأ كما ان خبر جملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختصه بالخبر المفرد قوله مثل قائم في ان زيدا قائم تنبيه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحدها لان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف قوله والمراد ان امره كامره لا خفاء ان المراد من عبارة المصنف توضيح خبر ان بحيث يعرف ان اي خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره الشارح تكلف على انه بعيد بالنسبة الى قوله وامره كامر خبر المبتدأ بان امره كامره في اقسامه ومن اقسامه الخبر المتضمن بصدر الكلام لزم ان يكون خبر ان ايضا كذلك والفساد ثابت فمن فوت بعض الاستثناءات وينبغي ان يقول الا في تضمنه استفهاما او في وقوع جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيد ضربه وجا لم يتعرض عموم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يفت لسبق ذكره قوله ان من يأتيني فله درهم على مذهب غير سيبويه من ان من في ان من يأتي خبره وهو لا يرد على النص مع اختياره مذهب سيبويه قوله الا في تقديمه اي تقديم خبر ان فان تقديمه حكمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب وهذا استثناء فاسد وما قيل حق البيان الا في التقديم لان التقديم قدر مشترك لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدأ في التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان خبر الظرف لا يتضمن له صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا في الدار

قوله ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا اي بين المشبه والمشبه به ١٢٤٤ والاستثناء عن المشترك لا بد ان يكون مشتركا لان المستثنى يكون من جنس المستثنى منه عبد الرحمن كتبه شير خليفه قريبا ٢ وقت الصبح من ليلة الاربعاء

فان لام الابتداء لصدر الكلام الا ان يقال اللام لصدر الكلام فى غير
باب ان قوله وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان ان تصحح
وقوع النكرة مبتدأ صرح به الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز فليس حكم لا
جواز التقدم فقول المص الا اذا كان ظرفا قاصر قوله خبر لا التى لنفى
الجنس قدر الموصوف للام ميلا الى رعاية جانب التركيب المعنى لان المعنى على
التركيب التوصيفى والمشهور فى مثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول
مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصريين فالتقدير خبر لا كائنة لنفى الجنس
على جعل كائنة حالا من كلمة لا ابتداء وبجعلها المفعول المعنى الفعل المستفاد من اضافة
الخبر اليها اى خبر ثبت لكلمة لا ولعلك ترجح رعاية جانب المعنى اذا عارضه
جانب اللفظ فانها محادة لاولى الالباب قوله اى لنفى صفة ذا الجنس
قائم مثلا النفى القائم عن الرجل لا النفى الرجل نفسه فيلزم ان لا رجل بتقدير الرجل
موجود لنفى نفس الرجل اى النفى صفته الوجود وان كان الصفة لكن اذا نفى
عن الشئ يقال نفى الشئ ولا يقال نفى صفة الشئ اذ نفى الشئ ليس الا نفى
وجوده فنفى الصفة هنا بمعنى نفى غير الوجود فيكون النفى صفة الجنس
كمون النفى الجنس فلو حمل قولهم لا النفى الجنس على معنى صفة الجنس لم تتم الشبهة
فيما هو لنفى الوجود ولو حمل على نفى الجنس لم يتم فيما هو لنفى صفة الجنس فالاية
من الشبهة بملاحظة حال بعض الافراد فيصح حمل العبارة على ظاهرها
ولا حاجة الى صرفها عنه قوله والمراد بها نحوها ما وقعت فى خبر ان من
الدخول لا يراد اثر لفظى او معنى نحو قولك فالمراد نحوها كما عرفت للظهور

قوله اثر معنوى فى يضرب وفيه ان الاثر المعنوى فى جملة الواقعة خبرا الا فى يضرب وحده على ان
قال هناك يقوم لفسر بما يدل عليه ان بهذا المعنى فهاهنا فضان مثلا توسف وفيه انه لا
تناقض اذ المراد بهذا المعنى المعنا ورفى عرف الفى الدخل وهو ما يكون الا اثرا اثر لفظى
فقط الا ما حرام كما ظن الشارح كما حققناه هناك عبد الحى ولعله اراد بالاثر المعنوى هنا
نفى الضرب ولكن فى يقوم نفى وفيه انه فيه التاكيد فلا فرق

اى الاثر المعنوى فى يضرب قوله وجعل المراد صفة قال المص فى الحسن
ما يكون واضحا غير محتمل الا انه لا يناسب فحقه ان يستغنى عن الايضاح كما ان فى الدار
فى لا رجل فى الدار يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ذلك فى لا غلام رجل ظريف
فكذلك عدل عن الخبر المثال قوله لا يجوز ارتفاع صفة هكذا قال المص واعترض
عليه بانه يجوز عند جماعة قوله الشارح لدفعه قوله على الظاهر يعنى ان رفع صفة
المعرب المنصوب خلاف الظاهر لا يقال الظاهر فى لا غلام رجل ظريف بجره دون
الوصفية وهكذا لا بمعنى لوضوح المثال وحسنه قوله لا يتقيد بالظرف بعين عبر
سماحه نحو يجال وفيه نظر لان الظرافة لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد
ظريفا فالاولى ان يتجاوز فى المثال ويقال لا يحسن التقييد بالظرافة بغير الدار
لا انها يقبل هذا التقييد ولكن معنى ان نفى جميع غلام الرجل بين جميع الصفتين
ايضا غير مقبول والجود فى مثله نفى حصول فى الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة
قوله وليكون مثالا النوع خبرها وليكون مثالا الخبر المتعدد فانه حوج الى
نحو الايضاح فلو ترك بيان نوعى خبرها لكان اشمل قوله وقد يحذف خبر لا
هذه حذفا كثيرا قدر موصوف كثيرا تجيد الفعل المشهور فى مثله بتقدير الزمان و
وجود وهو الملائم لقوله ونوتيم الشبهة اصلا قوله لدلالة النفى عليه يقال كما ان النفى
يقتضى منفيا وكما لم يكن قرينة حصول بخصوص الا العام وقيل ان النفى رفع الوجود
ورد بان النفى رفع الوجود الشامل للوجود فى نفسه وللوجود بغيره فلا يدل
على الوجود فى نفسه وهو ليس بشئ لان المتبادر من النفى نفى الوجود فى نفسه
كما ان المتبادر من الوجود الوجود فى نفسه فينصرف عند الالحاق الى نفى الوجود

قوله ولا يخفى ان نفى ما هو الظاهر لان الترجيح اذ المفهوم منه ان يجوز خبر واحد
حقيقة وما حاصل ان نفى غلام الرجل جامعا للظرافة وكونه فى الدار غير متحقق
لكونه فاقدا لكونه ٤٢ قوله جميع غلام الرجل ان يقال المراد ان الغلام
ليس ظريفا وليس فى الدار ١٢

قوله فالمسند اه اي بمرفوع بعد الا ضمير والا لفو لغظا والاصلية كلمة الشهادة الله الا هو قدم فقال الا انه عن الاول لي الثاني الا ارادة حصر والتخصيص علم نحو انطلق زيد ثم اريد التصريح باثبات الالوهية له تعالى ونفيها عما سواه قدم وحذا النفي ووسط حرف الاستثناء

قوله لكانه كلا ما تاما اه

فيه قوله اي لا اله موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة من تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل الا وا لا على المسند اليه هو لانه المسند هو الاله فيه انما يحتمر في بعقله الاذكياء وتحيرون من كلامه هذا ولعل الاوجه ذلك بكلام وجيز وهو انه لو بدل الا والا بكلمة تما وقيل انما انه اله واحد لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفي وكلمة الا فعلم ان قول النحاة بالتقدير التزم لفظي هو ان الطالب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى قوله انتفع اه اي وما قال فلا يحتاج الى تقدير خبر زيد في المصدر لان يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد والا ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح الى ذلك تعقد بانه يجوز ان يكون نائبة لا نكرة كنيابة يا منا واحد ونحو فاعل الفعل المضمر المبهم المحجز بالمنصوب بعدها قوله وعلى التقدير بن يكون فاما من خبرا اي مثل لا رجل قائم فهو الصفة اذا انتفت في لغة بني تميم لا علام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لا الا بالنحاة بانات التخبير في ذلك الاسم معنى لانهم لا يقولون بم لجعل قائم خبرا الا في هذا المحل ليس وصفة عرف ولا الا فكانما نشأن ان لو التزم مواقف مثل لا رجل قائم بنصب قائم وبعده قال الا انه لابس لا ادري من اين هذا النقل وتحقيق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت فعند بني تميم يجب حذفه وعند الحجازيين يجوز حذفه فقول مختصر كلام الرضي ويحذف كثيرا القيام قرينة الا انه لم يصرح بوجوب الحذف باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة فكثيرا ما لا

قوله وانما قال الشارح اي على ليس تعيثا اي لا تغير لما هو المستفاد من الاضافة حتى يرد عليه ما اوردنا ولا يخفى ان الاتيان بما هو لتعبير الواقع وان كان في العبارات واقعا لكن هنا غير مناسب لكونه موجبا لصحة الوهم المذكور تمير الرجع قوله فقد بعد اي بطلان الاستقبال لانه ظن ان مرجع الضمير على ليس مع انه ليس كذلك لانه بتوجه منه كثرة عمل افي لكلمة لا وليس كذلك في الواقع مثلا يوسف كتبه شبر حليفه ومرتب في الصحيح قوله يعني خروج عن القياس لان القياس ان يختص العامل دخولا على النوع الذي يعمل فيه ولا يعم دخلا الافعال مع عدم قوة مشابهته بليس كما مر عبد الرحيم قوله يعني احتمال ان يكون لا برابع اه وهو يكون لا بلامع جر بعد خبر لان والقضية معدولة محصلة ١٢

٨٥

يعجب بهذا كما في قوله ويجوز حذف حرف النداء وقوله وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذف فان بمعنى الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتداء رعاية لمطابقة لفظ الخبر ومعناه في الاغلب قوله وبنو تميم لا يثبتونه لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال وربما يحذف بنى تميم لكان اخصر قوله وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما يمنعك عن القبول قوله اي على هذا ليس مفهوم من اضافة الاسم اليهما والى العمول المستفاد وعلى الامنافي وعملها لا عمل ليس قلت يحكم بالشذوذ على عملها لا على عملها ليس حتى توهم كثرة عمل اخرويا قال الشارح في عمل ليس تعيثا لما هو الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه فقد بعد ولذا تجويز رجوع الضمير الى التشبيه الا التشبيه وقع من غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه شذوذ في نفسه وحمولها على المبتداء والخبر قوله بشاذ قليل يحمله على الشذوذ في الاستعمال والقلة وبمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله فيقتصر على مورد السماع وجوه النكرة ومن قال وهو الشعر فبيانه تخيل قوله من بعد كتب في حاشية الصدور والاعراض ولمراد الزوال والضمير في يتغير بها الحرب اي ما غرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعده لان التكرار انما يجب مع الفصل بينهما وبين بيتحو فيما بقي احتمال ان يكون لا ابرح من قبيل لا اشتهي فجعل الشارح نفسه عدم المبارزة كما يجعل الرجال عين العدول في رجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا لجواز قوله حيث قال اي قال الشيخ الرضي الظاهر انها لا تعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم صريحا منصوب خبرها فالاولى ان يقال

قوله في تعريف الفاعل اقول هذا مبني على دفع التوهم الناشئ في تعريف الفاعل وهو ان هذا الحكم مختص بالفاعل دون
غيره من الملحقات فدفع ذلك التوهم بقوله اعلم ان الى آخره
قوله زرت مسلمات فان الكسرة فيها وان كانت من حيث ذاتها علامة لكون الاسم منصوبا ومفعولا باعتبار بعض موارد
لكن ليست علامة من تلك الحيثية وكذا الياء عبد الرحمن واعلم ان الكسرة من مسلمات في قولهم رأيت مسلمات
ليست علامة للمفعولية والمنصوبية اعتبارا لعلامة لها باعتبار ان الكسرة اذا وجدت في رأيت مسلمات مثلا لا يكون
علامة لها وصورتهما متحدان وقس الياء عليها عبد الرحمن قوله هو مفعول به لانه لا يكون اثر الفعل المذكور بل هو اثر
الفعل آخر وقع عليه هذا الفعل سعد الله ١٢

قوله ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا اشتباه في الباب على على الا
اعلم ان المراد بالمسند عند التعريض مبني على الغفلة عما ذكره في تعريف الفاعل
قوله علامة كون الاسم مفعولا من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا
يبطل طرد تعريف علم المفعولية والطرد تعريف المنصوب بمررت بمسلمات ومسلمين
قوله وهي علامة كون الاسم مفعولا مع قيد
الحيثية فلا حاجة الى التقييد بالامور الاربعة بالحيثية قوله ليصح اطلاق صيغة
المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من بحثه وهو بما قرنا
بفعل الفاعل ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق تعلقا مخصوصا
انه يتناقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف لان بقال
الاطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحا قوله
بخلاف المفعول فيه نظرا لانه قد يشترط في بحثه وكرهت كراهتي وفعل الضرب
والتاديب وضربت زيدا في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان
يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى البعض فرد وجاء بعضه
بجعله وجه آخر لوصف المفعول المطلق فرد من بحث فيه فاحفظ فان قلت صحة
اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول
فعلت الضرب فهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة
ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى تعلقت فعلا بخلاف
المفاعيل الاربع واما ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فرفعه واضح
على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به يصح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق

قوله فرفعه وهو ان التسلسل في الامور الاعتبارية ينقطع بانقطاع الاعتبار قوله واضح
فالاولى ان يقال ان المختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق بحسب الاصل بالمصدر لا المصدر
نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر ... المفعول
المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر والفعل والمصدر وصيغة ... المفعول
المطلق ما خوذ من الفعل المفعول الذي هو المصدر ... او لا يصح بكونه مفعولا الا انه ما فعل
بمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه الشارح حيث يقول والمراد بفعل الفاعل اياه عبد الغفور

قوله ان هنا ما قيل ان الضرب الخ وهذا مبني على انه اريد بفعل ضرب فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر
واما ان اريد به قولوا التكلم به فيصح عليه انه مما فعله فاعل فعل الذي هو زيد وكونه من قبيل اجراء صفات المعاني
المطابقية على الالفاظ كما يتجه عليه ان الفعل غير متناول للفظ بل مقابل له على ما هو الظاهر في اصطلاحهم عبد الغفور
قوله لا يجرون صفات المعاني الخ وهو معنى الحدث وصفة كونه مما فعله الفاعل فانه صفة المعنى
التضمني الذي هو الضرب مثلا يوسف قوله صفات المعاني المطابقية كقولك لفظ زيد معناه
ما وقع عليه فعل الفاعل فانه وان كان صفة الذات لكنه لما كان معنى مطابقيا للفظ زيد صح اجراؤها
على ذلك اللفظ تامل
قوله لا فرق بين ضرب زيد ضربا ...

المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به تقييد في الظاهر وتجريد في التحقيق
فان المفعول فيه ضمير يقيد به الصيغة والمفعول حال عنه متقيد بالمسند اليه فيقيد به
مع ان معنى المفعول لا يتغير ويصح اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق
المقيد قوله فلا يرد على مثل مات موتا وكذا اضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه
فعله بمعنى انه قام به فاعل معنى الفعل المذكور اي بما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة
مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب
زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن قوله فيما زيد لفظ الاسم الى آخره وجه
زيادة الاسم توضيح لا مرية فيه تمام الثاني في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في
تعريفه دون اخواته فلهذا اتضح اليه ما قيل ان زيادته لاخراج الثاني في ضربت
فان ضربت الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور وبحثه عليه ان احدهما ما قيل ان ضربت الثاني
ليس فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعاني التضمنية على الالفاظ وثانيا
يجرون صفات المعاني المطابقية وثانيهما ما قيل لانه لا يصح لاخراج زيد وضرب
فالاوجه ان يقال زيادة الاسم ههنا وتركه في اخواته لتفنن في البيان
قوله وانما جعل الاسم محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه
انما عطف على قوله مذكورا او لا يجوز المعنى الفعل المذكور يشتمل الملفوظ والمقدر
والاسم لان الاول اعم من الفعل وشبهه كما قال الشارح قوله وخرج بقيد المماثلة
لم يذكر فعلا لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا اخرج نحو وبل
وانواع الضرب وقعت والف ضرب وقعت لكن لم يخرج نحو ضربت شديدا
في قولك ضربت ضربا شديدا وضربت انواع والف ونحو الالة مثل الضاربة

قوله نحو وبل لك فانه ليس الواسطة الذي ... وجب
الضرب والضرب ... وان لم يكن ... تمييز الافعال المذكورة

قوله في ضربت تاديبا اذا لا بد ان يكون التركيب على انه تعليل فاعل فعل الا على كونه علة ومفعولا به للضرب ١٢

قوله بحسب التركيب فخرج عنه ضربت شديدا في قولك ضربني شديدا اذ لا بد من اعلم ان الضرب الشديد فعله المتكلم بل علم ان الضرب الشديد ثابت لمن ضرب

وضرب زيد شيء ومن يا نوع والف تحقيق الكلام هنا ان معنى اسم ما فعله فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله فاعل فعل بحسب التركيب مثل الضرب في ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعل المتكلم فعل هذا الاسم فعله فاعل فخرج بجميع قيود التحديد والاضافة لا خراجها الى قيد فعل مذكور انما هو الاخراج مثل ضارب في ضرب زيد عمرو والاولى في قوله انما لاخراج تاديبا في ضربت تاديبا فانه لا يدل بحسب التركيب على انه فعل فاعل فعل بل بحسب القصد وانما هو الاخراج فاعل وزيد في ضرب زيد على سبيل التنازع فان ضارب اسم ما فعله فاعل الفعل بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتامل وبهذا اندفع عن التعريف ما ذكره بعض الكرام من ان كراهتي لا يدل بحسب التركيب انه فعله فاعل قوله صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا بمذكور قوله بل المراد انه معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فعمل الشارح عما ذكره ان الاسم اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون بمعنى الفعل بعين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال الفعل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضربت مشتمل على ما قصد عليه الانواع الكلي من مفهوم الانواع المقصود منه عين الانواع ثم خرج تاديبا انما تم لو كان التاديب غير الضرب اما اذا كان التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق الذي يحب قوله للتاكيد اي ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اي لتاكيد الفعل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا وبعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا ونظره نحو قوله ونظره نفخة واحدة فان واحدة نعت ... فكان واحدة بوكد الوحدة المدلولة للتاء ... ١٢

قوله منه صوالا مطلقا لان التاكيد وذلك لان الضرب في الزمان الماضي الا ويوجد على ما يشار من ضربت لانه يدل على الضرب والزمان الماضي وهو بمعنى ضربت عبد الرحمن كتبه ... يوم السبت محرم الحرام ١٢

وحدة وملزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد قوله والنوع ان دل على بعض انواعه بل الدالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدالة على جميع انواعه ليشمل الجميع نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله والعدد ان دل على عدده فالفعل العدد ونوعه وبهذا الاعتبار يشتمل النوع على المثنى والمجموع قوله لانه دال على الماهية بلا زيادة عليه الدالة على العدد والدال على النوع فيه زيادة على مفهوم الفعل قوله وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه مما فائدة هذا الكلام قد المفيدة للتقليل لانه وان علم من التعريف اذ لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل وهو عطف على الاثنين والجمع لا الاول فيكون بغير لفظه فهو لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التاكيد المعنوي الفاظ محفوظة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يعد ان يقال المراد التصريح بانه ليس بلفظه قوله نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شروح المصابيح النبوية ولكن انه مثال للمغايرة بحسب الباب ايضا قوله وسيبويه يقدر لها عاملا من لفظه نحو نبت نباتا ... وسيبويه في مثل انبتنا نباتا دون مثل قعدت جلوسا قوله خبر مبتدأ محذوف من قبيل انواعه الضرب وخبر الفصل الخفيف خبر ولا يغير في التثنية والجمع والتانيث وفي القاموس يقال فلان خيرة الرجال وفلانة خيرة النساء قوله وجمع قطع الانف والاذن اي كما ذكر في الرضي كلمة او بل الكلمة وهو الموافق للغة وهو دعا عليه بالذل وقبح الحال قوله وهذا المعنى وجوب ... قوله انه لعقد نباتا مستعد مصدره انباتا بخلاف نباتا فانه لازم واما قعدت جلوسا فلا مخالفة بينهما من حيث التعدية واللزوم منه يوسف

قوله ما انت سير الاسير البريد برده دم

الفعل قوله لانه لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون
مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع لقيامه مقام الفاعل
قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول الفعل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون
كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل بما حالك الا سيرا شديدا فان حذف فعله لا يجب
بل يصح ما حالك الا تسير سيرا شديدا قوله او وقع مكررا لو قال
او مكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطف على
قوله ضربا قوله اي في موضع يخبر عن اسم الاخر ووقوعه خبرا عنه لكن لا ينافي
العبارة تقديره او كانه جعل النص ضمير وقع راجعا الى المفعول المطلق ووقع بعد
اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا لكنه يعيد بعيدا والاولى والاوضح ان يقال
ما وقع مثبتا بالا او معناه او مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه قوله وانما
جمع بين الضابطين لا تخبرا لكنها في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيه ايضا تنقيض
ان يجمع بين قاعدتين ما وقع مضمون جملة لكنها في الوقوع مضمون جملة قوله
تنبيها على ان الاسم الواقع موقع خبر الى الجلي انه يكون للتاكيد بعد النوع وقوع
الشارح الى بعد الوجه لانه وهم حصر فيها الفعل لانه قد يكون تجب تقدير
عامله بعد الا كما في المثال الاول اذ لا يصح استثناء السير المطلق من السير المطلق
وقد يكون لا يجب كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اي
ما انت سير الاسير البريد قوله البريد معرب دم بريده وهو بمعنى اسم
اذ علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى بريد قوله ومنها ما وقع تفصيلا
قيل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه يستعمل منه الى اثاره وفيه نظر اذ لو

قوله هو جواب ... في جواب وجوب الحذف قوله اي اريد اثباته لا نفيه
قوله على ما اريد اثباته ... منلا يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم

سماعا الا بمعنى انه لو كان بمعنى الوجوب حذف سماعا عنده لكان القياس ايضا
واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة فيه بل
معنى وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة له
يعرف بها قوله فاجاب بعض الفضلاء انه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر اضيف
الى الفاعل والمفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع
يجب حذف ناصبها سواء كان من هذه المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسي
اذ لا تحتمل الوجه ... عليك ان الاولى عبارة المص هو الاول قوله
مثبتا اريد اثباته لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله بعد نفي دخل
الفاء قد يقدر لنفي صفة لان الصفة الواحدة لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين
وقيل صفة لنفي فالمقدر صفة معنى نفي وما ذكره الشارح ظاهر اذ لا وجه للفصل
بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله نفي او معنى نفي تنازعا فيه لا يوجد بين
نفي ومعنى نفي والصفة في حقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفي دخل على
اسم لا يكون خبرا عنه ومعناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان اوضح قوله
داخل على اسم لا يكون خبرا عنه ليس داخلا على اسم الحالي للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه
لعدم قصد المتكلم خبرية والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان
زيد الا سيرا او معنى الا سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه
دخل معنى لانه لنفي السير عن زيد كما في ما زيد الا سيرا وخرج بقوله لا يكون خبرا
عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل معنى لا يصح ان يكون خبرا الا ما ولا
او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على زيد الا سير انه ليس بمحذوف

قوله الايقاعية اي بان يكون المراد وقوع الفعل على المفعول منه اي فاعل كان كما في المثال المذكور فان مناط الفائدة وقوع الشد على الوثاق من اي فاعل كان
قوله نسبة جملة نحو ليفعل الامر الشخص فاز زيد او غيظا الا عدي هنا او بعضه ونحو ليضرب زيد عمرا فانها تارة باوامها لا مثال من قوله الايقاعية كما في المثال المذكور فان مناط الفائدة اي المعنى ونحوه الايقاع الشد على الوثاق عبد الرحمن

كان الاشتغال بهذه الآثار ولم يحتج الى ذكرها مع ان بحاجة سببية بل القرينة في نحو
عامل مفعول المطلق نعته لانه يتعين ان يكون بمعناه قوله ولم يذكروا بعضهما
بجملة بعيدة لكثاله الى الفاعل اي فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند
الى الفاعل والمفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية وح
نقول والمصدر المقيد بحال فيما اذا كان مناط الفائدة بحال نحو اعجبني
زيد سرورا فاما ان يعقبه وينعت فانه يكون بجملة اي يعجب زيد في وقت
السرور والانزعاج فاحفظ فانه من المواهب الرفيعة بجملة قوله وبانه عرفته
هو موضع الشيء ارتفع بجملة بواسطته معنى ان الروح نقول الظاهر ان يجعل مثل فشدوا
الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له يستغني عن تقدير الفعل وانما اختار الشارح
على بيان مفهومات القيود واعرض عن بيان احترازاتها المبنية لغيره لان ما قيل
ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد نحو له علي الف درهم اعترافا والانه
مضمون مفرد وكلام الكل له لان تحقيق ان مضمون الجملة لا يخرجه من مضمون
جملة وكذا ما قيل ان متقدمة بيان للوقوع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال وكذا
ما قيل يحذف فعلها وجوبا في صورة تقدم التفصيل لا يتوقف لعدم التخصيص فائدة
المتقدمة لم يتعرض له قوله وتفصيل الآثار بان نوع المجملة هكذا في نسخ
ايضا وهو يقتضي ان لا يحذف في مثل فشدوا الوثاق [ ]
بعد وفداء او فعداء او تم فداء ولو لم يذكر المجملة ثبت اولي قوله ومنها ما
وقع للتشبيه علاجا اي لان شبه به فرد محلية مثل مررت بزيد فاذا له صوت
مثل صوت حمار فان المفعول المطلق هو مثل صوت حمار المشبه به شيء بشيء

قوله التعيين لما خالفت اي لتعين ترتب القيود ولما خالفت الذي بين سيبويه وغيره فانه اذا اجتمع
هذه القيود لا حاجة الى التقدير الا في قوله عند سيبويه وجب تقديره عند غيره
قوله فالاولى وانما قال فالاولى ولم يتكلم في الصواب لانه يحتمل ان يكون من باب حذف
المطلق فيكون تقديره هكذا اي لان يشبه اعراقا ولا ان يشبه باعراق ١٢
قوله والمفعول المطلق تحقيقا فان التقدير يصوت صوتا مثل صوت
حمار فقد تسمح بالمفعول المطلق مسامحة لنيابته عن تحقيق الذي هو صوتا ١٢
لا يشبه بشيء فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه به شيء غير المفعول
المطلق يتحقق في مثله لا محاله المشبه وبمعنى التشبيه الذي في محل المتكلم وصفه اي
وقع في الكلام لا محل التشبيه لو كان شبههما يحتاج في مثال المذكور في المتن او
اداة تشبيه كما في مثال ذكرنا الحرب لها كما في له صوت صوتا مثل صوت حمار
وقيل هذا التركيب لا يجوز لو صوت حذفه في مثله ولانه من صحيح الفعل قوله له
صوت صوت حسن لو علمه ونحاة انه خارج من المفعول المطلق لانه القيود والاوجه
ان يقال القيود المذكورة تتعين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب
سيبويه لانه لا حاجة الى تقدير العامل بل المعنى فيتم العامل في محله السابقة
فاذا المفض الصحيح يصوت صوتا وفي العامل فيه واما بيان اعرابه عند سيبويه
فصوت حسن بدل او وصف نصب وزيد يتحقق بمنزلة شيء واحد فهو نظير حال
الموطئة وجاز الشيخ الرضي جعل صوت تاكيدا لفظيا قوله واحترزيه
عن نحو صوت زيد صوت حمار الاولى انه احتراز عن نحو مثل صوت حمار يصوت
زيد قوله فاذا له صوت صوت حمار يجوز نصبه على الحالية ورفعه على انه
بدل او صفة بتقدير مثل وما ذكر هذا اذا كان مثل
اما اذا عرفت رفعه لا يكون الا صفة الا عند الخليل لا يقدر مثل
وهو المعروف بالاضافة قوله وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المذكور
لانه لا يصح تاويله بان فعل وجملة هذا التي ولو تمام الجزاء ان الاصح
هذا الفعل له وجوه في هذا المقام مقطوع به قوله قال صراحة قيل هو بمعنى المصدر
قوله لا احتمال لها غيره لا وضح وقع مضمون الجملة لا يحتمل غيره في مقابلة
ذوره هو نظير مثال الموطئة في صورة تغاير الاعتبارات بعينها لا كان يتغاير حال الموطئة
مع ذاتي حال باعتبار صفة كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فالاتغاير قرآنا صح
انزلناه انما هو تلك الكونه مع صفة الذي هو عربيا

قوله الرواية المشهورة وهي كون غيره مرفوعا على انه خبر ويحتمل اسم مفعول والهاء صفة محتملها قوله خلاف سيبويه يعني كان الغرض منه بيان القيد وتعيين موضع خلاف هو ان العامل اي شيء فمذهب سيبويه ... منلا يوسف
قوله نحو رجع القهقرى فان القهقرى وقع مضمون الرجوع وهو مفرد ويحتمل القهقرى وغيره والقهقرى الرجوع الى الخلف كذا في القاموس منلا يوسف قوله نحو ضربت ضربا فان ضربا وان كان مفعولا مطلقا لكن لم يكن مضمون الجملة بل مضمون ضرب وحده وهو مفرد

وقع مضمون جملة يحتمل لها غيره وهاهنا العبارة فغيره مرفوع على انه خبر لا او
يحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل اي المحتمل صفة تابعة لها
غيره ويجوز غيره منصوبا مفعول الاحتمال ويحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة
قوله اي عرفت اعترافا ينبغي ان يكون جعلا في سيبويه في القسم الثاني جاريا
فيه وجهان قوله ويسمى هذا النوع من المفعول الى آخر التسمية من متأخري
النحاة في هذا القسم وتسميته فالاولى ان يكون تسمى على صيغة المتكلم مع الغير
ويكون من المتكلم كفاية عن المتأخرين قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل
غيره اخرجا ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى
او لم يكن نحو ضربت ضربا قوله لانه من حيث هو منصوص الى يعني لان معناه
من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد
جعل المؤكد بمعنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتأكيد تسمية باسم معناه وحسن
نقول هاهنا بحث لان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق
في الدلالة على ما دل عليه ويقويه فالوجه ان يقال لم يحتاج الى التأويل في قوله
تأكيد لنفسه وجه انه يؤكد جملة كأنها نفسه لتعينها للدلالة على
نعت مصدر للدلالة عليه واما التأكيد بغيره فلا تكلف فيه لانه يؤكد اللفظ
بجملة تحتمل غيره وليس فيها ما يترتب له تعينه لانهما اشتركا في التعين
للدلالة على تعين للدلالة عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد
لاجل غيره هذا ما اختار المص واورد عليه فوات حسن التقابل فانه اشار الى
دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي الخ وفيه انه بعد تغيير هاهنا حسن التقابل لان هذا الاسم

قوله نستقض بضرب زيد ضربته فان ضربته مفعول مطلق لضرب الى الفاعل والفعل مضافا فانه زيد ولا يحتمل حذف الفعل فلا فائدة في هذا القيد ايضا منلا يوسف كتبه شير خليفه بعد العصر
قوله وفيه رد ومدار الرد على التأكيد فان العادة تأكيد ما هو متضمنه لخفاء فاوه ما يدل على ان يكون كذلك للتكثير اوه غير خفي منلا يوسف

ايضا تأكيد لا لخطاب للتكثير وتقرر ومع ذلك تأكيد لدفع غيره فحسن
التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تأكيد النفس لغيره قوله ومنها
ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية ...
ما يكون مثنى للتكثير وتارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير وغيره قوله
مضافا الى الفاعل والمفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت ضرب الامير
فانه مثنى مضافا الى الفاعل فالاولى ان يقال مضافا الى فاعل الفعل ومفعوله
ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربتيه فالوجه ان تقييد الاضافة بكونه لا لبيان
النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي قوله وقد جعل بعضها من تتمة
التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ لا يتم تمام التعريف بدون
المثال على ان التقييد بالمثال بعيد لظاهره واشتراط كون مثنى للتكثير
واشتراط الاضافة الى المفعول قوله ويجوز ان يكون من لب بالمكان
فان قلت لم تعين للاستغناء عن حذف الذي لا يرتكب الا للاحتياج
اليه قلت لانه احوج اليه لحمل اللفظ على ما هو اكثر استعمالا في القاموس
البّ ما كلب ومنه لبيك اي انا مقيم على طاعتك البابا
بعد الباب ومعناه قصدي وتجاهي لك من قولهم داري تلب
داره اي تواجهها ومعناه محبتي لك من قولهم امرأة لبة اي محبة لزوجها
ومعناه خالصي لك من قولهم حسب لباب خالص قوله بحذف الفعل
لئلا يقع المخاطب سماع التلبية فيأمر بسرعة وقيل ليقع التكلم عن التكلم بسرعة
فيقع سماع ما هو جرى به والاولى انه بمقام رعاية الادب فافهم قوله
لعل وجه الفهم انه بحذف لمراعاة التكلم لاستماعه الامور ... ذكر سيابان في مقام
رعاية الادب لانه ليس بحاج المتكلم الى سياقه ... فيحتاج الا
الامر ... فيفوت رعاية الادب ... لعدم استماعه
والفعل عبد الرحيم كوروستاني كتبه شير خليفه [illegible]

ومحل هذا القيل بعد بيك اي سوى جوز ان يكون غير محدود ... فانه
لم يحتج الى ما قال الشيخ تعالى بتعدية بمعناه قوله المفعول به قال الشيخ تعالى به لانه
اوقع الفعل به وتعلق به يعني ان الباء للسببية فتعلق بالفعل والصلة
متعلق بالمضمر يعني التعلق بما يختص معنى التعلق به ومن تخفى عليه مراده
زاد عليه فقال الخ لوجود الفعل لان المحل سبب لوجوده حال قوله
ولم يرد اي الايم الكفاية بما سبق او الكفاية بظهور المفعول به من قبل الكل
وتنبيها على اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به في قولك
زيدا او قلت زيد قائم ليس باسم ما وقع عليه فعل الفاعل بل على اطلاق الاسم
في تعريف المفعول المطلق او تنبيها فيه في تعريف المفعول المطلق على ما هو
حقيقة اللفظ وفي تعريف المفعول به على ما هو مجاز مشهور فيما تهم من
تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي لا يقال فيكون المفعول به والا على
وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام والشرط لانا نقول
المتضمن معنى الاستفهام والشرط هو الكلمة بمعنى المعنى مطابقة لان الدلالة
على معنى الشرط والاستفهام مجازية ولهذا اخذ ابنيهما ولم يعتد الا ...
غير مستقل وقد صرح به لو ابيهم فقد سلك في التعريف جادة التعقيب
قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعني ان
ارباب اللغة يقولون لكنه يجه ذهب بزيد فانه يقال الاذهاب وقع
على زيد والا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقوع الفعل
يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف الجر

وحرف الجر كتغيير المعنى وبعده التغيير تعلق الفعل بنفسه ولهذا استبدل بكل زيدا
في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد وخرج بحالا لا تعلق
الفعل به بواسطة حرف في المعنى نحو ضربت زيدا فاما ضربته تبعه
في كالام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما في التمييز يتعلق
بما بين به وفي المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا ليخرج بحال
والمستثنى والتمييز لم يكن على بصيرة فيما بين الحال اعني ليشكل المفعول
الثاني والثالث اذ ليس التعلق بهما اولا ومما يجب انه اشكل بشكل
على بعض عمرو في اشترك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق
غير الفاعلية وغفل عما تقرر ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع
ولم يتنبه ان التقييد لا ينفع في انتقاض بضربت زيدا وعمروا ولنعم تقييد
التعلق وجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوع
بنفسه ما قيل قوله المفعول المطلق بما يتوهم من مغايرته لا حاجة الى
هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او
الضربة بل وقع الضرب والضربة قوله والمراد بفعل الفاعل فعل
اعتبر اسناده الى الفاعل اسند وكذا الاولى في قوله فانه لم يعتبر اسناده
لم يسند قوله فخرج بمثل زيد في ضرب زيدا الاولى ان يقال فخرج
زيد ودخل درهما في اعطى زيد درهما واخرج زيد فانهم لو لم يبين
مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الاليق بالاعتبار بما لم يوجد منهم تصريح
بانه مفعول به وقولهم ان المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولين لم يسم

قوله المسامحة إذ الواقع على المفعول به هو المدلول التضمني أعني الحدث لا ما هو
المقارن بأحد الأزمنة والنسبة إلى فاعل ما أعني المدلول المطابقي عبد الرحمن

قوله أو وقع شبه الفعل نحو زيد ضارب عمرا فإن عمرا
مفعول به ولم يصدق التعريف عليه إذ ليس الفعل
واقعا عليه بل ما وقع عليه شبه الفعل وهو ضارب
منلا يوسف

فائدة لابد للفعل على تسميته مفعولا ما لم يسم فاعله مفعولا به أو مفعولا فيه
كما في [illegible] فمن منع عدم كونه مفعولا أخص عليه [illegible] لو ثبته قوله فلا يرد عليه
أنه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان أخصر وليه دفع لحزوجه أنه لو قال الفعل
لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم [illegible] لوقوع المسامحة وكذا
في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي لخروج شبه الفعل قوله لقوة الفعل فيه
على أن ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الأصل كما في نظائره
لكن ينبغي أن يعلم أن الفاعل والمفعول كالفعل قوله كوقوعه في خبر
أن وكون الفعل مؤكدا بالنون لأن التأكيد يوجب كون الفعل أهم فينافي
التقديم الدال على كون المفعول أهم وفيه نظر لجواز أن يكون التقديم للتخصيص
لا للاهتمام قوله أي زيد مكة أي أريد مكة قوله تخصيص بالذكر
ليس للحصر الجمهور على أن العدد لا يفيد الحصر فإن قلت فما فائدة ذكره قلت
لينضبط المذكور عند السامع والأخصر [illegible] لكن [illegible] أن المذكور [illegible]
فأما المندوب فعلى [illegible] النص [illegible] مذهبه يقتضي أن يجعل الأبواب
خمسة قوله لوجوب حذف فعله [illegible]
نحو إياك [illegible] أي [illegible] وكونه تحميد [illegible] زيد الفاسق الخبيث
ونحو مررت بزيد المسكين قوله نحو [illegible] على الغراس
[illegible] عنه فعلى الأول [illegible] الواو للعطف وعلى الثاني
للمصاحبة [illegible] قوله [illegible] سيبويه [illegible] فيه
[illegible] التي للمحقق التفتازاني

والنداء في القرآن على سبعة [illegible] نداء المدح كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ويا أيها الرسول ونداء الذم كقوله تعالى يا أيها الذين
كفروا [illegible] ونداء التنبيه كقوله تعالى يا أيها الناس ويا أيها الإنسان ونداء الإضافة كقوله تعالى يا عبادي ونداء النسبة
نحو يا آدم ويا بني إسرائيل ونداء الاسم [illegible]

٩٧

قوله من حيث أنه ليس لها أي لهذه الآية الكريمة الشريفة اللطيفة
من حيث أنها قرآن لا استعمال واحد بالقياس إلى [illegible] عبد [illegible]

قوله وفيه نظر يعني وفيه
نحو فاطر السموات والأرض
وقيل اللهم مالك الملك
فجاز أن تقولوا رب [illegible]
[illegible]

التنزيل لأنه من حيث أنه قرآن لا يصح فيه [illegible] لا نحو هذا الاعتبار
المعدود بحرف مجاز أو [illegible] قوله [illegible] البلاد [illegible]
السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الأرض قوله بوجهه أو قلبه كما
أن الإقبال في اللغة نقيض الإدبار فالتعريف بحقيقته لا يتناول نحو أقبل
عليك بوجهه ولا نداء من [illegible] الإقبال بالوجه ممن كان [illegible]
وكان خروج أكثر أفراد المنادي من تعريفه [illegible] قوله أحد أحرف
إقباله عن ظاهره لكن نتيجة أنه لا حاجة إلى جعل الإقبال أعم من الإقبال بالوجه
والقلب ثم جعل الإقبال بالوجه والقلب أعم من كونه حقيقة أو حكما بل يكفي
أن يجعل طلب الإقبال حقيقة أو حكما لأنه يصير [illegible] بالقلب [illegible] الإقبال
حكما قوله أو حكما مثل يا سماء ويا جبل ومنه نداء [illegible] لتنزيله عن
الإقبال ذا لا وجه له ولا قلب [illegible] كذلك التنزيل [illegible] باعتباره
وجعل دعاء الله تعالى [illegible] في القول بتنزيله تعالى
منزلة من [illegible] النداء [illegible] بأن يقال المراد بالإقبال
الإجابة وفيه نظر لأن القرآن نزل على لسان العباد فلا بأس بالتنزيل
نعم ما ثبت في الشرع [illegible] الإجابة لأنه لو أريد الإجابة
لا يعلم [illegible] المقصود بالنداء
الخبر فلا معنى للإجابة [illegible] التلبية [illegible]
قوله وفيه تحكم يمكن دفعه بأن المندوب [illegible] كثير الدوران على
الألسنة فاستبعد جعله مجازا [illegible] الحقيقة بخلاف ما نحن فيه

فانه قليل الوقوع قوله فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل لكونه
منع النص من ذلك انهم لم يعدوا كلمة ومن حروف النداء قوله بان يكون
اداة الطلب لفظية نائب الطلب اللفظي تتوقف على لفظة اليه والمطلوب فانه تحتها
فيرجا الطلب تقديرا فاحتمال الثالث فتامل قوله لا المنادى والمجرور
وفي تجوز حذف حروف النداء مع كونه نائبا تخففه يحمل قريبا ان النائب
يحذف اذا كان له نائب كما في ضربني زيد قائما والقرينة معنا ناسخة وبحر
على جعل المفصل المنادى لانه لا يخصص هذا التفصيل بتعريف المنادى
دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ وخبر الى غير ذلك قوله وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل
وورثه ما الزم في موضعه فالمراد ان المبرد ما كان سادا مسد الفعل فلا محالة
جعله عاملا مجازا وسيبويه لم ينكره فلا مخالفة بينهما قوله فعلى هذين
المذهبين لا يكون من هذا الباب التقسيم الآتي الكلام قوله فعند
سيبويه جزء جملة اي الفعل والفاعل مقدرا تماما ثم على قول من قال المستكن
محذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا قوله وعند المبرد حرف
النداء قائم مقام احد جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه
حتى يستغني عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدر
عنده جزء الجملة قوله وعند ابي علي احد جزئيها الفعل والآخر مضمر فيه
اورد عليه ان الفعل لا مضمر فيه لمتكلم ونقض بافعل ...
فعل وان الفعل لا يكون على حرف واحد من حروف النداء الهمزة ووردت

92

عليه على مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام بدون الحاجة
انه لا يفيد بدونه واجيب بانه قد تعرض لجملة ما يخرجها عن استقلالها كما في
الشرط والقسم فهذا الاتمام ما لم يتبين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه
ان الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق
حرف النداء وحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة
هنا للطلب فالزيد فيهي يجري مجرى بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل
فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه قوله ويبنى
اي يجب ان يبنى لانه يجوز ان يبنى لانه قد كان في اسمائه لا يجوز
فالعلم الموصوف بابن مستثنى عن الحكم كما سيأتي قوله لفظا اي لفظه كل
منها الاقسام الثلثة لتساوي مجموع النصب اذ اقسام المنصوب ثلثة كاقسام
المرفوع والمخفوض والمفتوح فان اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة
ومستغاث بخلاف المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة
يريد ان اقسام غير المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث
بالالف قوله ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض
بلام الاستغاثة ويفتح بالحاق الفها وينصب مضافا وشبهه والنكرة غير معينة ويبنى
على ما يرفع به سواها لكان الاختصار في بيان البناء على رفع به فلا بد من ترجيح
طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى
تتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته اولى
من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء

ان بيان البناء

على ما يعجبه نعم لا يصح خوص الندا بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به بخلاف نحو فعل
فانه نحو ونحو وبخلاف الفتح فانه لا الحاق الا في قوم لفظ الاتصال فيه لما الالف
او التغير من حال الى حال قوله ويرفع المنادى في غير صورة الندا اما قبل الندا
فلكونه منادى حال الندا باعتبار ما يؤول اليه وما بعده فيكون التعبير عنه بالمنادى
المنادى باعتبار ما كان فهو في قصر النظر على الاول فقد غفل ولك ان تجعل الضمير
الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله او الفعل
مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على ما سابقه فانه في قوة ان الفعل
مسند الى ضمير المنادى وكانه قيل ويبنى على ما يرفع به وتحته علمه ان تمامه الرفع
والنون وكانه لهذا اقتصر البعض على ارجاع الضمير الى الاسم قوله اي لا يكون
مضافا ولا شبهه فالمفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف وما يقابله
شبه المضاف فيطلق على الافراد بارادة بعيد خصوص معرفة وشبه المضاف
في مقابلة وعرف بعد الدليل انه الفرد الكامل المفرد بمعنى الغير مضاف قوله
وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه هذا امر لا انضباط له ولا
يرجع الى تحصيل يوجب كون الموصوف بجملة وظرف شبه مضاف في باب الندا
دون باب فان يا حليما لا تعجل شبه مضاف دون يا حليم لا تعجل كما
لا يخفى على المتتبع اسرار الفن ولانه لا تحصيل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف
شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد راى فيه الشارح
وقبل ذلك الشيخ الرضي فانه قال العموم يجري مرة من تمامه فظن ان المعنى انه
تمام من حيث المعنى وليس بذاك بل المعنى انه من تمامه في اعتبار انه تمام الذي

معطوفا والمعطوف نحو يا ثلاثة وثلاثين اما الاول فمكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه
ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء ما علما نحو يا زيدا وعمروا
اذا جعل علما او اسم جنس نحو ثلاثة وثلاثين اذا كان علما وقد يقال الخصوص
كان يعشرقا بالبادي فطالمنادى الموصوف بالجملة والظرف فيعلمه لا بد وان
يجعل نحو الموصوف لئلا يلتبس بوصف المنادى والاتم وصف المنادى المعرفة بجملة
والظرف وهو لا يجوز بخلاف السلام فانه لو جعل من وصف المنادى الاسم نفي الموصوف
الحرم وصف المعرفة بالجملة هذا افاعرف ان شبه المضاف في باب المنادى العامل
فيما بعده المعطوف عليه الذي مع المعطوف اسم شيء والموصوف بجملة او ظرف وفي
باب لا الاولان فقط قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا
ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فوقع المبني بها ناسب مبني الاصل ومعنى المناسبة
بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يحمل عليه المثنى والمجموع وكاجة للمنادى
في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة تلاحظ لذلك المشابهة بالحرف وان
تعددت في العلم لكن يعتبر فيها فرد الباب قوله وكونه مثلها افرادا
وتعريفا قبل اعتبر الشارح الملزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة
وقت ان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع كاف الخطاب قوله ويا زيدان
يا اشبهه فيما يلزم العلم اذا ثنى او جمع بالواو والنون ان زعم لام التعريف
التخصيص بما سوى المنادى فالمراد المثال الاصح والصواب رجلان
قوله اي لم يرد قط وقت استغاثته يعني الالف الا في حالتي الاستغاثة
من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو مكتوب در قوله وهي لام التخصيص

قوله والا يجعل من نداء الموصوف اذ العلم معرفة لا يحتاج الى قرينة التخاطب
بخلاف النكرة فانه يحتاج اليها كما قدر مثلا يوسف كتبه

قوله لمقتضى ذاته لان اشتع منزه عن النفع
والاذى بل لمقتضى ذاته الكرم على الانام والاغاثة
قوله على الاعتراضين اللذين تلمزهما قوله وكيف يصح
فيما بعد ونصب ما سواها مثلا يوسف

قلت بل لام التعليل اي اغيثني لنفعك او لاجرك ونحو يا لله اغثني لمقتضى ذاتك
والكريمك قوله ونحو يا زيد لا يكون استغاثة بغير كلمة يا وقد لا يكون اللام لانه
الا في مقام الاغاثة والتعجب والتهديد قوله وجب عن الاعتراضين بما فصل
او بان قوله يا عجبا شبيه بتلك القاعدة بمعنى الفعل قوله كان المهدد
اسم فاعل مستغيث بالمهدد مفعول فيه ان يا بني عن هذا التوجيه المشتمل هذا النداء
في تهديد المهدد والتعجب منه وبان لا معنى للاغاثة بمعنى الطلب فيستقيم منه انه لا يتصور
الاغاثة منه فالوجه ان يقال المستغيث المهدد لتغيير حاله وتركه بما يوجب قتله
او ضربه فيستغيث المهدد ويخلصه عن الم القتل والضرب او يستغيث به ليتم ان ينجي
نفسه عن القتل بتغير احواله وتركه مساوي خصاله ويستغيث المتعجب لبعثه
المتعجب الذي فوق طاقته فيغير حاله ويرفع عنه ما يوجب هذا التعجب
قوله لا استغاثة يقتضي قوله لا يحصل المقتضي فيما سوى ظلكين ووقوعه بكاف خطاب
سورت قوله ولا الام فيه فتح لام اظهر كلام الاصل اي يحمله حالة فيجيء المقصود لانه يفيد
تعيين الفتح بالالف بعد اللام اي تقول المحمد او بعد الاتمال لظهوره انه لا يكون غير الفتح
مع اللام فيجاز ان الالف يوجب فتح ما قبلها الا انا نقول وجود الالف غير ضروري
لجواز انقلابها بالياء بافضا نحو اللام بحفض قوله فتبين اثرها ما في فيه
يجب فانه لا ثاني فيه بهما في يا الاخيراه لان حرف حرف الفتحة الا ان يعتبر
اطراد الباب ولك ان تقول ليس التنافي جميع الاوقات حركتين بحرف ومعنى بل لان
احدهما بنائية والاخرى اعرابية قوله ونصب ما سواهما فيه تنبيه ان زاد
النصب لفظا او تقديرا ليخرج عن حكمه نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا لهما تقتضي

قوله ولك ان تقول حاصله يجوز ان يكون
بينهما الاختلاف ذاتا وكيف بحروف الفتح بل الاختلاف
ومنها اذ احدهما بنائية والاخرى اعرابية فتامل منلا يوسف

قوله وتوابع المنادى اه اي وفيه انه لو كان كذلك لم يكن صريحا لقوله فيما بعد والتزموا
رفع الرجل اه فائدة فتدبر تعرف عبد الرحمن كتبه شير خليفه من يوم اثنين في محرم الحرام ٢٥

وايا فيه بعض ما هو مبني على الفتح لانه لفظا ولا تقديرا بل محلا فهو مشترك بين كل
منادى ولا يجيء ما سواهما ويمكن ان يقال ان زيد ونحو على ما كان عليه من النصب ما سواهما
وبهذا اعرف فائدة قوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء وايعانه عنه
على ان فيه انه يتجه على هذا التقدير بان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون
في بحث المنادى قوله مثل يا طالعا جبلا هذا المثال مما نزل الى النحوية فانه
لا يعتد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون هو موصوفه
منادى مفردا معرفة ووجب تعريف طالعا ولا يكون هنالك شبه مضاف وذكر
من الامثال لي في حلة ما شاء قوله ويا حسنا وجهه طريقا في بحث شبيه
انما قيدناه طريقا ليكون بحثا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين
لقال يا حسنا وجهه الظريف هذا الكن وجب شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد
المعين مشروطا بان يكون موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل قدوسا
فانه لا يجوز القدوس ويا نخلة من ذات عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة
قوله وتوابع المنادى يريد التوابع بكل وجه عن التابع في الصورة وحقيقة
نحو يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة وسيجيء في الكلام الشارح
فلم يتبع كلامه دون تبع قوله المبني على ما يرفع به قيل هو المتبادر من لفظ
هنا لانه قيل فيه ويبنى دون غيره قوله لان توابع المنادى المعرب
تابعة للفظه هذا الحكم صحيح على الطلاقة فان يا عبد الله وعمرو وعمر وتبع
للفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لعمرو واما فاده فليس بالتبعية لم قال
يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الاخر حكمه لم تجاعده حكمه لو كذا يا زيد وعمرو

ويجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله **قوله** لان توابع المستغاث يعني
ان الحكم على توابع المنادى المبني يرشد الى التقييد بالمبني لانه حكم مخصوص ببعض افراده
فعلا اذ مما يحسن فائدة القيد النظر الى توابع المستغاث دون توابع العلم الموصوف
بابن مضافا الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو والعاقل **قوله** فانه لا يجوز في العاقل الا النصب
لانه لا يرشد الى التقييد بالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد **قوله** ولا شبه مضاف
المراد بشبه المضاف فلا حاجة لادراجه الا بتعميم المفرد وانما يحتاج اليه
اذا ادرج المضاف بالاضافة اللفظية **قوله** ولما لم يجر بحكم الا في الى قيد ان عدم
جواز ان المذكور لا ينبني عن التفصيل بل التقييد فصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفرد
سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه بل لو لم التقييد لكان بناء على حكم يا
فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل يعرف ان التابع حكمه اذا وحده تنوين ان
والصفة على انه لم يتبع الاسمي في اتباع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين في جعل
التاكيد اللفظي كالبدل **قوله** لان التاكيد اللفظي حجة في الاغلب الظاهر
ان يقول عند الاكثرين لما تم **قوله** ويجوز فانه يدل على ان المسالة خلافية
لان استعمال العرب يختلف يرشد الى ذلك **قوله** وكان المختار عند المص فرك
قوله ولانه لم يقيد التاكيد المعنوي وقوى عنه انه لم نقل فيما بعد والبدل
والمعطوف والتاكيد الغير المذكور من حكمها حكم المستقل كمن يحبه في شرح المفصل
بقيد التاكيد المعنوي يشعر بان ترك القيد هنا مبني على الغفلة **قوله** والصفة
فيه رد على الاسمي حيث لم يجوز وصف المنادى الغير المعرفة لشبهه بالمضمر وقول
نصب العامل ورفعه في يا زيد العالم بانه على الاختصاص اضعف الوجهين وعدم
الضعف

قوله الضعف الواعي علته رده على الاسمي والواعي شبه بالمضمر ووجهه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام

قوله عدم جواز ان الدار وما هو قطع النعت عن المنعوت بجعل اعرابه على خلاف اعراب المنعوت اذ يتعين نحو جاء زيد وعمرو

جر ان الاول في وصف المنادى المستغاث لان يقال مشابهة المستغاث بالمضمر
لم تعتبر حيث لم يبن بخلاف المنادى المفرد المعرفة **قوله** والمعطوف الممتنع دخول
يا عليه يعني المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله وهذا لم يقل المصنف
والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح **قوله** تقع على لفظه هذا من
خواص النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولان تبع اعراب بقيه من
جهة وحدة والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه بما هو لعله **قوله** الظاهر المقدر
فانه لا يحمل على محله نحو يا هؤلاء العقلاء فانك لو قلت محلي محل النصب
ومحل الرفع **قوله** واقتصر على مثال الحسن ولانه يمكن ان يمثل فيه المعرف باللام الثاني
بحرف النداء وهو في تمثيل المعلم انه ثبت فيه حرف النداء مع منافاته له
قوله وهو لسنا دسيبويه وهو خليل الذي قال اعراب الفاتحة فيهما لم يعد معه
مثله ولم يختلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو على ما
من سيبويه **قوله** لان المعطوف فانه لو باشر المضاف بالاضافة اللفظية او شبه
المضاف حرف النداء لكان منصوبا فينبغي ان يختار فيهما الرفع **قوله** الا ان
كالحسن يعني علما فعولا والا يعني الحسن بعلم كذا حقق الشيخ الرضي مذهب المبرد
لكن المص في شرحه ذهب الى ان ما ذكره الشارح وكان الحسن كما راى في العقول
ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في النجم فلا ينبغي الخروج فيهما قيد العلم
في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس وما في حكمه من
الاعلام ونحو لا دمن معرفة ومعرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل
مصدرا او صفة او اسم جنس خصه به مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس

ذكر كان الصعق او الصعق بفتح الصاد وكسر العين علم لخويلد بن نفيل ابن عمرو بن كلاب وسبب تسميته بلد الصعوق انه اصابت ريح سحقت التراب في قصاعهم وطعامه فشتم الريح فرمته بصاعقة فقتلته فقالوا صعق

قوله خفض بفرد وجب ان يكون معه لام قبل الغلبة او اضافة ليفيد الاختصاص ع ع

قوله بفرد منه اي ولو كان ذلك الفرد فردا حاريا كان الصعق فاعرفه

قوله كان الصعق الصعق بفتح الصاد وكسر العين

قوله كالدبران والثريا والعيوق اسما لكواكب مخصوصة عبد ع ف

كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان تجرد او غلبه لم يجز دخول اللام عليهما وما لا
يجوز نزع اللام عنه فتعرفه باللام قصدا لانه للتعريف وجعل اللام جزء العلم وذلك في علم
عموم الجنس في كل اخص بفرد منه انتفت فيه التخصيص وسمي علما غالبا
وذلك الغلبة اما تحقيقية كالصعق لخويلد سمي به لاصابة الصاعقة واما
تقديرية وهو ما العدم تصور معنى الجنس كالدبران تصوره وعدم ثبوته كالابناء فانه تصور له
معنى جنس هو الابع لكن لم يثبت لغير اللفظ وتصور ثبت لكن لم يعلم ثبوته
للمعنى العلمي كالمثنى **قوله** والنافع يعطف مجرده ونصب على ما رفع عطف
او من على معمولي عاملين واحد لان العامل في صفة المبتدأ والخبر واحد الابتداء وحكمه
اي كل واحد منهما والضمير يرجع اليهما باعتبارهما ما بقي من التوابع فعلم منه انه لو قال
وما بقي حكمه حكم المستقل لكان اخصر **قوله** والعلم الموصوف فان قلت هذا من
مسائل المنادى فكيف ذكره مع مسائل التوابع قلت من مسائل التوابع باعتبار ان التابع
المضاف وجب اختيار بناء المنادى على الفتح **قوله** المبني عن جواز ضمه
لانه المعروف من البناء الا البناء على الضم والفتح فيه نظر لجواز ان يبني اختيار الفتح
عن جواز الياء من عفيف **قوله** مجرد عن الياء او لحوق ربما يعني من غير
تعبيد اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو **قوله** بلا تخلل واسطة بين الابن
والموصوف كما هو المتبادر المتباد كرنا هو الاسم **قوله** اي ذا اردنا وه فيه فانه
اذا لم يجز جعل معرف باللام منادى فلا بد من رابطة تكون مراده فكما انه
لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فقدر للارادة
الاسمين لا يغني من جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع

قوله من مباحث التوابع والمراد بما من قوله يريد بالتوابع التوابع من كل وجه ليخرج يا ايها الرجل ان لا يكون يا ايها الرجل داخلا في حكم التوابع المذكورة لانه لم يكن من التوابع اصلا فاعرف ولا تغفل

عبد الرحمن كوه دستاني كتبه شرطيعة

قوله عن جبر نقصان اي فاذا كان جبر النقصان بالتعريف يكون اللام في الزمن للتعريف لان التعريف الذي يجبر به النقصان يحصل منه لا بتجدد النقصان كما قاله عبد الغفور

قوله اذ في بجواب اه اي اذني بجواب اذ جبراه ظ ١٢

قوله عن جبر نقصان تعريف العلم واعلم ان في تحكم عقدين عقد الوضع وعقد الحمل فعقد الوضع عبارة عن اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعقد الحمل عن اتصاف ذات المحمول بوصفه وان التناوز من تحكم كلمة يعني اتصاف كل ما صدق عليه الموضوع مع عدم اتصافه بوصف المحمول والزيدان مما صدق عليه الموضوع مع عدم اتصافه بوصف المحمول فيتحقق التناف الحكم تدبر نوف عبد الرحمن

لانه يتبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يحتاج الى بين احكام المنادى
قوله قيل هذا البعض الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل
الا يجوز ان يقال يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة ويا هذان الغلامان الى غير ذلك
ومن فتنه غفلتهم النظر في هذا المقام انه اذا اريد الزيدان يقال يا زيدان يجد فيه
اللام لان النداء يغني من جبر نقصان تعريف العلم حين تثنيته وجمعه الا انه ويا ايها
عنه منه ان اللام فيه لجبر النقصان لا للتعريف فلا بد له **قوله** في حرف نداء
الجواب ان جبر النقصان التعريف ليس الا التعريف على ان المعرف باللام منهم ذو
اللام وبهذا احتج الى الاستغناء بالنداء من جهة لقاعدة وفي السؤال على ان مبناه
الكلام على مسألة بعيدة وفيه ما فيه ودون قصد النداء في يا زيدان اي تثنية العلم الا المعرف
باللام حتى لو اريد الزيدان المعهود ان يقال يا ايها الزيدان فاعرفه فان مراتب الكلام
هنا لمعنت على المقام لا نباله الا اللام **قوله** يا ايها الرجل متوسطا اي الموصوف
المحذوف ما اضيف اليه التعويض حرف التنبيه عنه بخير غير الاخفش الموصولة عند الاخفش
بتقديرها اي هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى كالتخفيف والاول هو الراجح
لان كانت الموصولة اكثر لكون هذا اي في التوسط على نحو وجود لانها لو كانت
الموصولة لصح يا ايها النجم والصعق ولابن جعل المعرف باللام صفة اقرب بافادة
كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش بندور الموصوفة احتجب من هذه الوجوه
المكشوفة **قوله** مع ها التنبيه ليكنه بعد المقصود عن حرف النداء بغرب
حرف التنبيه المشاركة لحرف النداء في التنبيه وقوله يا هذا الرجل يشعر بالتزام
حرف التنبيه في مقام التوسط والوصف بل لا يتبادر هذا الى انهما لا يكون مقصودا

قوله يا ايها النجم والصعق لم يصح نحو يا هذا الصعق والنجم النزام ضعف

قوله وهذا الحمل الاربح اى كونه مقصودا بالنداء فيجوز رفع الرجل ونصبه كما في ساير التوابع وعدم كونه مقصودا بالنداء فيلزم رفع الرجل كما في يا ايها الرجل منلا يوسف

بالنداء اصلا وهذا الحمل الاربح فلهذا قدم ايها قوله ولذ توفيه رد على الاخفش حيث جعل اى موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى التزام الرفع قوله وهذا لم يجز ههنا كما جاز صفة الاسم المبهم اى صفة الاسم الذى جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا عن القاعدة السابقة اذ يجوز في يا هذا الرجل وجهان اذا قصد نعت اسم الاشارة قوله منادى مع صلح وهذا لا ينتسب في المنادى المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب يجوز تخليه لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله ويمكن ان يجاب بان التنوين في معرب للوحدة اى تابع معرب واحد وتبع المعرب الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب عن ابن معربان محلا وكذا في انه يلغ في تكلفه سلفا لا يتعفه الا من لا يتحاشى عن التعسف لما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون اعرابه فيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا الابن حقيقة قوله وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى بعض احكام للفظ الله في باب النداء قطع همزة وخصصنا نداءه بكلمة يا من بين حروف النداء باختصاص نداء يا يا لهما وان نداء وهو الله بمعنى الله ونداءه توسط المبهم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد مناسبا بالمقام تخصيص بالفصل الذى لا يليق بالكلام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول يا ايها الله مثلا اى حين ومن خصايص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في آخره فيجب تخفيف وهو مختص بالنداء قوله بانه اشد شذوذا الظاهر وكانهم توصلوا في يعني الاسم التفضيل بصيغة اشد ولم يتعرض الشذوذ فعل بجعل الشذوذ بمنزلة العيب

قوله ويعوض عنه الميم المشددة في آخره وانما لم يعوض عنه في اوله لكون في مكان العوض في مكان المعوض عنه للتبرك باسمه عز وجل منلا يوسف

قوله مع قطع همزة ولعل سببه ان مد الصوت مطلوب في النداء وهو حاصل في القطع دون غيره منلا يوسف كتبه شير خليفه

قوله ولم يحرك مع كونه معربا لانه مضاف حذف منه المضاف اليه اذ اصله يا تيم عدي فحذف المضاف اليه من الثاني واقحما واضيف الاول فيكون كالعوض فيكون الثاني ايضا مضافا الى المحذوف صورة

قوله هذا ما يحكى اي عدم التنوين لاجل قوله تابع لغيره اي في هذا المقام لا في كل موضع لان هذا العلمين شيء يمكن ان يقال ١٢ جوهريا غير مذهبه عبد الرحمن

قوله مستغن عن الاب اي لا يحتاج الى انه يعرف ويقوم بامره عبد الغفور شاه

قوله ويتم الثاني تاكيد لفظي وتنوين تيم عدم انصرافه لكونه علما مؤنثا بتاويل القبيلة او لكونه علما وتنوين اي النعم عدم صرفه ولم يعرف بسبب واحد هو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال وما ما قاله الشيخ الرضي فهو ان تاكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير وبلا تفاوت فلما حذف تنوين الاول للاضافة الى ما بعده حذف من الثاني ايضا التنوين وان لم يضف قوله وذلك مذهب سيبويه لا وستاده الخليل وهو تحويل فيه قوله والسيرافي اجاز الفتح فكان النصب وكان المص اشارة الى رده بجعل الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر قوله الا يا ابا لك قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ما جبر مستغن عن الاب وقال الازهري انه شتم لامه قوله والمعنى انك لم تعرف ابن رشيد قلت لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وفي الفائق لا ابا لك ولا ابا لك ولا ابا لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر قوله فتح الياء اعلى لا صل كما هو المشهور والسكون اكثر قوله احتراز عن نحو قاضي وياء والما يا ابني بعصا ونسبته فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الياء الى الاياء يا لجمع والمثنى على الاقوى ويحكم الياء لغير معرفة في صورة تحذف هذا اذا كان يحذف الكفاء بالكسرة وماحكم يا وانما اذا كان الكفاء بالكسرة كما في لغة الضم وهذا القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز ايضا اذا اشتهر اضافته الى المتكلم ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغيرها فما ليكن القلب الالف في قوله المغيرة بالحذف والقلب مغير عبارة الرضي حيث قال لان البدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوف وهو الاولى لانه لا يبقى المحذوف مغيرا قوله وقد جاء شاذا اي غير يا ابني فانه كثر فيه الفتح الثقل

قوله يا بني تصغير ابن واصله يا بنيي قلبت الياء الفا فصار بنيا ثم حذف الالف الكفاء بالفتحة منلا يوسف

علی نجح ای بحاجته مع الالف وقیل عطف علی محذوف ای یا الف والفضل
للمتقدم قوله فانهم یقولون یا ابنت ام لو کان اعتبار اختصاص بالنظر الی الام
والعم وللشفاق لافاد العبارة بجواز یا غلام ام ویا غلام عم فالوجه ان یعبر باختصاص
بالنظر الی الجنسین ویحمل المؤنث علی التحت ذکر المذکر کما شاع قوله مثل یا غلامی انج
وقالوا بالهاء وقفا قوله وقالوا یا ابن ام ویا ابن عم فی المصر ویا ابن ام ویا ابن عم
خاصة قوله الترخیم فی القاموس رخم الکلام ککرم وفرح سهل فهو رخیم وجاریة
رخیمة سهلة المنطق لنی رخیمة ورخیم ومنه الترخیم فی الهجاء لانه تسهیل للنطق
قوله ای واقع فی سعة الکلام یعنی ان یجوز وقوعه مقیدا بسعة الکلام ای فی غیر
الضرورة وفی حال الضرورة فی النداء معلوم لقرینة الاولی والاوضح ان یجوز فیه
مطلق وغیر مقید بالضرورة قوله ای الضرورة شعریة ظاهره ان یجعل ضرورة
منصوبا علی انه مفعول له وعامله یجوز فیرد ان یجوز لغة الترخیم والضرورة لیس
الا طرا صفة المتکلم فلم یوجد شرط نصب مفعول له علی ما سیجی وهو کثیر فیما بین
یجوز بفعل الفاعل فی ضرورة الترخیم والتقدیر رخم فی غیر ضرورة ولک ان
یجعل اللام للوقت ای جائز وقت ضرورة لک ان یجعل الاضطرار صفة الترخیم
ای الترخیم فی غیر المنادی واقع لاضطراره الی الوضع قوله ای حذف للتخفیف ویسمی
حذفا علی سبیل الاعتباط وهو ادراک الموت شابا صحیحا کذا فی القاموس وما فی
هذا المقام فی کتب النحو الاعتباط الذبح انه لعله لم یثبته القاموس وجعله
بمعنی مجرد وورد تحلیة نحو فانه حذف لا لعلال بل لا لضرورة فاطلقه للتخفیف
والمحذوف لعلة کالمحذوف منسیا وقیل الحذف لغیر الاعراب ظاهرا المجرد

الیائی قوله ویکون کنادی الشافی الی یاء المتکلم بالهاء فی عدة الوجوه کلها
وقفا جعل الهاء متعلقا بیکونا فیکون بجملة عطفا علی خبر وعلی جملة التسمیة علی
التقدیرین تقیید العبارة بجواز الهاء فی الوقف والوجوب لیس الا مع الف وبالوقف
علی غلامی بسکون الیاء فالسکون اجود ویجوز بحذف الیاء واسکان ما قبله واذا اوقفت
علی غلامی بالفتح یجوز الهاء والالحاق فالاولی ان یکون بالهاء عطفا علی محذوف
ای بالتاء وبالهاء وقفا فیکون ای خبر یجوز الا انه یجب ان یحمل یجوز علی ما یشمل
الوجوب لیشمل یا غلاماه قوله وقالوا یا ابی ویا امی علی الوجوه الاربعة
ویستفاد جوازه عدم التقیید بوجه بل لا یقتصر المستفاد علی الوجوه الاربعة ویشمل
الوقف بالهاء والاظهر الاوضح ان یقال ویا ابت ویا امت خاصة بالعطف ویا امت
خاصة قوله یا ابه ای بالتاء بدله الابدال وانما لم یجعل علی الکسر
وما فوقها الفوقانیة دون العکس کما سبق الی الاوهام قوله وقد جاء الضم ایضا وفی
لغة الضم بالهاء علی ما فی القاموس وطولت التاء لانها غیر محضة للتانیث
لکونها بدلا عن الیاء بل توقف علیها بالهاء لکونها عوضا عن زائد
بخلاف بنت فان تاءها عوض عن حرف اصلی قوله او مکسورة لمناسبة الیاء
التی لانها بنات الکسر الوارد علیها بناء فیها وانما ناب الکسر فیها قبلها فالاولی
ان یقال لانها بدل الیاء فما نقض کسار ما قبل التاء فتح ما قبلها
الهاء الکسر الذی هو مقتضی الیاء ومحفوظ بعد حذفها للدلالة علیها کما ان
اعراب المثنی ینتقل الی الخبر بعد ان ینتهی عنها بالحذف فی من الاعراب
قوله وبالالف عطف بالمعطوف علی یا ابت فانه فی معنی یا ابتا ویا اماه

قوله المنادى الذي مع التاء موقوفا اي موقوفا عليه بالهاء في غيره اه اما اذا كان ذلك المنادى موقوفا عليه بالهاء في غير مقام اه فلا يرخم نحو يا ضباعة في يا ضباعة اذ الهاء الموقوفة بها هي منقلبة عن التاء ١٢ فلا يتصور الترخيم عبده كتبه شير خليفه في يوم الجمعة شهر صفر

قوله او شرط الترخيم اذا كان وقفا وقبل الترخيم محذوف بعد التركيب ويحذف في قبله

في المنادى على التقدير الثاني من التقييد الى اجماع الترخيم للمنادى في استثناء بجعل الضمير للترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله وهو محذوف الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال ولك ان تجعل الضمير للقول الترخيم المنادى قوله امور اربعة نفسية منها عدمية كالثلثة العدمية رابع فاتم وهو ان لا يكون المنادى الذي مع التاء موقوفا في غير مقام الحاق الالف الاطلاق فانك تقول في يا ضباعة في الوقف لا في اه يا ضباعة بالهاء الا في مقام الحاق الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباعا فترخيمه بحذف التاء وتعقبها بالف الالحاق قوله لانه ليس اخرا جزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يتم بدون زيد قوله ولان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير قوله والزيادة على الثلثة لئلا يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية العرب ولو جاز نقصا ان لم يبق معربا اوما في حكمه نحو ما ومن فقيل عيني من قال لا يجوز العلمية تخفيف الاسم بالنقص في حكم المعرب قوله بلا علة موجبة كما في عصا اذا المحذوف لعلة موجبة حكما التاء قوله واما ايما ملتبسا بتاء التانيث واذا وقف على المرخم منه يوقف الهاء فيقال يا طلح في طلحة الا ان يكون في مقام الالف الالحاق نحو قوله قف قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا قوله ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم او نقول لما فرغ منه بيان شرائط مطلق الترخيم شرع في بيان شرائط خصوصياته او نقول لما فرغ منه بيان شرائط الترخيم شرع في بيان اقسامه قوله زيادتان قبل الاخر

قوله في بيان شرائط خصوصياته اي انواع الترخيم كالترخيم بحذف حرفين والترخيم بحذف الاسم الاخير والترخيم بحذف حرف واحد فشرط الاول ان يكون في اخر المرخم زيادتان اه وشرط الثاني ان يكون مركبا وشرط الثالث ان يكون غير ذلك مثلا يوسف الاصم الى الحجة دار بكر كتبه شير خليفه في يوم الجمعة بعد العصر في ... غلطه شهر ... سنه ثماني والف

قوله وجمع والانث اي وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات

قوله وجمع المؤنث سواء كان الجمع للمذكر كمسلمين او جمع المؤنث السالم كمسلمات

قوله نحو مسلمان ومسلمون اي ونحو مسلمان ومسلمون بحرف زيادتان الالف والواو فيهما للمعنى التثنية والجمع والنون فيهما للعوض عن الحركة والتنوين او الحركة دون التنوين او التنوين دون الحركة

قوله والتانيث اي الف التانيث ١٢

قوله والالحاق اي الالحاق مع الالف التي قبلها همزة كعلباء نحو سلمان وبمونح وهو عصب العنق فان همزته للالحاق بقرطاس عبد الرحمن كوردستاني

قوله لان زيادتي افعلان و هو مصدر

١٠٠

قوله في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا اي كانتا العينين نحو مسلمان ومسلمات علمين وهما اي الزيادتان زائدتان للتثنية وجمع والتانيث والنسبة والالحاق وزادتا عمران حكمه اصل وفيه نظر لان زيادة اخر شملله كالالحاق والاخر وعينه الا التاء ويمكن دفعه بانهما اي زائدتان لان اللام الزائدة موجودة في كثير من الصيغ بدون التاء قوله واجزيه نحو ثمانية فانه يجلى وجه حذفهما معا قوله وكان في اخره حرف صحيح اصلي لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من قيد غيره الى اخره حيث قيده بغير التاء لا فائدة نحو سعلاة والسعلاة الكسر مما الغول والساحرة الجن كذا في القاموس وكذا ان زيدا اخره حرف حقيقي وتاء التانيث في اخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما يمكن ان يفسر بما في حكم الحرف الصحيح ما يقبل الاعراب فيلائم جعلكم نعتا للذي يقبل الاعراب لمحقق بالصحيح قوله اي الف او ياء او واو ساكنة احترز به عن دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما حرف مدة قوله وما قبلها من جنسها احترز عن نحو حبلى وسنور قوله فانها ليست بمدة والمراد بها اللدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لقلتها وكثرتها والمراد ما هو مدة مطلقا والفحنار لم يكن مدة في اصله وانما صارت مدة بالاعلال قوله وانما لم يأخذ هذا القيد وكذا ان يأخذه فيهما وبجعل نحو الزمن ربعة او في الاول قوله لان نحو ثون جمع ثبة وباك وان يجعل نحو اجمع بين لانه لم يستعمل الا كذلك فيتبع ان يقيد القاعدة بما ان لحقه فاحرفه قوله حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين لانه حيث

قوله كتمود اي فاذا اكتمح حذفه عند الترخيم معا يا زيدا كما يقال الحرف الاخير فاقهم عبد الرحمن

في جزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتغيره ليس كما ينبغي ولو قال المص فان كان ما
ما قبل آخره مدة حذفتا نحو سعلاة وسعيد فمن قال لو قال المص كذلك
لكان اخصر وتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين في جهة حذف حرفين فقد علل
قوله وبقيت في البول والنقد صغار الغنم على ما كتبه في حاشية قوله اي حرف
وحرف واحد قد الفارع مع مضي اخوتها الماضية لا على طلبه بالفاء فانها لا تجوز
في جزاء الماضي بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد فانه
واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وقوله والا فحرف واحد ينتقض
بيا خاربة فان خاربة مركب ولا يجوز حذف من الاسم الاخير بل حرف الواحد ويمكن
حمل المركب على المركب حقيقة او حكما والخاربة مركبة حقيقة مفردة حكما
قوله وهو في حكم الثابت مع ان حذف الالف لعلة موجبة وما هو في حكم الثابت
ما حذف لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو غيره ويستثنى من القاعدة
اسم ازال الترخيم فيه موجبة حذف حرف اللين نحو اعلو ابر وقاضون فيقال
بعد الترخيم يا اعلى ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين
وما قبل آخره مدغم ساكن في الاصل قبل مدة نحو انحمار فيفتح المد وها كان
فانه يفتح للساكنين عند سيبويه وعند غيره [illegible] الالتقاء
الساكنين وما قبل آخره مدغم متحرك في الاصل قبل الالف نحو اد فانه يرد الى
حركته وما قبل آخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو يا اتحم فالنحاة
مجمعون على سكونه والفراء يرده الى حركته قوله فيقال الفاء للنتيجة ومن قال انه
هي فصيحة فتح منه والفصاحة قوله كما ذكره في حاشية

طويل العنق انتهى قال في الصراح حو حا ريقال له بخارستي وزراشوي كويند كرنى
زروش كرد و بجماعة كرد من بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله كما دل
على دلوها لان المنادى في حكم المخاطب بعرض نيابته فاعل يا لفعل به الاسم المعرب
ولم يجعل في حكم هو مع انه مبني قوله وقد استعملوا الا وجه لا يراد المندوب
ههنا لان يا ليحث المنادى المفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن مبحث
المنادى ترخيمه قوله لكونها اشهر صيغتها والحمد الاطلق صيغة النداء ورب
يا فاحشة النداء في المطلق ليه ولم يقل وقد استعملوا يا في المندوب مع انه اخصر
واظهر للتنبيه على ان الصيغة للنداء غيرت للمندوب قوله وهو المتفجع عليه
وجودا او عدما المنادى من المتفجع عليه من يبكى عليه الا يبكى لاجل وجوده فالحاصل
ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال لعل المص اراد هاتين ووا اذا
كانه نحو كيف لانه كانه هلاك النادب مصيبة وحسرة قوله واختص الواو
بوا احمد ان بعض ان يتعلق قوله بوا باختصاص تضمن معنى الاتي وصلة الاختصاص
لان الباء التي صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور نحو فيه رد على العلامة التفتازاني
حيث قال العرف دخول الباء في الاختصاص على المقصود ووجه الرد ان الباء
الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعرفي في صلته دخولها على المقصور عليه قوله
لانه لا يفجع نكرة ليس ورود حيدا ابا عثمان فريا على يا وكون قوله حكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادى بأولى به لكونه قوله ولا ندب الا للمعروف في حكم المستثنى
من قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى قوله ولك زيادة الالف
مرد على الا بغير حيث قال الحب منع يا ليس بالمنادى وفيه انه

قوله والتنزيل اي نزلت اولا منزلته من اصلوحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها

قوله بوضع الالتباس بالمستغاث وفي ذكر المستغيث مع المتعجب اشعار بوجه زيادة
فان خيف اللبس قال الشيخ الرضي المص فيما كان جرّه آخره اعرابية كما في ضرب الرجل
فانه يقول فيه وضرب الرجلاه لمخالفة المص فان خيف اللبس التوزيع بان يرد ان
زيادة غير الالف متفرع عليه وهو ان الالف [illegible] ان لا ينقلب عن هذه الالف
بعد حفظ حركة آخر المندوب ليدفع الالتباس وكذا الاول لانه معدول الى وجه كلمة الف
في عبارة المص ووقع في بعض قوله ولعل الكيه ينبه المص على جواز
ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين
في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا العبارة اي فواج
المندوب عن المنادى وعدم جعله منادى على ترتيب المدعو والتنزيل كما في واجبال
لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلاماكم قوله لانه حيث
ناية لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية والجمع والاضافة
قوله لاتحادهما بالذات اي ذاتا وقوله لتخالف المضاف والمضاف اليه فانهما متغا
اي في جملة ما لا في المضاف والمضاف اليه الا في البيانية متحدان قوله وجمجمة
القدح ومن غرابة هذا المقام انه قال المص في بيان المفصل الجمجمة الراس قوله
الا اذا كان معارنا مع الجنس الاولى الا معارنا مع الجنس لانه لا وجه لتعدد اذا
كان قوله ويعني بما كان نكرة سواء مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد
باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله لان نداءه لم يكثر كثرة العلم اي غير العلم
من المعارف لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمناسبة العلم فلا يرد ان هذا
التعليل يقتضي اختصاص حذف بالعلم فيبقى على هذا من المعارف التي [illegible]

قوله وفيه رد اه اي وفيه رد لما قيل ان اريد صحة دخول اللام عليه صحته مع بانضمام [illegible]
وان اريد به صحته فلا دخول يا [illegible] على المنادى المضاف الى النكرة لعدم صحته
دخول اللام عليه ولا يخفى [illegible]

قوله فيبقى على هذا اي المعارف قال بعض العلم لانه فاعل يبقى تقديره فيبقى العلم حال كونه من المعارف ١٢

قوله مفعول الايهتدون وقبله اي في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا الآية ١٢ تفسير ١٢

قوله اخرق الآس كوان وهو ثابت بثلثة وجوه حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم وجعل الكرى اسما له وهو مثل يضرب للامر الضعيف بالانقياد عند حصول من هو اعلى واقوى منه

العلم وما عطف عليه قوله سواء كان مع بدل من حرف النداء كلفظة اللهم
فانه لا يحذف هذا دفعا اعترض به الرضي انه لم يتم ما ذكره بيان ما لا يجوز حذف
حرف النداء منه لان فيه لفظة الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من
بيان المص انه يجوز حذف حرف النداء منه مطلقا كما في بيان اعلام فالوجه ان يقال ان قوله
فيما سبق وقالوا يا الله خاصة متضمنة معناه انه لا يجوز حذف حرف النداء عنه
فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه قوله نحو يوسف الاصح
انه عبري وقيل عربي والاول يوسف على وزن يوجب الا انه عبري كما يعتبر
الا العلم المنقول كما في شمس بن مالك بضم الميم والاول بفتح [illegible] جحموا قوله
وايها الرجل ينبغي ان يذكر اي الذي لم يوصف بوصف الا بالموصوف به فيما لا يجوز
حذف حرف النداء عنه لئلا يحتمل الالتباس قوله فانه ازاء [illegible]
فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله
المغموم قوله فاخنق [illegible] على تخلص النفس من الهموم بالشرة
قوله وطرق اطراق الكرى [illegible] قوله حتى يعاد [illegible]
يلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا للكبير وقد تواضع من هو اشرف منه قوله فان
اي ان حرف النصب والاتحد والمفعول لا يهتدوا قبله والا زائدة وبدل من اعمالهم
او متعلق بيصدهم او بزين بتقدير لام التعليل قوله اي مفعول له عاملة غير متعلق
المفعول لانه يصد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا يصد بيان
ما هو المراد في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه يحصل الفاعل بما هو المراد
في هذا المقام الحق التعريف للقسم فهذا يحصل جنس التعريف الاسم المفعول به يدل انه كلم

قوله في بحث المفعول فيه اي حيث قال في بحث المفعول فيه وينصب بفعل مضمر وعلى شريطة التفسير نحو صمت يوم الجمعة ١٢

قوله والتاء اما للنقل اعلم ان معنى كون التاء للنقل عن الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما بغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كانت اسميته فرع الوصفية فيشبه بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فجعل التاء علامة الفرعية كما جعلت علامة لها في قولهم علامة لكثرة العلم لان كثير الشيء فرع تحقق اصله سيد شريف

قوله عن الوصفية الى الاسمية اي وعوضربته لان ضربته لو عمل في زيد لعمل فيه عمل النصب لا عمل الرفع فذلك مانع ولذا قال مانع منلا يوسف كتبه شبر خليفة

قوله يوجب متابعة النص اي بناء على ان الموصوف عامل في الصفة واما اذا كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف او الفعل على اختلاف المذاهب فلا يكون من هذا القبيل تدبر منلا يوسف

قوله لصفة المعطوف على معموله نحو زيدا لقيت عمروا ورجلا يضربه منلا يوسف

قوله او صلته هذا اخص اي او معطوفا على صلة المعطوف على معموله نحو زيدا لقيت عمروا الذي يضربه عبد الغني

قوله لا التركيب اي من الفعل والفاعل او شبهه والفاعل عبد الرحمن

كلمة يحمل نصبا على انه اعم من مفعول به وغيره من قوله لفظ الفاعل في التعريف
[illegible] وقد تعرضت به ولا يبعد ان يقال الى التي ذكرنا بعد ايضا
لم يختص بالمفعول به بل ذكر على وجه العموم وهو جمع الاعمال في بحث المفعول فيه

قوله اي الضمير العامل بناء قرينة على تعلقها فانما هو كلمة بناء [illegible]
[illegible] او معمول له [illegible] **قوله** الشريطة
والشروط وحده والتاء اما للنقل [illegible] هو العلمية ونقله بحقيقة

قوله احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر الاول احترازا عن ضرورة التفسير
عن [illegible] مثل جاءني رجل اي زيد بعد وفيه [illegible] في زيدا
ضربته وزيدا [illegible] وما في زيدا ضربت غلامه [illegible] زيدا ضربت
غلامه [illegible] وكذا الوقف الا ان زيدا [illegible] وجوب
[illegible] **قوله** مشتغل بنفسه [illegible]
[illegible] لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة النص خلاف مذهبه وهو
اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين **قوله** عنه متعلق بالاشتغال على تضمين
معنى النزوع او الاعراض [illegible] الاشتغال بمعنى الاعراض لتعلق المجرور الثاني به

قوله او متعلق ضميره بان يكون مضافا اليه المفعول او المعطوف على معموله
نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه [illegible] الصفة [illegible] او الصلة نحو زيدا ضربت
رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه [illegible] المعطوف على معموله او صلته [illegible]
هذا القبيل **قوله** اي بناصبه المرادف قيل فيه مساهلة لان المرادف
[illegible] المفردات [illegible] لان العامل هو الفعل او شبهه لا التركيب وهو مفرد

قوله اياه بغناه اي كالاشتغال بالضمير او متعلقه لان ضربته مثلا في قولك زيدا ضربته فارغ عن العمل في زيد بسبب اشتغاله بضميره واشتغال عامله المقدر به لانه يمتنع ان يرد فعلان عاملان على معمول واحد في حالة واحدة

قوله مابعده عنه ولو لم يجئ الى آخره لم يعلم ان موصوفها الغير المذكور مذكرا او مؤنثا

قوله كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع الامور المذكورة في كلام المتن لا المجرد قوله المفعولية

قوله وبتقييد الواقع عن فيه بمجرد ذلك الاشتغال وقع نحو زيد ضربته فيه لانه خرج جميع صور ما اضمر لانه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل تعلل العامل المقدر اياه ايضا ما يمنع الا ان يقال لا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه قوله وبتقييد النصب بالمفعولية وقع خبر كان نحو زيد كنت اياه لا يخفى انه وقع خبر كان بقوله كل اسم لانه يتبادر ان المتبادر في هذا المقام من قوله النصب النصب بالمفعولية كذلك يتبادر من كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم عام من المفعول والتعريف لمطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيد كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله النصب لاخراجه

قوله والاحسن في زيد جاء وجهه الغير المختص بمقتضى سوق كلامه ... اقسام المشتغل الضمير عن الفصل بينهما بما ليس منهما ولا حجة ... امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منهما وان الفعل المتصل ايضا وجهان حسن الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني ضرب زيد عليه والثاني عدم المسلط بنفسه ثم المسلط بحرف ثم المسلط بالملازمة الا انه قدم في هذا القسم ما اعرف فيه تأمل قوله بنصب زيد بجعل ضمير ضرب الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لاقتضاء قوله الى ضمير بعض الخواك ولكن الجعل لا بد ان نصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغنى عن البيان قوله فان الاول فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره فيه ان الاول فيه

قوله نفسه النصب اي المفهوم من نصب اه فيكون في قوة مثل ضربت وجاوزت عبد الرحمن

قوله في بادي النظر اي فلا يرد عليه ما اورده بعض الافاضل من ان وجوب الرفع ليس من هذا الباب اذ هو مفقود لما هو المنصوب في جملة مختار الرفع والنصب ومستوي الامرين وواجب النصب دون واجب الرفع عبد الحكيم قوله بالباب اشد لان الباب موضوع في بيان المنصوب باضمر عامله على انه بخلاف الاول

ضربت زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا يحتاج الى المفسر مع الذكر ولهذا لا يجوز ذكره قوله في مظان الاضمار في حاشية الكتاب اي في مواضع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده ومثنية لان يكون كذا اي جدير فيه بان يقال انه كذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الثاني بالباب اشد لان الجملة هو بعيد من الباب اهم وقيل لان الرفع لسلامته من الحذف قوله بالابتداء يحتمل ان يراد بالابتداء الذي هو عامل في المبتدأ والخبر وحينئذ يحتاج الى ذكره لكونه مبتدأ ولئلا يتوهم من قصد المبتدأ الذي يعني كونه مبتدأ وفيه رد ويجعل رفعه بفعل محذوف لا يعتد الا انه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بحجة كون الرفع مختارا وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل قوله لان تجرده عن العوامل اللفظية لا بد له من قيد اخر وهو ولا ما يعرفه الذي تعريف الابتداء وقيد ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الا ان يقال المراد صحة تجرده يصح تقدير قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع وهي ما زاد على المصحح وهي الذي لا بد منه موجود الا انه لا يكمل به الترجيح لانه في صورة استواء الامرين ليس قرينة مرجح خلاف الرفع الفعل لم يزاد على المصحح وايضا لو اريد عدم مرجح لا يستغني عن قوله او عند وجود اقوى منها لان في صورة وجود اقوى يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو عاصر كلامه الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان مقتضى حسن الاسم في جملة لا موجب لاختيار في التراكيب الا انه لا يستغني عن قوله او عند وجود اقوى

قوله والمشهور خلافه اي ان المشهور ان زيدا ضربته مما اختير فيه الرفع لعدم قرينة ترجيح النصب الا لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع مثل ابو يوسف

قوله ما يختار فيه الرفع ان كل ما وقع في مقابلة الاختيار والا يكون يوجه الا فعل او اخره علم وهو جملة فلا يرد ان يكون بكلام المص اي قوله عند عدم قرينة خلافه زايد الحاكم مثل ابو يوسف

منها ابي الحسين اي معنى لانه لا يمكن وجود قرينة ترجيح اختيار الرفع في التركيب فانهم ونا كل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح اما الاول لان قرينة التصحيح الحالة موجودة واما الثاني لان قرينة تجد صحة النصب الذي هو مرجحه الرفع النصب لان الرفع وحب قوله لان قرينة التصحيح المتعلق بيحتار لا بتعين قرينة خلاف الرفع بمعنى قرينة ترجيح خلاف الرفع كما توهم قوله بيانه عطف بيان قوله بعارض كون خبر جملته على تقدير الرفع وزيد ان سالمة عن خرق ارجح الكن حمل يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع بوجود قرينة قوى من قرينة خلاف الرفع العدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه اي لا ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه قوله كما اذا اخر الا وفي وجه اذ عند وجود اما مع غير الطلب اذا المفاجاة فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما وحده او اذا وحده قوله مع غير الطلب بتعلق بخبر لان المتبادر من الخبر عن فهم خبر المبتداء قوله فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ولانه يلزم كون جملة الا به اسمية وهو قبيل تطلب اذا كان بوقوع الطلب خبرا بتاويل يكون بجملة اسمية انشائية قوله ولم يلزم الاسمية مثلة وقوعها بعد هما قيل الا لزوم في غير باب الما اعلى تقدير النصب قوله العطف على جملة فعلية تحقيقا لمجرد التحقيق كما نحو ضربت رجلا ضارب عمرو وهند انقياها فان اسم الفاعل المشبهة بالفعل في حكمه واتبع سيبويه عن الجملة الفعلية جملة التعجب نحو احسن زيد وعمرو وضربته لكون فعل التعجب بجوده وتجرده عن العرض الحقا بالاسماء فقال ولظان جملة

قوله وهند انقياها كذا فيه يحتمل ان يكون بمعنى يختار فيه الرفع على النصب اي يحتمل ذلك او على تقدير الرجل حيد انقياها على تقدير الشارح لهذا الباب او يحتمل ذلك الرجل حيند احذفه وغيره بقوله يعتذ بها على تقدير الحجي وهذا الكتاب من ابو يوسف احمد شيرعلبه كتبه في وقت السحر ليلة اثنين سابع عشر صفر المظفر ٣

تحقيق التحقيق من لوازم الاسماء للفعل الشرطي بدم ابو الفضل

الثانية في المثال المعروض الاعتراضية معطوفة ولو الزم عطف خبرية على الانشائية
وفيه ان عمرو وضربته يستعمل في انشاء التحسر وبما اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا
كانت الجملتان معمول القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكر اضربته فانه ليس العطف
في معمول القول باعتبار انشائهما في حقيقة حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في
التناسب بل باعتبار انهما مقول به ولا تفاوت في المقولية بين الانشاء
قوله ولا يعد معمولها الصحيح اي العمل كانه اراد انه لا يعد وجوبا لانه
ممكن في باب نحو زيد وضربته من وجوب النصب فلا تجد وان يحتج وجوه الفرق بين لما ولم
انه يجوز حذف فعلها ثم لما كان شأن في محله فلا صح انه لا يعد معمول لما بعده لكن
الظان يجوز حذف الفعل بعد لما فشأن بعض الفعل الامتناع لا الوجوب
قوله وانما قال من حروف الاستفهام لو قال وانما عطف على حرف النفي
عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه جاء ذكر ما نصه نكتة لا ادري
حروف وانما نصه نكتة لذكر بعد واختياره على مع الاستفهام فتامل وانما
حروف فلو كان اسم الاستفهام ويجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز متى زيد اضربته
صرح به الرضي **قوله** ليشمل نحو هل زيد اضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة
لاقتضائها لفظ الفعل لانه يعني قد في الاصل المعنى فيه تقدير الفعل زيد لا كما
كلام النحاة بان الابتعاد ولفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى الفصل
بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل فيجاء على الاسم نحو هل زيد قائم
فنقول انما قال بحروف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت
ضاربه فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختباره الى الاستفهام

بالتركيب المستفهم على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم
بعدم جوازه فهل زيد اضربته الحكم على تبيان غير المفتاح كما لا يجوز هل اضربته
على ما في المفتاح لا قبح هل زيد اضربته بل حسن فلا وجه لقبح القول ان يجوز هل زيد
ضربته لكي يستقبح هل زيد اضربته سوى ما ذكرنا يرد ما في الشيخ الرضي
ان اراد حروف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول هل
على الفعل مع وجوده الصورة لانه لا يرضى الفعل بين وبين الفعل اذا وجده في الكلام
قوله ونعاذ الشرطية خلافا للكوفيين في اختياره الرفع بعده ان واذا
ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السوية خلافا للمبرد فانه يجب
بعدها الفعلية فيجب النصب معها **قوله** وفي ما قبل الا فقد تاعد في الخلف
ولا في التقدير وانما في التعبير حيث قد يوصل بعض الصلة وحذف
الصلة مع بقاء المضاف اليه على راية وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة
بموضع وقوع الاسم المذكورة قبل الا وفي ولا حاجة الى الاول وصح ان
يراد ويختار النصب وقت الا لان حذف الزمان عن المصدر كثير ولا الى الثاني
لانه يصح تفسيرها باسم اي يختار النصب في اسم قبل الا **قوله** اي مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة الموقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد
اختصاص بالفعل لانها مخصوصة به تدل عليه اختيار النصب **قوله** وعند
خوف لبس المفسر اي عند خوف لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند
اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس
بقرينة لكن النصب راجح لانه فيه يغني عن تكلف قرينة ومن قال اذ يرجح بخوف

قوله كونه متعلقا بخلقناه اي وفيه انه على تقدير عدم كون خلقناه صفة يجوز كونه بتقدير ضمير بعد خبر لا متعلقا به ١٢ منلا يوسف

قوله قيد المسند اليه اي وهو هناك كل شيء وقيده خلقناه ١٢

قوله لكلامه اذ قيد المسند اليه اي ان ذكر صفة او صفات كثيرة للمبتدأ ليكون الحكم على ذلك المبتدأ المقيد بواسطة القيود فجعل خلقناه صفة المبتدأ يفيد كون الحكم عليه المقيد ترجح

قوله بان نخبر اي بان نعربه قوله بخلقناه اي لانه على تقدير خلقناه وهو بانه ١٢ اي نصب ان خبرا يكون بتقدير متعلقا بخلقناه ١٢

لانه مع اللبس يجب دفع اللبس فيجب النصب واما عند تحقق دفع اللبس
فمختار اذ لم ينصب للعلم بكونه خبرا بان نخبر افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة
فرجح عليه النصب لكونه صفة رجحان كون قوله خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه
يفيد فائدة تامة على انه كلما زاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد وانه ينبغي ان
يترك اللبس في موقع وجوب النصب واعلم ان تحقق اللبس بالصفة فيما اذا كان
المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق
تحقق اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشيء
خلقناه بقدر بدل كل بالام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه
ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب ما يستخرجه من القوة الى الفعل وهو انه
ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع
نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت
غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس الى الاهانة
اللازمة قوله فان المقصود الحكم على شيء بانه مخلوق الى آخره قرأه
فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وبدل المعنى عن المقصود ولا خفاء
في نفي كون المقصود صفة في الاسناد لانه يستدعي فسادا لان المدعى ان في
مقام قصد الاخبار بالجملة التي تعم الاولى النصب اذا كان مع الرفع احتمال الصفة
لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا او لا على
انه على ذلك يلزم ان لا يكون النصب في الآية مختارا عند المعتزلة مع ان الفريقين
متفقان في ذلك فتدبر قوله او عنده وهي داره ونحو ذلك فان قلت

قوله فتدبر لعل وجهه ان النصب يوجب خلاف المعتزلة فكيف يختاره الا ان يكون كل شيء في الآية مخصصا بما عدا افعال العباد الاختيارية

قوله ان يكون فيضا منه اي كناية عن كون المستخرج مطابقا للواقع لان الفيض مطابق للواقع

قوله لانه المدعي اي المدعى ان نصب ذلك الاسم اولى في ذلك المقام بشرط حصول الالتباس لو رفع منلا يوسف

قوله معنى صحيحا فلا يتوقف على استدعاء فساد المعنى على تقدير الوصفية ١٢

قوله قلت اذا كان المقصود اي او نقول ليس ذلك المثال من باب حذف العايد بل من باب الاقتصار على التركيب اعتمادا على علمك بان نخبر لا بواسطة عايد وحذفه بعض حم عبد الغفور

قوله عن تكلف وانما كان هذا تكلفا لان الاصل في الخبر الافراد منلا يوسف

فلا يصح كونه مما يستوي فيه الامران بل ترجح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده
قلت اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده فلا بد من تقدير عنده على تقدير الرفع ايضا
قوله فلا حجر معارضه لقرب المعطوف عليه وذلك ان تقول فالنصب مرجح بالاستغناء
عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله فلنا هذا باعتبار المنتهي اما باعتبار المبتدأ
فالصغرى اقرب ثم بعد فيما بين ارباب العربية باعتبار مثل هذا القرب والاعراض
في مثل هذا قوله والا بالتشديد ليس الا غير تحليلي قوله لوجوب دخولهما
على الفعل اما وقوع التخصيص فبالاتفاق ووقوع الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار
بعدها النصب ومما يجب النصب بعده عند بعض الاخفش والمصنف لما جعل
اوفيما يختار النصب فاغتنمه ومما استخرجته من القوة الى الفعل بيان موضع وجوب
ان يكون فيما اضمر عاملة على شريطة نكرة صرفة نحو رجلا اضربته فانه لا يجوز
فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدأ قوله فالاختيار الذي ذكره مفقود وتحقيق
المقام ان اللبس انما يتحقق في القصد وكون المقصود به فلو قصد زيد في ذهب
اذهب احد زيد او دل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس
لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما قصد به هذا المعنى مثلا ان يخلق
في هذا الباب بتقدير خلق انه زيدا لانه حذف الفعل فيه لتعينه فهو بمنزلة
المذكور فيحتمل التجاوز الى الفاعل فيقع ضابطه بحيث ان الفعل عليه تعم كلما اتحد الفاعل يكون
كذلك لكن ليس بمنقض عليه وبهذا انه فيه اتقان ان زيد ذهب به صيران
يكون في تقدير اذهب الذهاب زيدا بان يكون النايب لزيد الا ذهاب
المسند الاصيد مجازا لانه كلما لم يقصد به ولو دل قرينة على قصده فليس

قوله لا يتقصر عليه اي وكما لم يتحد الفاعل في هذا الباب فان ازيد خلق من هذا الباب مع عدم الاتحاد لان فاعل خلق المفسر هو زيد اي ضميره وفاعل الخلق المقدر هو الله تعالى عز وجل منلا يوسف

قوله هذا الاتصال اي في هذا الاتصال الفاعل اي المسند اليه غير متحد فانه في اذهبت امالس الذهاب ... لهذا المثال ... قوله ... يفوت المقصود والذي هو التقييد ١٢

عنه وقد رده الشيخ الرضي بان الضمير الذي يسند اليه الفعل يكون له اختصاص
بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك بل بالذهاب وان نصب باذهب فقال
اذهب بزيد ذهابا كما قال انبته نباتا لكن ليس له اختصاص ومزيد
مناسبة بل اختصاصه بذهب فالفعل المسند الى المصدر ولكن ذلك وقد نقل
عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يتخلف في هذا
المثال **قوله** وجب الابتداء لتقييد الرفع بالابتداء يشاد من بطلان الوجوب في
هذا المقام وقد قيد بالنص لينفي ترجيح وجهه ان احتمال تقدير ذهب زيد
مرجوح لاحتياجه الى الحذف والمستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاسم اولى
بالفعل يرجحه على احتمال مرجوح كما يكفي في ابطال الحكم لوجوب الرفع بالابتداء
قوله وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى في الزبر ان مرفوعا فيقع بعده
فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي ولو سلط
الفعل على الرفع ونصب لا يبطل القصد الى الاخبار ويفوت المقصود فيقول كل شيء
فعلوه في الزبر ثابت جميع هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب
الى بيان انه لو سلط الفعل المذكور وكونه على تقدير وصح على تقدير لم يكن
موضوعا كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين في هذا المقام وتوهم الشارح نعم
لو ابتنى كون الاية مما نحن فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لا نفي المعنى لكن حمل
عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن ذوق الكلام واعلم ان قوله كل شيء فعلوه في الزبر
مثل ازيد ذهب به في انه يتوهم انه من باب الاضمار ومما يختار فيه النصب لانه على
تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة **قوله** في الزبر اي في صحائف اعمالهم

قوله انه يتوهم ... كانه يتوهم كون ازيد ذهب به من هذا الباب وما اختير فيه النصب لكونه وقع بعد الاستفهام وهو من مواضع التي يختار فيها نصب الاسم المذكور كذلك قوله تعالى يتوهم انه من هذا الباب وما يختار فيه النصب لكونه وقع في موضع يلتبس الخبر بالصفة لو رفع الاسم المذكور وهو من مواضع التي يختار فيه النصب منلا يوسف كتبه شير خليفه سراي غلط

قوله مناط الفائدة اي بان يكون فائدة ذكر ذلك ... بل الكلام ... مختص بافعالهم ... حتى لا يكون الكلام ... قوله افعالهم فالصحيح في اسناد الكتابة اليهم مجازا انما هو اسناد كتابة افعالهم دون كتابة كل شيء ١٢

في القاموس الزبور الكتاب بمعنى المزبور والجمع زبر كقدر الا انهم لم يوقعوا فيها فعلا
بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم بحيث ذكر ذلك فيجعل الفعل على
الكتابة بانه لو حمل عليه لا يضيع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه نظر
تجويز حمل الفعل على الكتابة يصحح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم
ان هنا مانعا اخر وهو ان حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحائف
كل شيء بل كل مفعول لهم ولذلك لم يجعل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها
كتابة افعالهم اشارة لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام
الكاتبين بافعالهم **قوله** وان كان صفة لشيء بناء على تجويز الفصل بين
الصفة والموصوف بخبر الموصوف **قوله** لان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم
مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الاية الاخرى فلا يصح نافيا لان
الافادة وغيرها الاعادة وان اراد انه ليس في فائدة يعرض لانه خلاف
المعنى السابق ظاهر لان فيه بيان انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كاذب بل
صحائف اعمالهم مطابق افعالهم **قوله** بحيث لا يغادر اي لا يترك **قوله**
الظاهر ان قوله يكون دخول الفاء ... الظاهر انما هو لقسمة المبتدأ
الغير الفارق بقاعدة اعمالهم ما بعد الفاء وما قبلها او باعتبار اي جعل الاول
خبر اطلاق الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد بعيدا لكان ابتناجه الى هذا الباب
مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط **قوله** عن بعضهم هو عيسى بن عمر **قوله** الفاء
فيه مربط اليه تقدير كاين بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير كاين وجعل الباء للسببية
قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل ما بعده فيما قبله فيحمل هذا الفاء فاء الشرط

قوله وجعل الباء للسببية اي تقديره الفاء كائن وموجود في هذه الآية بسبب معنى الشرط فيها لانه لو لم يكن فيها معنى الشرط لم يكن فيها الفاء منلا يوسف كتبه شير خليفه

قوله متعلق اى كل واحدة منهما علة له على حدة لا انهما معا علة اخرى واحدة لان تقدير الكلام يكون هكذا او كذلك نحو الزانية والزانى لان الفاء فيه بمعنى الشرط كما هو عند المبرد والاية جملتان كما هو عند سيبويه منلا يوسف

قوله والنكتة فى قطع الاية اى حيث لم يقل وكذلك نحو قوله تع عز وجل الزانية والزانى اه بل قال ويجوز الزانية اه فقط س س بل حيث عطف عليه لذلك لا على مدخوله منلا يوسف

قوله بمقام اى المقام الذى وقعت هذه الاية فيه اى باب ما اضمر عامله بمقام اه

قوله مقام اى وهو علم المعانى

وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء عن موقعها المعروفة موضع الفاء

ومقام خراجه عنه بمقام اخر قوله والاية جملتان الخ اشارة الى ان قوله الزانية

والزانى عطف على كل شئ فعلوه فى الزبر وقوله وجملتان تقدير الاية جملتان عطف

على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان تعليل لكون الاية مثل قوله تع كل شئ

فعلوه فى الزبر وتحميل الكلام المترجم خلاف ما اختاره النحاة من يكون نحو مبتدأ وخبره قوله الفاء

بمعنى الشرط والعائد بتعريف الفاء فانه فى معنى عاقبتهن قد يكون الوصف عقد الحب

ما لا حاجة اليه وجملتان عطف على الخبر فيكون النكتة فى قطع الاية عما قبلها انه

من هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مع علتنا الى رفع كما يتجاه

زيد فاضربه انما جملتان والمراد بالفعل الا ان لا يكون ذكرا احديهما متفرعا

على حذف الفعل منه الاخرى وذلك ان زيد ان الزانية جملتان مع رفع الزانية

وما هو جملتان فى حال الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى التقييد

بالجملتين بالمثال قوله وللتفسير هذا اظهر قوله واختيار النصب اظل

بالاتفاق الخ يعنى ان قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين

السابقين وذلك ان جعله دليلا على دعوى ان الاية ليست من باب

وعلى التقديرين نحو ان السوق فيستدعى ان يقول والا فلا يلزم ان يختار النصب

فالاوجه انه اشار المص الى جميع ما ذكر فى الاية مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة

فقال الاية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والاية جملتان عند سيبويه

وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب ولا يبعد ان يجعل

قوله والا فالمختار النصب فيهما اما فى الاول والثالث فقط واما الثانى فى

اختيار النصب ١٢

قوله ان يختار النصب يعنى اذا كان السوق هكذا ولم يقل بمقتضى السوق فان كان سوقا باللزوم س س يكون التقدير ان سواجها فالاوجه اه ١٢ س س

قوله والا فيلزم اى الا ان هذا القياس استثناء متصل وهى انما يتجه اذا

يعنى انه ليس التراكيب الثلثة المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب صح صح

وهى ازيدا ذهب به وكل شئ فعلوه فى الزبر والزانية اه ١٢

واعلم انه لو قال بعد قوله او ذكر المحذر منه مكررا او عطف عليه اسم محذر منه ليشمل قوله تع قوله فى القسم الثانى اذ وقوعه فى كلامهم يكون نافة ناقة الله وسقياها لكان اولى فان هذا النوع من التحذير مذكور فى المطولات ولهذا يكون عندنا كما قرب الشر عبد الغنى

عد فى الكشاف من التحذير فتامل قوله شروع السامع اى بخلاف المحذر منه فى القسم الاول فانه مشتمل على شروع اه

فلم يحتج الى تكراره فيه منلا يوسف قوله ولهذا اى ولاجل ان الوقت فى القسم الاول اضيق لا يذكر اه عبد الرحمن

قوله فى القسم الثانى التزم اى التزم فيه الحذف

فلا التباس بالصفة قوله لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر الفات وقت التحذير

سيما فى القسم الثانى الذى اجتمع فيه الى مكرر المحذر منه العدم شمالة على مخافة بتروع مع

بخلاف القسم الاول فانه غير ذكره ساعة ولهذا لا يذكر المحذر قوله اى عطف عليه ذلك

على ان المعطوف بتاويل فيه فالمعطوف فى هذا المقام من قبيل الحذف والايصال فيكون من قبيل

اطلاق الاسم بحال على المحل قوله او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا فان قلت

لم جعل تحذيرا مفعولا له التقدير غنى عن تقدير ذكر او تحذير فقد ارتكب الشارح ما لا

حاجة اليه قلت دعاه اليه ان التقدير تصحيح عطف او ذكر لانه لا يقال لا يصح جعل تحذيرا مفعولا

للمقدر لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر الفعل يفوت

فرصة التحذير فقصد تحذيره الى التقدير ومن لم يتفطن بهذه الدقيقة اطال على نفسه

المسافة فقال التحذير علة لتقدير اتق دون غيره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا

بالعطف على المفعول له اى بتقدير اتق اما للتحذير عما بعده واما لذكر المحذر منه

مكررا وطول الكلام به قوله اى مما بعده ذلك المعمول بعد الباب هو اعم من ان يكون

تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقديره اياك بل هو اولى فى مصلحة الضمير المنفصل

فتامل قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من تقدير فى المعطوف هذا النوع بل لا بد منه نظيره

وجوابه منع الضمير وكيف لا ولو تم وجوب الضمير لا تنفع ما ذكره فى جواب فالاولى وبعد

منع التصحيح ما ذكره مع تسليم الوجوب فى حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة ما فى

قوله مثل اياك والاسد فانه بتكرير ما اشار الى ان اياك ليس عطفا على ان الالف فى هذا القسم

من التحذير اذا كان ضميرا او يكون ضميرا احقا طلبا وقد يجيء منفصلا نحو اياى والشر ولفظ

فيه تقدير اتق عليه صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المص تقدير اتق

الاخير

قوله مع تسليم الوجوب يعنى لا نسلم الوجوب لم لا يجوز ان يكون ذكر مصدرا منصوبا فالمحذر منه

دفعا على تحذيرا او يكون ان مفعولا له للقول تقدير اتق كما صرح به المحشى بقوله والاولى جعل ذكر

مصدرا اه ولئن سلم الوجوب بان يكون ذكر فعلا مجهولا معطوفا على فعل مقدر وهو حذر

وذكرا فعل الشارح فالواجب العائد دون الضمير فقط هذا ما استخرجه من عبارة المحشى

منلا يوسف كتبه شيرخليفه فى الليلة الرابعة بعد نصف الليل تاسع عشر شهر صفر سرانى علط

قوله واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك فقال لا يكون الضمير مفعولا بتقدير اتق تحذيرا لما بعده لانه
المحذور منه لا المحذور ووقعه بان الضمير محذور منه ذكر لتحذير الفاعل اتى لطف عما بعده بتقدير
اتق لانه لما الغرض في قرب الاسد منه حتى كانه نفسه ولا دلالة في عبارة الكاتب التعويض على
ان التحذير للمعول بل لا يدل الا على ان المعمول للتحذير منه قوله واياك من الاسد
قوله نفسك وتقديره لكن هذا يكون فيكون التقدير اتق من الاسد لان المبدل منه
منصوبا بحذف بجار وهو سماعي ١٢ وهو نفسك في حكم العدم ١٢

يشير بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير على صيغة المخاطب اتقيا على سبيل
الاتفاق وقد يكون سماعيا عاما مما في المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم
الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها قوله والاخر عليك ان
تقدير اتق في قول التوضيح غير صحيح لانه لا يقال الخ ولذا التقدير اتق متضمن معنى التقييد
لان القرينة لا تدل عليه فقال يجوز تقدير اتق متضمن معنى التقييد فقد خفف وقال و
نحن نقول اياك والاسد تقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الابعد نفسك وبعدها
بالاسد واياك من الاسد تقدير اتق نفسك بالاقعد عن الابعد نفسك للكمال وبعد
منك والاول من الاسد عنه قوله وان تقدير بعد في مثال النوع الثاني عن مناسب لا المعنى
الا فيه ان لا انفاء عن القريب انما يكون بتبعيده عن حريم نفسه فقد بالمراحمة فيصح
جعل التقدير بعد نفسك في الطريق نعم الانسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورة
تقدير بعد الا ان يقال يلزم في نصب الطريق بحذف بجار وهو سماعي قوله فان
المعنى على بعد نفسك مما يوذيك كالاسد فان تقدير بعد نفسك يوجب
كون النفس محذرا عنه فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع الاول
ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده لان المراد بما بعده ما بعده لفظا او تقديرا
وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوجه على تبعيده عن الرذائل
يوذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لا غنائه
عن النصب بتقدير من في نحو واشتماله على بيان كيفية التحذير فافهم لبعض الناظر
في هذا المقام كلام يحجب الافهام ويدهش الاوهام قوله وتقول في قسمي النوع
الاول اياك من الاسد فتقدر المحذوف وتحذف المعطوف لان المقام لا يسع المحذوف

قوله ولما علم اي كما اشار اليه المحشي قوله ما لا يدعي اي بجواز ان لا يعلم المخاطب بانه اشد امتناعا وانه اذا ادعى
انما يقول لا بتقدير العاطف ووجه معه كون ذلك لا امتناع واقبحا وفيه نظر اذا ان دعوى البداهة
ان السكوت في معرض البيان يفيد في محل النزاع غير مفيد كما يجيء وذلك الغلط في موضعه فاعلمه مثلا يوسف
الحصر فيه فتامل مثلا يوسف كتبته قوله المعنى الاضافي اي وهو انهما موضوعان للزمان والمكان باعتبار
شيء خليفه في يوم الربيع ١٢ ووقوع الفعل فيهما وقيل اسم الزمان والمكان ما اشتق من فعل اسما لما فعل
فيه الفعل من زمان او مكان حسيه

المعطوف معا قوله اياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز
في سعة الكلام وقد علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع
تقدير يا ايها الاسد بامتناع تقدير من ولا حجة قوله فان قلت فليكن تقدير العاطف
وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال من قوله امتناع تقدير من لا يثبت
المدعي بدون حجة امتناع تقدير الواو فبيان ان لا حجة يشعر على امتناع تقدير
فيكون الجواب لا ينفع ما لا يدعي ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان قوله
شامل الاسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي
وهو ظاهر قوله فانه لا زمان ومكان عن ان يفعل فيهما قوله فيه
سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور في
هذا البحث فالفعل قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب لا نقول في يوم الجمعة انه
فعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل
فيه ولا لكان للزمان زمان وكذلك نقول اذ ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا
في ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور
ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا او كثيرا ما
ينصب المفعول فيه من المذكور ضمنا قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه
بانه لو ذكر يوم الجمعة لما فعل فيه مما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية
ولو ذكر معناه تحقيقا لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة
لو اخذ موصوفا فيكون ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لو ذكر ما نسب اليه الفعل
بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما
فعل فيه يوم الجمعة يوم طيب ١٢

قوله في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولعل التحقيق ان يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة غيره في شهدت في يوم الجمعة
بالاعتبار فلا يصدق على الاول انه ما نسب اليه الفعل بنفسه ولو اعتبر الاتحاد الذاتي فقط لم ينفع قيد الحيثية اذ يصدق
على الاول ايضا انه اسم ما فعل فيه من حيث انه فعل فيه في شهدت في يوم الجمعة وقس على هذا ما سيجيء اثناء
انه نوع في المفعول له مثلا يوسف قوله في يوم الجمعة اي الآن المعنى تحقيق يصير سبب تحقيقه [illegible]
المصطلح له وهو ما نسب اه وهو قوله
لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بنفسه

نسب اليه الفعل المذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي
واعتبر فيه قيد الحيثية كان المعنى صدق اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع قيد الحيثية
لانا نقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيما اذا جعل
قيد الحيثية متعلق بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل جهة
الحيثية لانا نقول فلا يكون جهة الحيثية كما شاع اعتبار التعريفات ويكون بعيدا
من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح
لا انه يتعلق بالحيثية والمعلل بها وايضا قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه فليس في المعنى انه
ليس ذكره من جهة الحيثية حتى يصدق على ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك
ولا لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل
فاعل قوله ولكن انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية الحكمي [illegible]
قوله مذكور فاحتفاظ شهدت يخرج [illegible] المتقدم [illegible] [illegible]
ان يقال لم يعتبر [illegible] على ان المكان الاختصار قوله مهما كان او محدودا المبهم
ما لم يعتبر لحدوده نهاية كالجهات وبالمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة
والشهر والسنة قوله ونحو في المكان ان كان الجار [illegible] الضمير راجعا الى
نحو المكان [illegible] المكان لانه عين المكان [illegible] المكان الجنس
يقع على القليل والكثير [illegible] لان [illegible] المكان [illegible] [illegible]
ظاهر من الضمير [illegible] المكان [illegible] [illegible]
الشارح [illegible] [illegible] الى [illegible]

قوله والسنة سواء كان ذلك معرفة او نكرة كيوم وليل وشهر ويوم الجمعة
وليلة القدر وشهر رمضان فاقتصار المحشي على المعرفة [illegible]

قوله وفسر المبهم اي بعض افراد الظرف المكان المبهم واما تفسير غيره بما فهم من
قوله بالنكرة [illegible] الزمان المبهم
قوله ورد لا يشمل المنصب [illegible] المعرفة [illegible] المتفسير
مع انه من افراد المحدود [illegible] قوله وما في معناه اي من جهة ووجه نحو
بمعنى ما وكنف وذرى فلا يقال زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه اولى
جانبه

والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتأويله الفسمانه قسم من الظروف
قوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة غير انه غير ما نحو
تحت وتحدون فيه وفيما غير جامع لخروج نحو خلفك عنه وورد بانه الجهات
الست مثلا عنه وتمثيل في تعميم التعريف بالانسان [illegible] الفاضل الهندي في الكافي
ومنهم من فسره بما فسره الزمان المبهم ورد بخلو جانب وما في معناه فانه [illegible]
بعد بين ولكن القبيل بلوغ شيخ فانهما بقيدان مع انهما مع ان هذا التفسير
قوله لابهامه [illegible] الابهام اللغوي لا ما شتق منه المبهم المصطلح
ولم يرد وجه الحمل [illegible] خفية [illegible] حكمهما ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند
ولدى وشبههما وابهامهما بالمحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه الحمل الجمع
ولك ان تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل الابهام بيانا لوجه الشبه او وجه الحمل بين
شبههما الاجل ابهامهما [illegible] وجه الحمل مذكور اصالة قوله وفي بعض النسخ
لابهامهما كما هو اللفظ والظاهر على عند ولدى وشبههما ويحتمل الرجوع اليها
والمبهم قوله ولفظ المكان ولو كان معينا نحو جلست مكانك [illegible]
قيل لا يقال كنت مكانك ويقال جلست مجلسك فلعل لفظ مكان بجب
اشتق منه ومرادفه ولا يجب المكان بغير ما اشتق منه ومرادفه وحمل
الشارح وغيره قولهم الكثرة على كثرة استعماله وهو بعيد من العبارة ويحتمل ان
يراد انه على الكثرة استعمال المورثة للابهام فانه اذا قرب كان الشيء يحمل مكان
الشيء لا يكون الكثرة فيصير مبهما قوله ما بعد دخلت وسكنت ونزلت
قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به على الظرف وانه مفعول به ولو

الشرح [illegible] [illegible] [illegible] عليه رحمة رب [illegible] فانه ان قال الداخل في
نحو دخلت البلد هذا او ذلك [illegible] [illegible] الان المراد صحة
النسبة [illegible] [illegible]

قوله در امدم در خانه حاصله دلیلکم و انه دال على مدعاكم ولكن عندنا ما نافية وهو ان استعمال الفارسي معنى دخلت الدار بدر امدم در خانه يدل على ان في مقدرة في استعمال العرف وذلك فلم يكن ما بعده مفعولا به ١٢

قوله او المحلة فهنا نسبة الفعل الى المكان وهو جميع اجزاء البيت ولم يجز ان ينسب الى مكان عام وهو جميع الدار او المحلة او البلد منلا يوسف

قوله درخانه اي دخلت في الدار ولفظ در في لغة العجم بمنزلة في للظرفية س ١٢

على انهم لم يستعملوا مع في كما لم يستعملوها مع ذلك المكان لكونه مفعولا به مجازا لكن قال الشيخ الرضي ان دخول في الازم في غير المكان جائز فيه ويستحسن ان استعمال مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه فيه بحث وتعارضه انه يقال في الفارسية در امدم در خانه قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره هذا لا يصح على كلية اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت والا صح ان يقال في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد قوله فعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت المحلة ودخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت قوله قلت المراد المذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل يرد اعجبني التاديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه في قوله اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله قوله اللهم الا ان يراد بذكره معه العمل فيه او بتعريف المفعول له التعريف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انتصابه بالفعل واورد الفعل المنصب لزم الدور وفيه ايضا انه يرد عليه اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اعجبني التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله مذكور معه العامل فيه في تركيب ضربت زيدا للتاديب فافهم قوله مثل ضربته تاديبا الى قوله فان التاديب يحصل بالضرب قبل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به بما يتضمنه التاديب وهو التادب وانما نصب التاديب لتضمنه التادب ولكونه امتناع ضربته تاديبا كما صرح به الرضي نقلا عن النحاة فالجواب منع ان التاديب

جواب عن سؤال مقدر ١٢

قوله بعد اعجبني التاديب وفيه ان قيد الحيثية معتبرة في التعاريف فلا يرد شيء كما في المفعول فيه منلا يوسف كتبه شير خليفه بعد العشاء

قوله لسيما كذلك اي ليس كذلك الضرب الى الدار منلا

قوله يعرف حكمه اي المقصود بالذات والقاصر من التعريف ذلك اي معرفة حكمه فلا يجوز اخذه في تعريف ذي حكم ١٢

قوله ووسيلة فيكون السبب الذي هو الضرب مغايرا للمسبب الذي هو نفس الاحداث فانه فيع السوال منلا يوسف

قوله لقوله ظاهرا اي اذ المخالفة لا يكون الا ظاهرا فاعلم ان هذا القيد لم يكن في بعض النسخ منلا يوسف

عين الضرب بل هو احداث التادب والضرب سبب الاحداث ووسيلة قوله بخلاف مخالفا للزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا او الظهر ان يقيد بخالف الزجاج هذا القايل خلافا لان قول النحاة اصل وخلاف انما وقع منه قوله ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته فيه ان الزجاج لا يدخله في المفعول لصحة تاويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى فرفعه بمنع كون المراد ذلك بل ماتح بما ئول اليه ويرده الملص بانه لا فرق في المعنى بين تادبنا وللتاديب وليس قول التاديب مفعولا مطلقا قوله ويخص اللام بالذكر التعريض لوجه تخصيص اللام هنا دون في في المفعول فيه متنبئا على الغفلة عن الايضا من دواخل المفعول فيه نحو قمت بالمسجد قوله احترازا عما اذا كان عينا ينبغي ان يقول احترازا عما اذا كان غير فعل الشمل نحو جئتك للسواد قوله اي تحد فاعله وفاعل عامله اشار الى ان الملص فانه الواضح الاظهر قوله ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان تحد زمانا وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة وانما جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما قوله او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر ولا حاجة الى هذا التصحيح لان المذكور لان علم القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقال بعد الجبن من اوله الى اخره جبنا واحدا لا اجبانا متعددة قوله ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح الجبن هذا التركيب وان يوقع الصلح فلم يجب كونه مقارنا في الوجود اذ لم يجب

قوله بل ما يؤول اليه اي بل المراد ما يؤول اليه وهو ضربت للتاديب فان ما ايقع الجميع واحد منلا يوسف

الذكر القعود ليس هو الجبن لان ما بعد الموجود ليس مقارنا للمفعول له مع معناه مستقلا ١٢

اللفظ فالعبارة الواضحة الموجزة القعود بما جاز ١٢

قوله الوثوب منه قدس سره في تفسيره الوثوب برجستن عبد الغني

قوله فتدبر لعل وجهه انه لو قال بالمذكور لتوهم ان الالف واللام خللا في التعلق مع انه ليس كذلك منلا يوسف كتبه بشير خليفه

الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل قوله وفي بعض نسخه
ان هذا الى شريف جرا لحملها بحط الفاتحة قائما مقام الفاعل وتخلوه
عن تكلف ضمير راجع الى المصدر او قامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر
النحاة على انه لا يجوز اصلا ومن النسخ توجيهات وجوابه معه متعلق بمحذوف
وهو فاعل الظرف فانه بمنزلة تقديره اذ فعل كائن معه اي مع فعل فالظرف
فاعل مجاز كما ان خبر مجاز اي نحو زيد في الدار وفيه تامل قوله العير و
النزوان وكتب في حاشية العير حمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب
قوله احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء والاعتراض الاحتراز على ذكره بل احتراز
عما لم يذكر بعدشي ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع ولولاه
لكان المذكور الخ قوله متعلق بمذكور فيه لطافة فلو قال بالمذكور الطف
فتدبر قوله اذ المفعول نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا
وعمروا معه قبل العطف غير صحيح كون زيدا في كفاك وزيدا مفعولا معه
اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمروا معه تحكم وانما جوز الشارح على ذلك
حسبك وزيدا وهو الشيء والغني من جوع الى حسبك مضاف ومضاف اليه
ولذا جعل جارا بالمجرور الظرف المنقطعة الا في المفعول فعلا عدا
المفعول المنصوب قوله سواء كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما
يجيء فانه يرج فيه الشبه الفعل ومعنى الفعل ايضا الا ان ما يدل على الفعل فيه ايضا
لفظي فالوجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي

قوله وانما اوار الشارح على ذلك اي على زيد في كون زيدا مفعولا معه في هذا التركيب ١٢

قوله كما سيجيء اي في شرح قوله فان كان الفعل لفظا ١٢

قوله فيه الشبه اي في الفعل لفظا ١٢

قوله على الفعل فيه في صورة معنى الفعل س س

قوله وانما تعرض له اي بقوله مالك وزيدا ١٢ احيث قال او معنى منلا يوسف

قوله سماعي فتعرض بعلمه ان اعمال معنى الفعل في المفعول معه ثابت في السماع لا في القياس س س

قوله وهو ما عدا اسماء الافعال السماعية وتحو نزال المعدول من النزل قياسي وتحو

قوله بيان معنى الفعل وهو ما يدل على تحدث ١٢

بجعل شيئا في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكفي عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة
الى معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل اعماله سماعي وهو ما عدا اسماء الافعال
السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا والاوجه لتاخيره الى قوله فان كان الفعل
لفظا قوله والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد عند اهل
الاخفش ويرد عليه المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستو
الخشبة بل صعد الماء اذ ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى
استقام وبلغ كماله كما يقال استوى الرجل وليس شيئا لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله
بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له قرشتو النيل انفارسيا
فهذه الاكرة لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب قوله او مكان واحد ما ذكره
الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العباب فقيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور
ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركها في مكان واحد
مع تعدد الزمان يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فاعلم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد
في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى والاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة
بالمشاركة في زمان واحد وجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم المحافظة يعني لو لم تحفظ
الناقة وفصيلها ولم تحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا ارضعها وترضعها مكانا بين من قبيل
حفظهما ادخل في عدم تركهما قوله نحو تركت الناقة على صيغة المجهول وجعلته معروفا كان
من قبيل ضربت زيدا وعمروا ولم يكن مما نحن فيه قوله وفصيلها كتب في حاشية فصيل بچه
شتر كه از شير باز كرده رضع الصبي شير خورد كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة
احترز بقوله جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو ونصبها عاملة وعن مذهب الاخفش

قوله وجعل اعراب ما بعدها اي هو منصوب لانها قامت مقام مع لكن لما كانت هي الاصل حرفا اعطي النصب ما بعده عبد الغفور ١٢

قوله ما بعد الا اي التي كانت بمعنى الصفة ١٢ قوله لم يلزم تقديمه على مصاحبه اي كما يجوز تقديم المعطوف على عامله اذا تأخر عن المعطوف عليه عبد الغفور

فان جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب
ما بعد الا للصفة قوله وصلها والعطف فلذا لم يجز تقديم المفعول معه
على صاحبه كما في الابنية ولا على عامله كما قال الشيخ الرضي فاما اذا تقدم مع
صاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقديمه على مصاحبه قوله لفظا او معنى
كان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث الحال مع
انه يجوز في المفعول معه الرفع على عامله وجها قوله وجاز اي لم يجب الجواز
فان الموضع على معنى بعيد وانما حمل عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به
حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا والحسبي نح يدخل في التعريف ضربت زيدا و
انجا مع انه ليس مفعولا معه فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج عن التعريف المفعول معه
لتخصص معمول الفعل بما ذكرنا في ضربت زيدا وعمرو اخارج عن التقسيم فلو حمل
قوله خارج على معنى عدم الاستيفاء لانتقض بحكم المثال المذكور قوله فالوجهان جعل
مفعولا معه معطوفا الا العطف وعدمه حسن بحيد الشرط وجزاء قوله تعين
النصب بجعله مفعولا له لترجحه قوله تعين العطف عند عدم ما يرجح العطف
فان قلت جاء زيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت
هو مفعول معه اذ المراد بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرو والمراد المفعول
معه المذكور بعد الواو المصاحبة معمول الفعل مفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا
حقيقة فافهم قوله ولم يجز عطف عمرو على الثاني فيجب تجويز العطف
بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب ان ترجح
السلامة عن الحذف وترجح العطف لاستغنائه عن اعمال العامل المعنوي قوله

قوله علي في الخفاف اي الثاني اي وما شانك وشان عمرو ١٢

١١٢

قوله الانتهاية اي حدود ونهايات اي السطوح والخطوط وحدها كما يقال في المنطق الشكل هي الهيئة الحاصلة من احاطة حد الواحد وحدود بالمقدار س ص

قوله والمراد هنا الحالة الاعم الصفة دون صورة التركيب كما في كتاب السيد سعد الله مثلا يوسف كنت شيئا فاجعه بعد الغروب في البيت ١٢

الهيئة هي الحالة الظاهرة للمشتري وانتقلت من التعجب نفسه ١٢

وقد اكملنا ما يكفي في بيان المفعول بقوله لا ان عنى ما تصنع والظاهر المعمول النصب
اي نصب الاسم في هذين المثالين لا ان عنى ما تصنع قوله الحال من حال الشيء يحول اي انقلب
سمي بهذا الفن لحال انقلابه غالبا قوله هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة كما في النهاية
والشيء اذا في الحرب والمراد هنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها
خالدين اي مقدرين الخلود ويسمى الاول حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هي اعم
من حال النفس الحال ومتعلقه فشمل نحو جاءني زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس
طالعة الا ان يقال الجملة حالية تتضمن بيان هيئة الفاعل اي مقارنة بطلوع الشمس
وايضا هي اعم من ان يدوم للفاعل ويكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا وتسمى
دائمة ومنها المؤكدة كما سيجيء ومن ان يكون بخلافه وتسمى منتقلة قوله اي من حيث
هو فاعل او مفعول لا اتفاقا فان قيد الحيثية مفيد لانه الهيئة وتحقيقها للفاعل فهو ما
تعليل فيشكل بجاء زيد محسنا فان المحسن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل وانما تقييد
والمعنى ان يكون الحال الاتية لذاته المأخوذة مع صفة الفاعلية من نفس الاخر في وقت
الفاعلية لجمع تعبيرا فيكون يجمع بها بين صفة الفاعلية وهو ان يمكن تصحيحه بان يجيء
كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينتقض التعريف بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول
معه لغير ذلك واعترض بان الحال لا تدل على هيئة الفاعل والمفعول النحويين حل
بل على هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به قوله نحو ضربت زيدا عمرا راكبين
يجوز فيه ضرب زيد راكبا عمرا راكبا واما اذا تخالف حال الفاعل والمفعول فلا بد
من التعريف فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبهما وقد يتوكل
على سبيل اللف والنشر المرتب وجعل حقه هذا وقد جاء على عكس جعل حال المفعول

قوله او معناه المستنبط قال الشيخ الرضي معنى الفعل ما استنبط منه الفعل ولا يكون الا بصيغة كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه واسم الاشارة وغيرها منلا يوسف كتبه شير خليفه

بجنبه وتأخير حال الفاعل قوله او تبنين على صيغة المفاعل المجهول او على صيغة الفاعل المعلوم المخاطب وجوز فيهما غير المشهور قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الاخص ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول لدخول احد الحالين في الحكم استثناء قوله لا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه لحمته واعلم ان قوله عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا كان مذهب النحاة بان الحال تقع عن المفعول مطلقا ولا تتقيد بالمفعول به حقيقة اوما ولا يستقيم جعل ضربت في ضربت الفرس شربا الجر لضرب بلا تأويل باحدثت الضرب قوله وزيد في الدار قائما مثال للمعنى الملفوظ كما رده علي في شرح المفصل انه مثال للحال عن الفاعل معنى قوله فان مفعولية زيد الى الظاهر اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصالها به بل الظاهر ان الاشارة المستنبط منه انما عامل فيها ان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة بل لتكميله فتدبر قوله وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه ان يشتمل على حروف الفعل المفيد لمعناه وخرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا مدخل في المعنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يعتبر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط ولا عمل للكل ما يستنبط فان ان وان وانما والاستفهام والنفي لا عمل لما استنبط منها بل العمل لها على وجعل حروف النداء منه مبني على ان لا يكون المنادى بتقدير ادعو ليكون العامل في المنادى حرف النداء وفي ليت من العامل المعنوي عند المص وما سيجيء عند النحاة التمني والترجي وخالفهم الشيخ الرضي فيما ان المعنى على تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد التمني قوله نكرة موصوفة

قوله على تقييد التمني والترجي اي هو العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليت الرجوع راكبا وجعلت تقييدا قيد الخبر كان المعنى ليت اني ارجع وهو قيد وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت اني وان كان قيد راجعا عبد الغ

قوله او بعد الا انتقاض النفي اي وانما قال نقضا النفي لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون استثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال المص انما حسن التنكير هنا لان الا يقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها عبد الصمد كتبه شير خليفه صاحب

قيل لو قال المخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال المخصوصة ليتناول جميع الصور لان ذا الحال في جميع الصور نكرة مخصوصة فحسن التقابل بينه وبين باقي الصور قوله ان جعلت امرا حالا لانه كل امر وما جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس مما نحن فيه قوله او بعد الا انتقاض النفي فيه بحث من وجهين احدهما ان نحو ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقال استغراق وثانيهما ان النكرة لم تقع بعد الا اجمالا وابهم من يقول فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في حيز النفي فهو ظرف لغو للعامل والا ظهر انه سهو والصحيح وقيل لا يمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صحيح تنكير صاحب الحال فيه منع الاحتمال وضعفها الذي يحال على ما صرح به المص نعم يؤيد هذا الاعتبار نحو بل الاستغراق نعم فيه صحاح كما في نحو وكل امر حكيم وفيه ان منع الا لو كان فرع مصحح لصحة جاءني رجل الا راكبا قوله انتقاض النفي فالمصحح الاستغراق واما من قال الامنع بل لا يجوز وقوع الصفة بعد الا فقوله قرينة باعتبار ان الصفة النحوية لا تكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية في خبر المبتدأ وبحال قوله وارسلها العراك اورد امثلة موثوقا بها للنقض الاول من غير لبس وللثاني بما شاع في المحاورات والمخاطبات ولم يورد للاول على وجه غيرها الا اشتهار الجنس فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة اليه وبالاتيان ايضا شائع في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك لوقوعه في شعر البليغ فال الحب القموس المه العراك اي اوردها كلها جميعا والكل عراكا فادخل ال ولم يغير معنى المصدر عن الكلامية قوله ولم يردها كتب في حاشية المزود المنع قوله ولم يشفق على نغص

بمعنى المنع قول الفرزدق في حد البيت في كتب المعاني المسمى بمختصر تفتازاني بيت هو

بيت انا الزايد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي

مسطور في بحث القصر فاطلب هنا نمقه شير خليفه

في ليلة الجمعة المباركة حين يقرب الصبح ١٣ في شهر صفر المظفر سنه ثمانين والف ١٢

أو خال كتب في حاشية الشفا تخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة
المفتوحة نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده انتهى وفي الصراح نغص بر آمد تمام نرسيدن
وسيراب شدن شتر قوله كان المراد بالارسال البعث والتخلية الظاهر الثاني
لم يردها للتفسير قوله ثم يرد معا لنغص مجهول قوله من العطن الى الحوض كتب في حاشية
العطن ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر خوابانيدن
قوله ومررت به وحده كتب في حاشية الوحد مصدر وحد يحد كوعد يعد وحد الوعد
يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى
المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قوله مثل فعلته جهدك كتب في حاشية
الجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء وهو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة
قوله متناول اى بكل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتناول بل
والظاهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجم الغفير
اى كثيرا ساترا لكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اى اولا فاولا وكذا نحو
وحده لكثيرا فقه مصادر ومن غيرها نحو جاءني الرجال خمستهم الى عشرتهم فان جميعها
الثمانية مضافات الى الضمائر مع انهم منصوبات على الحالية في المجاز لوقوعها موقع
النكرات فانها في معنى مجتمعين ومنفردين وبنا كيدات لما قبلها في تميم معربات
باعرابه ولا يبعد ان يجعل الحال من نحو جملة داخلة في نحوه لان الجملة ليست نادرة
في الحال المعرفة بل في اقسام الاسم بل هي متناولة بالنكرة فيجعل العراك ونحوه مصدرا
للجملة الحالية المحذوفة الكائنة للنوع قوله احدهما انها مصادر لافعال
محذوفة هو الاصح على قياس تعدد خبر الفعل بالجملة يجوز تعدد الصفة اى

115

قوله غالبا فاحفظه اه اى يحتمل ان يكون قيد غالب بالنظر الى صورة الحال المشتركة
فان صاحب الحال فيها ليس بمعرفة منلا يوسف كتبه شير خليفة

معتذر كما ان الاصل في الحال الافراد فجرى الشارح على مذهب الاكثر ومن لم
ينبه زاد على كلام الشارح حيث قال لافعال محذوفة او صفات فسوى بينهما
قوله اى معتركا اشار الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد منه قوله
فهذه تجعل الفعلية وتعت لا الظاهر احوال قوله وثانيهما انها معارف موضوعة
موضع النكرات هذا هو الوجه الراجح الذي ينبغي ان يكتفى به بجريانه في الاحوال المعرفة بكلها
بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصادر قوله فان كان صاحبها اى صاحب الحال
يعني الموجودة اذ الحال المشتركة لا يجب فيها التقديم بل الواو قوله ولم يكن الحال مشتركة
الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليس بمعرفة
والنكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فمجموعه نكرة يجوز جعله حال المشتركة
ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة ومن جعل التقييد
وجه بوجه تخصيص صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظه فانه لا ايقافيها قوله لانها
في المعنى مبتدأ وخبر فعلية ان جاء فيها رجل في حقيقة قائم رجل فالتخصيص الخبر بتقديم
الذي ليس بوقوف وهو المسوغ في صحة الابتداء لا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقديم
كتقديم خبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن جثة بظرف الزمان قوله ولئلا
يلتبس بالصفة في النصب ينبغي ان لا يقيد بتخصيص ذي الحال بالاضافة الى
نكرة والصفة ولا بالاعراف نحو رأيت غلام رجل راكبا ورأيت رجلا عاقلا
راكبا ورأيت رجالا ركبا لان الالتباس بالصفة باق بعد قوله ولا تقدم
اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كالبحر وقاعدا ابعد فيما دل على حيثيتين غير
متميزتين بالعبارة مختلفتين بالحال بان يعمل الاول منهما حال فانه

مثل المراد بالاستثناء ان يكون فاعل احدهما متعذرا او الاخر موثقا نحو ... قاعدة منلا يوسف كتبه شير خليفة في ليلة السبت

اى بين كونه صفة وكونه مصدرا مع انه ليس كذلك بل مذهب الاكثرين المصدرية منلا يوسف

في موضع قوله فان كان اه وجدت في النسخة الشريفة قال البعض فان كان اه

بل الواجب فيها الواو

قوله على حدث قايم لكن هو غير مخصوص فالحدثان غير متعينين لاحتمال الحسن والقبح والشجاعة والسخاوة والادب وغير ذلك ١٢

قوله فان التشبيه اى آلة التشبيه وهى الكاف مما يدل على حدثين يعنى حالة المشبه والمشبه به وهى حالة التى يشتركان فى حسن او قبح او غيرهما منلا يوسف كتبه شير خليفه فى يوم الست

يجب ان يكون متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قايم بالمشبه وحدث قايم بالمشبه به ويتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به القعود **قوله** على العامل المعنوى ولا على الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام ولا على المقيد بحروف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول ولا على فعل التفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا **قوله** فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا فيكون هذا المخالفة بين العامل المعنوى والعامل الظرفى كون احدهما متفقا والآخر مختلفا فيه مما لا تفيده العبارة اصلا والرضى بالمندرجة فى الاستفادة من دلالات الكلام فالاوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوى اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه فى بعض الصور وهو فيما يتقدم المبتدأ على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش وبعد تسليم ان العامل المعنوى كما يخالف الظرف فى عدم التقديم عليه اصلا يخالف العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا يظهر له وجه **قوله** ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوى حالا كان او جملة معترضة **قوله** هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوى الذى لم يكن حرفا او شبهه من جار ومجرور فاذا لم يدخل فى العامل المعنوى لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى **قوله** فالمراد هو الاحتمال الثانى

قوله حالا كان او جملة معترضة يعنى قوله بخلاف الظرف اما حال من قوله العامل المعنوى على الاحتمال الاول او عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال او ما جملة بين المعطوف والمعطوف عليه بتقدير المبتدأ اى هو بخلاف الظرف منلا يوسف كتبه شير خليفه

اذا لم يكن ظرفا ٤

قوله فيه نظر حاصل النظر عدم استقامة الاحتمال الثانى على تقدير عدم كون الظرف عاملا معنويا

قوله فالالف اى لانه على هذا التقدير يكون جملة لا تتقدم عطفا على جملة لا اول بخلاف ما ذكر فانه يتبادر العطف على معنوى فيكون التقدير كما قاله المحشى منلا يوسف كتبه شير خليفه فى يوم الست

قوله الا اذا كان الحال مضافا اى والا اذا كان مضافا الى مضاف اليه للفظ غير فانه يجوز تقديم الحال عليه اذ هو بمعنى لا وقد جوزوا تقديم معمول مدخول لا عليه فتقول زيد قائما غير ضارب عمروا كما تقول زيد لا ضارب وجاء ايضا غير ... اى حاجب وضاحر على الصحيح

لغيره لان الاول مستثنى وهو العامل المعنوى الا ان يبين المخالف بقوله بخلاف الظرف **قوله** ولا على ذى الحال المجرور للمتبادر من عبارة المتن ولا على المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور وفى الصحيح ولا على عامل المعنوى بخلاف الظرف واما التقدم على ذى الحال المرفوع والمنصوب فجايز مطلقا عند البصريين وممتنع عند الكوفيين الا فى مرفوع تقدم عامله على الحال **قوله** لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا **قوله** لان الحال تابع وفرع لذى الحال فى الجر فيجوز راكبا جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذى الحال والثانى انه يجوز تقديمه على الحال لا ان هذا المعنى بعينه لانه لا يسمى فاعلا بل مبتدأ **قوله** والكل تكلف فى الكون الاول تكلف فلان ان كان المبالغة فى الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض فى غير فعال وفعول ومفعال والآن هاد الكافية والثانى فيه غير مسموع لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفارة وغيرها والكون الثانى تكلف فلان حواجب الى تقدير الموصوف فى الكون الثالث تكلف فلان فى تباينه مصدرا غير معلوم وما كون الثالث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة كالية بمعنى جميعا **قوله** وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضى من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال فى الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اى مثل اسد او شجاعا

قوله اذا اشترط الاشتقاق لانه يكون جامدا وجامد لا يكون حالا الا بتاويل واما اذا لم يشترط فلا مانع من ان يكون حالا ... منلا يوسف

قوله حالا مترادفة اي وحال المترادفة هي ان يكون احوال متعددة لصاحب واحد ١٢

وبها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان تقصد التقسيط فتجعل
لكل جزء من اجزاء المجزء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بجزء
تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم هذا اقول القول
بالحال الموطئة انما يحصل اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان
يقال في جاءني زيد رجلا صالحا انهما حالان مترادفتين **قوله** لان المقصود من
الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة
ومع ذلك اشترط فيه ان يكون مشتقا او جامدا مؤولا بمشتق لغرض صحيح
فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك اذا العدد او يا ب ل على الهيئة وليس
الغرض من وضعه ذلك **قوله** هذا بسر بفتح الباء وقد يضم كذا في القاموس
قوله والا احاجة الى تاويل البسر بمبسر لان المبسر يعني الصائر بسرا وجاء
الرطب الصائر رطبا كما جاء يعني الصائر ما عليه رطبا وصيغة النخلة فوجه
قول الا احاجة الى تاويل البسر بمبسر انهم كانوا يأولون بجامد باسم الفاعل
والمفعول الموضوع اذا لم يوجد في استعماله والمقصود هم يحصل معنى الصفة
من جامده والا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتعبيره بالمشتق المعروض
انما هو تصوير للمراد به واما قوله من تمر النخل فيدل على انه جاء المبسر لكن
صفة النخل فهو انما صح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو
غير ظاهر لانه وان يسمى بسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا من غير
تاويل كما اختار المص فالوجه ان هذا اشارة الى ما على النخل والوجه ما
قدمنا فتدبر **قوله** لكن لانه لما كان الضمير بالنسبة الى الظاهر كالعدم الظاهر

قوله فافهم اي افهم ان المراد وهو المستتر لما ارد عليه منه رطبا وهذا المراد وان امكن افادة بكون اللازم في الضمير المستتر ... منلا يوسف

قوله بدرهم والمراد اي بدرهم خبر شاة لانه في المعنى مبتداء وكذا في يدا بيد

لما كان المستتر بالنسبة الى اللفظ والبارز كالعدم فافهم **قوله** لانه يمكن ان يكون
المشار اليه المتمر اليابس فلا يستفيد الاشارة بحالة البسرية فيه فلا يكن تحت حاله
مقدرة **قوله** كونه تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق
والله تعالى اعلم ولله الحمد الاتم **قوله** ويكون جملة قال الشيخ الرضي وقد تقام الجملة
الحالية مقام المفرد فيعرب بجزئها الاول منهما اعراب الحال ويلزم نكرة لقيامه
مقام المفرد وفاه الى في شافهته وبعت يدا بيد اي ذو يد بيدي بدل بالنقد
ونحو بعت الشاء شاة بدرهم بدل الواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة
ودرهم مقرونان فنصب هنا لحرف لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان
يؤتى به على الاول نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهما واذا يؤتى بالاول
فينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير والا عن الواو
الا على الضعف **قوله** فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها
بمجرد النفي على الاصح والا نزل على الحال فهو كنفي داخل على الاسمية وقد يخلوا
الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل
قوله والمضارع المثبت اي الحال المؤكدة مثله كما عرفت وكذا المضارع المنفي
بكلمة ما والمضارع المنفي بكلمة لم وكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت
الواقع حالا خلوه عن حروف الاستقبال كالسين وسوف ولن **قوله** ويجوز
حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه
كما شاع ارادته في نظائره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلثة
الفعل وشبهه ومعناه ومثال الثالث الهلال اي شيبا اي هذا الهلال شيبا والاخال

قوله خلوه اي لعدم مقارنة زمانه زمان العامل الا ان يقال يكون ان العامل مستقبلا ١٢

قوله والاتم هنا اي ينبغي ان يكون الحكم بالكلية اي ثابتا اذ المقصود من قوله وشرطها اه وكذا امثاله بيان القواعد الكلية اذ هو من قوة وجب الحذف في تكمل ما كان سر اه فلا يرد توهم ان بعد هذا القيد غير واجب اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط عبد الرحمن كتبه شبر خليفة في يوم الاثنين وقت الضحى ١٢

فلتسميه دليله قوله لمضمون جملة اخبر زيد عما ليؤكد بعض اجزائها بيان رسول الله
لا يؤكد ان الارسال لان الارسال اليه اذ لا يكون الشخص رسولا الا بطلب الارسال ذو
ارسال اليه لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي
وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهي
ارسال الله قوله والاتم هنا مع قيد اه ففيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة
اسمية ما لم يرد اختصاص بالجملة الاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون
الفعلية شاهد بشهادة انه وهو مضمون شهدت انه ايضا ومضمون الاسمية فاسمه ما لم يكن
للاسمية يلبس فيها الشيء ولو سلم يصح ان يقدر في انه شاهد قائما بالقسط
احقه ويكون التقدير مع وجود ما يعمل في الحال طرد الالباب والمنه لنعام الصواب
قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بمعنى يتعين قوله اي الاسم الذي
رفع الابهام اه خرج بقوله اي الاسم عن نحو فعلت الركعة فان فيه رفع الابهام
الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض بالتجنيس نحو حسن زيد وبحسن
زيد وكذا انتقض نحو زيد حسن الوجه ودخوله بالنصب لانه رفع الابهام مع
انه ليس بتمييز عند البصريين التعريف المانع عن كونه تمييزا لصحة المعمول
وكذا انتقض نحو زيد انه وسفه نفسه والمرتضى بالنصب مع انها ليست
بتمييزات عند البصريين مع انها رفع الابهام ويمكن دفع المعنى بان يعين في رايه
والمرتضى لطفه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من التجوز والاعتبار انه لطف
الا ينبغي ان يلتفت الى اليه لا تفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه
نفسا والا وجه ان يجعل حسن الوجه تشبيها بالمفعول دون غيره من الامثلة

قوله بل هو تشبيه بالمفعول وانما شبه بالمفعول وان لم يكن الا فاعلا من حيث المعنى
لانه لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا المرفوعة باسم الفاعل ونصبوه
كما نصبوا ما بعد اسم الفاعل كتبه شبر خليفة غفر له
قوله لان التشديد لان اصل سفه نفسه بالتشديد فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده
لوقوع الفعل عليه فصار معنى سفه نفسا بالتشديد عبد الرحمن

قوله الا انه ينبغي اي السائل خالد الراكب غير ضال ١٢

فحسن قوله زيد عطاية والآداب انشدنا الرشد بعينه ترجمها الممكن اذ لم يكن
الرشد به ودون الهداية فظاهر ولان الرشد الهداية فيتبع تقديم عليه وكونه حالا بعد حال
يحتمل الترادف والتداخل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة قوله وجب
حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال يبين قوله اذ داهمن او غيره
مما علم الفاعل او تم بخو بيعته بدرهم فصاعدا او قراءة جزء من القران فصاعدا اي فذهب
القراءة في الصعود قوله المنتقلة فيه العامل بخلاف المؤكدة فانها تكون المؤكدة
التي تفارق ذو الحال نادرا تقييد العامل بها فصح الحاق قوله الحاق المؤكدة قلت
بيان معنى مقارنة عاملها اي الحظية بها فتكون مؤكدة لا مقيدة قوله اي
المختلف ابوه دفع لما ذكره المحقق الرضي من ان الاتيان بقوله مختلف الاب
في حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى عطوفا لكن عطوفا معمول
متمكن الحال ووجه الدفع ان الحق في تقديره حق ابوه بحذف المضاف اظهر
للمقصود واقامة المضاف اليه مقامه وحكمه الاشتقاق قوله ان يكون مقررا
اي مؤكدا اما تحقيقا او بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر لذلك
وهو كذا فلا يرد ان بحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال
ولانه يجعل قول المص بمعنى تقرر وجوب حذف عاملها تطبيقا ليما على
وهو حق مع كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة الجملة الاسمية والفعلية كما
صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف
الرضي بما جاء قال المحقق التفتازاني في شرح التلخيص ان الحال المؤكدة تخصيص
بعد مضمون بجملة الاسمية فليس قوله تعالى ولو انه مدبرين منه فان اردت الاسما

قوله وهو ابهام موزونه ويحاصل ان ابهام الموزون ابهام موضوع له بالواسطة اعني الصفحة ولو كان وضع الرطل لما يوزن به موزون خاص كالعسل لم يكن كذلك مثلا يوسف كتبه شبر خليفه بعد العصر قوله ابهام موزونه اي لان ابهام الموزون يستلزم ابهام الوزن بل المراد موزونه مثلا يوسف كتبه شبر خليفه
قوله للغا ذكره اي ذكر مستدرك لان قوله ما يرفع المراد به الابهام مطلقا فعلم انه لا انصراف الى الكامل الوضع ١٢

قوله التمييز في الاولى ان يغير كلمها نكرة اي نجما ذا اعلى الشهار وجوب تنكير التمييز في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا الاشكال لم يوجد له الا ان يقال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه ولان ليس الموضوع له مراد اخذه فلا تزل فانه من مزال الاقدام قوله لكن المطلق ينصرف الى الكامل هذا اذا تعذر العمل بالحقيقة والتعذر هنا موجود لانه لو كان على الحقيقة للغا ذكره بعد فغيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ودرس ان المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة بحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال فلا ينفع تغيير الثابت بما يقابل الحادث في رفع الاشكال بانه لا يرجح مثال عينا جارية بالمستقر على ما هو موجود فانه من تكلف مخل بالتعريف وقد يرفع عينا جارية ومثاله بانهما من التوسع والقلب في الحرب احاله على غير مرة ولو قصر المستقر بما هو ثابت في قصد المتكلم كان التمييز للتفسير بعد الابهام لتمكين في النفس فالمجاز ثابتا في القصد في صورة التمييز لان ثبت عينا جارية فان المقصود بالعين معين الا انه لزم منه غير قصد جاذ اذا اريد ان حسنا قوله ولا ابهام في هذا المفهوم تحته عليه انه يلزم ان لا يصح جعله احالا على انه يميز من كلمة ذا اعلى ما اتفقوا عليه وقد لا يصلحه كون ذا اخبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا ابهام ونبعًا الا ان يقال يعارق ذا مع حيث في المبهم بحيث صار موضوعا له فصح

قوله اماله اي لا يقال يجب الاخاصية ذا والشعر لان الصفة المشتركة قد وجدت ان يقال ان ذا المستعمل فاتح التوابي لا الى المعينة بما اراد من المشترك عبد الغفور قوله مجاز يرجع في نحو ان كنت لمنطوق ...
١٢

قوله ولوازمه ما يقابل المفهوم والفرق بينه وبين قول الشارح ان جنس الرطل مبهم لا يعلم خبره يقوله زيتا هذا عند الشارح وانما عند المحشي فهو ان فرد الرطل مبهم فلما كان زيتا يبين تامل عبد الرحمن قوله ما يقابل المفهوم المراد بالمفهوم والذات المتصفة بصفة المفهومة من مشتق ١٢

قوله المبهم بعد ما ذا اي اشياء تغاير بعد ما ذا اي الارادة ولذا في التمييز عن ذات للعين وصف فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شيء وهو رفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس فرجل عاقل لبيان صفة العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن بحسب الزيت وذلك فرق واضح لا خفاء فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس ولوازمه بالذات ما يقابل المفهوم لتصح وكان واضح فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم انه من اي جنس فلما قال زيتا تبين ذاته بان تبين انه من جنس الزيت وبعد يشكل بخروج تمييز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فالغرض من وضع المشتق المعنى الا ان يقال التمييز انواع الابهام عن نوعه الذي لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد فيه ان المقدر مع كونه والكلام يعنيه بتقدير تجرد الفاعل تجته عليه انه لا ثبات في لفظ زيد عنه فاما ان الرطل يعني عن زيد لا شيء منسوب اليه وقد رجح الرضي في مثله طاب شيء زيد بتقدير الشيء متنوًا فجعل زيد جزء قوله وبعني به ما يقابل جملة لم يجي المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى مجازيا للمفرد بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل بالنسبة في هذه الثلاثة فالمقابلة يقتضي ان يراد ما يقابل النسبة في جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره على التمرة مثلها زبدا انه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب

قوله بنى على ما ذكره اي الشارح بقوله يعني ما يقابل جملة او واما اذا ما فيقال يعني ما يقابل النسبة في الثلثة زوعلى التمرة مثلها زبدا لانه احيد او التمر فيه يرفع الاحكام عن ذات مقدرة في نسبة بل عن ذات وهو مثل مثلا يوسف كتبه شبر خليفه بعد العشاء في ليلة الثاني عشر من شهر ربيع الاول ... علة

ومقابله بقوله وما هي نسبة في جملة او شبهها فيسمى على هذا اللفظ نحو زبدة

قوله فافهم لعل وجهه هو ان العدد ليس بمدلول المقدار وموضوع له بل الموضوع له ما يقدر به الشيء ولكن يصدق هذا المفهوم عليه فبهذا الاعتبار يصدق عليه انه مدلول المقدار ۱۲ قوله مستعمل اي فيقال عندي مقدار من الدراهم اي عدد منه وعلى هذا ۱۲

الضافي قوله والمقدار ما يحقق في ضمن عدد وجعل ظرفية العدد للمقدار
من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يجعل من ظرفية المدلول للدال فان
المقدار اللغوي مستعمل في عدد وفي غيره فافهم قوله فان الرطل نصف المن
او قال نصف منا لكان بيانا للمنوان ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو
افصح من المن بالتشديد قوله وكالكيل نحو قفيزان برا القفيز مكيال
ثمانية مكاكيل والمكوك كالتنور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف
رطل الى ثمان اواق او نصف الويبة والويبة ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة
اثمان منا والمنا رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنتا عشرة اوقية والاوقية
استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة
اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان
والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين
جزءا من درهم والويبة اثنان او اربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او
رطل وثلث او ملء كفي الانسان المعتدل اذا ملأهما ومد يده بهما وبه سمي مدا و
قد جربت ذلك فوجدته صحيحا انتهى جميع ذلك من القاموس قوله وثانيا في الفرض
على الآلة الملتبسة اي من غير العدد والا فقد مثل العدد ايضا والاولى ان يبدل منوان
سمنا بقفيزان برا قوله وهو التنوين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا
ودرهما تمر بالمفرد وما تم به المفرد كما نصب التمييز ولا اوجب النسبة على المعرف باللام
ايضا يعني ان بالتمام انتصب التمييز الاسم نفسه كما سياتي وانما تصدى للاستيفاء
اقسام الاسم التام الناصب دون المقدار لانه يحكم نحوي على معرفة تمام الاسم التام وهو ما

اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين الخ ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الكلام وبين استيفاء
اقسام الاسم التام لكان ادخل في الانتظام قوله لانه يضاف بالمضاف ثانيا اي
بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو وان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو ولهذا قلنا
بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان حب اضيف الى الرمان اولا
ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف
حب الى الرمان والرمان الى المخاطب وانه يقتضي عند التحليل فرد فرد فانه يأول
بحذف العاطف اي كل فرد وفرد قوله فانه اذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الرضي
قد تم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وعندي ما ذا المراد انه بهذا المثال قوله عندي
راقود خلا في القاموس الراقود الدن الكبير والطويل الاسفل يسيع داخله بالقار وفي
الاساس مكيال معروف لاهل العراق يأخذ اربعة وعشرين صاعا قوله وهو ما يشابه
او قيمته اي يشابه اجزائه في تمام الكل فالاول وهو ما يشابه بنفسه وجزؤه ولك
ان تجعل تشابه مضارع يكفا علة ومسندا الى ضمير ما او جزؤه مفعولا به ويشكل بالاثواب
لانه لا نحو له فالاولى والاقتصار على الوقوع مجرد التجزء اليه بالبناء على التحليل والتكثير قال
الرضي اذا قصد الانواع جرد عن التاء واذا لم يقصد فهم التاء قوله لا باب زيد
جلستين بالكسر للنوع جاز ان يقول لا باب زيد جلستين للعدد وانما قيل بطاب زيد
جلستين دون ان يقول عندي ثوبين لانه يمكن المناقشة في كون ثوبين
للعدد وكذا في جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد لا الحالة وفيه انه من قبيل التمييز
عن النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض
عليه بان التاء في قوله لفظة يجعله كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر لما اولا

اولا فاكتسب منه بعض التعريف ثم اضيف الى المخاطب ثانيا لزيادة التعريف ۱۲ زاده

قوله فقد تم الاسم بنفسه والذي تم بنفسه هو الذي لم يكن معه احد هذه الاشياء الثلث ۱۲

وانما قال فالاولى ولم يقل فالصواب رعاية للادب وقيل يمكن ان يكون له جزء وههنا مثلا يرشف

قوله عدل ثوبين اي عندي عدل ثوبين ... ۱۲

قوله على سبيل التنزل اي التسليم بان يقال ولئن سلمنا ان التاء ليست اصل الكلمة بل كانت فارقة بين الجنس والواحد لكن المراد بالانواع خصص بجنس منلا يوسف ١٢

قوله لان تخصه اي تخصيص ان تخصه هو القيد والفرد للقيد مع القيد ١٢

فلان التاء فيهما من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلا تنافي في كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس او احادها واما ثانيا فلان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين في الجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل ليس مما يستحبه ارباب الترقي **قوله** ويمكن ان يجاب بان المراد بالانواع حصص بجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بدل حصص لان الحصة لا يطلق في المتعارف الا على الفرد الاعتباري الذي يجعله العقل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقي **قوله** ويجمع في غيره اي يورد التمييز على ما فوق الواحد فقد جاء وزحد التكليف كيف وجمع ذا قوله بالافراد اريد به صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى التكلف لان الحصر لم يجوز في قصد التعدد الا بصيغة الجمع فلا يجوز عنده الا عند اثنوا بما صرح به في ايضاح المفصل وبوجوه انه لولا المراد بعول وجمع في غيره حقيقة وجمع لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس وجنس المقصود به الانواع **قوله** ثم ان كان اي المفرد المقدار الظاهر الغير اصل المفرد المقدار غير العدد وان كان يحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلقا **قوله** المعنى ان وجد التمييز لا بوجب تحصل الحان في التوجيه الاول ناقصة وفي الثاني وكان المراد الاشارة الى توجيهين الحان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد جدا الا ان جعل التمييز بالنسبة بتنوين الابهام لو نونه ركيك جدا كما لا يخفى ودين قوله جازت الاضافة اضافة الجنس بالتنوين الا ان اضافة الشيء اليه ولا داعي اليه الا الاتراعات مشاركة حيم قفيزهم وان كان في ارجع تخصيص به على ذلك التفاوت بالعطف ثم فانه ليس ههنا التدرج

قوله ان يقال اي عند جعله تمييزا منلا يوسف

قوله ايضا اي كما في سائر الامثلة ... ١٢

قوله في الزمان بل التفاوت بحكمين في ان احدهما متعلق بالتمييز والاخر بالمميز انه اراد عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضانا الا ان رمضان لما كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين لكن اذا وقع تمييزا لكون منكرا لوجوب تنكير التمييز وخرج الالتباس في هذا المثال ايضا نظرا لانه في صورة الاضافة الى التمييز نكرة مصروفة وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة غير مصروفة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان لكن سوق الكلام لا يساعده **قوله** وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بسبب تغير له اختص باسم ليحمله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب اقول فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال وهو ايضا من موجبات ان يخفض المرضي فيما في فتامل **قوله** لكن فيما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها الابهام في طرف النسبة لا يستلزم ابهاما ما فيها يرفعه القسم الثاني من التمييز الا يرى ان قولنا عندي رطل لا ابهام في النسبة فيه انما الابهام في الطرف وبازالته الابهام عن النسبة لا يزول الابهام عن الطرف وبازالة الابهام عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب زيد علما فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الحكمين يعني قوله الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم رفعه عنه محل بحث الا ان يراد الفرق للقدر **قوله** وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست تشبيه بشبه ح

قوله محل بحث اي وفي البحث في هذا البحث اي اذا اعتبرت الحيثية تامل قدرا

قوله والصفة المشبهة وذلك لان بعض اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة جملة نحو اقائم زيد وامضروب زيد واحسن وجهه قائل ١٢ قوله بالثبت اي باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ليست بجملة وما هو جملة منها دخل عليه الالف واللام الموصول نحو الحوض الممتلئ ماء كلك منلا يوسف كتبه شير خليفه في ليلة الاربعاء بعد نصفه ثاني شهر ربيع الاول

جملة بل جملتا واعلم ان في قوله وهو اسم الفاعل الخ مسامحة والمراد هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان يحمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ايضا بالثبت جملة اذ كثيرا ما تكون جملة ايضا اذ لا يخفى على نحوك ولا اولى في قولك حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيد ان حسبك زيد جملة وكذا حسبك فالمحتمل به هو التمييز من حسبك الامر حسبك زيد قوله ولله دره فارسا قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه فانما نسب فعله اليه تع قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تع ويضيفونه اليه فمعنى لله دره فارسا ما اعجب فعله في القاموس وقولهم لله دره اي عمله فقول الشارح اي لله خيره يجعل الدر كناية عن الخير الا اوفق بتحقيق اللغة قوله ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط فيه هنا لما يحا ينطبق ان يكون قوله والا اضنا وان طاب زيد نفسا فيبطل قوله فهو لمتعلقه قيد قوله وان النجابة وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان التمييز لا يكون محتملا الا لكونه دائرا بين المنتصب عنه ومتعلقه فلا معنى لعدم كونه نصا في المنتصب عنه الا لكونه محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه فيتحد الشرط

قوله في القسم الثاني اي لان قوله والا فرفع الابهام معنا ان نحو الخاص الذي هو مطلب الضرورة حتى فيصدق ذلك الرفع على ما كان نصا في المنتصب عنه لان جعله صفة له ضروري فيحتاج الى ذكر التقييد لا فاجه منلا يوسف كتبه شير خليفه كي يصدق على ما كان نصا في متعلقه ١٢ س

قوله ح اي وحكى ان يدفع هذا بان المراد صحة جعله مع التقييد عنه في غير تركيب وقع فيه تمييزا فافهم ١٢ س ش وهذا الرد على تقدير الامكان بخاص ايضا ١٢ س
قوله وقد خصصت اي ميزت قوله يغبطني اي يقال غبط يغبطني كي بمعنى عن سائر الافاضل س ش ١٢ [illegible] اي اعطاه اياه ١٢ [illegible] يغبطني والاول اولى ١٢

والجواب وكذلك يتجه على قول المص والا فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه لا اخفاء بهذا وهذا المقام من مزال الاذكياء وقد خصصت فيه بمزيد فضل يغبطني لاجله الاغنياء وقد رحب عبارة بحيث لم يتجه عليه شيء ولم يحتج الى التقدير والتاويل لكن جعلته من خصائص شرحي لهذا الكتاب فلو ظفرت به تجده مع ما لا يخفى من العجائب قوله بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه فيه ان الابهام ليس فيما انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكان زاد رفع الابهام عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه قوله اي المتعلق زيد وهو الذات المقدرة اي المتعلق الذات المقدرة دون عين زيد و قوله اعني الشيء المنسوب الى زيد تفسير للذات المقدرة التي جاء على المتعلق بانه هو عين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التي قد يكون عين زيد كما ظن قوله فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز فيه الا ان الضمير فيهما الى القسمين المذكورين فيقع حكم ما كان نصا في المنتصب عنه فيتكلف في مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا قوله اذا اردت ابا او جدا اذا لم يراد بالاجداد ما فوق الواحد قوله فانه اذا قصد تثنية او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هذا بناء على ما سبق منه انه تثنية الجنس وجمعيته لا يحتمل قصد الانواع بل هو مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد على ما اجمل بيانه كما ستعيد عن قريب بيانه قوله الواو

بيانه

قوله ما اجمل اه اي شيء عظيم [illegible] بيانه اي جعل بيانه منلا يوسف ١٢

قوله ثبت للاسم اي ثبت خبر كان وهو ههنا كون الصفة لما انتصب عنه المتعلق قوله للاسم اي لاسم كان فيصير خبر كان فاعلا لثبت ويكون طلحة مصاحبا للفاعل ١٢ اذا كان زيد فاعلا باعتبار تأويل ثبت القيام لزيد مثلا يوسف كتبه شير خليفه سر اي غلطه

له يعني مع الطيب مفعول معه لصاحبة فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقتها
اياه اي لما انتصب عنه ومما يقضي منه العجب انه جعل نحو ابيه لمصاحبة خبر كان فاحتيج
الى جعله فاعلا بمعنى وكان وجه جعله فاعلا انه تاول ثبت للاسم فاحتيج الى
اوله لتصحيح جعل الخبر فاعلا بمعنى حقيقة او هو من بيت العنكبوت فاثبت
المدعى بما هو اوهى من الثبوت قوله اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها
اياه يعني الطيب وصح ان يجعل مبنيا للفاعل وصح ان يجعل مبنيا للمفعول
والاول اظهر لسياق الكلام وسياقه لانه جعل التميز مطابقا لما انتصب عنه
او لمتعلقه فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقة له وان صح العكس ولكون المتبادر
من المصدر المضاف الى المفعول المبني له قوله ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا بمعنى
الانصار على كونه بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول في التوجيه السابق
قوله واحتملت الصفة المذكورة بحال الا اعني الاحتمال في الصفة وبحال
كالكيب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا قوله لكن زيادة
من فيها زيادة من في التميز عن ذات مذكورة تجوز مطلقا فيجوز في التميز عن
الذات المقدرة لو اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا وكذا ذكره الشيخ
الرضي وانكر المفصل صحة عشرون من درهم وكان المص معه حيث صرح بتجويز
دخول من على مميز من كم فلو كان تجويز دخول من على التميز عن الذوات المذكورة
كما هو بحث بما بعد الى كم فتامل قوله نوبه التميز قلت بل زيادة من يوهم
احتمال الحال او زيادة من لتكون نصيصا على ان المراد التميز لا الحال
قوله على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق وفيما يشعل بها اذا كان تميزا عنه

هذا ... وجعل فاعلا معنى ١٢

قوله وما ينوب به اذ فاعل الفعل وهو انفجرت مثلا ينوب ذلك الفعل في تركيب انفجرت عيون الارض مناب تفجرنا في تركيب تفجرنا الارض وخصوصها واحد مثلا يوسف قوله مثل به اي بكان عيون في المثال المذكور فاعل في المعنى لانفجرت الذي ينوب مناب تفجر مثلا يوسف كتبه شير خليفه ١٢
قوله تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا اي ولم يتعرضوا لكونه فاعلا مجازيا مع انه ليس اخفى في وجوب ... لظهور وجه مورده ان الماء في المثال المذكور ليس فاعلا للامتلاء حتى يصح ... اسناده الحقيقة بل الفاعل هو الاناء لكن اسند اليه لكونه من متعلقات الاناء فيكون اسناد صفة الشيء الى بعض متعلقاته عبد الرحمن

نسبة اسم الفاعل والمفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم
تام هو اسم الفاعل فالاولى ان يقول ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان عن ذات
مذكورة بالاتفاق قوله اذا جعلته الا ان يعني ان التميز فاعل لهذا الفعل
او ما ينوب منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعله كالفاعل
وليس المعنى ان تفجرنا الارض عيونا تفجر فيه منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار
وعيونا تميز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه ولا القال او فا
لما تضمنه وكذا الحال في امتلاء الاناء ماء فمن بنى الكلام على تضمين المثالين
فضمان تصحيح كلامه عليه قوله وههنا بحث وليس البحث واردا الان سر
وجوب تأخير التميز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا لورود الفعل المذكور الى
المتعدي واما مجازيا لو لم يرد الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا الرد ظهارا
لما خفي من الوجه قوله ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز الفاعل عندهم
المشهورة ان التميز بحسب النسبة فاعل في المعنى وهذا احتجوا الى ان وفي تفجرنا
الارض عيونا قوله فانها يجوز ان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل
والمفعول فظاهر النص قاصر لانه اراد بالفعل مجرد الفعل فيفيد ان خلاف
المازني والمبرد في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم
فيفيد انحصار الخلاف في جميع ما يشبه الفعل قوله وما كان نفسا قبل الرواية الصحيحة
وما كان نفسي قوله المستثنى في الصادر ان الباب يدل على ذكر الشيء
مرتين او جعله شيئين متساويين او متباينين ولفظ الاستثناء من قبيل الباب
وذلك لان ذكره مستثنى مرة في الجملة ومرة في المفصل وهذا ولكن ان يقول

مثلا تجر الارض ١٢ مثلا حقان العوم ١٢

قوله فالاولى ولم يقل فالصواب لامكان الجواب بان المراد الاسم خاص بقرينة ... كما يشير اليه الشارح رح ١٢
لكن الفعل الصريح ١٢
نحو طاب زيد نفسا ١٢
للفعل ١٢
اعلم ان التميز عن النسبة الى المفعول ... مفعول كما ان التميز عن النسبة الى الفاعل فاعل في المعنى سيد ... ١٢
قوله لما خفي من الوجه اي وجه كون التميز فاعلا حقيقيا مثلا يوسف كتبه شير خليفه

قوله واخواتها في حكم وصولية الفعل الى المستثنى عنه

بالاستثناء يجعل المستثنى منه قسمين قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه قوله
ولما كان معلومية هذا الوجه الغير المحتاج شعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد صحح تعريفه
ان المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا
واثباتا لكن المص صرح بانه ليس له مفهوم بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل
فلا يمكن تعريفه بلفظ واحد للمطلق فلذا قسمه اولا ثم عرف اللفظ المشترك ومنهم من قال
المستثنى في المنقطع مجاز وقيل ان المراد ارادة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى
قوله هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا قوله من متعدد اي
عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ
لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه عن الحكم على المتعدد بعد اخراج
المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاءني القوم سوى زيد فانه لا يخرج
للمجيء وكذا ما خلا زيدا او ما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد لخروج عنه زيد واجيب
بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الاصل
ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بالظرف قرينة
ان المراد سواه وذلك ان يراد انه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان نسب جميع
المتعدد وبعد نسبة الشيء اليه فاتى بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا تناقض
لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد
وهذا غاية ما تيسر لي في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غيري تحقيقا الا انه
الكلام فانه هو الواهب بالالهام اجل الانعام قوله سواء كان ذلك
المتعدد لفظا اي ملفوظا يجعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد

قوله اجل الانعام يعني لا بد ان يكون ... قوله سواء كان على المتعدد
... منلا يوسف

باعتبار كونه مذكورا او مقدرا وذلك ان تجعله تفصيلا له باعتبار كونه متعددا
باعتبار اللفظ بان يكون دالا على تعدد صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير
بان يجعل متعددا بالتاويل نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد في العبد
الا بجعله جزا بتاويل الاجزاء وذلك ان تجعل تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما
يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني زيد ليس الا قوله اي بعد الا واخواتها
لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير وبيد مضافا الى ان مشددة قوله في كلام موجب
اي ليس بنفي هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب وغير الموجب ما يقابله ٥
قوله وكون يكون الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون تفسيرا الى الاصطلاح عليه
في الكلام التام في باب المستثنى ويتم ما يقابله كلاما ناقصا قوله لان الكلام
في كونه منصوبا مطلق الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا بنصب يستحقه لذاته لا
بكونه تابعا المستثنى منه فحينئذ لابد من قيد تام ليتم الضابطة قوله الفعل
المتقدم ومعنى الفعل بتوسط الا الفضلة بقولنا القوم اخوتك الا زيدا
ولعل الشارح لم يلتفت لعدم توقفه على المثال وجواز ان يكون منصوبا على
قوله او بعد ما خلا كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما افاده في خلا
لان الثلثة مشتركة في وجوب كونها بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان
وهو قوله في كلام موجب قدمه ليشارك فيه المعطوف عليه على خبر كان
المعطوف على قيد بقيد متقدم يشاركه في القيد لا محالة فقول الشارح عطف على
قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني
غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير في

قوله في تاويل الاجزاء اي كالنصف والثلث والربع والخمس والسدس والثمن وغيرها

قوله الى ان مشددة فاعلم ان بيد بمعنى غير ولا يستعمل الا مع ان مشددة بخلاف غيره تامل منلا يوسف

قوله لكم المستثنى اي من يحكم المذكور قوله يخرج حكمه اي يخرج عن حكم ما بعد الحكم لانه سيجي حكمه وهو وجوب نصب المستثنى ١٢ فحرهنا خارج عن بحثنا مثلا يوسف لبنه
قوله ولم يتقيد كل منهما اي بان يقال وهو منصوب اذا كان في كلام موجب ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه او منقطعا مثلا يوسف

حكم المستثنى المجي حكمه بعد وقوله الشارح ايضا على ان الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان يخفل عنه في قوله او منقطعا
قوله سواء كان في كلام موجب او غيره اشار الى ان بين هذا القسم وما تقدم ... ولم يتقيد كل منهما بما يقال لا او ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب لوجهين قوله اي المستثنى منصوبا اتفاقا ذهب سيبويه الى ان المنقطع ينتصب بما قبل الا الى الكلام كما ينتصب المتصل بيو الى ان ما بعد الا غير دسولم كان متصلا او منقطعا وهي كلكن في وقوع غير بعدها وان بين عرف عطف ولما فرو ... او جاء بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاول فجاني القوم الا حمارا في تقدير لكن حمارا لم يجي وقد يجي نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويرد بان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم السابق قوله في الا قوله منصوب قوله اسم صحيح حذفه بعد الا كان وغير تعد ونحو ما جاني زيد الا عمرا قوله او الى البعض ظاهره ان المستثنى منه يعني ان الضمير يرجع الى البعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في جاءت نفس اي كل نفس يوما قلنا الى البعض منكر لدلالة قوله فيما بعد والبعض منهم ولعله عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا التكلف من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل وربما يرتفع هنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى البعض المضاف اي بعض بعضهم والاضافة للاستغراق قوله وهنا يتعين النصب على انه لا يحسن ان ... تقدير زمان مضاف الى زمان خلا زيد الا في موضع فظاهر ... زمانا

قوله والاوجه ... اذا كانت نكرة للاستغراق لا اخذه الشارح ... ان فاعل قد يستعمل البعض بمعنى الكل فهو تكلف ... وجهة كلام المحشي لانه لا يرد عليه

قوله رجوع ضمير ما خلا اي وفيه ان قوله اي وقت خلوهم ناظر الى احتمال كون الضمير في ما خلا راجعا الى البعض او الى الجاني بحذف المضاف واقامة المضاف اليه وهو ضمير مقامه ولم يصرح باحتمالين كما في خلا زيد الا ان ... الكلام ... فالنظر ان الظ ليس بظ عبد الرحمن

قوله في النصب ربما اتماهو في الترك لاستعمال الا الى ان يجعل المستثنى المنقطع المستثنى يجعل ما يختار فيه النصب قوله تقدير خلو زيد وعمرو وهذا لا يستقيم الا ان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيدا على ان الضمير راجع الى الجاني او البعض قوله اي وقت خلوهم الظ خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم او لا وطا اقتصارا على التوجيهين احتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجاني ايضا كما سبق تحقيقا قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل الذي لم يذكر هنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيد اخبر عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر ظاهر الاثبات لا في النفي والاولى ان نفي زيد عن المجي لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيد المضاف الى المجي فيكون التقدير ليس المجي مجي زيد فيفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فانهم قوله ولا يعرف فيهما وان يجر الا يكون اي غيره مما يكون وما كان وذكر قوله حال كون المستثنى واقعا في محل يكون مبنيا فلو عبر بالا لخفاء في حجته عند التوجه وذا ليس بالبيان لا يفارق هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا وان ... الى في محل وقع بعد الا او كان كلمة فيه يجوز فيه كما نقله الشارح في قوله فيما بعد الا نحو قوله بل البعض عن الكل وما بعض منه نحو الجاني قيل توجيه الشرح ليس لان المقصود بيان حال المستثنى اذ لو جعل بدل الكل بالبدل منه في حكم التنحية فالبدل مستثنى بعد الا والمقصود هنا بيان ذلك الحمل اذ مطلق المستثنى تام الشيخ لتحصيل المقصود قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بعد غير ولو

قوله على التوجيهين اي بتقدير وقت خلوهم وخلو بحثهم بل الاوجه الاقتصار على التوجيهين في الاحتمالين ١٢

قوله والاولى اي والاولى في علة عدم ذكر احتمال الرجوع الى المصدر ١٢

قوله اعتبار ضميراه لان الجملة التي تقع حالا لا بد لها ان يكون بالواو وليس فيها الواو فلا بد من اعتبار الضمير تامل ١٢ س

قوله صفة جرت اى جارت صلة للالف واللام منلا يوسف

قوله ومنها اعتبار اه وفيه انه لم لا يجوز ان يقدر قبله ذكر المستثنى منه ١٢ ع

قوله صفة جرت مفعول ما لم يسم فاعله لمسنده واليه متعلق به فيكون مسنده اليه ايضا صفة جارية على غير من هي له ١٢

قوله صفة والمراد بالصفة هنا صلة الالف واللام لا الصفة النحوية ١٢ وهى الا استثناء والغير المستثنى ومن هي له الموصول ٢ بل منه ١٢

على انه صفة الكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يجعل على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان في المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه الصفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو منه الا انفال الاحتراز فيه تقدير قد بالضرورة لانا نقول تقديرا قد لا اهون من تقدير الضمير العائد الى الموصوف وفي قوله صفة الكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية للكلام قوله ولم يشترط ان لا يكون منقطعا والمقصود مما ذكره من وجه التقييد ضعف ذعاء البعض استثناء المقدم كالعام المتقدم المنافي الانفاق على العكس فعدم التقييد هنا يوجب او واحد عن حكم السابق وان اختص تقديمه ايضا حكمه هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم في المنقطع في كلام غير موجب ما تقدم لكان ان يذكر قوله او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه مما سبق فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما تم الاوجه ان يقال اختيار البدل انما يتصور في البدل ولا يمكن في المستثنى المقدم لعدم جواز تقدم البدل ولا في المنقطع لان البدل لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان مبناه على الروية فالتقدم فالتمام لم يحتج الى التقييد باخراج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى ما هو الشائع في ذكره فاستغنى به عن التقييد باخراج المستثنى المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاءني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون رد الكلام متضمنا الاستثناء نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب قام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين

مثل ما جاءني القوم حين كنت جالسا الا زيدا ٤ ع

قوله على الروية اى والفطانة ومبنى البدل على السهو والغفلة وهما لا يجتمعان

قوله لا يقال احتراز عن جعله حالا عن تقدير قد لانه لو جعل حالا لا بد من تقدير قد ولا ضرورة به لاحتمال الصفة وحاصل الجواب انه لو كان تقدير قد مانعا من جعله حالا اولى من كونه صفة لا يحتاج تقدير قد لا يعقل من تقدير الضمير في الصفة

قوله معرب على حسب عامله فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله وجوابه في حاشية المنقولة عن عبد الغني تفيد التوضيح في جملة لا مراد الحكم لان مراده يحتاج الى بيانه هذا الا ان تم منلا يوسف كتبه شيخ خليفة قريب وقت العصر في يوم الخميس

يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين ان النص لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا القسم قوله واعراب البدل بالاحالة ما المراد بالاحالة ليس ما يقابل التعيين قوله ويعرب على حسب العامل على قدر العامل فان العوامل مختلفة منها عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدر ما كان به معمول الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه فيشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله على ان يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال بجار في بزيد عامل مستثنى منه مستقل المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الاوجه ان يقال وعامله الفعل بواسطة الباء فتدبر قوله فالمراد بالمفرغ المفرغ له العامل المفرغ مما حذف منه بجار ولو صل الضمير المجرور به وكان يستغنى عن هذا التكلف بان يجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون مما المفرغ عامله وان يجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له قوله وهو في محل المستثنى جعل الواو للحال ويمكن ان يجعلها للعطف ويجعل هو عطفا على المستثنى منه وفي غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى هذا التقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى فيصح عدم الذكر في الموجب فيصح الاستثناء فقوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف وما على التوجيهات الاول فهو مستثنى من فحوى الكلام اى يعرب على حسب العامل في الموجب وقت

قوله ومما يقابل التشبيه بالمفعول والا يخرج البدل عما هو بالاحالة ١٢

لانه في الكل ما مررت باحد الا زيدا منلا يوسف

قوله بحال متعلقه اى فيكون من قبيل تسمية المتعلق باسم المتعلق منلا يوسف

قوله مثل ما ضربني الا زيد ويكون بمعنى جح واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد يكون مثالا للحكم المذكور ولو لم يشترط لم يفيد اذ هو مثال للنوع الخاص معناه غير الموجب ع ن

من اوقات الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة وذلك ان نقول التقييد بالمستثنى هو فائدة يصح بجعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف النفي على ما تحققه قوله مثل ما ضربني الا زيد يحتمل ان يكون مثالا للتقييد قوله نحو قولك كل حيوان مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه قوله الا ان يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت مآل البحث هنا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعرب المستثنى كذلك فيجوز البحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة النحو قوله اذ معنى ما زال الخ ثبات يفيد الدوام كما يعلم من كتب اللغة على التأمل في بيانها وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد من نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء في خبر النفي عام بمعنى زال وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبوت قوله لان نفي النفي اثبات اي بحسب العرف لانه لا يكون نفي النفي الا الاثبات فمن قال معنى قوله نفي النفي اثبات انه يلزم للاثبات لانه يحسنه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل قوله فيكون المعنى زيد دائما ليس معنى الدوام المطلق بل في الماضي من قبله قوله او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم

قوله من عدة متقابلات هو من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف بالجر وظيفة اي من متقابلات معدودات ... اي من الاعتقادات المعدودة لكونه من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها

قوله اذا تعذر البدل على المحل الموجب والاخفى ان الشارح قد نبه عليه في شرح قوله لانها عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا حيث قال كان قلت اه عبد الرحمن

اي مبالغة فوق ان يقال الممكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل العلم من الاشياء من عدة متقابلات قوله واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمه جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو الا خمسة عشر درهما كما لك الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله فعلى الموضع يحمل اي يختار البدل على الموضع واختيار الحمل على اللفظ فيما يتعذر في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء حينئذ كثير انما يكون ضعيفا لابهامه البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيد او ما زيد شيئا الا شيئا نعم الابهام في ما جاءني من احد الا زيد وقد يقتضي خوف الابهام الامتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان ابهام البدل على اللفظ ابهام الكفر وبينه وبين قصد التوحيد تناف قوله قبل تمامه معه لما يلزم استثناء الشيء من نفسه لو قال لما يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لاندفع قوله والتحقيق وما قيل لو لم يوصف لصح ايضا لحمل التنوين على التحقير قوله لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا في الاثبات فمن لم يكن المثال اتفاقيا اذ من زائدة في الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراق فيه لا تزاد اتفاقا والنزاع في زيادة من الاستغراقية مطلقا وفي هذا المثال وجوه من الاستغراقية لا تزاد على ثم التخصيص والظاهر ان الشارح جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور

قوله من الرفع والتكرار اي بالابتداء وذلك لامتناع اعمال لا الناقصة للجنس في المعرفة لان وضعها لنفي النكرات فلا يعمل الا فيها

قوله ما نقل عن سيبويه لانه نقل عن سيبويه ان النصب بعد فاشا جائز وهذا يخالف لما اشار اليه حيث خص بقوله ويخفض بعد فاشا في الاكثر لانه يفهم منه ان النصب بعده قليل لان الاكثر افعل التفضيل فلا بد من مفضل عنه مثلا يوسف كتبه شيرخليفه

ولذا لم يقيد كلمة من قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل ما احد فيها الا عمرو او ابدل لا عمرو من لفظ احد لا يمكن بنصب عمرو ولا بد من الرفع والتكرار لا يجعل قوله كما يجي انشاء الله قوله وما ولا لا تقدران حقيقة اذ لم يمكن البدل الا بتكرار العامل وذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب ورايه حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فلنشار الى المذهبين لو كان توجيه قوله لا تقدران عاملين بها لانه اشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول والحق انه لا فائدة في قول المص عاملين بل توهم جواز التقدير غير عاملين قوله فعمرو مرفوع الى النواسخ اذا دخلت على المبتداء ويجر عليه عملها لكن يبقى تقدير عمله لو كان العامل حرفا ضعيفة ثم اذا كان العامل حرفا لا يبطل معنى جاز اعتبار ذلك المقدر لا ضرورة نحو ان زيدا القائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نعت اسم ان المبنى الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن قوله وبعد فاشا في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ونحوي وفيه فاشا بلا نون الوقاية وعدم دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ وذكره النحاة المستفاد من قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعادة بعد في قوله وبعد فاشا للتنصيص باختصاص قوله في الاكثر به قوله ومعناه تنزيه المستثنى فلا يستثنى بها الا ما يعاب به قوله اي تركه لانه بمعنى فاعل فاشا ضمير ابيه تعالى اسم من غير سبق ذكر لتعينه والتحقيق ان فاشا زيد متعلق بالفعل المذكور

قوله والتكرار لانه معرفة اي تكرار اسم لا بمعنى تكرر نوعه لا شخصه وذلك ليكون كالعوض عما فات من معنى نفي الاحاد لانه لما فات التنكير الموضوع لا معنى نفي الاحاد جعل التكرير كالعوض عما فات نجم الدين كتبه شيرخليفه مع غلطه لان موضع هذه الحاشية ليس فيها بل

الفضا وهي زيد على وجه التنزيه من عمرو لاحظة تنزيه منه انا فلا نظر ان فاعل فاشا ضمير الفعل المتقدم اي براءة المجي زيد براءة تنزيه جعل امتناع المجي فيه وانتفائه عنه بمنزلة تنزيه اياه قوله انتقل الاعراب اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا اجاز العطف على محله فقال ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد فيل تم كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول ولو اعرب اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا قاعرفه قوله فيدخل نحو ما جاءني رجال الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المنفصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين ليس زيد اثنين قوله منكورين غير محصورين اي غير معروف بالالف واللام ولا بالاضافة وغيرهما احترازا عن المعرف باللام والاضافة ولتخصيص الحكم زيد اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جاءني اخوة زيد الا عمرو فانه لا يصح فيه حمل الا على الصفة او اسم الاشارة نحو ما جاءني هؤلاء الا زيد او الاسم موصول نحو ان الناس الا الذين آمنوا لفي خسر ولا وجه انه يجعل تابعا للمنكر ليصح جعله صفة لان غيرا لا يصلح وصفا للمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر قوله نحو جاءني رجال الا واحد الا فائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فح يكون حكم المحصور اعني قوله ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه بان جعله قاعدة اذا كان مراد المص بقوله كما حملت الا على غير الحمل غالبا فعدم التفت المص اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المص التفات اهتمام وترك قيد غالبا تسامح

قوله بل فيه اي في كون الصفة مع تعذر الاستثناء في جمع محصور س س

قوله والفصيح لعله عطف على استعاله وفي الوصف بعيد على ضعيفا س س

قوله والفصيح وعلى هذا فالمراد من الضعيف ما يقابل الفصيح فيكون متناولا للواجب عبد الرحيم كوردستاني كتبه شير خليفه ١٢

قوله سيما اذ الضعيف يدل على ان ترك تحمل اولى مع ان تحمل قد يكون واجبا في بعض ما صدق عليه غير وهو المحصور المتعذر ١٢

في غير فان قلت قد التفت المص الى مجي الا صفة في جمع محصور حيث قال وضعف
في غير قلت ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الا
ان يقال لما قل التعذر في المحصور جعل استعمال صفة فيه ضعيفا في الفصيح في وصف
المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير ولولا ذلك لكان قوله وضعف في غيره
سيما الا ان يجعل غير في غيره الى تعذر الاستثناء قوله وبتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في الهة بيقين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل
وهو لا يكفي في حمل الا على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم
فرجة عنها بيقين قلت نفي الدخول بيقين افادة الدخول بشك فافاد تمام
ذلك وبعد فيه نظر لان عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن
في الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثناء
لا يوجب حمل الا على صفة فليحمل على البدل قلت رد المص بانه لا يكون الا في غير
الموجب وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو كالصريح والنفي الضمني الذي
هو كالصريح انما هو قل واقل لان معرفاته ووافقه الرضي ورد ايضا بانه لا
يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم في كلمة لو
ولا يجوز الاستثناء قوله لان التعدد يستلزم المغايرة لان المتعدد غير الواحد فعلى
هذا معنى قوله لو كان فيهما الهة الا الله لو كان فيهما الهة غير الله باعتبار
كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة للشيء ان
كل فرد منه غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد يعني ان كل رجل
منهم غيره لان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف

الجمع مغايرة الواحد فالاوجه ان وصف الالهة بغير الله بمعنى انه اذا
وجد الالهة يكون كل منها غير الله لان وجود الالهة يستلزم عجز كل واحد منها فلا
يكون شيء منها الله وبهذا اتضح انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الالهة
يستلزم كون الله تعالى مستثنى منها بمعنى عدم البيان فاحسن التامل قوله الا
الفرقدان الفرقد ولد البقرة والوحشية والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء
في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من
القطب قوله وقال في البيت شذوذان احدهما الاول في قوله الا
الفرقدان شذوذ وان اخوان احدهما وقوعه صفة لكل دون ما اضيف اليه وثانيهما
الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه على ان البيت مما لم
يجاوز فيه عن استعمال الشذوذ في الذكور الا صفة فيه شاذ اذ كان الشاعر قصد
الطرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه
شاذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون الا شرطا اي الا يكن الفرقدان اي لا
يوجدان والمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ
في البيت اصلا فخذ هذا واعرف من انه فضلا قوله وعند الكوفيين انجح
يعني في نصبهما على الظرفية خلافا فان يعني قوله النصب على الظرف ان اعرابهما
النصب لا غير وذلك النصب على كونهما ظرفين ابدا الا على الحكاية
عن حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان في قوله
على الظرف مسامحة والا الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون على ظاهره
والمعنى ان نصبهما على الظرف فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه

قوله يستلزم عجز كل منها اي هذا على تقدير ان يكون ارادتهم مخالفا لارادته او على تقدير عدم حصول ارادتهم مثلا يوسف ١٢

قوله يصح الاستثناء ايضا اي كما ظهر ثبوت المغايرة بين كل منها وبين الله س ش ١٢

قوله لانه في حال الاستثناء فالبصريون نظروا الى المضاف الاصلي اذ المعهود في اعراب الاوصاف بعد حذف موصوفها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى ... المراد فجعلوه في حكم الغير عبد الغفور كتبه ... بعد صلوة الصبح في ...

فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف قال الرضي بما نقله ان سوى في الاصل صفة مكانا
سوى قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا فاصله مستويا حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل
كما استعير لفظ المكان ان يقال انت لي مكان عمرو ولي بدله ثم استعمل بمعنى
البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا
التحقيق انه ظرف في الاصل لا في حال الاستثناء **قوله** وتعريفهما اي اخواتها
ولهذا لم يشرحها الشارح ولك ان تجعل ضمير تعريفها الى كان واخواتها لان كان
التي ثبت لها الخبر لم تعرف بعد **قوله** والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون
اسناده ظاهرا واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فلا يرد ان اخذ الخبر في تعريف
الخبر تعريف للشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون
اسناده واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر لان كون جهة الافعال من بعد واخل
الجملة الاسمية يحكم بان يكون اسنادا قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من
اخبارها **قوله** وامره كامر خبر المبتداء في اقسامه واحكامه وشرائطه على
ما سبق يعني المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه
انما ذكر احكام الخبر وتشريكه الا نوعا فلا يرد انه لا يشاركه خبر
المبتداء في امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض
ويقبح ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة والقياس
ان لا يقبح لكون دخولها مستقبلا الا ان جعل الحكم لم يسبق على ان ابن مالك
خالف في ذلك فيجوز ان يكون النص معه وكذا لا يرد انه يمتنع وقوع خبر كان

[illegible]

قوله استثني عنه اي بعني استثني عن هذا الجعل اي هو من احكام خبر المبتدأ كونه معرفة مانعا عن التقديم مطلقا لامتناع التقديم فيما اذا ... حتى يحتاج الى التقييد المذكور اذ هو من احكام الفاعل والمفعول ١٢ عبد الحكيم ... فلا يحتاج الى التقييد المذكور وهو اذا كان الاعراب ... ١٢

قوله تقلب الماضي ... وهو هنا دام فاذا انتقل الى الاستقبال ... فلا يصلح الماضي قبل ١٢

١٢

ماضيا وكذا ليس وما دام وما زال ولا زال ومرادهم بها ما كان من الاستقبال الى ما
يستمر غالبا وما زال واخواتها للاستمرار والصالح للاستمرار هو جامد والصفة والمضارع
واما ما دام فلان ما المفيدة للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا
واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو محكي عن مذهب سيبويه او المستقبل الاطلاق
هو جامد والصفة والمضارع **قوله** ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة الخ
لما كان يتجه عليه ان المخالفة بخبر المبتداء لا يخص ذلك بل يتقدم نكرة مخصصة
ايضا بالطف الشارح لدفعه بقوله تحقيقه او حكما **قوله** وذلك اذا كان
الاعراب فيهما الخ اشارة الى ان اطلاق الكلام ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده
ويمكن دفعه بان المص لم يجعل حكمه حكم خبر المبتدأ واستثنى عنه كون تعريفه
مانعا عن تقديمه فانه ليس لهذا الحكم من احكام الخبر واما امتناع التقديم فيما
اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول
ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان
هناك قرينة تعين الخبر يرشدك اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب
الخ **قوله** وقد يحذف عامله اي عامل الخبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد
خبر كان والسابق خبر كان واخواتها بعيد سيما وقد سبق ضمائر ترجع كلها الى
خبر كان واخواتها وذلك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها وتجعل قوله في
مثل الناس مجزيون قيدا للمخصص بكان **قوله** في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير اي بعنوان انه لم يشتبه بحيث تثبت المقصود وكذا قيل ولا بد من
قيد فوقه وهو ان لا يكون المحذوف غير الخبر ان خيرا الخ فانه يجب حذف ومنه

[illegible]

قوله الاعتدة بجملة لان في هذه الصورة ليس الاوجه واحد وهو النصب الاول ورفع الثاني

طالبو العلم ولو الصين اي ولو كان العلم او ولو كنتم بالصين والتفسير الاول والتعبير
مستفيض والثاني قائض قوله ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة
جعل خبر مثلها الى هذه الصورة والاظهر جعلها الى هذه بجملة ولذا قال المص
في مثلها ولم يقل فيها بارجاع الضمير الى المثل المضاف بجملة المذكورة فانه لم يرد
بمثلها ثانيا ما اراده اولا بل هو اخص منه وهو ما اشار اليه التعبير الثاني فقط
هذه النكتة بجليله ولا تغفل عن مثلها قوله وهو ان يجيء بعد ان اسم وفاء
بعده اسم فان هذه المنقوض بقولك ليتني كما تيسر ان راكبا فراكب وان راجلا
فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها في التراكيب
اللتعة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف فيجيء فيه ان راكبا فراكب
لان الشاذ فيه تقدير التنبير لا كان لمعنى الشاذ ان تيسر راكبا فتقبل في دفعه
ان المراد ان يجيء بعد ان اسم وفاء بعده اسم ويجوز تقدير ما تقرر مع كان للخبر
قوله اربعة اوجه الوجوه المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يخص
بعض مواقعه بخامس وهو جر ما بعد ان مع ما بعد فائها وذلك اذا صح
رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل
به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف نص عليه
الرضي وحكي عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان
لا اكن امر بصالح فامر بطالح هذا وبقي عدد الوجوه في مثلها الى
ثمرة اعتمدنا على فطانتك في استخراجها قوله اي ان كان في عمله
خير جزاؤه خير فينبغي ان يجعل ضميرا وتوح الى الظروف لا الى الالف

١٢١

قوله فتدبر لعل وجهه انه لو كان الرجع الى الالف من حيث انه ظرف للخبر لم يفت مقصوده ١٢ منلا يوسف ١٢

اي فجزاؤه ذلك الخير خير فانه فيه ما قال الرضي انه ليس مراد المتكلم انه ان كان في عمله
خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده ح لو جعل مرادهم
ذلك فلا دليل على تعيينه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر
قوله فكان جزاؤه خيرا اي فقد كان لانه لا تدخل الفاء على فعل ماض قبل
اداة فيقدر لتعيين الجزاء لا بد من الفاء والرابطة المذكورة في نحو حذف وعلم انه
ليس مراد المص من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب
فقط بل تعيين موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات وقوفا عن البحث
وكلاما ما تقدم ثبتا كما شاع في نقل الناظرين قوله اي الا ان كنت ردا على الكوفيين
حيث قالوا المعنى اذ انت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جازت
بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب
بل اختلاف في معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المذكورة كان التركيب
استقباليا ولو كان كما ذكره المص متابعة للبصريين فالتركيب ماضوي والقائم
بما هو بحيحي الاستعمال كما قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب
لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ
فلقول الشاعر ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع
لمجيء فاء الشرط فاما صحة تعلق لا ان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله
اي تفخر والكوفيين يستغنون عن ذلك ففيه نظر لان مساعدة المعنى مراد لهم
لا تثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد من اثبات ان التركيب فيما بينهم
استقبالي وقوله وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها

قوله تفخر وان اي وبعد ذا نفر وما متعلق بذلك الفعل لان ان المصدرية الا انه مع اللام كالمرفعة في السببية لان لاجل ان كنت ذا قلة تفتخر فما ان التسبب مقدم في المرتبة
حلبي شرح وافيه كتبه شير خليفه ١٢

قوله وجب تغيير صورتها وانما الحق بالمفعول لان كلا من هذه الحروف متضمنة لمعنى الفعل كما سيجئ فاسماؤها مفاعيل في الحقيقة وبحاصل ان لا بمعنى النفي وما بعدها في معنى المفعول لانه وقع عليه النفي كما وقع الفعل على المفعول شرح انموذج كتبه بشر خليفه زيد تحرير وقت الصبح في يوم الاثنين ١٢ قوله صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد من ما لكونه كافة لها عن مقتضاها اعني الشرط

٤ ب غ ف ر

بل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة وما قال الرضي ما في حيثما ليت زائدة لانه لفظ حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان الزائد ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان موجبا لحذفها غرض يمنع زيادته قوله واقتصر الفتح على الاول انكر الفتح الرضي مجيزا بالكسر في هذا المقام حيث قال ان جزء شرطها ان مع كان وجوبا ما لتعبير يجب تغيير صورتها فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يثبت منه هذا القول قوله اسم ان واخواتها وشرعها اي اخوات ان وهو لكنها وان اخواتها فان ان قد يكون من حروف الايجاب ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه في ذكر بيانها الا انها في قسم حروف قوله النصوب من المنصوب لفظا او تقديرا والالم للتعريف جامعا او مانعا قوله اي النفي صفة بجنس وكلمة لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وكلمة يمكن ان يقال لم يشر بقوله وكلمة الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفي صفة بجنس من انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة بل النفي حكمه وهو ثبوته للجنس ولكنه ان يتعين صفة بجنس على ما جاز هنا فان المقصود في لا كلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل فظاهر قلت لا ظرافة رجل فتدبر قوله لكن بالنكرة منه في كون مفعول به وفيه نظر ولهذا لا ننظر فان المجرور بواسطة حرف الجر والوقع موقع الفاعل كثير جدا او لا ولي ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم وكان المنصوب اعم بالبيان

قوله لكن النكرة منه فيه ان جعلهما من المنصوبات مما لا يتوقف على كون النكرة منها لانه يجوز ان يجعله منها بسبب كون فرد من افراده منصوبا من قبيل تسمية الكل باسم جزئه كقوله تعالى وبجعلون اصابعهم في اذانهم اي يجعل كل واحد منهم اصبعه في اذانه فذكر الاصبع واراد منه الانامل لان دخول الانامل مظروفة في الاذان والاذن في تجاوزه الاصبع لان الاذن لا يسع الاصبع في وسعه منها يلف

١٢٢

قوله على اللغة المشهورة اي التي يجيء فيها شانها بالمضاف كما في نحو قوله تعالى يا حسرة على العباد ١٢ اي يس والا يعني ما في البعداد المراد بالمشهورة المشهورة فيها من كونها مبنيا على الفتح يعني ان وجوبها على هذه اللغة المشهورة فيها ايضا والا على غير المشهورة من كونها منصوبين او مرفوعين فقوله المشهورة اشارة الى اختلاف اللغات فيها ١٢ ع ل فالمراد باللغة المشهورة القراءة المشهورة ١٢

قوله لا تثريب اي لا تثريب على احد تقبيح بفعله صحيح لا تقبيح عليكم بفعلكم

فمعنى ذلك ما الى بيان عمل الاسم وتعريف مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها ما لم يجيء الاسم قوله والا بعد لن يقال زيد ليس من ان خبر المنصوب من الاول قوله فوجب مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه فانه قد عرفت من معنى البعدية او الدخول والاصح ان يخرج بقوله لبسها الا انكم المتعارف في كل ما بعد ان الدخول والبعدية هذا المعنى فخرج به الحالية فيكون فوجبه بقوله لبسها فخرج بخارج فلا نرجع فيما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله لبسها او كانه تكلف لتصحيح قوله وهذا القدر كاف قوله اي شبيها جدا مما اختلف فيه اللغات فيعجبهم بالمحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة ان كلا في الاول خبر والثاني في الاول متعلق بالاول وفي الثاني بفعل مدلول عليه بالكلام اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز ان يكون امر الله خبرا لان المجرور ما هو صلته للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدأ مصدرا كما في الاول قوله الا على الشيخ المشهور ومن ثمة قال المالكي ان هذا بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد في كلام ... حذف خبر لا وذكره على طريق ما سبق انه يحذف خبر كثيرا او لولا قوم شال يحذف قوله والكسر في جمع المؤنث السالم المماثل ليس متعينا بل جاز من ذكره في تعيين بالنصب بغير منجس وقيل يجوز لانه ليس من بين الغاني البناء وقيل جمع المؤنث مبني على الفتح قوله والياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل المثنى وجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه فيشابهان المضاف والالف ان يكون الاعراب المحكي للمعرب بالحروف

قوله وقيل المثنى ونحوه حيث فرقوا ان المثنى والجمع اختصار العطف فاذا قلت جاءني مسلمين فكانك قلت جاءني مسلم ومسلم مثال الجمع مثالا نوعف كتبه بشر خليفه في يوم الاحد سادس شهر ... اي غلط ...

قوله لانا نقول اه والاستقاض بالمثال المذكور وان كان مسندا بما اجاب به لكنه يرد الاستقاض بمثل لا غلام لا خادم امراة فانه يصدق عليه مع انه لا يجوز فيه سوى النصب فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة مفردة بلا فصل عبد الرحمن

قوله على كون لا الثانية وتوضيحه انه يجوز نصب الثاني بناء على كون لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي وكون لا الثانية معطوفا على مدخول لا الاول مع جره فيكون منصوبا على اللفظ الثانية حركة الاعراب

الحرف الذي بني عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامي رجل الكائن منصوبا
بالياء فقدبر قوله لان الافصح تحرك النصب الى التحية اى الاضافة والتكرير قوله
والتكرير ولذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الغيث علم بالان العرض
على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد سعيا فلا فرق من التكرير بالتبعية عليهما
فيح فلا ينقض بتعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس لمنصوب بلا لانه
فيح بقوله بعد دخولها كما عرفت معناه قوله هذا جوابا دخل مقدر محمل على قوله
لكن كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع قوله بحيضا على وزن حيدر
هو الغضا بن يحيى والباطل فالطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل قوله اذ دخل
حرف الام يقال حذف اللام من العلم القائم مقام حتشل دون المؤول بالصفة المشهور بها
منها اوجب الان تنوينه اذا اول افصح في مكانه في التنكير فلذا جعل حذف
اللام معتوبا به قوله اى فيما كررت فيه لا الحج لا يقال يصدق على مثل لا رجل في الدار
ولا امراة فانه مع انما يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال فيما كررت فيه
لا على سبيل العطف ولم يتكرر لا الا واحد او كان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل
لانا نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة وكون
العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر قوله فانهما يجب التوجيه
نحو كما في اشارة تفصيل الوجوه مستفيد قوله على ان يكون الاخر كل منهما
لنفي الجنس ويصح ان يكون في الثانية زائدة لانه جاز الثاني مع الزيادة
نفرا الى الغطهما قوله عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف لم يقل
وخبرها محذوف لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بالحكم الجاعلة في حكم واحد

قوله ولم يتعلق موجودان ويحاصل ان العلة في القول بان الخبر المحذوف هو كموجود المعنى مع كون الخبر متعدد ان المخبر عنه وان كان متعددا صورة لكنه في حكم غير المتعدد ١٢ ع

قوله وقد سبق وفيه ان ما سبق كان في عطف مفرد على مفرد لا مطلقا

كما في ان زيدا ولكن عمرو قائمان جعلنا فيكون نحو لا حول ولا قوة في حكم
لا واحد فاذا قال لا شيء على الامرين الا بالله ولذا قال اى لا حول ولا قوة
موجود ولم يقل موجودان فمن اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على الطعن
الا من قوله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد منه
ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما تنافر فالاولى ان يقال
سابقا وخبرها بالله قوله حملا على اللفظ المشابهة حركة الاعراب وحملا على محله
القريب فان الاسم لا المحل بين قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء
قوله فلان لا زائدة جوز الشيخ الرضي كون لا لنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز
الغائها بشرط التنكير والتكرير واوجب الالغاء في كلتيهما اى جوز التكافؤ بينهما
في الالغاء والاعمال قوله وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا وجه ضعف اظهر مما ذكروا وهو انه يجوز ان يكون لا بمعنى
ليس ولا يكون عملها اذ ليس هنا ما يدل على عملها من نصب خبر والضعيف
عملها لا استعمالها وانما قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل وضعف ضعف
الاول اشارة الى ان الظاهر ان المصنف ضعف رفع الاول في الاستعمال والامر فيه
ضعف توجيه الضعف لوقوع الضعف في الاستعمال فان مدار على الكثرة
الاستعمال وقلته قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل انما خص لا بيان
ان الهمزة لا تغير عملها لان لا الاثر لتغيرها في الاصح لا العرض والتمني فانه
ليس معنى الا ما اثر به على نفي الماء ودخول لا الاول عندنا على نفي الدخول وقدم
ما اذا ابطل النفي في كلمه لا بطل عملها وقيل انه ينبغي ان يتعرض لمن الكشف بها

قوله فالاولى ان يقال فالصواب ان يجوز ان يقال بعدم حذف الخبر باعتبار عدم حذف متعلقه

قوله مدار وجودا وعدما

قوله من حيث كونها للاستفهام فانها عنده لا يكون لمجرد الاستفهام والجمهور على ان معناها مجرد الاستفهام دون التمني والعرض وفاقا للغاية حصن وتبع السيرافي منلا س س

ليس ايضا الا ان يقال انه محمول على المغالبة اولا ان فيه خلافا لا الاندلسي في العرض
فانه يوجب حذف الجار على الفعل وخلافا للسيرافي من حيث منع كونها للاستفهام
وخلافا لسيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني اذ التمني يغيرها عن
الخبر فيصير بمنزلة مفعول فعل الكلام اتمنى الغلام اولانه لما كان تغير عملها وجو
يجاز فيقال كنت بالمال جار نظيفة توهم التغير بدخول الهمزة ايضا وقد يجي
بالمال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما يجي مع الزيادة نظرا الى لفظها
قوله اما الاستفهام حقيقة بالفاء انه نبه الشارح على ان مقصود المص حصر المعنى في الثلثة
ومنع كونها للمعاني الاخرى التي يجي لها وهي الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد
وغير ذلك وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لبيان ان الاتفاق فيها دون ما عداها
فانه لا اختلاف فيها قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمته وفي و
انتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا زيد نزل الا ان
يتكلف ويقال المراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير
قوله الاجل وقوله انه خبر الا فهو مبني على ان علة المحصلة بتبت المحصلة بالمراد التي
يحصل بها المعين والتقدير بحيث يفعل كذا قوله ولنعت اسم لا المبني
يعني المبني اشارة الى المعهود وهو المبني من اقسام الاسم لا المبني وخرج عنه
الا ماء بارد فان بارد اليس نعتا لاسم لا المبني فانه نعت لما يلي اسم لا
نعتوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة فما
لا اصالة فيه البناء قوله مفرد اي صحيح هو مبني اي بالتنكير لا وجه به عول على
بعض قيود المحكم وفاقا للموضع وبعضها اجوال اضافة وظاهر ونعت مبني اول

قوله اي في كل هذه التفصيل ان يقال فاما ان كان النعت مضافا نحو لا رجل حسن الوجه او نعت مضاف نحو
غلام رجل ظريفا فلا يجوز فيه غير النصب لان النعت المضاف اذا كان منصوبا لا يجوز فيه غير النصب
فكذا اذا كان تابعا بالرفع الاولى وكذا النعت المضاف لا يجوز فيه غير النصب لانه نعت معرب ونعت
المعرب معرب وان كان مجردا النعت يجوز فيه الرفع حملا على المحل البعيد والنصب حملا على اللفظ وعلى المحل القريب
ولا يخفى ان كلام الشارح اجمال ١٢ وديس كتبه سنبر خليفه بعد بابي صلوة الظهر في سراي غلطة

مفرد يليه ولك ان تجعل مفردا حالا من ضمير في اول وليه حالا من ضمير مفردا فيكون
حالا من كلا عاملين الحجة ويكون القيدات كلها للموضوع قوله اي في محل الاعراب
لا غير الاولى ان يقدر فيجب الاعراب قوله وان كان المعطوف نكرة نحو لا رجل ولا
زيد في كلام المتن قيدين والصواب ذكر المتن مطلقا اذ الكلام في العطف
على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة تعين العطف على المبتدأ ولا يجوز العطف
على اسم لا واذا كان المعطوف نكرة ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله
فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لا فوائده ان ما سبق مما يعلم من هذا المقام
قوله ولم يجعله حكم المتصل للضمير المنفصل الحاجة الى جعله فلفظه بالفصل لا من
ومنع لان الفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت الى قول العاطف اذ هو على
حرف واحد هو ضعيف اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا وفان
قوله فلهما حكم توابع المنادي قبل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في الجمل
دون وجوبه قوله من اثبات الالف في نحو لا اب له اسماء الستة الا ذا
فانه لا يقطع عن الاضافة هذا عند المص واما عند الرضي فلا يجي وزهد الحكم
الاسماء الستة الا الاخ والاب قوله وحذف النون من نحو لا غلامين له ا د
نحوه المثنى والمجموع قوله يعني ان الاول في مثال هذين التركيبين مطون بما اهل
عليه الشروح في هذا المقام من انه جواب سوال مقدر وهو انك قلت انما شرط لا
المفرد النكرة مبني ومثل لا اب له ولا غلامين له معرب ادعاما وتنكيرها معرب بان
لانه لا محكم لها اذ لا دليل على اعرابها حتى ينتقض بها الحكم فالحق ان يجعل
تحقيقا لمعين التركيبين من غير سوال مقدر قوله اي مشاركة اسم لا ان

من تقدير سوال ٤ح م

قوله ممتنع عليه وذلك لان اصل معنى المضاف هو ابوك اب لك فكان فيه تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم حذف اللام واضيف فصار المضاف معرفة بسبب الاضافة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف عارضي بالاضافة واب لك مشارك لابوك في التخصيص الاصلي دون التعريف العارضي فاعطي لاب لك حكم ابوك وهو اثبات الالف ١٢ وجيه

يضاف لا فرق بين التوضيحين في المال وثمرة النزاع تظهر في حل تركيب المص فعلى راجع ضمير مشاركته الى اسم المضاف باظهار اللام وبار جاع ضمير له الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف ممتنع عليه بخصوص لهو اوو بار جاع ضمير مشاركته الى المثل عند من التركيبين وبار جاع ضمير له الى التركيب يشتمل على الاضافة في المجملة اي معنى تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله في الشيئين اشارة الى التعريف في الاضافة زايد على اصل المعنى ولا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المص بل زايدا عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص ويكون فايدة ادراج الاصل انه لعدم المشاركة في خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو الجيد في القول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدي والاختصاص المفهوم من هذا التركيب تحقيقي وهذا اظهر كما لا يخفى على من له ادنى فطرة قوله لم يجز تركيب لا ابا فيها فيه نظر ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لانه ليس فيه ما به شبه للمضاف حتى لو كان النصب ولا يجوز نحو زمر نحو في اليوم مع مشابهته للمضاف في المعنى لا في اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في قوله لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتنكير وكانه لم يذكره في المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر وجود الالف وعدم النون بالتكلف

قوله لانه معارض اي لان دليل المص اعني قوله لزم الرفع والتنكير من خواص اللفظ ودليل المعارض ايضا قوي في اللفظ لان عدم الالف ووجود النون ايضا من خواص اللفظ فيتعارضا فتساقطا في ذلك لذلك منلا يوسف الاصم كتبه شيخ خليفه في يوم الاثنين بعد العصر في سواء عاشه

قوله غير صورة اي عن صورة الصورة ليلا يلزم التكرار تخفيفا فاسناد التغيير الى التكرير لا مجاز عقلي فافهمه ١٢

بان تكرير لا لا غير

يمكن ان يعتذر بان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف في شان النحو المنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله وتمامه خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فتبحث لانه كلام المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف بان الخليل الحلي لعنا عنه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يخالف فيما بينهم مثاله قوله او ان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالف الا ان يعبره عن العبارة قوله ولا يجوز الا مع وجود الخبر كما لا يجوز نحو الا مع وجود الاسم لا يتعين جهة العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا علمك ترك ذكر فيه الخبر قوله وحى اي خبرية خبر ما او جعل الضمير الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى عاملية ما ولا تستغني عن النكتة ولك ان تجعل النكتة في الاقتصار انه سلم جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية و الخبرية متلازمان نعم ما جعله نكتة للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث المرفوعات لتقدمه وتاخره الى بحث خبر ما ولا قوله وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين الظاهر زيادتها عند البصريين انها لتاكيد النفي قوله او انتقض النفي بالا خلافا ليونس مستشهدا بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا واول وجعل من قبيل ما انت الا سيرا لجعل معذبا مصدرا او جعل منجنونا قائما مقام المفعول اي دوران منجنون قوله او تقدم الخبر وما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرو زيد ضارب باتفاق فيما اذا كان ظرفا فكقوله

قوله ... امرين اليوم وفيه ان المراد المشابهة على وجه خاص وهو الاختصاص لا غير وايضا انه لو كنت عدم بجواز الى نحو عن القاعدة لما جاز تركيب مثل لا اباه ايضا مع ان جوازه متفق منلا يوسف الاصم كتبه شيخ خليفه بعد العصر من يوم الاثنين سابع ربيع

قوله واذا عطف عليه موجب اي فال واذا عطف عليه موجب فالرفع هذا او نما لم يدخل هذا
في سلك ما تقدم بان يقول او عطف عليه موجب بطل العمل لينص على الرفع لئلا يتوهم
بحث فما اذا كان ضربا مجرورا بالباء الزائدة المختصة زيادتها بتاكيد النفي مثلا يوسف الخ
ان الشيء قد حصل في العطف على الخبر لان المعطوف لو كانت جملة لم يكن معطوفا على الخبر بل
يكون الجملة معطوفا على الاسم والخبر على محل الخبر تدبر فانه جواب ثان كذا يوسف رحمه الله

فما منكم من احد عنه حاجزين قوله فلان ما عامل ضعيف والكراهة ابراز ان
ان خبره في موضع العامل قوله اي حكم المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر
لان وجه ما لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة زيادتها بتاكيد النفي ولا نفي
بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه موجب ان المعطوف
بعد الموجب جملة او الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل زيد قائما بل قاعد
في تقدير بل هو قاعد فحكم الرفع فالعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدأ
في الاصل وقيل العطف على سبيل التوجيه توجيه بطلان عمل ما ولا قيل الموجب من نحو
بطلانه بعده قوله اي لم يحتمل التخريج على الاحتمال بمعنى كون الخبر مسموعا عنه
سماعه فما احتاج لا في حروف الا ولا في الى تعيين ما اريد بكلمة ما ولو جعل
الاحتمال بمعنى كون الخبر متعلقا مذكورا لافادة معنى فيه لم يحتج اليه ولا احتياج
ليس بحد في افراد حروف الا ولا في المذكورة بل الكل مجموع من حروف الا ولا في وجوه
او في اشتماله على الخبر بما يتمثل الاسم قوله يعني بحرا زيد وبالجر الكسرة وما يقوم
مقامها لا المعنى المصدري توضيحه قوله سواء كان بالكسر الخ فالجر هو المجرور
وقوله لفظا او تقديرا متعلقا بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام في الكل
ولم يقل ومحلا لانه غير مشترك بين الجميع قوله وانما قلنا من حيث هو مضافا
اليه لو جعل المضاف مصدرا مبنيا لم يحتج الى الحيثية لكن احتيج الى جعل ضمير
اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع
المضمر وما على توجيهه فهو من وضع الظاهر موضع المضمر لزيادة التوضيح المطلوب
في مقام التعريف قوله والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به الى اخره

قوله الاصل ضمير اليه اي ولم يحتج الى الابتداء لان تقديره مع
يكون بالاشتمال على علم الاضافة اليه في توجيهه الثاني لان الضمير يعود
الى مرجع الضمير غير مذكور وهو غير جائز اللام في المضاف مثلا يوسف

قوله بلا تكلف اي وذلك لان قولهم وجره لا يصح على التعريف المشهور الا بان يتكلف ويقال
يراد بالجر اثر وحرف الجر تقديرا وفيه اشارة الى انه لا يصح ذلك ايضا على مذهب سيبويه بدون التكلف
ولعله لما في الجار في المضاف اليه بالاضافة اللفظية اذ هو ليس بتقدير حرف الجر ولا بلفظه تدبر

قوله غير مجرور بعينه في غير حالة الجر
مثل جاني غلامي مثلا يوسف

بقوله وان كان مختصا بما عرفه به الى احتمال ان لا يكون مختصا لفظا عرفه به
بان يراد بما نسب اليه الشيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله ولكن اشتمل على
علامة اعم منه ومما هو مشتبه به مبني على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة لا
على علامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض
تعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور وكذا لا يمكن ان يدفع بان المراد بعلامة المضاف
اليه ما كان حاملا لحرف الجر حقيقة وكذا لان الحيثية ما اشتمل على علم المضاف
اليه ليس وفي تقدير ان لا يختص المضاف اليه بما عرفه به كما يقتضيه كلمة لو الوصلية
قوله وذهب في ذلك مذهب سيبويه وكانه اختاره لتصحيح قولهم وجر علم
المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف قوله فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو
تقدير حرف مراد او الا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته
تاديبا والارادة شرط الخ قوله اي شائعا يعني ان تقدير الجر يراد الا ما غاب الذي لا زم
معناه فلا يرد ان الوجه ان يقول مجردا عن تنوينه ولا دخل في جعل من قبيل
تضمين معنى الا لتاخ قوله تنوينه وما قام مقامه هذا في الاكثر فلا ينتقض بالحسن
الوجه لان كلمة في الاضافة فيه بحرف متعلق المضاف اليه ولا ينقض بكم رجل
وخواتم بيتا فيه لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يحب
حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد
لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين يسقط بسبب الاضافة لانه لو كان
فيه تنوين لسقط لاجل اللام قوله التعريف والتخصيص والتخفيف كلمة
وههنا لمنع الخلو اذ التخفيف لازم في الكل قوله ثم المبتدأ من حد النعت
ولم يكن التخصيص

بسبب انه لانه ليس فيه تنوين واما ما اذا ثبت انه فتنوينه يمكن
لانه لاجله خواتم على صيغة منتهى الجموع فلا يرد انه اضافة
اضافة او تخفيفه باسقاط تنوين ممكن فالظاهر فيه

قوله لانه يكون وكانه غفلة عن قوله وان لم يكن بعد اختلاف في تعريف المضاف اليه قبل قول المحشي وانما يخالف المضاف اليه فائدة الى هذا المقام والاظهر ان يقول لهكذا وانما قال هكذا لانه يمكن تاويل التعريف بان يراد نحو القول الانسان من اللسان . عبد الرحيم قوله تاويل التعريف وجه هذا التاويل انه لما كان المضاف بالاضافة اللفظية مشابها للمضاف بالاضافة الحقيقية من حيث كونه تعريفا مجردا عن التنوين والنون لاجل الاضافة بانه مضاف بتقدير وغيره عبد الرحيم قوله او حكما كما يدل على الاضافة اللفظية ١٢ قوله يتبادر منه وانما قال يتبادر لانه يمكن حمل عبارته على هذا المعنى بان يقدر شيئا ويجعل من المضاف صفة بمعنى بتقدير كانها مثلا وتنوينا

انما قال المتبادر لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد بواسطة وفي حرف لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما قوله لانها تفيد معنى في المضاف يتبادر منه ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى المضاف ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى في المضاف وهو تخفيفه فالاولى ان يقال نسبة المعنوية الى المفاد له وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعريفا او تخصيصا المعنى المضاف والثانية لا تفيد الا التخفيف للفظ المضاف فنسبة الاولى الى معنى المضاف والثانية الى اللفظ قوله علامتها ان يكون قد علامتها لا يصح حمل والمشهور العام في مثله تقدير دو ولكن تقدير العلامة اجل معنى كما لا يخفى قوله كاسم الفاعل الخ والمنسوب قوله في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره شرط ان يكون المضاف ايضا لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا قوله وحاصل الى حاصل البيان في هذا المقام قوله وانما ساوى كليث واسد ان ريد بالمساوات التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والليث لترادفهما وان ريد بالمساوات في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما مكان الآخر صح استعمال الاخر في الايام بمقابلة بالاعم والاخص والمباين الا ان حملت على ما يلزمها فيلزم تكلفات كثيرة قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان تقيد عبارة المص فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا له وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تحسن في ثلث رجال ونحوه من المضاف

قوله لا بالايام المقابلة لان المراد من المساوات في باب النسب الاربع اتحادهما في الصدق على الافراد لا بالاستعمال ١٢ كالمسيا وقيل والمعاوقة قوله تكلفات اذ بعد الحمل تكلف واستعمال كل في موضع الاخر والاعم والاخص في مقابلة المساوي بهذا المعنى ايضا تكلف

قوله ان يكون اصلا للمضاف بان يقال وهو انما يعني اللام فيما عدا جنس المضاف الاصل له لانه ان كان اصلا للمضاف يكون الاضافة بمعنى من مثلا يعرف

قوله الا ان يقال أه فهذه وكذا نحو ثلثة رجال بيانية اذ لم يشترط كون المضاف اليه اصلا له فالصواب عدم التقييد ليكون القاعدة مطردة كلية ١٢ قوله لا يصح ماية هي رجل على تقدير ان يكون الاضافة بمعنى من ولا يصح ان يكون لامية ايضا لانه لا معنى للاضافة اللامية كما لا يخفى س ١٢ قوله بادعاء هم اليه لان ما ادعاهم اليه هو انه شرط في الاضافة البيانية كون المضاف اليه اصلا للمضاف وههنا ليس كذلك فيكون لامية غير ظ لان ادعا ان ١٢ قوله ربقة التقليد والربق بالكسر حبل فيه عدة عرى يشد به البهم والربقة الوحدة من العروة صحاح قوله او قع اول اي اول شيء وقع وقلة التدبر فاعله وتنازع اوقع ووقع فيه س

اليه اصلا للمضاف ويشكل بماية رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح ماية هي رجل بل يجب رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة بجنسية هي ماية هي هذا الجنس قوله ففوائك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك الا انه يجب للمعنى ان هذه الاضافات بيانية ولظهور من غير ها حال عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا نظر لما ادعاهم اليه وكذا الحكم رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كامل هو رجل فيصح حمل الفرد على كل مع انه متعدد لانه متناول للمتعدد على سبيل البدل قوله قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في هذا المقام ظاهر ما وقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون لم يخلعوا ربقة التقليد عن اعناقهم والتحقيق ما اداناه اليه تحمل التوفيق وهو ان كثيرا ما ينزل الظرف بحيث منزلة المفعول فيسند اليه الفعل الاضافة اليه ايضا لهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم مضروب فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا قوله اي ضرب وقع في اليوم لظان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم معنى ضرب في اليوم متعلق بالضرب ليس صفة الضرب بتقدير وقع في اليوم قوله اي تعريف المضاف فقط المضاف اليه معرفة قوله او تخصيص وتقييد بقائهم لاحد اظاهرة تعريف احد طرفي الاضافة معرفة هي احد طرفي الا انه خص المستفيد للمضاف المعرفة بالمضاف اليه قوله وشرطه تجريد المضاف من التعريف قوله قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بالاشارة الى معين فقد صرح في ذلك الشيخ الرضي و ذكر ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين اما مفهوم مدخوله

قوله ان قسمه وان المراد بالقسم ما صدق عليه مفهوم سواء كان ذلك المفهوم العهد الخارجي ...

المعهود في الخارج ... كما في قوله تعالى ... على ان يحمل صفة لجار ... فتأمل

اوفرضه وقوله ويستعمل ايضا على الاسم من الاول فان المراد بالاسم مفهوم المعين ويحمل المعين
وجوبا الملوح عليه اللئيم المعرف من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة وقد
الاسم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه مجهول
غير معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ الرضي مع علماء علم البلاغة من قبيل
مخالفة المتكلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ الرضي حقيق بالاعتبار في
تحقيق كلام النحاة قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غيره ومثل ونحو وشبهه وغير
ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة
الى معين وبين مثل وغير في عدم افادة الاضافة التعريف فيصح ان
الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف الاول دون الاخرين قوله بان يجعل
واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا من جملة من
يسمى به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا
منها وقلة المسمى بهذا الاسم وقد يحصل في بعض الاعلام بمفهوم خاص كانها
سماه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بحاتم
الجواد وبهذا اندفع ان توقف تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون
بارادة اشتهار وصاف فيه فانه لتنكير العلم تضييق للطريق الواسع ولا
يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق
المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين
فان العلم بهذا التحمل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل في ما
وضع لغير معين فالاحسن ان يراد بتنكير العلم وتجريده من التعريف

قوله ولا يذهب عليك يقال بهذا الطريق ١٢

ذهب عليك كذا اذا فاته

١٢٨

قوله في حكم النكرة اي وان كان معرفة بان يتعلق ... الواقع فتأمل ١٢

قوله ايراده لان المتبادر من التفعيل معنى التعدي وجيء بمعنى التفعل

جعله في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ
المراد بالتجريد تجرده فلو صح لا يظهر ان المراد بالتجريد ارادته بما التعريف قوله
وكما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلب للادنى وجعل
التخصيص يستعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم
تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا
قوله لو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل اذ لو كان تحصيل الحاصل فلا يصح
الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فيضيع الاضافة قوله ويتعين جعلها علما في نحو
النجم والثريا اورد عليه ان المجعول علما هو المركب المعرفة بجزئه فلم لم يجعل المعرفة
علما والحق انه غير وارد اذ تعيين المراد بالنجم حاصل من غير جعله علما فجعل
المجموع علما تحصيل تعينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين
اضافة المعرفة نعم يمكن ان يجاب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة يجعل التعريف
لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما وتحصيل الحاصل واما ما اجاب به
الشارح فيتجه عليه انه وان لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة
في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق اخر قوله
وما استعمال الاعلام ثبت من الفصحاء من ترك اللام اي يراد الاختصار الاوضح فلانه ما
ثبت من الفصحاء قوله فالعذر ذو الرمة كتب في حاشيته قال ذو الرمة ... اما
منزلتي مي سلام عليكما ... هل الازمن اللاتي مضين رواجع ... وهل
يرجع التسليم او يكشف العمى ... ثلاث الاثافي والديار البلاقع قوله اي يرد
جواب السلام ويكشف العمى من التحير الذي هو في عمى عن حال سلمى وكانا في جمع

قوله او يكشف العمى اي يكشف العمى اي يزول العمى ... الالتباس

والاشتباه والتحير ١٢

قوله جمع اثفية بضم الهمزة وكسرها وتشديد الياء وتخفيفها ايضا نحو ابيات

قوله وكان من يستعمل الثلث الاثافي انما استعمل الثلث معرفا ليعلم انه كان في الاصل صفة للاثافي والاضافة من قبيل جرد قطيفة ١٢

قوله فالاولى ولم يقل فالصواب لوقوع مثله في كلام البلغاء مخفة

أثفية وهي واحد الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع
اي الخالي وفيه ان الاثافي تمييز الثلث فكيف صح تعريفه والتمييز واجب التنكير
الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي وكان اصل التركيب الاثافي الثلث
فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من يستعمل الثلث الاثافي اراد التنبيه
على انه ليس من الاضافة الى التمييز دفعا لتوهم تعريف التمييز قوله نحو مصارع
البلد وكريم العصر فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه
للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع البلد وكريم العصر
مما لم يعتمد ولئن شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال
واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثال بمعنى الماضي والاستمرار
وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دائرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق
العامل بالمعمول واضاف فلفظية وان قصد تقدير حرف من حروف الجر
في الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب بالظرفية
والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشترط الزمان للعمل في المفعول به
وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا اتفاق ما شاء من خرطه وقيل اضافة اسم الفاعل
والمفعول انما هي الى المرفوع السببي لا غير فيقال زيد ضامر بطنه و
موذب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو قوله الا تخفيفا
لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه يجوز انما تفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
ولا يجوز لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقال اي
تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا قوله في اللفظ لا في ال...

قوله انما تفيد تخفيفا لا تعريفا لان شرط المنفي بلا العاطفة ان يكون منفيا قبلها بغير ... وذوات ...
موضوعة لان ينفى بها او جنسه للتنويع لا لان تقيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في ...
والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيه التنازع حتى كانك قلت ليس
بقائم ولا نائم ونحوهما فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفي قبلها بلا النافية ...

قوله قيل بعد جعله اه اي قيل في تمثيل التخفيف في المضاف اليه بالغلام نظر لانه عوض عن حذف الضمير الذي اضيف
اليه الغلام الالف واللام واجيب بان العوض حرف ساكن بخلاف المعوض فانه متحرك وبان العوض
في الاول فيكون اخف من المعوض في الاول فيكون فيه تخفيف ما غاية ما في الباب ان التخفيف في المضاف ١٢٩
اليه في مثل قايم الغلام اقل من التخفيف في المضاف ولا يشترط في افادة الاضافة اللفظية التخفيف
تساويهما في الرتبة فيه لان التخفيف الذي حصل في المضاف اصل وفي المضاف اليه فرع فلا يبلغ الفرع مرتبة الاصل
قط ١٢ ومن هذا ... لان فائدة ...

الى الاشارة الى فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف
بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل حصر نظام عربية تخفيفا في خفة المعنى
اي لا تفيد الا التخفيف في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفا ولا
تخصيصا فالحال انه ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان
كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو قال لا تفيد الا التخفيف لتبادر الذهن
الى التخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص
فصرح بقوله في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم
قوله كان اصله القائم غلامه تحقيقه انه ... الوجه لا يتم الا على مذهب
من لا يجوز القايم غلامه وانه تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك
بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف هاء الضمير قوله
وضعف القائم الغلام قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى
موصوفها اذ الرافع في الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
وامحلوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة
الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم الضمار
في الصفة بحول مرفوعها لئلا يلزم نقاوتها بالمرفوع وتفرع على هذا ان
لا يكون فيما اضيف اليه الصفة محل رفع قوله والمراد ان الثابت اليه ...
الخ قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما تذكر لبناء لاحق على سابق واثبات
سابق على لاحق وليس المجموع هنا ما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة
التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص

قوله فالترتيب الذكري حينئذ نتيجة المعارضة من جانب الخصم نوع الترتيب جعل كل شيء في مرتبة والذكري ان يكون ذلك بجعل في الذكر ١٢ س س

لان معنى تدخل الاضافة يوجب التعريف والتخصيص ولهما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف والنكارة قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك الالتزام لانتفاء التخصيص قد عرفت دفعه بما هو الحق بالاختيار قوله الاعلى ومن جهة انها تفيد تخفيفا الاولى ان يقال من جهة انها تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق اللفظ بحاز به في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف تساويا في الامتناع ولو لم تفد تخفيفا لتساويا في الجواز قوله وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف مذكور صريحا بخلاف انتفاء التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على المترتب اولى من تقديم المتفرع على ما ذكرنا ونجاب ان النفي متقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعله المصنف قوله واما ما وقع في شعر الاعشى الاعشى اسم لجماعة من الشعراء شاعر الخمس عشرة فيا ايها التفصيله في القاموس قوله وضعف الاولى ان يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم يكن هو موثوقا به ليستدل به وح لا يتوجه مصادرة قوله لا عرف من امتناع مثل الضارب زيد يعني امتناع الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد ما يخالفه لكن كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقوله الاعشى وح لا يتوجه المصادرة قوله اللهم الا ان يقال الاشارة الى ضعف الوافي لو منع كمال بعده عن العبارة ولقوله الوهاب المائة يلمح احتمال او من كونه منه نتيجة الاستدلال على قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ ولذا تكلم فاعرفه بتامل فتبيح قوله فانه يحمل النصب حملا على الجر فيه ضعيف لان مدار الاستدلال على نقل هو موقوف على الجر ولولا حملها ان يحمل الا انه وجهي

قوله وجه اخر وهو ان المضاف فيه لم يرد من التعريف فيكون مخالف القياس والاستعمال ١٢
قوله وضعفه عدم استعمالها كذلك كما صرح به الشارح بقوله واما استعمالا فلما شذ لعمله الفصحاء من ترك الاستعمال منلا يوسف كتبه شير خليفه سراي غلطه

النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبيد حملا على المحل قوله او من قبيل الثلثة الاثواب وح يكون وجها اخر لضعف البيت قوله وعبيدها اي وعبيدها اضافة العبد الى الهاء ح يزيد مدح الممدوح بانه يهب العبد الذي تعهد بانه من الابل بحد ثيات النتاج مع اطفالها وهذا اعتراض لان اذا الهاء كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد قوله يستوي فيه الجمع والواحد قيل اي هو مشترك بينهما كالفلك قوله واما لانه قاسه عطف على قوله اما لانه توهم يعني عند شرح قوله ظاهرا في اللفظ لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لا يكفي في الاثبات انتفاء بل لا بد من ضم انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما في بحسن وجه قوله حملا على الوجه المختار في حسن الوجه كما قال على الوجه المختار يرد بخلاف المحل والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع لكان قبيحا ولو لكن كان النصب احسن لعمه كما انه مع ذلك احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة الى الموصوف فالاوجه ان المختار في حسن الوجه وجهان الا انه حمل هنا على ما هو مناسب لهم وهو متعين فلذا اطلق المصنف العبارة ولكن معنى قوله على الوجه المختار في حسن الوجه من يحسن قوله يعني سيبويه واتباعه هكذا في بعض الشروح والمشهور انه لم ينقل الا انه بالمفعولية وفي الرضي ان القائل بالاضافة الرماني والمبرد وفي احد قوليه والزمخشري قوله فمن قال اي في قوله من قال بجعله بتقدير المضاف لان يجوز هو قوله فيكون طرفه الاقوال ويكون بين الاقوال لا بين القائلين والاظهر ان في معنى عندي
كما فعله الشارح ١٢

قوله وهذا اعتراض اي العبيد بهذا المثل س س

قوله من ضمه انتفاء اي وما كان بيننا لم يحتج الى ضميمة منلا يوسف

قوله وهو متعين اي لان كلاهما في الاضافة فاجتمعتا ١٢

منه قبل يعني سيبويه ١٢

قوله بالتأمل الصادق لانه لا يصدق بناء على قول القايل على ضاربك انه مضاف الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينه قبل الاضمار لان تنوينه غير محذوف قبل الاضافة بل للاضافة فيكون مضافا مع اعتبار حذف تنوينه بالاضافة تدبر عبد الرحمن شير خليفه كتبه بعد الظهر في يوم الاثنين رابع عشر ربيع

قوله قياس المبرد اي قياس المبرد الضارب زيد على ضاربك منلا يوسف

عند من قال قوله فانه لا يحتاج جواز حمله على اشارة الى فايدة قوله فيمن قال وانما انه اشارة الى رد قياس المبرد على الضاربك من وجه وهو منع كونه مضافا قوله اي بحمله على ضاربك فانحذ فاعل حول الذي كانه عقلي بحوله حملا على المختار فالتاء يدل الى هنا نحو ما قيل الانسان مشتق من النسيان وتحمل هنا ان يكون نحو الذي القايل اي انما جاز عند من قال كذا حملا قوله من غير اعتبار حذف هو تنوينه انما يتعلق بقوله ثم حمل الا بقوله مضافا فتدبر بالتأمل الصادق قوله ولم يحملوا الضارب زيد على الرجل بحجة انه لم يحمل الضارب زيد على ضاربك زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك وكان منشاء عدم الاشتباه عدم التأمل الموروث للاشتباه والا فكيف يشبه مثله على الفضلاء المختارين فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك ولو لم يشاركه في تخفيف المضاف شاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد فيقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في حسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة ويبقى انه انما يحصل في الضاربك تخفيف لا حاجة فيه الى تحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شيء بل بتبديل المنفصل بالمتصل وحق التخفيف بالحذف قوله لان الكل من حيثية التركيب الوصفي والاضافي معنى اي لا يقوم احدهما مقام الاخر فيه بحث لان الكل من حيثية الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها بمعنى في وقد قام هيئة الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول قوله وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا

قوله وما يغضي وذلك لان المضاف اعني المسجد مكان والمضاف اليه اعني الوقت والزمان والمكان متباينان منلا يوسف كتبه شير خليفه بعد العصر في اثنين

قوله وان كان المنتخب اي منتخب الشيء خلاصته اي وما استخرج منه

١٤١

وجامع فلما اقامه منظوما جعلته فيكون بمنزلة الصفات الغالبة في ان الادمية او في جامع فحذف الذات المعتبر في جامع من كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين وما يغضي منه العجب ويعرب نقصان الشرو وان كان المنتخب بالكلية في هذا المقام من جهة جامع بين العلم والادب وجامعا لكن اضافته بتجريد الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا اقياس بين الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الكبرة وجانب الغربي قوله بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس او لاول ساعة فرضت فيها الصلوة قوله وبقلة الحمقاء في الصحاح بقلة واحدة الحبطة ونحوها وحبة بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت هذا اوله ونحوها بالحمقاء لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام قوله ومثل جرد قطيفة كتب في حاشية جرد فرد رشته از بهكي درسودكي قوله حتى صار كانه اسم غير صفة في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر وجرد وسحق وربما انه يحذف به ذات يجري مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا قوله ولا انضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولا اسمين كلمتين متحدا او اجماعا سواء كان مترادفين او متباينين وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولهما متحدا والاوضح ولا انضاف احد المترادفين والمتباينين الى الاخر وينبغي ان يكون عليه ان يضم اليه لا انضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ذكر لانه وقع في اللغة باوهم وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشيء وعبد كرز فاراد دفعه

قوله لا ضراه اي وجه الاخصرية فقط واما الاصحية فلانه يتوهم منه ان نوع شاذ ويحتمل ان لا يكون مماثل في خصوص وليس كذلك فتامل قوله بانه ونوعه اي وقوع ما ذكره وجه المماثلة في العموم والخصوص منلا يوسف

قوله كما هو عند جماعة اه وذلك مذهب الشيخ الاشعري وجماعة من اهل السنة فمعنى قوله عند جماعة الطائفة فاعرفه ١٢

قوله وتفصيل ما يرد ايضا بحاصله ان الجنس بناء على قول الشارح واما
خفاء بحاصله من شمول الشي كما قاله المحشي وما يرد على شي لان العين
والشي بذلك المعنى متساويان مثلا يوسف كتبه شير خليفه

قوله والجثة في الصحاح والقاموس الجثة شخص الانسان فهو اخص من العيان
قوله فيكون ذكر الاسم وضافة اللقب اليه لغوا الا انه ليس في ذكر المضاف اليه
فائدة بخلاف المضاف اليه الاضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها
اذ حذف المضاف اليه اخف قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله
بخلاف متعلق بقوله العدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالآلة اي الاسم المماثل كليث
واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشي فان الكل فيه ليس مماثل الدراهم والعين
ليس مماثل الشي بل يختص بالاضافة قوله فان المضاف فيهما يختص بالاختصاص
التعريف ونحوه واليه اشار بقوله سواء الخ قوله واما اذا كان الجنس فغيبه
خفاء بل الخفاء صحة تعيين الا الشي ونفس الا الشي وخفاء انما جعل من جعل
الشي شاملا للغير الموجود في الخارج كما هو اللغة فان الشي في اللغة ما يصح ان
يخبر عنه فمن قال الشي بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة فالعين اعم مما شبهه
فقد بعد وتفصيل ما يرد به خفاء ان اللام الجنسي اذا ارد للاشارة الى
الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة
بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها لان ربه الطبيعة في ضمن الفرد
فالعين يصدق عليهما اي على الطبيعة من حيث هي قوله ويرد قولهم ولا
يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا
وكرزا اسمان لمسمى واحد الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله وتجر
تجرد المضاف عن التنوين وكانه غفل الحشي عن وروده ثمه فاورده هنا قوله
فاجاب بعضهما ول بجعل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ كانك اذا

١٠٧

قوله وهو بعينه اذ المدلول يعم الشي والطبيعة كالحيوان الناطق مع التشخص ولا يتصور الجثة بالنسبة اليهما
قوله والاظهر اي المعنى في توجيه الشرح مذكور في توجيه المحشي فقيل هذا السمي كرز وفي
هذا التوجيه المسمى مدلول كرز فافترق ١٢ الاظهر بالنسبة الى ما في الشرح
لا بالنسبة الى ما قاله المحشي كتبه شير خليفه قبل العصر خامس عشر شهر ١٢

قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ فيكون المراد بكرز
بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل القريب في نظر العلام ان يراد بالمسمى مطلق
المدلول فاول سعيد كرز بمسمى هذا اول سعيد كرز بمسمى سعيد هو المسمى بكرز وهو
المسمى بكرز والظاهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويأول السعيد بمسمى به
فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه
قوله ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح
يعني جعل اللقب لكونه اوضح حق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون الموضح
اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل المدلول باجتماعه مطلقا في وضع سواء كان اوضح
او مساويا او دونه فلا مانع من جعل التوضيح ان كرز سعيد الا انه لم ترد
لكن استعمال اي على ما هو الاتقى ولا مانع من جهة القياس وكون اللقب اوضح
انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز اللئيم والحاذق
وابن علقمة وابن دورة وابن جابر وآخرون وغير منسوب صحابيون وهذا
لان الكرز صار لقبا لهؤلاء من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم قوله وهو في
عرف النحاة يحترز به عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد بيان الملحق بعد قوله
اذ ليس لغيرهم فيه عرف قوله واختلفوا في ان هذا الاصل وفي تقديم الاصل
مفتوحة اشعار باختيار الفتحة ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت الكاتبين
ظاهر في ان السكون هو الاصل فتأمل قوله ادعاما لانهما لا يستقلان في حكم
الابتداء بها قوله يلتبس الكلمتان بالمتكلم لان ما قبلها حركة الكسرة فلما تعذر
التزم الياء التي هي اختها قوله مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم

قوله لعل وجه التامل ان تقول والياء مفتوحة اما كسبته بيان حال الاسم الصحيح
على غيرها فالسكون دليلا على اختيار السكون واما حال قبلا الوقف من حال
لعل وجه التامل ان معنى وفتحت اه هو انه يتعين التوجه الاول والتقديم
١٢

لو كان العوض في تعليل المختص بما ان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان
تقييده لا بالطلب اذا جوابا فينبغي ان يقول وصار مسلمين بالعطف ولا تجعل
جوابا لاذا وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء
قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة ياء توجب بقاء الضمة
قبلها تغيرها قال الشيخ الرضي وكان الايجاب فيما لم يلزم الالتباس اما فيما لزم
فيبقى الضمة كما في جمع الكون على افعل الصفة ابقى الضمة لئلا يلتبس بفعل
قوله وفتحت الياء التي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين قال الشيخ الرضي
وقرئ محياي وما في سكون الياء عند النحويين ضعيف **قوله** ولا خير الفتحة لخفتها
الظاهر ان اختيار الفتحة لانها حركة التي كانت للياء **قوله** واما الاسماء الستة
التي مر البحث عنها هنا فنزلة الاسماء الستة من قوله فان كان آخره الفا ثبتت وان كان
ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت فان كان غير هذه الاسماء
المذكورة الثلثة في احوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم فمن الالف التي
الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في حروف الثلث بقائيتها وهما
الياء بحكمها وبمنزلة الاسماء من قافة الاسم الصحيح لانها بحذف اعجازها
تباين غيرها الاسماء الصحيحة من بعض ما كبس كالاسماء الصحيحة وهو في اخي وابي
على ما اجازها المبرد وتحتج انه ينبغي ان يعرض المجرد اخي وابي وفي
والنقض بالباقي عار عن الفائدة **قوله** فاخي وابي قدم الاخ لانه ابعد عن
خلاف المبرد والراجح في هذا الحكم الخفيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه
المبرد حملا على ما ورد من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ لتقديمه

قوله من كل العجب لان التقديم قوله وذو المجاز بدا ر تقديره ماذا المجاز بدا ر لك
في الآية للتقرير الا ان المراد الاعلى ما يعني ليس ملتفت عن العمل بواسطة تقديم
في المحبة وههنا ليس كذلك وذو المجاز مبتدأ وبدا ر خبره والباء زايدة
منلا يوسف كتبه شير خليفه ١٢ ولك خبر بعد خبر ١٢

في قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه فاقتضى منه العجب وذاه العجب من
كل عجب قوله برد الاعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال الجر اليا فتقلب
المبرد ان يقول في حالة النصب ايضا قوله ولى ماك ذي المجاز بدا ر قيل خطاب
للمؤنث كتب في حاشية وله قدر كل انت ذي المجاز وقدار اي قدر اقتضاء
ذو المجاز اسم سوق بمنا ومعنى ارين اظن يجوز مختصا بضرورة وارين بصيغة
المجهول قوله وجاء الحص بان ذلك خلاف القياس انما على انه يجوز مختصا
بضرورة الشعر قوله وتقول اي امرأة قائلة جعل صيغة غائبة مع ان المبادر
من مثاله في عبارة المصنف من صيغة تخاطب دفعا لما يتجه ان الصواب
وتقولين او حذا ارعه بعد ما قيل ان حمى فيه حذف مضاف اي حمى زوجتي
ولو قال الحص ويقال الفان اوضح قوله وفمه بالحركات الثلث لكن متابعة
بحركات الاعرابية وضمير فيه منهما عائد الى غير المذكور لتعين المرجع في مقام ترجح
الفتح قوله واذا قطعت قيل انه عقد البحث عن غير المضاف ذكر كغيره تقال اه بيان
ترتب اللغات في الفصاحة هكذا دلو وعصا ويد وحبا ولغة ادنى من
هي كسواء قوله وذو واصله عند النحاة ذوي كقفيس وعند غيره ذوو كعوص قوله وكانه
خص المضمر بالذكر كما ان ذكره مقتضيا الاختصاص بالمتكلم الذي في مقام
النقض لان ثبوت بعض احكام مما كان بالاضافة اليه فلما افاد الاختص كان
المناسب اذ احتج المجهول قوله كما هو كتب في حاشية الكامل ابن
الكثير قوله لتعين وهو بحسب الاصل بخلاف ان يبع فانه اسم بالنقل ولم يجعل
التوابع جمع تابع مع ان الفاعلة الصفة ايضا يجمع على فواعل يجمع تابعة

بان المعرب بالاصالة شرع في بيان المعرب بالتبعية فقال التوابع كل ثان اه واشار الى ان الاعراب ايضا
قسمان اصلي وتبعي لان الاعراب الاصالة العارض وتبعيته باعتبار العروض فان العروض اصليا
كان اصليا وان كان تبعيا فتبعي

قوله لا في زيد ضرب ضرب لان ضرب الثاني تاكيد ومعرب باعراب سابقه اعني به الرفع المحلي على تخيّر بخلاف ضرب ضرب زيد فانه لا محل له من الاعراب لانه من اقسام المبني نفسه وبين الاعراب بون بعيد ... فانه اسم حكما لانه تاكيد لما له محل من الاعراب كما اشار اليه انفا حيث قال حقيقة او حكما تامل مثلا يوسف كتبه شير خليفه في يوم الرابع سادس عشر

قوله فلا اشكال اه وكون المتبوع قسما من الاسم يستلزم كون التابع كذلك فلذا قال حقيقة حيث قال توابع المرفوعات ام فافهم

قوله اي حقيقة تفسير الاسمية التابع

اسم التابع لانها كلها تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها ولم يخص الاقسام التابعة دون التابع قوله فالمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات على ما له الاعراب قوله فلا ينتقض حدها بخروج اه نحو ان ان وضرب ضرب يعني نحو ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب فانه داخل الحصص المعرف فبطل ان ضرب على التوابع والدليل عليه قول المص فيما بعد ويجري يعني التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها وربما جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التابع عوض من جعل التابع قوله كل ثان اي متأخر فاراد دفع ما يورد على التعريف من انه غير جامع لخروج ... ونحو اقبل زيد عمرا والمختار في ان ثاني في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر والصفة التابعة في الرتبة الثانية عن الموصوف وان كان ثانيا في الذكر وما قيل الحالية نظرا الى الرفع الاول لحرف الثاني وبعد نص يجب ان يراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم نحو ... ولذلك ورحمة الله السلام لان التابع الاسبق ولذا وجب ان الرتبة فقد حصل والا يخلفك ان المص نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه حرفا دال التابع المسبوق حيث لم يقل باعراب وليحرز بقوله الاول الثاني في اعراب سابقه والباء للظرفية فيما ولدوا لذلك ان التابع في الذال لان كلا الثاني من الاعراب قوله اي بجنس اعراب سابقه فرد وذلك لان الاعراب الواحد الشخصي لا يمكن ان يجري على الكلمتين قوله ناشئة من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العاقل فان الاخير مما ذكره لا يظهر في الصفة الا مادحة والذامة والتي للترحم والتاكيد فان القصد فيه الى نسبة الفعل الى الشيء وبعد

[illegible]

قوله بالمجموع اي مجموع بجزئيه لان المجموع حال قوله لانه ليس ثانيا في الرتبة وبهذا اندفع ما اورده الشيخ الرضي بان ارتفاع واحد لا المحل واحدة منهما حال على حدة المبتدا ويحتمل من جهة واحدة وهي كونها عمدة في الكلام كما تقرر في اول الكتاب فيصدق على جزء الثاني التعريف مع ... وانتصاب ثاني مفعولي باب ظننت واعطيت مثلا من جهة واحدة هي انه ليس في المراد التحديد وقيل نحو غير مانع كونهما فضلات والا قلنا بتعريف جهات بسبب تغيير اسم كل واحد من الا مثلا يوسف كتبه شير خليفه والثاني قلنا انا نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع غير ظريف من جهة كونه صفة ولذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة

الى المتبوع وذكر التابع للمدح والتاكيد وكذا الاصح في التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات فاورد عليه نحو قرات الكتاب جزءا جزءا فان جزءا الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية هي الحالية القائمة بالمجموع وليس بتابع لانه ليس ثانيا في الرتبة بل الكل في ... تغير الاعراب من غير تابع على الاول في الرتبة ومن قال ... باعراب سابقه يعني بجنس اعراب سابقه في جهة انه يتعين اعراب سابقه لا بجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص في قصد المتكلم ظهر في محله من فعل اي بكلام لا يتجاوز ورد فيه على ان حمل قوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه يجعله اعم ما هو بعين اعراب سابقه ولا يجعله مقابلا له قوله ليشمل التوابع الموضوعات اذا كانت معدودة او معدودات لان المراد الثانوية في الرتبة على ما عرفت قوله اعلم ان الاعراب ... في حد التعريف لا احسن ان التعريف هنا للتابع الاعراب وكما لم يكن شاملا لان حكمه ملكا دخول توابع وكذا اسم التابع لها معاني محلهما ولم يتعرض بما حالتهما الى هذا الباب قوله ثم ان لفظة كل هنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس لا الافراد وبالافراد وايضا الاصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة بجمل فاحفظه فانه من لطائف الزمان قوله فالمحدود في الحقيقة التابع الا ان وافراده ولم يقل ان لفظ التوابع ليس في موضعه لانه ليس ... حمل على افراد المرفوعات ونظائره بتقدير هذا باب التوابع والمعرف هو المحدود اي هو كل ثان فلا يستدرك على الشارح بان ذكر التوابع تطفل في محله فعلى انه مستدرك قوله لكن ما دخل عليه الكل يعني لفظة كل اه قوله زيادة التي كون التعريف مانعا قوله ولا اختصار المحدود فيها عند انطلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من ...

[illegible]

قوله واو غروا ما كونه او غير فائدة فلكونه جاء للتعريف والتخصيص ولمجرد المدح والذم والترحم وللتاكيد وللكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق وللتعميم نحو كان ذلك يوما من الايام ووقتا من الاوقات منلا يوسف

ان كان النعت بحاله وغير ذلك امور من المذكورات ان كان بحال متعلقه ... الدفع ذلك ... منلا يوسف كتبه شير خليفه بعد العصر

اوقتها سالب فانه الذنب بل ما الملقبه البحرين وجنا به العاص الى
ان حاملين الاعاجيب قوله النعت قدمه لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا
واو فوائد قوله يدل على معنى في متبوعه او يدل على الوصف بحال المتعلق نحو مررت
برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل الشارح فيما بعد الى دفع بان الوصف
بحال المتعلق معناه الوصف بحالة اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق لانه يوصف بحالة
قائمة بالمتعلق حتى يتناول ما يدل على معنى في متبوعه وحد التقييد من العبارة وخلاف التحقيق
لان الوصف في المثال المذكور حسن وهو دال على حالة قائمة بالمتعلق لا على حالة
اعتبارية قائمة بالمتبوع ونحو ان يقال حسن وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله
على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار
تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه قوله اي يدل بهيئة
تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه واما ينه صب عليك ان اعجبني زيد وعلمه
واعجبني زيد علمه وجاءني القوم كلهم وخرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه
على حصول الصفة في زيد ليست بهيئة تركيبه مع زيد بل بالاضافة الى ضميره وكذا دلالة
كلهم على الشمول في القوم ليست بهيئة تركيبه بل بالاضافة الكل الى ضميره فلا فائدة
لقوله مطلقا ولا تتم ما ذكره في بيان فائدته قوله اي دلالة مطلقة تجعل مطلقا
صفة للدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب ح ثابت مطلقا الا ان يقال لم
تقيد بثابت للمصدر او ثابت ... عنه بين البناء قوله فان دلالة
التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع تام ... بخصوص موادها كذا في
اعجبني القوم كلهم بطل لان تركيب الكل مع المتبوع يفيد تقرر الشمول فلولا دلالته على

قوله شرطوا في الوصف الاشتقاق وبه قال صاحب المفصل حيث قال شارحه يعني ان الاكثر والاغلب في الصفة ان يكون اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة قال رايت صفة غير هذه الثلثة فاعلم انه يكون في التقدير واحدا من هذه الثلثة كقولهم تميمي وبصري اي منسوب الى تميم والبصرة وهو اسم مفعول وذو مال اي متمول او صاحب مال واسى اي كامل وعلى هذا القياس تمت كتبه شير خليفه في يوم الجمعة بالليل ١٥ را

حصول معنى في المتبوع الشمول في متبوعه لم يعتبر له الشمول الذي يدل عليه المتبوع قوله وفائدته
اي الغرض من النعت تخصيص فان كلا منهما يدل على معنى في شيء يعني ليس الغرض من
الوصف الا على حصول المعنى بل تخصيص المتبوع او غير ذلك فهذه وظيفة نحوية
لا بيانية كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التي يجب
ان يقصدها المتكلم البليغ زائدة على اصل المعنى عدا والفرق بين التخصيص والتوضيح
مجرد اصطلاح نحوي فان الاول تقليل الاشتراك في النكرات والثاني رفع الاحتمال
في المعارف وكونه غالبا للتخصيص والتوضيح يستفاد من تقييد ما بعدهما بالقلة
كما يستفاد من قوله التقليل قوله وقد كان هو لو غالب الصفة هنا اي حاصل الكلام
المص في هذا قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة يشرطون في الوصف الاشتقاق
فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد ودون قال في زيد اسدا حالا
ويعترض على الفرق وهو متوقع بان بناء الفرق على جماعة الاستعمال في احدهما
دون الاخر قوله ولم يكن هذا ... عطف بجملتين على جملتين اي ووقا
لم يمكن وفي صحته نظر والا لكان ان يترك ح في قوله ولم يمكن من هو كان الشيخ قوله
ورده بانه لا دليل على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب لذلك ولا للمشتق
لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يتجه ما قيل انه لا يمكن
ان كثر ما ذكره ما يصلح ردا الا ان كونه نعتا باعتبار انه قوة المشتق قوله والاصل
اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره الاوضح الاظهر لا فرق بين المشتق وغيره
في صحة وقوعه نعت عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا
لان المشتق بغلبته راجح على غيره قوله اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق

... ويصح الاخر اما الاختصار فقط واما الاوضحية فلانه على هذا يكون
بين الشيئين واما عبارة المص فيلزم ان يكون او بمعنى الواو
لان الفرق يقتضي ان يكون بين الشيئين واو يقتضي ...

قوله فالاولى وانما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لانه يصح ان يجعل المتبوع بمعنى اللغوى لا بمعنى الاصطلاحى فيستقيم المعنى ١٢ س وانما قال فالاولى لانه لا يلزم من وصف المعنى بكونه واقعا في المتبوع ان لا يكون في المبتدأ او غيره ١٢ ا ح شير خليفه غلطوى ١٢

قوله وغرض المعنى يعنى كما ان الاضافة في خاتم فضة بيانية كذلك الاضافة الثانية في غرض المعنى بيانية كهى ١٢

قوله وللتنبيه علة لقول الشارح وفى العلة الناشئ عن المعلول ١٢

فهو بيان لحاصل المعنى صح

يعنى فى التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجوده على شئ ويقصد به هذا التركيب سواء كان وجوده العقلى والخارجى وترتب وجود المعنى فى العقل عرض من وضع النعت فى التركيب وللتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلى قال الشارح لغرض الدلالة على معنى لا التقدير الدالة حتى يتجه انه لا حاجة الى التقدير الذى لا يساعده قاعدة التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض مجازيا ان الاقحم فى الكلام الى قوله فى المتبوع فالاولى تبدله بشئ لان الوضع لغرض المعنى الحيث ان يكون المتبوع فان يجرى بالوضع لغرض المعنى عموما اما فى مبتدأ او فى ذى حال او موصوف الى غير ذلك **قوله** مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية بفتح الراء او ضمها على ما فى القاموس اى اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا عن الكمال فى حقيقته دل عليها لفظ موصوف فالمراد بالمثال هذا التركيب ذلك **قوله** وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا بل يرد عليه انه ليس فى هذا التركيب شئ يمكن ان يجعل موصوفا بمعنى انظر الى ان عدم الصحة من جانب اى رجل فالاولى ان يقال وفى مثل مررت برجل يضارب اى رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا **قوله** وفى الموضع الاخر اى لا يدل على هذا المعنى اى دلالة مقصودة **قوله** ويوصف النكرة اى النكرة وما فى حكمها من ذى اللام يقصد به الى فرد مبهم كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى واشار فى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله اى فى حكم

قوله من جانب اى رجل وذلك ثابت بجواز ان يقال ان عدم كون رجل يتخلص من جانب عدم ذكر الموصوف فى هذا التركيب لانه ان اى رجل لا يدل على المعنى اه فالاولى ان [illegible] منلا يوسف كتبه شير خليفه ليلة الجمعة نصف الليل [illegible]

[illegible] التدريس بعد معقد للمحمد

قوله الاخبار بعد العلم يعنى يجب الاخبار عنها بعد العلم بها بالاوصاف كقولنا مثلا قام ابوه فانه بعد ثبوته لزيد بالخبرية لم يمكن الاخبار بها الا بالصفتية فنقول زيد الذى قام ابوه عالم فاعرف منلا يوسف

قوله لانه لا توصف بالجملة بخبرية اى ويمكن ان يكون الاحتراز لهذا او يعلم عدم توصيف المعرفة بالانشائية بطريق الاولى منلا يوسف كتبه شير خليفه بعد نصف الليلة

١٤٦

النكرة وفيه نظر لان الجملة فى حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كما ان النكرة التى هى لافادة فرد مجهول لو اريد جعلها صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى تتعين موصوفة عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان المعنى فى كونها فى حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها فى النسبة المعلومة مجاز على وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغى ان يعلم انه لم يحترز عنها لانه لا توصف الجملة بخبرية بل لانه لا توصف بالجملة اصلا فعبارة الشيخ عن وضحة **قوله** لان الانشائية لا تقع صفة الانشاء ولم يعد فيلا اول بالنعدة لان التاويل مشترك بينها وبين الجمل الخبرية اذ الجملة التى هى الجمل من التركيب فى تاويل مع دخول بعضها كما هو مشهور ومحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى تخلط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى التاويل بعيد العدم وقوعها ولا اولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا تقع صفة وكلما هو فى صورة الصفة وهو عند التحقيق متعلق الصفة مفعولها **قوله** اى مقول فى حقه اضربه فان قلت هذا تاويل بعيد من تاويل الجمل الخبرية بان يقال بجمل اضرب به فى تاويل رجل مطلوب ضربه بمعنى محذوف وهو شئ بالاعتبار ما بال درجتها فيها قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف الانشائى بالجمل المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا كان امرا يضرب به ولو كان المعنى على الاول بل الذى هو تركيب جار فى الاستعمال فى مقام الامر بضربه وقد صرح بعض النحوية بتخصيص الطلبية بالحكاية

قوله لان قولنا مطلوب ضربه مفهوم قوله اضربه

قوله ويمكن جعل الخبرية اى والاخبار [illegible]

قوله اي يصح الان يؤول بمعنى ناظرها انه تأويل المفعول المحذوف بالنعت
عبارة عن تحقق القول في حقه لانه قيل ذلك ولا حاجة اليه لانه
لما خص بالجمل المحكية فعند القول على حقيقته صحيح لا شبهة الا ان يقال المراد
ان المحذوف ليس على حقيقته بل المراد انه على انه لا يوصف بذلك بجمل
المحكية الا في مقام الاظهار الاتفاق لا يوهم بانه يعنى الاجلية فتامل
قوله ولا يمكن فيه الضمير الرابط لكون اجنبية اي خبر او لتنافر فالتزم الضمير الاجلي
احترازا عن ان يظن بها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يجيز
ذلك في الجملة الخبرية ويقع بما يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق
توجهه الى الصفة فاكتفى هنا بنصبه للغفلة عما الظهر الامر به توجه ولذا
الغوا في ربط الحال بنحو فوق ما الغوا في ربط الخبر وما حققنا اندفع
ما قيل من انه في الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر
المبتدأ قوله ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا
عدم الجملة او البحث عن بيان كونه جملة في قوله يتبعه في التنكير يحتاج
الى التأويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو تجوزا فيرتحسن الوجه
في قبيل الوصف بحال الموصوف ان ليس بحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف
بحال المتعلق ما جعل حالا للغير الموصوف بحسب ولا لله التركيبية وان كان
فاما به بحوز نحو حسن نعت وذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع
ان حسن قائم بزيد فاعرف قوله اي بحال قائمة به قوله يعني بصفة
اعتبارية يحصل له بسبب تعلقه اي بما اشتمل عليه الوصف بحال المتعلق

المذكر والمؤنث كفعول وفعيل والقدسي الشارح في مختصر ١٢

اذ النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع
اول قوله بحال متعلقه بما ذكره ولم يذكر ان لا يكون النعت في جاءني رجل
حسن غلامه يحسن بل ما هو ماؤول به اي كائن بحيث يحسن غلامه ولا يخفى
ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف
بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق
لانه يخفف بصفة اعتبارية يحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال المراد بقوله
ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه
اعرابا اسم التابع نعتا ويتخلف في صدق التعريف عليه بانه يدل بجعله
وصفا على معنى اعتباري حاصل بالقياس اليه في متبوعه قوله في التنكير
جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها
قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوي
فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل وافعل التفضيل من
مؤمن الاعتبار وافعل التفضيل المضاف للزيادة على ما اضيف اليه وفعولا
بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيلا بمعنى مفعول كرجل جريح
وامرأة جريح وما في الشرح في هذا المقام مهو بين وقع من هفوة الاقلام
قوله فان قلت اذا تأملت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف لحال
فيه بحث لان الالف التي لا تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما ان
والالف التي تلحق الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن وما ان تثنيتها
باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها فجعل الالحاق انما الموصوفها كيف

قوله بلا كلفة لانه على تقدير ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية ايضا اجتمع فاعلان في اللفظ ولذا على التقدير ان
الاخر فلم يخرج الاستثناء عن فائدة الا ان يحمل اللفظ على ما في نفس الامر ويكون الاستثناء لدفع الاجتماع فقط مع
التخلص قيد في اللفظ يوسف اسم ارحمه اللهم برحمتك قوله بلا كلفة واما لو لم يترك يكون اتصال الاستثناء
استثناء الاتصال تكلف بان يقال انه استثناء من قوله اجتمع فاعلان مع قطع النظر عن قيد في اللفظ
قوله بلا كلفة وذلك لانه لو لم يترك قيد في اللفظ فلا فائدة في الاستثناء على تقدير كل الاستثناء منه
او الاستثناء الا يخرجه عن اللفظ منلا يوسف كتبه شير خليفه في بلده

ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بما شبهه في موضع ويوجب تثنية الموصوف
بالشبهة نحو جاءني رجلان اخبار نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا
تابعا للموصوف في التثنية باني ايضا انه لا يجوز في الوصف بالجملة فان يجوز ان
في رجلان يضربان بما تبع رجلين بل الحق انه بضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية
الا ان يقال اراد ما هو نعت حقيقة او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة
مأولة بمفرد مطابق قوله حسن كقام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا
للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه قوله وضعف
قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع بابهم قوله ولحاق علامة الجمع
اللحاق بالالحق بغير اللام قوله ويجوز في غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه لانه
لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل مع عدم لحاق علامة التثنية والجمع في مقام
المشابهة لفظا بافرده ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه
الوجوب متابعة الموصوف قوله اجتمع فيه فاعلان في اللفظ الا ان يخرج وفي
تركه في اللفظ ليتصل الاستثناء بلا كلفة ولئلا يتجه ان يجعل الاسم لفظا بعد الضمير
بدلا من الضمير بخلاف الظاهر يكون اللفظ اجتماع فاعلين قوله او يجعل الفعل
خبر المبتدأ مقدما على المبتدأ الاول او يجعل الجملة وجها ذكر العلامة التفتازاني
في المطول في احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على العوامل بغير المتصل
قوله فلا حاجة فيهما الى التوضيح فلذا عرف العارف الذي فوق بجميع
ضمير المتكلم الوحد من التسمين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب في مرتبة فلو
سلم عدم جلاء التوضيح ليترقى في الوضوح فلا نسلم عدم حاجة المتكلم

١٦٨

قوله لانه يجي بعده اي يجي المضاف الى المعرف بعد هذا البحث في الشرح حيث قال
الشارح لان تعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه او انقص منه منلا يوسف الاصم

مع الغير والمخاطب ليس في مرتبة المتكلم الوحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواجد
المتكلم الى التوضيح ويحمل عليه باقي الضمائر قوله وحمل عليهما ضمير الغائب واجاز الكسائي
وصفه متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل ولكن
ان يقال هو من بيان انه نعت فهو فيه تبع ثم ظاهر انه جعل الضمير علما قوله لانه
ليس في الضمير معنى الوصفية ورد عليه بان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى
الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية
فجعل عليه وما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف
او مساويا والضمير اعرف فلا يجوز وصفه بغيره ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى
بل عرضه نقلها في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع المضمر الغائب
الا لالة على تجوع وضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يجا
قوله ثم المعرف باللام والموصولات نعم المضاف الى المعرفة ولم يتعرض له الشارح
لعدم والقياس ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وضعه دون
ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه قوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله
اي بذي اللام او الموصول اما ان يراد بمثله في درجة التعريف فيحمل
المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال زاد
لعدم توهم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه
واما ان يراد بمثله في كونه ذي اللام فح يتجه ان يقال ان الاظهر الاوضح لم يوصف
ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام وايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا
فيتكلف بان الموصول بمثله ولو صورة قوله بلا واسطة نحو جاءني الرجل

قوله ولو صورة اي وحاصل ان كلامه لا يخلو عن الاضطراب والجواب عنه
اختار الشيخ الاول الى التردد فيه والجواب عن المحذور بما ذكره المحشي رحمه الله
منلا يوسف كتبه شير خليفه نصف الليل في السبت تاسع عشر ربيع الاول

لعل وجهه انه انما يكون فيه تبع اشا... الظاهر اذا لم يستتبع له مرجع في ذلك الكلام

قوله في مرتبة ضمير المخاطب لانه بمنزلة الكاف او عرفت كما مر وهو المخاطب

الظاهر ان الباء بمعنى مع اي ما يتحد مع الموصوف منلا يوسف

وايضا لا يتعرض له

على مذهب من قال ان المضاف مع المضاف اليه في التعريف

قوله بلا واسطة علم اه فان لا يجاز في المثال المذكور في رتبة المعرف باللام في التعريف ومثله عند سيبويه
فالا مذهبه ان تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه مثلا يوسف كتبه عبد الحكيم خليفه عفي عنه
قوله او بالمضاف الى مثله اي للزوم جواز وصف المعرف باللام بالمضاف الى ما هو اعرف منه وقد منعوه
قوله ان لا يوصف المعرف اه دليل قوله ان لا يوصف اه لانه ح ينتقض بجواز الوصف بالمضاف الى
المضمر لانه ليس مثل ذي اللام بل مضاف الى الاعرف ناقص عنه فيكون في درجة ذي اللام ولذا جاز ذي اللام

صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فرض المماثلة
بالمماثلة في الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب
سيبويه قوله لان تعريف المضاف بعينه كتعريف المضاف اليه والنقص منه من
قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف الى المضمر دونه وعلى هذا اشكل وجه
ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله والمضاف الى مثله لجواز ان يوصف المضاف
الى الاعرف منه الا ان يجعل المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص
منه الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام قوله اي باسم الاشارة من تمام
يجب ان يكون دون اللام ما يشمل الذي واخواته وقال الرضي لا يوصف اسم الاشارة
الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذي
قال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والظاهر انه اراد بهذا في قوله باب
خصوصه وبقوله ما بعد اسم الاشارة الا ان يراد بهذا اسم الاشارة فتامل
قوله مع ان القياس يقتضي جواز وصفه الخ ويتناول اسماء الاشارة والمضاف
الى المثله قوله اي بقصد نسبة المراد بالنسبة ما يعم التعلق وقيد التقييد
ليشمل علام زيد وعمرو وجاءني فيتعلق التعريف كجاءني زيد الفاضل والعاقل
ويجعل الفاضل صفا الا لطوفا كما سيجي ويتعلق المعطوف في قوله لا نواعيهم
رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية
لا ان يحمل المجموع على القيد بعضية كل من المتبوع والمعطوف مقصود بهذا النسبة
وقوله فقوله بالنسبة يتعلق بالقصد المفهوم من المقصود فنتيجة انه ليس متعلقا
بالمقصود لان المعطوف نفسه مقصود بالنسبة وليس كذلك ما

١٤٩

قوله نسبة المعطوف لان المقصود بالنسبة انما يكون اذا كان ذلك المقصود من جنس ذلك النسبة وليس التابع
المعطوف ليس من جنس النسبة الواقعة في الكلام بل ما هو من جنسها نسبة التابع فانه قد يقصد باللفظ المعنى
الذي ليس من جنسه بل لان ما في الواقع في التركيب كذلك عبد الحكيم قوله مقصود بالنسبة ولو قال
قوله لا ان نسبتها فلا حاجة الا في اجماله الا قوله مقصود وانما يحتاج اليه ان لو كانت تابع منسوب اليه او منسوب
منسوبة او منسوبة اليها وليس كذلك عبد الحكيم كتبه شير خليفه ١٢ حصل ذلك الاحتراز وهذا
القيد وان صدق على البدل
يصدق على احد لو لم يقال بدل
القصد ١٢

المقصود بالنسبة نسبة المعطوف فيه متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة
عن قصد نسبته اليه او نسبته الى الغير المفهوم من المقصود حتما الا ان اي مفهوم
من لفظ المقصود المقصود منه قوله فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير
البدل من التوابع لانها ليست بهما مستفي واليه اشار بقوله لان نسبتها غير
مقصودة بل المبدل منه فادخل الى القصد ليس لقصد الاحتراز عنه حتى البدل بل لبيان
المنسوبة وقرينه وبين المبدل فاعرفه القصد وتامل قوله ويجب الخ فهم عدم
المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا اعلم انه رد عليه
ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبجملته لا فرق في المعنى
بين قولنا جاءني زيد حماره وبين قولنا جاءني زيد بل حماره فجعل احدهما
داخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر تحكم قوله وتمام تحقيق
ما ذكره جمعا ومنعا ان رد فيه زيادة التوضيح يحتمل ان يكون قوله يتوسط تردعا
في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو
المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف قوله ولم يكتف بعدم
الاكتفاء نكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما القصد في ايراد المعطوف
ومنها انه لما ان يعد بحروف العشرة فيطول واما ان يحيل فيحيل معرفة
المعطوف موقوفة لا وقت معرفة العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره
فيمكن منع كون المعطوف على الصفة تعرفا بما عدم كيف ولو كان كذلك
لا يحتاج الى الحمل المذكور فلما ان يؤثر في الحكم الموجود كلا المقتضيين يكون
اثر المقتضيين واما ان يعتد الحكم لاحد المقتضيين ولم يقل به احد قوله

قوله ليس من العشرة بالمعاني التي سيجيء اي يجمع بالترتيب وهو معنى الواو والتراخي الذي هو معنى ثم وعند ذلك
من المعاني المذكورة في قسم الحروف مثل الريف كتبته خلفه في وقت التمجيد من يوم الست
ضميره انه حميد مجيد فقال بالذي به ١٢ فلو التحقق بقوله تابع يتوسط بينه فلا فيه صفة مع الصفات س ١٢

قوله فان قلت للتأكيد مقام وذلك في الكلام الذي رفع توهم الذهاب عن السامع او دفع انكاره
او رفع ظن السامع غلط المتكلم بالكلام او غير ذلك مما تقرر في محله مثلا يوسف كتبته شبه خليفه

قوله لان حروف قد يتوسط بين الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع زيد
يده ورجله فرجله من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف قوله
وقيل قد جوز الزمخشري بحجة عليه ان الا د يتوسط احد حروف العشرة توسط احدها
متفصيل كما سيجيء والولي ان كلا للصورتين ليس من العشرة بالمعاني التي سيجيء
قلت الاختلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فيعتقض تعريف بوجه
قوله ونقل عن المصنف الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول
جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله
لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله الا بمنفصل فان قلت للتأكيد مقام
ووقع فاذا لم يكن هناك داع الى التأكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت يقول
يعطف المفرد على المفرد او يعطف جملة على جملة فيقال ضربت وضرب
زيد ومما كان التأكيد بمنفصل محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم التأكيد على العطف
وتاخيره بيّنه بالمثال فقال احتمل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب
هو وغلامه لان الدعي على الحكم بالتأكيد في زيد ضرب هو وغلامه ظاهر الا به
والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف
لا من قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل قوله لانه قد طال الكلام بوجود منفصل
هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل وقوله حسن
الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اقتصر الفصل بين المعطوف عليه حاصل
التاخير يعني التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم ليطول الكلام
كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال بجواز العطف على

قوله فحسن الاختصار يعني ان توجيه حسن الاختصار بترك التأكيد على طول الكلام بالفصل ليس توجيهه لان
حاصل لو اخره وكما حصل ان حسن الاختصار ليس مما ينبغي ان يتوقع على طول الكلام وانما يتعين الى
فيا لواو الفصل بين المعطوف لطول الكلام به ايضا عبد الرحمن كما لو وقع بين المعطوف والمعطوف
قوله تعيين التأكيد يصدق القاعدة فعليه شيء انه اذا عطف على الضمير المرفوع اه وكم تعرف

قوله نبه على ان الظان المخفي نبه بقوله على آه على قول الشارح وهو اعلم ان مذهب آه رد على المص حيث
اكد بمنفصل س ١٢ قوله لا واجب قطعا نبه على انه لو لم يكن ما قيل ان التأكيد فيه الوجوب لـ
الاستحسان مرضيا له س قوله مثل حيث وزيدا فان المعطوف فيه يمتنع لعدم الفاصلة لا بالتأكيد
المتصل بالمنفصل ولا بغيره نحو اليوم — شرح ١٢

ما هو كالجزء من الفعل احترز به عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله
اعلم ان مذهب البصريين منعه على ان المسئلة خلافية وان التأكيد استحسان لا واجب
قطعا كما يفيده مقابلة الاصح بالمجوز للتركيب وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا
لم يجب العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله وفيما كان ان وانما فان الفتح
الرضي لا يعتاد العامل الا مع الا فالمرشد به انه لا معنى لرواية تخلل هذا الفصل
كنحو فانه لا يجوز الا بين الاثنين فان الشيخ جعل مالك وغلام زيد
ما واحد المرتجى الا اذا قام قرينة دالة على المقصود قوله والمجرور بالمنفصل
عن جارة ينقض بقوله تعالى فما جئت من آية وبقولهم ضربني من غير ما جرم قوله
بل قوله ليس بيني وبينك ... لا يستعبد هذا انما صير دليلا
لو لم يكن زيادة بين الا في صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع
مثل بين زيد وبين عمرو والان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير
ضرورة كما في العطف على الظاهر قوله مستدلين بالآية فيها ضعف
استدلالهم لكن لا يعتبر استدلالهم على الآية بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا
وهو قوله تعالى تساءلون به والارحام اجيب بجعل قوله والارحام قسما قوله
يا دين كلكم الى فيه انه لا اشتغال حتى يجوز بيادين كلكم وجوز اعجبني جمالك
لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاء الكلام زيدا واعجبتني جمالك زيدا قوله
وقوى اللفظ وليقوى قوله من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله الا في
نحو الا غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال
العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قوله زيد هو القائم وعمرو وعمرو

قوله وقوي اللفظ وذلك لان يكون عطفا على قوله لتخرج الرفع اه ويكون
عطف المضارع على المضارع بحسن العطف واوفق س ١٢

قوله بضمير الفصل اي فلم يكن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز او يمتنع من الاحوال العارضة نظرا الى ما قبله في هذا المثال المسطور في محاشيه بل بالنظر الى ما بعد المعطوف عليه وهو ضمير الفصل فالاولى ما جعله المحشي اولى منلا يوسف كتبه شير خليفه يوم الاحد من عشرين ربيع الاول

فهو في حكم زيد في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه القائم بضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة تغيير عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة مسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول يكون باعتبار امور في عبارة المفصل لا يفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح كلام المتن كما لا يخفى والايجاح اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكل ما يستحقه المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا فكذا المعطوف قوله كالاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او بالحرف فهو من الاحوال العارضة له نظرا الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة له نظرا الى نفسه تامل لان العامل دخل فيه نعم فاعلية الاعراب كذلك قوله واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة وسخلة شاة لا بمنزلة وسخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما يعبر بالظاهر السابق بعينه وما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ فلذا اقال على الشذوذ وحينئذ شذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على

قوله وبهذا اندفع ما قيل والقائل عبد الغني حيث رد على الشارح بقوله اعلم انهم اه مع ان الشارح جعل جوابا واحدا فاجاب بقوله وهذا الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما اه واشار الى الجواب بقوله وبهذا اندفع ما قيل ... الايراد على الشارح في ادخال الشذوذ في جواب الثاني مع انه جواب ثالث منلا يوسف كتبه شير خليفه في يوم الاحد ٢٠

١٥٢

قوله فتأمل لعل وجهه ان تقدير التنكير ليس اذا التعرف المضاف وعلى تقدير تحمل [illegible] التعرف فافهم منلا يوسف ١٢

على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر ولو ترفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه لم يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثالثا غايته ما في الباب ان يكون الاولى تقديم قوله الى رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ ولعل نكتة وهو ان الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا لتقدير التنكير ويجعل عدم التعريف فتامل قوله فتعين الرفع على ان يكون خبرا لمقدم المبتدأ وهو عمرو ولقائل ان يقول لم يتعين كذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتداء ولفعل الفاعل هو عمرو ولان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران قوله ولما كان قبل ان يقول هذه القاعدة منقوضة لاحتمال ان يكون قول المص وانما جاز جوابا لمنع جواز ما عدا الرفع في يا زيد القائم ولا ذاهب عمرو وسند جواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب قوله وانما جاز الذي جعل الجواب عن هذا السؤال ثلثة احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران حينئذ كامر واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه المعطوف والثالث ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بالرابطة بالمعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله فيمكن ان يحمل اي في تقدير الرابطة ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاول بمنزلة

الثانية في العبارة ١٢

قوله ولا يخفى انه بعيد جدا اي كون قوله اذا عطف مبتدأ مصدره على عاملين او فيعمد جدا الا ان اعتبار ان يكون هذا تابيا لما في الفضلات ولان الاصل في الكلام عدم الحذف

جملة واحدة فلا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا اشعار بما هو رابطة للجملة
الثانية بما رابطة بالمعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه
التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاول كواحدة كذلك التعقيبية
لانه في قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه **قوله** بسببية الضمير الراجع الى طيرانه اي يغضب
بسبب طيرانه **قوله** اي اذا وقع العطف يعني قوله اذا عطف مبتدأ الخبر
مصدره من قبيل تحليل بين العصر والكرزان وقوله على عاملين ليس تمييزا عن
القائل بل صحيح عطف اي عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا
وما قال بعض الشارحين للكافية بعد قوله والحق مع الشارحين فلا ينبغي ان
يتجاوز **قوله** مختلفين اي غير متحدين بما ذكره في توجيه مختلفين فلا يجب ان
يقضى منه العجب فالاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجب الوصل بتعرض في محله ان
الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بوصف مختص لبيان عموم
الحكم ونحوه الجنس ومنه قوله تع وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم والابعد ان يقال حتى يحسن مثل ضرب
زيد عمروا وبكر خالدا فان زيدا وعمروا معمولان لعاملين ضرب
الحكم على ما نقل عن الفراء انه على تركيب العاملين فيجوز العطف عليهما
لانه العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول
قوله اكل امرء تحسبين امرء وتحسبين مفعوله فعل مسبوق
فليس بمرفوع على خلاف المفعول الاول لتحسبين لانه لا يجوز
الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند المص وتوقد مضارع تتفعل

حرف واحد في تاثيره والتوقف لازم ومتعد وهو ههنا لازم لعدم جواز حذف الياء
من المجهول **قوله** فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا للتعليم بحر عند الجمهور بحسب حقيقة
دفع لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتب عدم الجواز على الترديد نظر لانه كيف
يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا في المتن عدم الجواز وتحقيق الجواب
ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والمترتب عدم الجواز بحسب الحقيقة
والمآل وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب على
الارادة ورد بان عدم الجواز لا يترتب على الارادة بل هو ثابت اريد
او لا وهو مندفع بان عدم الجواز علة للجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف
على عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز **قوله** وعدم جواز ذلك العطف
مع خلاف الفراء جائز في جميع الموارد عند الجمهور رد لما يجري على المصنف
ان قوله خلافا للفراء بيان لمخالفته قبل تمام المحل لانه انما يتم بالمستثنى
فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع مخالفة وهو مع كونه تكلف
جدا يجيء عليه ايضا انه يفيد بان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا
التركيب ويكون محتملا للعدم بجواز مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه
في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا والجواز ان يكون
المقصود نفي مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب لا حاجة فيه اعلم ان
الشيخ الرضي لم يوثق بنقل المص في المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم
الاخفش على انه جاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف ومعمول المجرور

قوله مطلقا فعند الرضي ان الفراء وسيبويه متفقان في المنع ويختلفان عند المخصص كما ان الظاهر العبارة ١٢ قوله فاحفظه حتى لا يجوز زيد في الدار وبكرة عمرو وان زيدا في الدار وبكرة عمرا تدبر منلا يوسف ١٢ قوله فلا تحسبنهم بمفازة الاية ولا يخفى ان قوله فلا تحسبنهم تاكيد لقوله اولا لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا الاية مع ان الفاء عاطفة مذكور معه فتامل والتعقل قوله من العذاب فيكون التاكيد اشد مناسبة للعطف بالقياس الى البدل لا البدل كما زعم وذلك فتامل منلا يوسف قوله ان جاء القوم كلهم عطف على بعده ونبه بذلك على ان ذكر او الشمول متغايرا بقوله بالنسبة غير منفصل عنه لتنبيه ان يعتبر امر المتبوع في النسبة ١٢

خالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص امثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظا فاحفظه قوله التاكيد جاء بالهمزة والواو فان قيل لما كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق اقترانا بالعطف قيل قد يرد في التاكيد اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب لكن لم يقع المعطوف من سائر التوابع لما كان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التركيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة قوله فثبت عنده تحقيق التاكيد وتحقيق قوله او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في نسبة ونبه بذلك على ان ذكر او في الشمول بعد قوله في النسبة ليس لغوا الظهور ان جاء القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومفاد النسبة ان تقرر امر المتبوع في النسبة شاع فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس الشمول حتى يغني عن ذكر الشمول لقولك جاءني القوم ثلثهم ثلثهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعدان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد ولا لم يكن تاكيدا بل كان الوصف نحو جاءني رجال ثلث قوله وهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع في النسبة والشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف جامع لجميع الافراد قوله واذا عرفت هذا اي كونه جامعا لجميع الافراد فنقول في تحقيق الصفة

قوله لتأكيد متبوعها ان يقول بعد قوله توضيح متبوعها او تأكيد متبوعها قوله للان انسب اي الحال وذلك
التعرض انسب بالمقام لان الكلام في التأكيد وذكر التأكيد معه اولى وانسب من غيره كما لا يخفى ١٢

قوله الاني المحكوم به فانه اعم ١٢ قوله يعني انهما مختصان بالمعارف
المعرفة او قد يكون بالفعل ١٢ عندهم دون غيرها عبد الرحمن

والعطف في خبر ان التعريف جامع ومانع وقوله وفادتها توضيح متبوعها
في بعض النسخ بسبب الوضع لو غرض التأكيد متبوعها الكائن ثبت قوله
لفظي تختص بالمعارف اي المحكوم به وكذا المعنوي تختص بالمعارف
مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه عند الكوفيين قوله او حكما نحو ضربت
انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ الاول وان كان مخالفا
للاول لفظا اذ الضرورة دعت الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا
قصد الفرق بين ضربت انت واجمع والتبع فان الاول في حكم التكرير لفظا
لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع والتبع وتمام من يحب به لو غرض واعترض
الفرق بين ضربت انت واجمع والتبع اعلم ان من قال ان الضمير في انت حوالان
وان جاد فان التأكيد في ضربت انت واخواته تكرير اللفظ الاول حقيقة قوله في الالفاظ
كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل
فغير المستقل ان كان مما يوقف وحده وكان مما يجب اتصاله بالاول نوع من الكلام
او باقي نوع مما تكرر اعادة في التبعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم
يكن مما يوقف وحده ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا
قائم قوله ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظي قلت على اي تقدير يشكل
باجمع وتوابعه فانه لا يجري فيه التأكيد اللفظي ودفعه بتأويل الشمول المستفاد
من كلها بالشمول الانواع لا الجميع الاشخاص قوله وهي نفسه وعينه وقد يراد
الباء في عينه وكذا اي اجمع خصيصا بالضمير المؤكد وقد نبه المص على ترتيب الفاظ
التوكيد اذ اجمع لكن الجمهور على تقديم اكتع على ابتع والزمخشري على تقديم

قوله لا التأكيد اللفظي اعلم ان التأكيد اللفظي يتحقق في التأكيد المعنوي
ايضا كقولك جاؤوني اجمعون اجمعون واشتريت العبد كله كله ويجمع
بين الالفاظ المعنوية ليدل على الاتحاد وفي الثاني باعتبار كقوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون اي اجتمعوا على السجود حالة الامر وفيه

قوله لا يجري فيه التأكيد اللفظي اي فيشكل على التقديرين اما الاشكال على التقدير الاول لانه صار
ح يجري التأكيد في الالفاظ كلها فيصدق على اجمع واخواته انها الفاظ مع انه لا يجري
فيها التكرير واما على الثاني فلانه يكون المعنى ويجري التأكيد اللفظي في الاسماء
بناء على تخصيص الالفاظ بالاسماء فيصدق على اجمع انها اسماء مع انه لا يجري
فيها التأكيد اللفظي وحاصل الجواب هو ان المراد بالشمول المستفاد من لفظ كلها الشمول
النوعي لا الشخصي ولا يلزم من شمول النوع شمول جميع الاشخاص على عكس العكس

ابتع والمص تبعه قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث التي وعلى هذا الاوجه
لذكرها بين الفاظ التوكيد لان التاكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات
ولهذا لم يذكر المص مثل حسن بسن في التاكيد والحق ادراج هذه الالفاظ في
التاكيد بعد ضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء لانها معربات مستعملات
في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي ان التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يفيد الاول
وثانيهما ان يقويه بموازنته مع اتفاقهما في حرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة
اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى
اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال
الافراد معنى نحو قولك حسن بسن وقبيح شقيح او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو
خبيث نبيث من نبث الشر اي استخرجه واستفيد مما ذكر ان مرتبة التاكيد
اللفظي [illegible] بتكرار اللفظ الاول حكما بمعنى ذكره الشارح اذ ليست الضرورة
داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص جعله صفة كاشفة والحق ان النسبة
اذا جعل له معنى غير الاول فهو بصفة التاكيد قوله ويمكن استنباط مناسبة
ضعيفة لاشتمال كل منهما على نوع من النقصان على تمام ما باب العموم
المستلزم لتمام النسبة قوله اي يقعان بعد جعلا عامين لشمولهما الواحد
والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث قوله انفسهما باعتبار صيغة الجمع في
تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين
المضاف والمضاف اليه كراهة اجتماع التثنيين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال
نفسا زيد وعمرو وعلى التمامهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما قوله باختلاف

قوله عند الجمهور على الاتصاف بالفعل في حالة واحدة خلافا للمازني والمبرد كما في قوله تع
فسجد الملائكة كلهم اجمعون فانهما قالا ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على السجود
في حالة واحدة عبد الغ ١٢

١٥٤

الضمير في كله وجمعه وعامته كذا في شرح تسهيل ابن مالك قوله وهي جمع لا دال
له على الاجتماع عند الجمهور خلافا للمازني والمبرد كذا في الرضي قوله واجمعون في جمع
المذكر اي العاقل قوله او جمع اي الجمع الذي يجعله في حكم الواحد وهو غير المذكر السالم
قوله وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي
في العاقل الغير السالم ايضا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها
لانه يفيد جواز جاءني الانسان كله من غير ان يراد به الاناس فقد اقتصر من التع
قول المص ذو اجزاء [illegible] متعدد افرادا كان او اجزاء قوله يصح افتراقها
حسا او حكما قيل لا يكفي الافتراق بحسب بدون الافتراق بحكم فذكر حسا لغو
وفيه نظر لان المص حكم بصحته في المفروق بحسب او الجعل الرد عليه من غير نقل
من الائمة العربية بناء على انه يلغو التاكيد بكل من المفروق حسا بدون الافتراق
الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوهم الافتراق حكما في الحكم في بادي
الراي فيحسن التاكيد بكل بهذا القدر قوله بخلاف جاءني زيد كله ومثله اختصم
الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وجاء لهم المبرد وقيل جوازه
القياس نظرا الى ان الافتراق حسا حسن ذكر التاكيد لدفع توهم الافتراق بحسب من [illegible]
الحكمي قبل التامل في الحكم قوله الى ذلك التفسير اولا لانه دل عليه المص بالمثال
ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا وجه
للفصل بين قوله والتوكيد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة اتصال
اكتع واخواته باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم
السابق يشمل اكتع واخواته ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع واخواته

قوله اذ يعلم منه اقول ان قول المحشي اذ يعلم اه علة لشدة اتصال اكتع واخواته باجمع
وقوله ولهذا اقتصر اه استدلال بالمعلول على العلة ويسمى برهانا انيا وبالعكس
يسمى برهانا لميا منلا يوسف كتبه [illegible] في وقت التحميد [illegible] ليلة اثنين [illegible]

قوله فتأمل اي اجمع واكتع واتبع وابصع والبضع كما انه على الترتيب بقوله واجمع واكتع آه لكن نجوز على تقديم ابصع على ابتع والمص تبع الزمخشري في خلافه ولعل وجه التأمل لهذا التفصيل ١٢

ابتاع لاجمع وطريق تجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبها ان يقول فتامل فاعرف قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج من تعريف البدل في المنسوب نحو ضيفي زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه قوله اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع اي لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح التعريف بان جعله بمعنى تقصد نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع وتحقيقه يقول لان نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة بنسبة الى زيد بل نسبة الى زيد مقصودة ثم المبتدأ الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من نسبته اليه كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهو اوجال نسبة من تغيره وتمكينه في الذهن كما في البواقي قوله دونه اي دون المتبوع اي لا تكون النسبة الى المتبوع راجع مقصودة فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من الضمير المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال دونه ظرف لنسب وحال من المستتر فيه اي متجاوزا عن المتبوع فانه حينئذ يكون المعنى انه تجاوز ما نسب الى المتبوع فانه نسب اليه وبحاصل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب المنسوب الى المتبوع ولا تحصل الفائدة قوله بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا لنسبة الى التابع اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط وموجب التقرير والتمكن في حق البدل قوله وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد

قوله فبيان العطف اي فبيانه مما استفيد من العطف اي من عطف البعض على الكل وكذا اخويه لانه لو لم يكن العطف هناك تركيب اضافي لما امكن القول بان الاضافة في الاوليين بيانية وفي الاخيرين لامية فتامل س ١٢

اذا علمت ان عطف البعض على الكل آه فبيان قبيل آه

١٠٠

يقال ان الظاهر ان يقول على طريق ما ذكر في شرح التعريف ان ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد نسبة الى احد فيقول الكلام قلب وليس بذلك والقلب في امثال هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى وليس نسبة ما نسب اليه اي الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد اليها بسبب تقرر النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها باعتبار زيد وتقرر النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف البدل بتأمل صحيحة في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد النسبة على طريق او في الجميع قوله اي بدل جعل البدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسما للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم فيستفاد منه اسم القسم الثاني وكذا في اخويه وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا ينبغي تحزعه فبيان ان الاضافة في الاوليين بيانية وفي الاخيرين لامية لا دخل له في بيان ما يحصل معنى الاضافة لان معناه المراد في المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب عنه من ان الاضافة في الاوليين بيانية وفي الاخيرين لامية فهو بين ذلك المقام ليس مقام الاضافة الا عند ذكرنا بما اجيب عنه من ان بين حرف العطف المذكور فرق فللعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور بمن المقدرة ولئن لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكور به اذ لا يحصل له قوله اما اشتمال البدل على المبدل منه الخ نحو جاءني زيد جاره فانه لا اشتمال لاحدهما على الآخر فكانه جعل وجه التسمية الكثير غير مطرد

قوله على طريق او في غير ما سمعته قول الشارح اي بقصد النسبة

قوله لعبد الله علما فانه مركب اضافي صار علما للشخص

لان تلك المركبات صارت اسماء الاقسام الاربعة بحيث لا يستفاد منها الاضافة اصلا ولو سلم فيجوز الاضافة في الكل باللام

او بدل الغلط

لا يخفى انه بدل الاشتمال ١٢

او بدل الاشتمال او لعل ...

قوله اذ هو الشايع في اضافة المبدل بخلاف ما ذكره الشارح فانه شايع ولذا تكلف المحشي المحقق بقوله ويمكن جعل الاضافة في الاقسام اه وان كان ما ذكره الشارح اوضح واوفق لاكثر النحاة لكن الشايع اولى منلا يوسف ١٢

في جميع الاقوال الثلاثة بوجه اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار شوقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه تحقيقي مع ذلك فان ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري بخبره دون قال ينبغي ان يجعل الكلام الشارح على هذا القصد ومبنيا على الاجمال قوله وبدل الغلط اى بدل سبب عن الغلط بجعل الغلط مصدرا او الاولى ان يجعله بمعنى غير المستقيم ويجعل الاضافة اضافة الى المبدل فيكون المناسبة قوله اذ هو الشايع في اضافة للبدل ويمكن جعل الاضافة في الاسماء الثلثة بيانية من هذا القبيل بوجه نوع تحليلها على ما جوز اطلاقا من النعم كل نعمة دقيقا وجليلها فنقول بدل الكل معناه بدل من كل المبدل منه حيث يحتمل جميع المبدل منه لا بوجه البيان الثاني من بعضه بالبيان الاول فتركت جميع المبين بالبيان الاول وجئت بجعله بالبيان الثاني فلم يبق شيء من المتروك بل بدل فاخرج من التابع بدل على جميع تركته من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل من بعض قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد زيد من جزئه القطع اليه اجمالا فقيل يده وبيانا للبدل بين اجمالا باليد التي تفصيلا فقصد اليد بل لعمه اجمالا فهو بدل البعض اذ غير اليد من المبدل منه تركت بلا عوض ولم تجعله شيء من المبدل منه سوى اليد بدلا وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه اشتمال عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواحد للبدل ما اشتمل عليه المتروك تحرزه اعتبارا والتجب عن تبديل الكلام حيث يحفر فانه تم صالا ه والابدال الكلمات ثابتة فلا يشارك جا فيه كلمات من سواه قوله فالاو

قوله غير الاول لان المراد بالاول الاول هو الاول بالنسبة الى الاقسام الاربعة اعني بدل الكل اه وبالاول الثاني هو المبدل منه فيكون كل واحد منهما غير الاخر فتامل منلا يوسف كتبه شير خليفه غلط غير الاول لا الاول ١٢

قوله للمغايرة وذلك لانه لو قال فالاول مدلوله مدلوله ليتبادر ان الضمير راجع الى ما سبق مع انه ليس كذلك عبد الرحمن

مدلوله لو لا الاول ولم يقل مدلوله لانه ادرب بالاول الثاني وغير الاول وفي مثل هذا المقام يؤتي بالظاهر لاظهار المغايرة قوله يعني يتحدان ذاتا الا ان يحدهوما معا لانه لا يلزم اتحادهما مفهوما بل قد يكون نحو زيد ضربته بانه كثيرا ما لا يكون ولكن اختلفا مفهوما ما يشير الى انهما قد يتحدان ذاتا ووجه نحو زيد عدم اختلاف مفهومي زيد ونحوك انهما ذكرا على وجه التمثيل قوله والثاني جزؤه اى جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير يرجع الى المبدل منه المعلوم في المقام لانه راجع الى الاول في قوله مدلوله مدلول الاول بل المراد تعيين الاول وقوله والثاني جزؤه بتقدير والثاني مدلوله جزؤه ليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزؤه على مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا على عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند البعض قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا زيادة قيد في عبارة البعض لا بد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله اخالا في ضربت زيدا غلامه قوله بتبرعها الاولى والاوضح تركه لا لملابسة والقول بان منهما ملابسة غير جا قوله نحو تولت الى العمر فلكه فقيل ان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا للبدل الاشتمال وكذا المثال الاخر فقلت ذا لم يكن في الفلك قمر يعلم المخاطبين ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله والرابع نعضه اليه بعد ان غلطت بغيره فيه نظر لان الفصل البدل فعل الغلط ونماذ اطلاق ما قصد بالقصد لو الفسيان وسبق اللسان فكان المراد بعد الا البدل من

قوله ما قصد بالتهويح بالقصد اشارة الى الغلط البداء وهو ان تذكر المبدل منه عمدا ثم توهم انك غالط ثم تاتي بالعدل مبالغة كقولك هند نجم بدر شمس تفصيله في حاشية السيد على المطول فاطلب ان شئت المقال كتبه شير خليفه سراي غلطه ضياء بونه في يوم الثلثاء وقت الضحى

قوله شرط جوازه عند البعض وذلك لان الاول معمول للعامل المعنوي اعني الابتداء وقوله مدلول الاول معمول العامل اللفظي الذي وقع خبرا للاول اعني مدلوله منهما عاملان مختلفان فلا يجوز العطف على معموليهما بدون شرط الجواز عند البعض وهو تقديم المجرور على المرفوع او المنصوب عليه كما عرف فلو عطف الثاني على الاول وعطف جزئه على مدلول الاول لكان عطفا على معمولي العاملين المختلفين بلا شرط الجواز وهو غير واما العطف بتقدير مدلوله كما قال المحشي فهو جائز بلا ريب لانه يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة فلا محذور فيه منلا يوسف كتبه شير خليفه ذو القعدة ٢٣ ربيع الاول

وقوله وان اختلفا

وقوله

قوله تع بالواد المقدس طوى اقول ان لفظ طوى في هذه الآية ليس بدلا من المقدس حتى يكون مثالا لما نحن
في بصدده بل هو عطف بيان الوادي او مصدر لنودي او للمقدس على ما قال العلامة البيضاوي في تفسير
سورة طه حيث قال فيه طوى عطف بيان للوادي ونونه ابن عامر والكوفيون بتاويل المكان وقيل هو
من الطي مصدر لنودي او المقدس او نودي نداءين او قدس مرتين مثل ثنى منه كتبه شيخ خليل

حيث انه بدل يعني ان يقصد الى الابدال بعد ان غلط بغيره فافهم ولم يقل بعد
ان غلط بالاول تفننا قوله اي نعت بدل المعرفة واجب قال الشيخ الرضي
هذا ليس بلازم في بدل الكل بل هذا في بدل الكل ايضا مقيدا بما اذا لم يشتمل على
فائدة فانه بدل الكل منه نحو قوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين
قوله لئلا يكون المقصود انقص عدا وحده يعني في الكل فيعمل بالواو وما يحصه
هذا بدل الكل بل بالفعل المعنى وقال في بدل البعض والاشتمال انه لابد فيهما من
ضمير يرجع الى المبدل منه تخصيص البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه بهذا ولا يخفى
عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف جائز لنقصان
الا ان يقال المراد عدا لعقل يقتضي العقل فلذا احتاجه قوله نحو الزيدون لقيتهم
اياهم قال الشيخ الرضي هذا الثاني تاكيد لفظي وهو مثل اسكن انت وزوجك
الجنة وتقفوا انه تاكيد قال الفاضل الهندي لا يعدل بقال اوقصد اسناد
الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة فالضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد
الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة كان تاكيدا قوله دبرا وليست
رش مجاف لا في نقباء سوده ياي وقوله ان كان ان خبر اي كذب يقال عين فاجر
قوله قال اللهم صدق صدق الظان يقول لان خبر افعال المقاربة لا يكون
الا مضارعا قوله وعليه الطيبان مفعول التارك ان جعلنا بمعنى المصير ترك
جاء بمعنى ودع وبمعنى صير صرح بالثاني تسهيل ابن مالك لهذا جعله
بهذا المعنى من دواخل المبتدا والخبر وصرح في القاموس بان ترك يكون بمعنى
جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير لتضمين الترك معنى الجعل

قوله بما بينه اي الشارح بقوله وهو حرف والفعل الماضي آه بان يقال المبني ما ناسب بحرف والفعل الماضي آه فعلم ان معرفته ليست موقوفة على معرفة قوانية مع الاصل فتبين عدم صحة هذا الحد فتامل ولا تغفل منلا يوسف كتبه شير خليفه بعد الظهر برأي غلطه هما بين

قوله المركب الاضافي اي على معرفة مفهوم اجزاء المركب الاضافي وهو المبني الاصل س س ١٢

قوله وعند البعض الآخر يعرف ماهية المبني على الاطلاق اي بهذا الحد للاسم المبني كما هو الظاهر بعد قوله اي الاسم المبني بهذا التمام لو كان معرفة مبني الاصل موقوفا على معرفة المبني والاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافي قوله اذ لم يعرف فيما مضى لو لم يعرف ماهية المبني لكان اي تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا حاصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم المبني فليس الا تعريف الخاص بالعام والحد ورفيه نعم لو كان تعريف المبني المطلق يلزم ان يكون جامعا لخروج مبني الاصل لانه لا يناسب مبني الاصل قوله مبني الاصل وهو حرف والفعل الماضي لم يبين مفهوم المركب الاضافي واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه في تعريف المعرب ولا حاجة الى التقييد الا بقوله بغير الله اذ لا امر فيه عرف النحاة الا بغير الله قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم قوله او بغيرها وهو الاشارة الحسية قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما يتبادر الى الوهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبني الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب والاخفاء في ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس للتشكيك حتى ينافي التعريف فقد بعد عن التحقيق فان قلت يخرج من القسمين غاق صوت الغراب قلت الاصوات ليس من الاسم المبني

قوله والاخفاء جواب لدخل مقدر كانه سئل سائل بانه لو كان او لمنع الجمع فقد اجتمع في هؤلاء البناء اعني المناسبة وعدم التركيب فيكون بنائه بهما فاجاب بقوله ولا اخفاء في ان آه فلا تذهب عليك ان السؤال مبنيا على قوله ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا فتامل س س ١٢ ناسب الحرف وغير المركب ١٢

قوله غاق صوت الغراب ... وما اشبهه من الاصوات لانه ليس غير مركب ولا مناسب للمبني

النهاية موضوعات قلت كلمات فضلا عن كونها اسماء وفيما ذكرت فيما
بين المبنيات ملزم مناسبتها بها قوله اثبات القديم من موجود بحقيقة الشرف ونقول
التركيب فالمطلوب مقتضى الاعراب والمناسبة ما تعود بمقتضى عدم على رفع المانع
شرفا وفي المبني المناسبة مقتضية للبناء في حال التركيب عدمه بخلاف عدم التركيب فانه
فيلحق بالقديم ونقول عقد بحث للمعرب لبيان انه بحسب التركيب لا باعتبار
عدم المناسبة فالاهتمام به ثم عقد بحث للمبني لبيان انه بحسب المناسبة لا باعتبار
عدم التركيب فالاهتمام فيه للمناسبة اكثر تامل قوله من حيث حركات اواخره لا من
انفسها فانه لا يقال للمبني الضم والفتح والكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا
مطلقا لان يا زيد ان مبني على الالف ويا زيدون على الواو ويا رجلين على الياء
ولا يقال لهذه بحروف ضم وفتح وكسر قوله والمراد بحركات البنائية الا يعبر عنها الحركة به
على ان المراد باللقب ما يعبر به عن شيء وضعا على اللغة لا العلم كما هو مصطلح الصناعة
قوله وان التعبير عنها بالجنسية بها لاشتراكها بين حركات الاعرابية والبنائية وغيرهما
وحقه ان يقدم على تقسيم المبني الا انه قدمه لان غيره جعله تعريفا للمبني فنبه على
انه حكمه الذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه بناها على وجه العدول
عنه او فيه نظر لان حكم المبني مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبني الاصل منه
وما الذي ناوه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل قوله
وبعض الفروق انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع ان بعضها معربة وهو
اللذان واللتان لانه لا يتوهم انه يذهب من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغي ان
يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني من نحو خمسة عشر وقسم معرب

قوله والتاء وهي يعني ان لفظ ما قد جاء للشرطية يعني انه متصفة بمعنى الشرط وقد جاء موصولة وموصوفة
وتامة وسيجي التفصيل انشاء الله تع والمعنى فحافظ منلا يوسف كتبه شرح خليفه غلط ٢٣ را ١٢
قوله من الاسماء المبنية يعني ان الجزء الاول مبني من هذا المركب والجزء الاخير منه معرب بخلاف بلا اختلاف بخلاف
بعلبك فان الجزء الاول منه معرب عند بعض والاول مبني عند البعض وعند بعض اخر منهم ان
الاول من بعلبك مبني والاخير مبني فيكون هذا المركب خلاف المركب الاول منلا يوسف

قوله وهو بعلبك قيل ينبغي ان يقول وبعض الكنايات ايضا للتحرج فلان وفلانة
فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية يعني الا شغل حصر المبني في هذه الثمانية
بما الشرطية والاستفهامية والصفة ولذا منه ومن باقسامها سوى الموصولة لان
المراد بالموصول ليس تحت الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية
هو موصول كانت او غيرها والا شغل ايضا بنفعال التي ليست بمعنى الامر لان
المراد باسماء الافعال ليس تحت اسم الفعل بل باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية
والا شغل ايضا بخمسة في نحو خمسة عشر ونحو بعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل
في اقسام المبني لان المركبات في بيان طائفة من الاسماء المبنية والغنصر عليه
بيان المركب والا تنزيل وغيره معها وان وكن ان يدخلها هكذا اي بعض الافراد قوله
المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة في هذه الضمائر المفهوم المتكلم والمخاطب والغائب
والتحقيق انها لجزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو تحقيق
وبهذا استغنى عما تكلف الشارح لا في احمد بما انت وكن من الشارحين
على طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم
معين ومخاطب وغائب كذلك وبهذا ايضا يدفع لفظ المتكلم والمخاطب
عند قولك لم تكرم الا زيد نكم وعلى التوجيه بين الا بد من حمل متكلم ونحوه على الاستغراق
والعموم والنكرة وقد يكون في الاثبات للعموم والمراد بكليهما اسم فلا ينتقض التعريف
بخطاب قوله ويخرج بهذا القيد الحكم اي بقيد الوضع بكونه لاحد هو
المتكلم بهذا افراد القيد ولم يرد ان الغرض منها فوائدها فقط لانه يخرج جميع الاسماء
الغائبة الغير الموصوفة بما يصف به الغائب بل انها يخرجان فلا ينقض بهما

قوله بهذا الوادي ولا جل ان المراد من القيد هو الوضع المعتمد بكونه لاحد
الامور الثلاثة افرد الشارح القيد بقوله ويخرج بهذا القيد الخ والا لم
الا افراد القيود كتبه شرح خليفه منلا يوسف

قوله ولو كان راجعا الى المصدر راجعا اه ان يكون المعنى ماجاء في ضمير الشان بشيء الا انه يعود العلة اي يعني قصدا اه مثلا يوسف كتبه شبر خليفه في التجويد عفوه رب المجيد ١٢

قوله لكن اراد التنبيه اي دفع توهم ناشئ من قوله اشارة الى ضمير الشان انه يلزم ذكر المجهول عبثا س س ١٢

وقوله فان الاسماء الظاهرة التي بيان الصحة فوجهها به مع انهما داخلان في الغائب
ووجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا فنجعلها بهذا القيد المشتمل على الغائب
المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد عن كل من تعبيري المتكلم والمخاطب الثاني فقط فاما
المتكلم فظاهر واما المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع لمخاطب من حيث انه مخاطب
يتوجه اليه الخطاب لا من حيث المخاطب الا انه يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب
به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب لتخالفات
فالاحسن الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب بعد [illegible] من قال ويخرج الى متعلق
بالتوجيه الثاني وانما فوجهها بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما
ولفظاهما موضوعان لمفهوميهما لا الذاتين بهما وقيد حيثيتا فالاحسن اذا اعتبر به
المتكلم عن نفسه وقس عليه حال المخاطب بعد اقرينة بالاحرية كيف والا حاجة الا
زيد المذكور الى قوله يحكي عن نفسه في تفسير المتكلم وكذا ان يحمل كلام الشارح على ذكره
هذا القائل ايضا حد ان القائل من الاعزة فلعله بعضه منه لان زيادة الباء
احدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق قوله او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد فجعل
التقدم رتبة داخلا في التقدم لفظا لكن تقديرا الا انه انث به سائر الاقسام
نعم يتجه عليه انه شامل مقابلة لفظا لقوله تقديرا لجعل تقديرا داخلا تحته على
مخل بالبيان قوله من حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى
مقصودا باللفظ باستعماله فيه والا فيعني اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ
مذكور لفظا قوله فكانه متقدم من حيث المعنى اي كان لفظ العدل متقدم
من اجل المعنى وتقدمه فصح كانه للفظ العدل متقدم وقوله من حيث المعنى تعليل

والا فينبغي ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ قوله فكانه تقدم ذكره معنى
لفظا فكانه تقدم ذكره لفظا قوله وانما جاء في ضمير الشان لا [illegible] كما لا يخفى
ولو كان راجعا الى علة المجيء لكان قوله لانه انما يجيء به من غير ان يتقدم ذكره مستدرك
وكان العبارة المحررة فانما جاء في ضمير الشان قصدا الى والضمير الراجع الى المتقدم حكمي
قد يكون لا للتعظيم بل للاحتراز عن الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع
الفعلين قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور الاوضح والاول مرفوع
ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع ومنصوب قوله الاول ضربت وضربت
فالاولى ان يقول ضربت وضرب الى قوله وضربن ليكون افراد الضمير المرفوع
المتصل مستوفاة وبعلمت اشار الى بيان الضمائر المتصلة بانها داخلة على
المعلوم في الحرف فلم نعته الماضي والمستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان
الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله قس على هذا القياس مجهول
فيه لطافة فلا تجهل قوله التشبيهين وهما بدل من عشر في التشبيهين بدل
البعض من الكل واشار به الى ان كلمة الى الاسقاط لا لمد حكم فلا يلزم عدم
دخول ما بعدها في الحكم قوله وانما بدا بالمتكلم والصرفيون يبدؤون بالغائب
لتجرده عن اللواحق ثم يعجزون باسلوب الترقي قوله لان ضمير المتكلم اعرف والعارف
ثم الاعرف من ضمير المتكلم الواحد قوله هو انا اجماعا هكذا ذكره في اللباب
وقال شارحه العباب اي اجماعا من البصريين والا فالفراء جعل الضمير انت
بكماله وباقي الكوفيين ذهبوا الى انه التاء بتصاريفه ولن عماد قوله ونحو
للمتكلم لفظين بدا ان على ستة معان لما عرفت انه مشترك لفظي والحق انه

قوله عن اللواحق اي بخلاف المخاطب فان الضمير فيه على المختار هو ان
وكذا المتكلم فان الضمير هو الهمزة والنون في انا دون الالف
عند بعضهم س س كتبه شبر خليفه قبل العصر في يوم الاربعاء

لا لانه يبطل بعض صور التنازع ورتبة ونعم رجلا س س

قوله اسلوب الترقي بانه تقدم المخاطب على المتكلم س س ١٢

قوله التاء للمبالغة اي المبالغة بخصوصه كالتاء في الكافية والعلامة على ما قالوا منلا يوسف كتبه شير خليفه ١٢

قوله وجملة معترضة هذا اي هذا الكلام الهندي رحمه الله ويحتمل ان يكون معناه خذ هذا مع قطع النظر عن كلامه ١٢

مشترك معنوي فانه موضوع للمتكلم مع الغير اياً ما كان ذلك الغير ونضاد الاله على الكثر
من سنة معالاته بل على المثنى المخلوط والجمع المخلوط ايضاً بخلاف ضمير المثنى **قوله**
خاصة في القاموس بخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل يستتر او من المستتر والتاء
للكتابة اي حالة خاصة وفي الهندي التاء للمبالغة وبخاصة مصدر كالعافية
والتقدير يخص خصوصاً والجملة معترضة هذا اولاً ويمكن ان يجعل الجملة حالاً بتقدير قد خص خصوصاً
قوله كما يجوز في الكلمة المشتركة ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو محذوف
وهو ليس بمذهب الاخفش وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة
حذف الفاعل وهذا الكلام ظاهر والتحقيق ما سبق في اول الشرح وطعنا فيه بلطف
الله تعالى نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التوفيق **قوله** اذا لم يكن مسنداً الى
الظاهر لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حتى كان
ولا يكون في المسند الى الظاهر لانه في بيان وجوه المرفوع المتصل حتى يحتاج الى التقييد لما فيه
الغائب بهذا القيد وقس عليه نظائره **قوله** مطلقاً سواء كان مثنى او مجموعاً
او موحداً او فوق الاحد كانه سهو من قلم الناسخ وفي الهندي واحداً او مثنى او مجموعاً
مذكراً او مؤنثاً وكان الشارح عبر بالاحد لوقوع الواحد لانه اخصر واصح لانه لا يطلق
في العرف المثنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والجمع على فوق الاثنين
بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او مجموعاً والا وقع ما اشتهر
تفسير مطلقاً بقوله توحيداً ومع الغير وهذا يشير الى ان مطلقاً حال من ضمير المتكلم الا ان وفي
زماناً اي زماناً مطلقاً ولا منصوباً بقوله يستتر مصدراً كان او حالاً او ظرفاً
قوله وفي الصفة مطلقاً ليس حالاً من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم

١٦٠

قوله مطلقة اي لا المطلق اللام الا ان يقال الى تذكيره باعتبار الوصف كما ذكره المحشي الاول ١٢

قوله سواء كانت اسم الفاعل وذلك اي عدم الصحة لان قوله سواء كانت اه بيان لقوله مطلقاً فلو كان قوله مطلقاً حالاً من الضمير المرفوع لم يكن ذلك القول بياناً له بل اثناك فتأمل منلا يوسف كتبه شير خليفه غلطه

قوله اي حال كان مطلقاً حالاً من الضمير المرفوع اه

الفاعل والاولى ان يقال مطلقة والا لهم الضمير المرفوع كما يشعر به
قوله سواء كان اي الضمير مفرداً الى آخره سواء كان الصفة والاولى ان يقال سواء
كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح قوله سواء كانت
اسم الفاعل بل حال فاي زماناً مطلقاً سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره
وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفرداً او غيره فقوله سواء كانت الى بيان المطلق
بمعنى زماناً مطلقاً بحسب المعنى **قوله** فلو كانت ظاهراً لا تغير والصواب لا تتغير
وكانه سهو من الناسخ **قوله** فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع
وفي التثنية والجمع **قوله** لاجل شيء تنبيه على ان اللام في قوله لا لتعذر المتصل للتعليل
لا للوقت لانه علم في التعليل فمعنى لمن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوز حملها هنا
على الوقت **قوله** وذلك اي تعذر المتصل المقدم قبل تفصيله قاصر لانه لم يشتمل اقائم
انتم وفاعل المصدر اقول اقائم انتم داخل في الفصل لغرض ويجوز رفع الناس اذ لو
استتر لم يعلم انه الى من هو الغائب والمتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا
التبس بالمفعول الاول بالاتصال فيما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت
والانفصال في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس وعند
عدم الالتباس لا يجب انما يقوم انا لو وجد فاعل المصدر الضمير
مجرور مضاف اليه المصدر **قوله** او بالفصل لغرض لا حاجة الى تقدير العامل لان الظرف
ولابد من اللغو بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل
قوله اي محذوف عامله ينبغي ان يراد محذوف عامله دونه اذ لو حذف مع العامل يخرج
عن الاتصال لقولك زيداً ضربته فانه في تقدير ضربت زيداً فلم يخرج الضمير المحذوف

قوله المراد بالجريان ان يكون نعتا مثال النعت جاني زيد ورجل ضاربه هو ومثال الحال جاني العبد وصاحبه مضروبا هو منه ومثال الصلة نحو جاني زيد والذي ضاربه هو ومثال الخبر ما ذكره المص والشارح رحمهما الله تعالى
قوله لم يجر اي سواء كانت جارية على غير من هي له او لم يجر على شيء اصلا فيدخل قائم انتم لانه لم يجر على شيء لانه مبتداء

وفي الغنية الظاهر انما وجه المناسبة لجعل الانفصال علامة كما بينا ... قول ... منه
... يوسف ... خليفة ... يوم الخميس رابع عشر ربيع الاول ...

عاملة عن الاتصال **قوله** او وقفا والضمير مرفوع لا اتصال الاول غير مجرور او منصوب لما يستفاد بعيرية فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب المضمر **قوله** او كونه اي كون الضمير مسندا اليه الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له المراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال لكونه صفة لم تجر على غير من هي له لكان اشمل لدخول قائم انتم فيه فان قلت لا حاجة الى قوله او كونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله او الفصل الغرض لان الفصل فيه لوقوع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوة الاختيار التمثيل بما لا التباس فيه وانما قال صفة لان الفعل يجاري على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي **قوله** لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه يجعل انفصال الضمير علامة لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة بجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر اولى بما هو خلاف الظاهر والاحسن ان يقال بمقتضى الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه على خلاف الظاهر فلما لا يتصل الظاهر لم يتصل ضميره ولا يخفى عليك انه ينتقض بما جعل جوابه مخفيا **قوله** وانما قال من جعل له ولم يقل لما هي له لاخفاء في ان الاولى بل الصواب ما هي له وما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع مع ان كون العقلاء اصلا في ذوي العلم وان الصفة عليهم مفرع ذلك الاصل ممنوع **قوله** احتراز عما اذا اتساويا نحو اعطاها اياه قال سيبويه لما كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين الجر خلافا للمبرد وقياسا على الغائب **قوله** للتحرز عن توهم

قوله انه حكاية عن النحاة وذلك لان حكاية الاتصال بحيث يكون مقيدا بانها لا يكون الا من العرب لان حكاية عن النحاة ايضا حكاية عن العرب بالواسطة الا ان يكون مخصوصا بما هو لديهم فح لا اعتداد به كذلك منلا يوسف ١٢
والنوع يعني ان عن ان يستعمل فيما يستعمل نحو اخذت من الدراهم وعن لا يستعمل فيما لا يستعمل نحو اخذت عنه العلم فافهم واحفظ كي تحافظ الا ان ثبت الا يكونه ادمنا
شير خليفة غفر له

الحكم شاورين من غير مرجح قيل يرجح الاول في ضربته بانه يكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيتنيه بانه يكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح في بادي الرأي والترجيح بما ذكره محوج الى ضرب من التأمل **قوله** وحكى سيبويه تجويز الاتصال لم يقل جعل الاتصال لعلمه انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستحسان المبرد مذهب النحاة **قوله** وان ثبت ورود منفصلا قال الرضي الاولى في ثاني مفعولي باب اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولي باب علمت الانفصال **قوله** ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقية والمفعولية تشبيهية **قوله** والاكثر لولا انت لم يقل لولا انت وعسيت الى اخرهما فيكون اخصر لئلا يتوهم انه يجب استعمالهما معا وليدفع هذا الوهم جمعهما في قوله وجاء لولاك وعساك الى اخرهما لعدم خوف الالتباس فهو وبغيره **قوله** لكنه غير الاسلوب منبها على انه ليس بمغرور ولو غيره الى ما هو المتعارف في التعريف لكان اولى وفي تغييره مع فوت كمال الموافقة ايهام فوع حصر في المتكلم عن الحكم **قوله** الى ان لولا في هذا المقام حرف جر كانه جعله في حكم حروف الجر وجعلوا علية فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك

لكان كذا اي معنى الحين كما لوجود ك قوله فههنا ايضا الاخفش تصرف
في الضمير والتصرف فيه لكونه محمولا اولى لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه متنازعا
لان الاول في المثال وتاويل عنده حاجة قوله ونون الوقاية مع الياء نون
الوقاية مبتداء مع الياء خبره لازمة حال من ضمير الظرف وقوله ولنت مع
النون الخ وقوله ويختار في ليت الخ وقوله وعكسها لعل جمل معطوفات
على الحال وقوله ويختار مستثنى من التخيير وكذا عكسها لعل او قرينة على
ان المراد باخوات ان ما عدا ليت ولعل قوله لتقي آخر الاسم عن الكسرة
المختصة بالاسم التي هي اخت الجر وهي كسرة تكون في اواخر الكلمة لا مطلق
الكسرة ولذا لم يتحاش عن كسرة نون الوقاية مع ان تحرف نفسها يجتنب
عن اخت الكسرة لانها لكونها على حرف واحد ليس لكسرها اخت الجر ومن
ههنا ظهر انه لو قال الشيخ الاتي عن الكسرة لم يتم وان ذكرا لا فيما لا
يحتاج اليه قوله ولهذا سميت نون الوقاية اي لوجوب الوقاية
نون جي بالوقاية بامل قوله بخلاف كسرة نحو بين الانهامي الوسط
بكمال شدة امتزاج الياء الضمير به لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول
ولكون علامة الاعراب في ياء المتكلم عنه قوله وبخلاف كسرة لم
يكن الذين كفروا وقل بحق لعروضها لان العروض مشترك منه وبين
ما قبل الياء وفيه نقوى مما تلتها الحروف فالاولى الاعراض عنه والتمسك
بانه كالسكون حيث لم يعد معها الحذف لالتقاء الساكنين قوله
وليت لا يجري في ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة الامرين بخلاف الاختيار

لا التخيير ٤

قوله يصح ان يجعل مطابقا للخبر اي لا يجوز في الضمير الذي يكون مبتدأ فانه لا يجوز فيه ان يكون مطابقا للخبر في التذكير مع كون مبتدأه مؤنثا كما في المرفوعات وبالعكس فاعرف مثلا يوسف كتبه شبر خليفه

قوله لانه تعليق اي تعليق الحكم بمعنى الرؤية بالمشتق وهو الكتاب ١٢

فالاولى اختيار لان ليت ولعل مستثنى عنها قوله تحرزا عن اجتماع النونات
ولو كما الى ولو حمل العين على لغاتها قوله ويتوسط بين المبتداء والخبر فيه تحريد او
تاكيد لان حق المبتداء والخبر ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل اللفظية
لانها تحتاد وروا هاجر اليلا لانه ذكر توطية لقوله او بعدها وهما وان لم
يكونا بعد العوامل مبتداء وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتداء والخبر حقيقة لان المبتداء
والخبر ليسا مشتقين حتى يجب انتفاء ما قصد بهما المعنى فيهما حين تعلق الحكم
بهما وليس التركيب من قبيل زاتت هذا الشباب في شبابه ومحياه لانه
تعليق بالمشتق وجمع بين حقيقة والمجاز فمن تمسك في كون ما نحن فيه حقيقة
بكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه فيه جمع بين حقيقة والمجاز
او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز قوله مطابق للمبتداء ولا يصح ان يجعل
مطابقا للخبر كما يكون في الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات هو ما اشتمل فصلا على
تقدير كون المرفوعات مبتداء فمن تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد
سهى قوله لم يقل ضمير مرفوع لما ان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه
لا يكون فيه اختلاف فذكر على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف
في كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه ان قوله صيغة ضمير مرفوع
يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس متفقا عليه بل مع من استحقا فاختياره
للتنبيه على رجحانه عنده قوله يسمى هذا المرفوع فصلا الاولى ان يسمى صيغة
هذا المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد قوله وذلك التوسط
ليفصل اشار الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا

قوله سماه ضمير مرفوع اي لا انه سمي فقال انه ضمير لم يقل بانه صيغة الفصل صيغة الفصل ليس بضمير بناء على التبادر فلم يكن متفقا عليه فتأمل

قوله ففيه وجهان وهذا القول في حاشيته اي اجاز ان يكون ضمير الشان وجاز ان يكون راجعا الى ما يرجع اليه الضمير الذي في الفاعل والمفعول ١٢

قوله وهكذا اولئك هو هو زور يعني حكم مبتدأ مضاف الى اولئك وخبره وهو ضمير فصل ١٢

وذلك لان اللام المقدر بعدها ان لام كي ومعناه سببية ما قبلها لما بعدها
الفصل بين كون خبر المبتدأ نعتا وخبرا التوسط الا التسمية قوله لان الفصل
انما يحتاج اليه فيما اذا كان المبتدأ على اصله وهو التعريف واما لم يحتج الى الفصل
فيما هو الا بين المبتدأ والخبر النكرة حمله على ما احتيج اليه من مبتدأ النكرة فلم
يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل قوله او فعل من كذا افعل اختار ما اختار
الرضي متمسكا بقوله نعم وهكذا اولئك هو هو زور ورد بانه يحتمل كونه مبتدأ او ثانيا
كما في انه هو شانك لكن ورثيف بان تاكيد الظاهر بالمضمر لم يعهد وما جيء ان كلامه
على السند الاخص قوله اقتصر على مثال الافعال من قوله فقد ان الرجوع فيه مع
الاستغناء عن الفصل كمال استغناء فيكون فيه انفتاح الغير بطريق الاولى قوله وبعض
النحو يجعله مبتدأ اي يتعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ لو كان معنى يجعل
الحكم بكونه مبتدأ لما احتاج الى هذا التوجيه ولما لو كان معناه ما هو الظاهر انه يجعله
في الاستعمال من افراد المبتدأ فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل شيء صفا بمفهوم
معنى لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشيء قوله وفي الرفع متعين ولم يقل
الرفع متعين بالخبرية لتعينه فيما سبق قوله ويتقدم قبل الجملة اي الخبرية الاسمية
او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتدأ وكذا نحو فانها لا تعمى
الابصار قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويتقدم ضمير غائب من غير سبق مرجع
مقتضى التقدم بان يكون هناك متأخر لفظا ورتبة في هذا التوجيه من مقتضاه
وجعله المجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا في وجه من مقتضى التقدم وجعل الجملة
غير مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فهذا في التركيب ايضا عن مقتضاه

قوله جعل الجملة للجنس والحاصل انه فسر الشارح لفظ الجملة المذكور اولا بالجنس ليجعل لفظ الجملة المذكور ثانيا اي في قوله يفسر بعده بالجملة عبارة عن حصته منه حتى يكونا متغايرين فلا يكون الثاني من المضمرات فتامل مثلا تو ثقف كتبه شير خليفه بعد العشاء في ليلة الجمعة ٢٥ ر ١٢

قوله ليجعل الجملة بعده اي بعد الجملة والتذكير باعتبار كتبني ٢

فالحق انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها وجيها وقوله وذلك
بحسب المفهوم عم منه ان يكون قبل الجملة او لا شعر بان القيد بقوله قبل الجملة لا فادة
المفهوم على العمة لا الاحتراز ومتقدم لم يسبق عليه مرجع بين قبل الجملة لعدم تحرزه
عنه مع ان هناك ما يحترز عنه هو ضمير ربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله
قبل الجملة كونه قبلها بلا فصل ذي العلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة
بمميز الضمير او الجملة المفسرة قوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة
للجنس ليجعل الجملة بعده بحصته منه فيتغاير ان ردا على من قال يضع الظ
موضع الضمير لان تفسيره بالجملة خلاف ما هو شانه فكان من قال ان التعبير لا
يخفى ان ما قيل لهوان حال التكبير فقدبر واختر احسن التقدير قوله ويحسن تانيثه
اذا كان العمدة فيها مؤنثا وجه حسنه انه المسموع واثبته واما تانيثه بتاويله
بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا فمجرد قياس خال عن السماع كما حققه الرضي
قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة
اعني قوله يفسر الخ قوله فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا يقتضي الدخول في الغاية
ان يكون له دخل فيها بحيثية لثبوتها بل يكفي ان يكون لتعيينه ضمير الغائب وتعيينه
قوله ولهذا لزم استتاره الخ قوله الخ فيه بحث لان قاعدة اولوية مشتبه لوجوب
تفسيره بما بعده بالجملة دون امر آخر منفصل او متصل تقدير اعلم انه يجوز ذكر الضمير
مبهما من غير سبق مرجع اذ تعين مرجعه بغير حاجة الى مفسر وصح ان يكون ضمير الشان
منها باعتبار انه راجع الى الشان او القصة لتعينه في المقام فيكون ما بعده
جزاما فالتعبير الضمير واثباته انه لم يرجع الى الشان المتعين في المقام

نعم رجلا وعمرو

قوله خرط القتادة اسهل منه وهو شجر ذات شوك وخرط ان تقبض بكفك على اعلاه ثم تمر كفك عليه الى اسفله ١٢ منه تغمد قاضي مير حسين ١٢

قوله ان من يدخل الكنيسة كان عادة النصارى انهم يعبدون مع نسائهم الى الكنيسة ويلعبون فيها فقال ان عرا من يدخل الكنيسة ... وتمام البيت ... ان التاء ... بيوت معبد اليهود والنصارى ... فتيات يشبهن في حسن وجمال ولد البقرة الوحشية والظباء ١٢

ذو كرعلى الابهام تفسير دونه قوله خرط القتاد قوله فعلى هذا لو لم يجعل التقدم على
ذلك انتقض القاعدة بقول الشاعر نحو زيد قائم طالما ان توجيه ان يقال
بقوله تقدم تفسيره يتوقف تمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا القول
ووجه تناقض بانه لا يجب تقديم الضمير لجملة بل يصح المفرد بان يقال الشان جوهم زيد قائم
ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه لمجرد جواز زيد قائم فالمبالاة
بانتقاض القاعدة به قوله وان كان متصلا يكون مستترا او بارزا فالاولى
عدم الفصل بين هذا المنفصل والمتصل منفصل قوله فان كان عامله معنويا
لم يات بحسب التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان
منفصلا وان كان مرفوعا يكون مستترا او لا فبارزا قوله فانه لا يكون اصلا
لكونه عمدة غير عمدة لا دليل عليه الا ان يقال ما بعده وان الا فالمبتدا مع كونه
عمدة يحذف قوله ومثاله اى مثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة
وانما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة من لا تدخل على الكلم التي نحن بصدد بيانه
الكنيسة معبد النصارى المجاز ... نحو ... والبقرة الوحشية قوله فانه مع
كونه منصوبا الاسم ضمير محذوف ضمير مرادا لدليل عليه لان الكلام ... وحذفه
... الشان ... قوله مع ان المفتوحة ... الفعل من
المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة ... المكسورة ... قوله وهي ذا
من الاسماء الاشارة ذا حال كونها في ان ذا اليس خبر ... المجموع فليس ذا فاعلا
للنسبة حتى يصح جعل ذا الحال ... المجموع من حيث المجموع ... ولو احده
النقيضة ... الفصل ... المحذوف اى هي جنة قوله

قوله اى هي جنة وانما خص هذا بالذكر مع ان التوجيهات ... محمد ... كما ذكره في الجزء الاول لانه احسن من غيره واقل تكلف ... مثال يوسف ... اصحابه ... ذا حالا

قوله ضمير الشان محذوف اى وهذا ان مبتدا او لما جاز حذفه وجملة خبره خبر ان وتقدير ضمير الشان

قوله فالاظهر لواليا. وهكذا في نسخة اى بقلب الالف من نحو اوالياء في ذوا فاعوف ... فيه بمرتبة ... فاعرف ١٢

ان هذان لساحران على احد الوجوه تانيها ان ان هنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان
محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية وفي ذا الوجه نظر لان اللام لا تدخل الا
على خبر المبتدا اولا انه تحذف ضمير الشان ضعيف قوله وفيه وجه تقلب
الالف لياء اى الالف من ذا والياء من ذي فالاظهر لوالياء قوله بحال اليا
بحالها في التثنية ومن ابدال الالف لهاء واليا ء معا قوله ولا تثنية من لغاته
اى لا يورد على صورة المثنى لا لانه ثنية في المعنى الا لفظ تمامه موضوع
للمعنيين ولو كان مثنى لم يكن في نحو ... المعرفة لا تثنى الا بعد
التنكير قوله واذا كان مقصورا لكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصله
وكذا اكتب فيه الاوليا بحسب او لها اى وقف فيه والكتب الالف الممدودة
اذا اتصل به كاف خطاب ... انها تكتب بالياء في اولئك لان المكتوب فيه
ركة الهمزة قوله نعم ليس في حقيقة من بها بعني من قول ... التي على
انها ليست في حقيقته على ... الاركيب وكتابة بحروف الكلمة ولم يقل
ويفصل بها ... عدم جواز الفصل بينها وبين ذا ... وكلها ... هو
واخواتها كثيرة ومنه قوله تعالى ثم اولاء قوله لامتناع وقوع اللفظ موقعه
... وقوع ضمير ... موقع ... مع انها اسماء وهذا ان ضمير فعل مثلا
ليس ... الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا ... الدليل
على وقوعها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك واليت سكون التاء
ومعنى ذاك انت ولا يبعد ان يقال ان لا يكون في التركيب اسم ... من
الاعراب فيكون الكاف في ذاك وقوله وعلى ... حرف خطاب

وقوع ضمير افعل ولا تفعل في تفعل ١٢

... في ضمير الفصل على ما صرح به ... في بحث صيغة ... الفصل

قوله لم فيه اى ويعم ح ان الحصر مقابل بحرف فيه الا باسمائها لان الاسم لا يونث حتى يجوز او اى حمس ا
ما علیه فيكون موجودا فى بيضا في الحروف فافهم س ١٢ اى لانها لو كانت اسما لم تونث س ١٢

خمسة لما نيث خمسة لتذكير مميزها وهى حروف خطاب بحرف تذكر و تونيث ولو
اعتبر تانيثه هنا وقال وهى خمس لكان فيه تعبير بحروف فيه حروف خطاب الا انه راعى
المناسبة بقوله في خمسة قوله مضروبة في خمسة يحتمل قوله خمسة في خمسة الافادة
ضرب خمسة في خمسة وهو طول العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهى خمسة موجودة في
خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين قوله وانما قلنا في انواع الى بعضه
برقى ما يتصل به حروف الخطاب لا طراف الاسنة فلا يرد ان ما تحدث من الاجرو
شعبة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لاستعمال الكاف في المتوسط
او البعيد واللام للتنصيص على البعد قوله وكما راى المص الى ونحن نقول نبه
على ان حكمه هذا مستند الى تتبعه وتتبع ما عهد من الاستعمال ويؤيده ما ذكر بعض
الفحول وهى ذا للقريب قوله ولا يبعد ان تجعل ذلك اشارة الى الكلمة
ذلك بتعدده ان كلمة ذلك هنا مشار اليه بالمتوسط يستحق ذاك قوله على
سبيل التنبيه لكان شواو كان ذلك الغير زمانا نحو هنالك او لو ابة
لله الواحد القهار او غيره وقوله وما عداها اشارة الى وجه تخصيص الاختصاص
بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في
المكان وغيره و بينها وبين ما عداها فرقا فاذا استعملت في المكان هو
ان هذه الالفاظ لا تكون الا ظروفا وتستعمل في المكان ما عداها لا يلزم
ان يكون ظرفا قوله والمسير جزءا اما ان كان يتم منها افعال الناقصة
مبنى تفسير الكلام على القولين في افعال الناقصة للقول الثاني انه اخصرها
والاول انه حصر فيه انضبط وما عداها مما التزم بعد مرفوعه منصوب افعال الن

وهى الافعال اللازمة التي س
مما التزم بعد مرفوعه ١٢ نحو ١٢

-١٦٥

قوله كناية عن نفي البيان لان وجود الدليل او البيان مستلزم للتمام
فالتمام لازم لوجود كل منهما وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم
فههنا عدم التمامية يستلزم عدم الجزئية فالمعنى هنا اه س ١٢

قوله ليس ان البيان تام اى بيان
عدم الدليل وعدم البيان تم بان
يقال مثلا لا يكون ولم لا يكون
بيانا بدون ذكر التمام فيه س

لا ينفك عن الاحوال فالمنصوبات بعدها احوال فيقدم ما هو الارجح في البيان
الا انه يجعل المنصوب هنا تميزا ولا يبعد ولو جعله حالا لكان اوفق بما تعرض
في محله وجعله بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظ ولظانه بمعنى كان
وجعل الجزء الثاني بمعنى الجزء الاول ولذا دبان الناقص في بحث وهذا انما يتم
لو كان المبتداء والخبر والمفعول مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو
الموصول والصلة تعبيرية ولا نصب له من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بجملة
الا انه زيادة لا الا انما حوذ منها فعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه
ما اشتهر في مثال لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان بدون التمام في التركيب
كناية عن نفي البيان والدليل فالمعنى هنا ما لا يكون جزءا الا مع الصلة
قوله ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على
شروط الاسماء الشرطية نحو من تضرب اضربه وما تفعل افعله الى غير ذلك لانا
نقول من في قولنا من يضرب مفعول تضرب بتمامه لا بجزء بدون جملة وبهذا اعرف
ان من قال بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاحي والا لزم نقض بجد من الشرطية
فقد سهوا بينا قوله وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الى الاتفي انه
تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ما ذكر ما لا يتم جزءا لغوا لدخوله في مفهوم الصلة
قوله ولما كانت الصلة يعني ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر المسوق
حتى يرد ان التعريف غير مانع قوله عنها بقوله وصلته اى جملة ما لا يتم جزءا
الا بجملة جملة خبرية نعم ما قيل لو قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية
وضمير له لكان اوضح واخصر قوله او ما في معناها الا اشارة الى هذا التاويل

ذلك من سلك وشرع فى الاجمال او لا و التفصيل ثانيا او قصد بيان الاسم المصطلح
عليه بتلك الجملة والضمير فلا يوهم خفيه بعد نقض الليل

قوله بحسب الموصولات

وقوله غير مانع لدخول زيد قائم
ونحوه فيه تكرارا والتعيين
بحسب المفهوم كافيه ١٢

مع قوله الصلة جملة متصلة ١٢

قوله تاما اي حبس وموضعها صلة الموصول قوله خبرا اذ او صفة صلة لا مطلقا لانها في المعنى فعل ولهذا يعمل ولو كان بمعنى الماضي فعلم من هذا ان تاويل الشارح لا يستغنى عنه مثلا يعرف بتدبر

قوله لم تدخل في تعريف الصلة اي لانها داخلة في تعريف الصلة والظاهر دخولها بالنقل الا انما ذكره من انه لا يحتاج الى هذا التاويل وذلك ان يجعله بالنقل الا قول الشارح رحمه الله تعالى

لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركبان تامان خبريان قوله والعائد ضمير لا غير لم يوجد الا ذلك في التسهيل من العائد الى المبتدأ والموصول فالحق ان المراد بالضمير عمه وما ينوب منابه قوله وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول اي خبران صلتهما منهم من يجعل هذه الجملة فالتعرض بالبسط لانها لم تدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عدا صلة الالف واللام فبعضهم يجعل وهي اسم الفاعل مع فاعله واسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتهما صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما لا بعد عن الفعل لعدم دلالته على الحدوث لا تبا ولان بالفعل فالاحسن ان يعني الجملة قوله وهي اي الموصول يعني الرضي خوذ من السياق قوله واي واية ما في الذي معرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذي وغيره وكذا اي واية بمعنى التي بربه وفي عينه قوله المنوي لحى بني طي قلت في النسبة لحوق الياءين الغالب حذفهما همزة وتحرك الياءين ... قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهامية بين ذلك لكن ذا الشرط كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي فان ذا ازاة اذ بعده موصول قوله والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتهما والضمير دال على موصوليتهما قوله الا اذا كان فاعلا بمعنى ان العائد المفعول الا في فاعل فانه لا يحذف ككحيب يل يعم المجرور والمرفوع

قوله ولا فاء لانه اذا كان خبر جملة او ظرفا نحو اضرب ايهم هو عندك او في الدار فلا يجوز حذفه لان العائد الى المبتدأ اذا حذف وعرض هو المذكور ما يستقر في الجملة او الظرف فلا يكون محذوفا لعدم القرينة عليه لكونه الصلة جملة بخلاف ما اذا لم يكن خبر جملة ولا ظرفا نحو اضرب ايهم قائم فانه يجوز حذفه لوجود القرينة فيه لان الصلة يجب ان يكون جملة او خبر جملة ولم يكن جملة ولم يكن جملة سواء كانت مستقلة او لا او الصفات مع فاعلها ليست بجملة مثلا يوسف كتبه بشير خليفه في يوم الجمعة بعد الصبح تراي علي

ايضا والاكثر ان عند النقيد يضعف والاولى بان يحذف فيه كثر فلا تخصيص وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولئن يكون بعدها بطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه في الصلة العطف عليه وحذف المجرور بشرطان يجر بحرف متعين للطلب في الصلة او باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه قوله باب الاخبار بالذي تعبيه الاخبار به لانه اول ما يعرفه المتعلم من الموصولات ولانه جرى العادة بالتمرين له والا فيعرف في كل من الموصولات فقول من ضربته زيد وما فعلته عمرو وقولنا وما يقوم منكم عمرو في الالف واللام ونح المراد بالذي الذي وفروعه اذ قد يلزم ان يخبر بالذي اذ ان ويلك اي من تريد في قولنا وما يقوم غلامه وقوله فيما تعلمها اي ضي التعلم الاعتبار بجميع التعلم فاعرفه قوله بعد بيانهم طريقة الاخبار بشعر بان تمرين المتعلم كان بعد تعليمهم طرق الاخبار وذا غير لازم لان الاخبار يجوز ان يكون قبل التعلم قوله فيذكر الاربع مسئلة تقدير الذي ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه لانه من فروع مسائل النحوية وليس من موضوع التمرين في هذا الباب قوله اي باستعانة الذي او ما عبر عنه بالذي فالا بمثله الاخبار قوله تصدير بها هذا اشعار بان يكون من موضع وجوب تقديم المبتدأ ان يكون معرفا ولم يبق التي توجبه في موضع كتب النحو فلعله اذ دو التصدير علما بما هو الاصل في باب المبتدأ قوله اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان يعبر المخبر عنه باعتبار الاول وذلك ان زيد يكلمه في التعليل اي المخبر عنه ... قوله فوقه اي المخبر عنه في النظم اعنى

ضميرا لانه في الكثير ان يكون ضمير الاسم لتوقف الاخبار عليها قاله ... اخبار بانه ان ... او الصحيح ... من الاخبار لانها هي طريقة الاخبار بكر الخبر في باب المبتدأ اي من تقديم المبتدأ والا فلا يجب اذا كان خبر نكرة نحو رجل الذي ضربته

قوله بفوت الزمان الدال عليه اي ... فالامور اربعة احدها تصدير الموصول لان التاخير لا يوجد بدون ... والثاني وضع الضمير موضع الخبر عنه والثالث جعل ذلك الزمان لانه وضعه فاذا فات الضمير للموصول والرابع تاخير الخبر عنه عن الموصول الموصوف فات الصفة ... والامران في عبارة الشارح امر واحد فتامل ... ١٢

الخبر بالنسبة الى الضمير ولفظ العبارة مقابل المصدر فيكون بالنسبة الى الجملة
قوله ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول منها يشعر كلامه بان ذلك في الاخبار عن زيد
في مثال المذكور اخذ اسم الفاعل والمفعول فتقول الضاربة انا زيد وتقول المضروب
لي زيد وينسبه التعليل على ما صرح الشارح ... الجملة الفعلية ولذا اتى بمع
انه ليس من دابه تعليل المسائل قوله كالسين وسوف وحرف النفي فيجب
لان السين تفيد الخبر كان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة الماضي
تفيد التقديم فاذا لم يات في الاخبار بالالف واللام يفوت الزمان الدال عليه
الجملة باذان لا يبالوا بفوت ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان
وانه يجوز ان يوخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار عن
زيد في لم يقم زيد الا قائم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد
قائم بالالف واللام فتقول القائم زيد قلت القائم زيد الذي في الجملة الاولى
الذي في القائم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الاخر قوله ووضع
عائد الموصول موضعه هذا عند الفصل امران وضع المضمر موضع المخبر عنه وجعله للموصول
فالامور اربعة فاحفظها ... جميع ما ذكره قوله في
ضمير الشان فعل الا انفع في الضمير المبهم قوله المصدر العامل الاخر والاوفق
العامل قوله والحال الاولى عما يجب تنكيره فلا يعرف بذلك تمييز ولطافة
قوله وما الاسمية تحقيقا لما الموصولة وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات
وكذا ما ذكر في الخواتم فليس بيانا لما ليس بموصول في بابه بل بيانا كما ظن ومنه
بوصف ما على ان ما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا

قوله ولذا اتى به اي لولم يكن غرضه التنبيه المذكور لم يات بالتعليل لانه ليس من دابه ١٢

قوله في الضمير المبهم ... نعم رجلا ... ١٢

قوله قريبا اسم كاينة الموصولة وسايرها ... ١٢

١٦٧

قوله الخ جواب سؤال مقدر ناشئ عن تقدير الخبر وعنوانه اذا كان هذا الخبر للموصول فلم لم توضع هذه الكلمات بيانها لطالبها فاجاب بقوله وفي الجزاء ... ١٢

قوله والتعظيم نحو قوله تعالى ... ١٢

وما اخر تحقيق الموصول الى الاستيفاء بهذه الكلمات يستغنى عن وضع
باب لها وقس عليه بيان فعال غير اسم الفعل في باب اسماء الافعال قوله فانها
اما كافة نحو انما زيد قائم الخ فانها تكون مصدرية وقد تكون زائدة قوله
استفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى من معان يناسب الاستفهام
كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار ويحذف الفها مع حرف الجر ولقا فاذا لم
يكن مع ذا واثباتها قليل قوله ربما تكره النفوس قيل يجوز ان تكون كافة
قال بعض ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة
الجار والمجرور مقامه بعض من الامر وذلك قليل الا بشرط فقد هنا فالاولى
ان يقال ان النحاة اختاروه والاستغناء عن تكلف حذف المبين
او تضمن نكرة ما يستدعي كلمة من والحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض
دون البيان ومنها البيان بعد كلمة ما وقوله الفرجة جملة فعلية حالية متعلقة
بالامر ومن جعلها صفة الامر فيا ويله بالمنكر يتكلف بالانفس قوله وتامة
قال ابن خروف الحاجة الى الصلة والصفة قلت او موصوف وقوله يعني شي صفة لنا
ذكره تنبيها على اختيار مذهب ابي علي دون سيبويه وكذلك انه جعله بيانا
لمعاني ما يوني الموصولة وتحصيل الاقسام السابقة قوله وصفة نحو اضرب
ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان او ضربا حقيرا او عظيما او نوعا من الضرب فان التوصيف
بما للتعميم والتعظيم والتحقير والنوعية وتفاوت معانيها بحسب المقامات
واختار البعض كون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ومن ثم قيل
ومن الاسمية احترازا عن حرفية الزائدة لعدم الدلالة بها اذ لم يشبهها البعض

فان ذلك البعض ... ١٢

قوله وهو في الاصل ماهية نسبة الى ما الاستفهامية بمعنى انها تقع باعتبار انها اي الحقيقة تقع جوابا للسؤال بلفظ ما ١٢ قوله الى لفظ ما فان الماهية منسوبة الى ما في جواب السؤال بها مثلا يوسف كتبه شير خليفة عفى عنه

قوله اتم انشاء اي قول شيخ كل شيعة معروف للشرع كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض عبد الغ

قوله الا انه متردد على اي على حيث انتهينا ومن المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يوجه الناظر في هذا المقام ان من في وجوهها النوع العلم ويتبع عليه ما لا يعلم الا تغليبا وبما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم فيقول ما زيد في السؤال عن حقيقته المجهول ماهية وحقيقة ومنه ماهية الشيء وهو في الاصل مائية نسبة الى لفظ ما والهمزة تزاد في بناء مقصورا ان يريد نفسه فيقال لفظ ما وماء فقلبت الهمزة هاء او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كذا في الرضي قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل خص الرضي كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله وهي معربة بالاتفاق وحدها نص كمن يقول وجوها على رد اعراب اللذان وذو الطائية وقد صنع الشارح باقصده يجعل بابه مختصا بما هو متفق عليه فافهم قوله الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر ضميرا فتبنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فان لم تكن مضافة فالاعراب قوله فمن قراء بالضم عند بعض ان قرأ بالضم فان ايهم من جملة استفهامية جعل الجملة محكية بتقدير مقول فيهم ايهم اشد قوله وفي ماذا صنعت وجهان ذا الاجنبي موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين الاولى فماذا هو ومن ذا هو خبر منكا الزيادة ويجوز على نعان يكون بمعنى الذي وبما قولك من ذا قائما فذا اسم الاشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم الاشارة كما في قوله تعالى من ذا الذي فان تجاء الصلة لا يدخل الا على اسم الاشارة وقصود منه بيان الوجهين في ماذا صنعت الاشارة فالاولى ان ذا اثنان او موصولة

قوله واما قولك من ذا قائما وذلك لان قائما حال فيجب ان يكون ذا اسم اشارة حتى يكون معمولا لتقدير اشير ليصح وقوع الحال عنه بخلاف ما اذا كان زائدا او موصولا اما اذا كان زائدا فلان ذا الكلمة ما وقع مبتدا ولا يصح الحال عنه واما اذا كان موصولا فلانه يكون جزءا الا الذي فلا يوجد شيء لان نقع الحال عنه مثلا يوسف كتبه شير خليفة في يوم الاحد سابع عشر ربيع الاول سر ارغند

قوله فان الرفع فيه لازم لتقدير عمل صنعت فيما قبله لانه لا يقتضي الا مفعولا واحدا وهو الضمير عبد الرحمن كتبه شير خليفة في يوم الاحد ٢٧ ربيع الثاني

قوله فالوجه اي هذا التوزيع على احتمال كون ذا زائدا وحاصله ان ذا اذا كان زائدة تعين المنصوبية لصنعت لانه يقتضي مفعولا ولم يكن له شيء اخر يصلح للمفعولية فوجب نصب الجواب لكونه مطابقا للسؤال فالوجه رفعه فلاحظه عبد الرحمن ١٢

قوله والنقصان اي يكون فعل بمعنى الامر حال من الفاعل ١٢

مبني على الاحتمال وليس بثبوته بحكم الجواز بحكم بزيادته فان قلت فما وجه رفع الجواب وقلت يجعل صنعت صلة حذف العائد الى المبتدا وان كان قليلا ولهذا قال فيما اذا صنعت احترازعن مثل ماذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع مصدرا مرفوعا بمعنى المرفوع ولك ان تجعله فعلا مجهولا قوله ما كان اي اسم كان الظاهر انما كان يقال كان هذه تحتمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة والاكثر ان الثالث من حق اسمائها فعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدا فاعل سد مسد الخبر كما في قولك اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره المص في ايضاح المفصل وان فاته بيان المبتدا في هذا الكتاب وقيل هي مصادر منصوبة بافعال محذوفة ونبات تقدير الفعل كونها اسم فعل قوله مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر ولما هو بمعنى المتعدي لكونه جهتان مثال الا لما هو بمعنى الماضي او اللازم ولما هو فعل وغير فعل ولما هو اسم تحقيقا وبالاستعمال في معناه الاصلي ولما لم يستعمل فيه قط ورويدا تصغير تحقيق الارود مصدر ارود بمعنى الرفق ويا تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدي الى المفعول لتضمنه معنى الامهال اوجعله معناه قوله الفتح اي شبه المفتح الخالص في الفعل والفتح بالضم الخالص من اللوم قوله وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي يعني من الثلاثي صيغة الامر بتقدير المشتق وتقديره الكائن عرف ويصح ان يكون حالا من صيغة بمعنى الامر اي كائنا من الثلاثي والاخير ان كون الثلاثي قياسيا لا يقتضي ان يجيء في كل لفظ في كلام العرب بل يقتضي

قوله في المذكر وجمعها اي جمع ازاد وحاسواء كانت لازمة للنداء اولا يستعمل الا موصوف وجوبا فلا يقال يا امراة فساقا وهذه الحنة جيازا وهذه الرغيفة مثلا قطاطا ای کاف لن منه ١٢ قوله وجمعها اي الوزونات بفعال صفة مؤنث يستعمله فيقال وجدن قطاطا بدون امراة فافهم مثلا يوسف كتبه شير خليفه

ان لا يجب التوقف في اخذه على السماع فلك ان تاخذ فعال من كل فعل وان لم تسمعه من العرب فيكون فعال قياسيا تقتضي ان يصح لك ان تاخذ قوام من قام وان لم يجئ فلا ينافي كونه قياسا عدم سماع قوام يعني قد علم انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناءه وكون بنائه على الكسر قياسيان غير موقوفين على السماع فافهم قوله الا نادر اهو قرقار حكاية من التصويت وعرعار اي لعبة الصبيان بالعرعرة وهي لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان حكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار وعر عار وفيه ان معناه انه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام اللعب بهذه اللعبة وعلم ان قوله فانهما على انه لم يات الا نادرا معناه انه اسم الفعل بمعنى الامر لم يوخذ من الرباعي الا نادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يات الا نادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يات من الرباعي وما ذكره من قرقار وعرعار ليس فعالا كما لا يخفى قوله ولم يقم الى الان دليل قاطع على تعريفه وقال ابن الحاجب انه متوجه لان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب منع صرفها الى التجاه جعلها معرفة وهذا منهم دليل على تردد منهم في كونها مؤنثة قوله وحال كونه صفة لمؤنث لم يجئ فعال صفة لمذكر وجمعها يستعمل مع دون موصوف وهي اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق وما غير لازمة وهي على قسمين احدهما ما صار علما بحسب الغلبة كحلاق للمنية وهي في الاصل الحلق ما يحلق اي يجذب ثم اختص بالغلبة بحسب الغلبة كحنان والقرب الذي نا يقع على

١٦٩

وصفيتها نحو قطاط اي فاطمة كافة قوله كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء منه ويرد عليه ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة ثبت تمامها اسما بل لفظا مركبا ابحاثن ووقع عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع بطل او عن نوع بالنظر منه بطل قوله علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير مبني وقوله مستغن عن التقييد بجعل ضميره لفعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبني اي يختلف فيه والا لا جمع على معمول واحد عاملان او يجب الحذف معمول احدهما كما عرف في باب التنازع قوله وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه فان قلت لا نسلم انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الزايد على الثلثة لا يخرج بتسميته مذكرا به عن التانيث وبعض الحواشي انه احتراز عن نوع حذام اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيان يختص بنو حذام اذا جعل علما لمؤنث فانه لا يبني اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما كونه علما في الاصل وبعده من غير نقل عنه الى غير العلم وح يتم كلام الشارح بضا ان فيه مؤنثا ليس الا لاحتراز عن مثل قوله كقطام وغلاب هما علما امراة قوله فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل يعني قول المص ومعرب في تميم كلهم الا ما اخره راء فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم قوله وجه الاكثرين ان الراء الاعتاد وجه بديع ذكره المصنف واوضحه الشارح وهو مشهور في كتبهم وجه

قوله قطام ان سمي به مذكر فهو معرب بناء حذام على لغة الحجاز

قوله الا احتراز عنه بقوله علما للاعيان لانه ليس من الاعلام علما بل هو صفة بمعنى ذاهبة

تمیم

قوله بين القسمين المذكورين في التعريف وهي ما حكي به صوت او صوت به للبهائم باسم القسمين وأخذ الحكم في اللذين ذكرهما النص وجوبا نقلا على سبيل الحكاية فتعين ان يكون تعريف الاصوات هكذا الاصوات كل لفظ نقل على سبيل الحكاية فقط وصوت به فقلبس المراد كما نقل على سبيل الحكاية بل المراد ما كانت باقية اه وهو المطلوب فتأمل منلا يوسف

او وجوان الالا كما في ذوات الرا مستحسنة وتصحح له كسرها فالنبي
قوله واعلم ان الاصوات جارية على لفظ الانسان بل على لفظ العرب قوله
اما زجر او دعاء وغير ذلك من شكل البهيمة وحمله على الشرب او اناخة
كما اذا قلت نخ لاناخة البعير قوله لاستغناء التركيب فيها فهي داخلة
في قوله او وقع غير مركب قوله فالمراد بالاصوات معنا ما كانت باقية على
حكمها من عدم نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي لانه حج
اسم الصوت به شرب وكذا ما على هذا الاحتمال بالاسماء وله وجهان ذكر
الفاضل وجوازه التفاوت في بين القسمين فيقال قال زيد نخ فقال
قال زيد غاق فيعتبر القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من صوت
اخضاره بذاته اما التحكم على الحضر او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره
كما في الفاظ على بحكي بعد صوت وليس باسم لا تقال مراد انه
ادخلها في احكام الاسماء بغير الاسم حقيقة وحكما كالا نعول الاصوات مطلقا
اسماء حكمية ولذا اعدت قسما من الاسم المبني وكذا اخي الثاني لانه لا يلزم من عد
انقسامها قسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا
بحيث لا تخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسامها بغير هذا الاعتبار
والحق ان المراد بالاصوات وكذا لكل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد ثم
نفسه والمستعمل فيما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات في
الكتب النحوية قاصرا او توبيخ الاصوات يشمل كليهما باعتبار الحكاية
لها لانه يصدق على الجميع ما يحكي به صوت او صوت به للبهائم مثلا

قوله والالكان اي وان كان المراد بالاصوات وغيرها ما هو الغرض منه كما هو المعتبر في الكان اه منلا يوسف

قوله فهو على ما ترى اي لا يشمل وادعى او في

١٧

يعني الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور ونحوها بل يجعل
التعليل للتمثيل ليشمل وادعى في الاصوات به فيعين فحا اي نحا او يشكل
بوح بخففة نحو فيشمل القسم الاول ايضا فتكلف فاحد لا بد منه لغيره
دخول هذا القسم وما وجه الشارح به وفقا للفاضل الهندي فهو على ما ترى
فوع ما كدروته ما صفا قوله قبل ذلك لانه كما كان الحج فاعله الفاضل
الهندي وكانه لا ادرى المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت
ملقي الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه اسماع الغير ذلك الصوت
اقرب من المركب مع الغير لانه يتوهم الغير لا محالة وبالمتعلق بالغير كون المتعجب
فانه يتلفظ به لمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب
مع الغير فان المركب ما هو اقرب الى الغير معربا فما هو ابعد منه بطريق الاولى
ان لا يكون معربا وفيه ان بعده من الاعراب لا يوجب ولوية الحاقها بالمبني
لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقة بالاسماء المبنية ايضا
قوله المركبات اي المركبات المعدودة في المبنيات شرع عبارته هذه بانه
يجعل اللام للعهد فحمل كل اسم حال الاصطلاح التعريف لتوقفها على صحة تحمل
بتقدير هذا باب المركبات فجعل اسم تعريفا للمحذوف اي المركب كل اسم
الا بالتام جعل التعريف في الخارجة للمذكورات عند ما هو ظاهر كلام المص وبيان
الشارح جعل اللام للجنس فيبطل الجعة الا بالتام نظرا لها معهودات
في هذه العبارة من المص داعية الى حمل المذكورات على الاجناس لمعهود
قوله كل اسم من تركيب المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على التعيين
المذكورات اي فشمل التعريف لا المحذوف فكان قوله ما وضع علم اه توقيف المص المذكور قبله وعليه فقس منلا يوسف

قوله بساقط في نفسه اي الاسم المركب حال التركيب مستغن عن التقييد بان لم يكن فيه نسبة الآن لانه ح يتصور وجود النسبة فيه لانه اسم واحد والنسبة لا تكون الا بين شيئين مثلا يوسف كتبه شيرخليفه

قوله فتامل لعل وجهه انه كان ان القرينة تخصيص بما هو اعم بالاسم المبني كذلك تخصيص الاسم بالاسم المبني ١٢ اقول لعل وجه التامل جواز ان يكون بما هو داع الى التصريح عدم تسليم ان قرينة كونه في قسم الاسم يدل على ان المراد بما هو الاسم هذا عما الحق كتبه شيرخليفه

بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصيصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود هنا اعم من اسم المبني الا يرى ان بعلبك معرب وبهذا سقط ما ذكره الرضي من ان ساقطا في نفسه من ان قوله الاسم غير محتاج اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان ايهام قولنا كل ما هو من كلمتين بعدم صحة جعلها قسيماً الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم فتامل يعني انه لا يصح وصف المركبات المعدودة في المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبني الاعم من المعدود بنفسه وبجزئه فافهم قوله من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او ما وحرفين هذه الاقسام التركيب من كلمتين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر فانه مركب من بخت ونصر بالضم وهو معرب بوخته بمعنى الابن ونيد وهو اسم صنم يعرف الصنم عنده كما في القاموس ونصر ماضي التفعيل قوله ليس بينهما نسبة اصلا لا في حال ولا قبل التركيب رد البيان الرضي حيث قال اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة في حال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية فحمله على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر اذ نحو خمسة عشر وبيت بيت مما تضمن الثاني منه معنى حرف حرف عطف كان او حرف جر كما في بيت بيت فالاولى ان يقال في التعليل لان بين

قوله وزيد وذلك لان زيد فعل مسند الى فاعله هو مستكن فيه وعند الفاء لا يجري في الالف واللام اللذين في النجم زيادة تعريف لانه علم من الاعلام الاشخاص مثلا يوسف كتبه شيرخليفه بعد العشاء ١٢

حرفية قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال نعم بين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر والاحسن عندي استفادة من كلامه الامكان تعينه بنسبة غير العطف لكن يراد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعيين النسبة على وجه يخرج بها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره الهندي حيث قال اي لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج نحو تابط شرا وعبدالله والنجم وزيد بقي علي وجه يخرج نحو خمسة عشر قوله والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من التركيب وذلك انه لو كان خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من نظم الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا لا من ظاهر الهيئة ولا باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجيه ويجاب ان خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة وعشر بل بين عشر وما نسب اليه خمسة مثلا ولو تم ذلك نسبة بين خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة عشر حكم مركب من خمسة وعشر تركيب مزج ليجعل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر نحو مثلا خمسة وعشرة فبهذا الاعتبار جعل متضمنا المعنى الحرف وجعل مناسبا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذي افاده التوفيق وبهذا ظهر ان جعل خمسة عشر من الاسم المبني بلا نسبة فانه وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل الظهور عن غيره وان كان ثابتا على خطاب بالنسبتين والشهور قوله وانما اورد مثالين ليعلم ان الثاني الحكم الجعل مدار البناء كون الجزء متحدا بين حتى بنه على

قوله فالاولى وانما قال فالاولى لان غرض الشارح بالجواب ذلك كما صرح به في الجواب لكن هذه العبارة احصر مما قال الشارح فافهم

ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه اي على تضمن معنى حرف وان لم يكن شيء من جزئه عدد ا نحو ثالث فالاولى ان يقال اي ورد مثال لن يرى التضمين حرف في نفس التركيب والا فالتضمنه في اصله قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الخ حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني وفاء اعم من تضمن الثاني في حال او في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي فمعنى العطف وان لم يوجد في العدد الا انه موجود في المعدد وعنده والاولى ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف على وجه تضمنه الحادي اعلى الحادي اذ المعنى على ذلك الواحد والعشر وفي كلام الرضي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره مايدل على ذكرنا حيث قال عطفا الثاني لفظا على الاول الصورة يعني الحادي الذي غير الى الاحد وهو معطوف عليه حقيقة يعني على العدد المشتق ذلك الفاعل منه كهو عدد معطوف على عدد المعدود على عدد واحد وعلى عدد كما انها لكن المعطوف عليه في حقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته قوله والاعراب الثاني في صاحبه والمعنى ان الاعراب على الثاني والا فالمعرب بالاعراب الجاري على الكل هو مجموع المركب الا انه الثاني وقول الشارح لم يكن قبل التركيب سببا تقييد الحكم المنسوب الى ما هو الاشهر والاولى والا فقد نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المص في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان كل الاسم مبني قبل التركيب عند المص قوله

قوله عند المص كزيد وعمرو مثلا وانما قال عند المص لان الاسماء قبل التركيب ليست بمبنية عند الزمخشري لانه عدم التركيب عنده ليس سببا للبناء منلا يوسف كتبه شير خليفه

قوله بما يستدل به اي المتكلم اي ما يلزم من العلم بشيء آخر فعلى هذا يكون دليل الشيء كناية عن ذلك الشيء ولا يخفى انه اصطلاح آخر منلا يوسف كتبه شير خليفه ليلة الاثنين

قوله بلفظ كاذبة لعله يقال لكذا او فلان ونحوهما لفظ كاذبة لعدم افصاحها الدالة على المراد منلا يوسف ١٢

في الاصح لى اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو افصح اللغات تكلف في عبارة المص نحو اللغة اوجه والا فالوجه عنها ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب الثاني على غيره لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وبتوجيه ما ذكره جعل قوله الافصح تقييدا للاعراب الثاني الذي تحت

الكنايات

قوله جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا يكني ويكنو كناية تكلم بما يستدل عليه وان تتكلم بشيء وتريد غيره او بلفظ كاذبة تجاذبه حقيقة ومجاز قوله والاكثر ما يكنى به ذكر منه ضرب فهي كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة ونحو ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما قوله والاكثر بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب الاعضاء وكان المشهور من الشارح قوله ولذلك لم يقل بعض الكنايات يعني انهما وجه اصطلاح الكنايات دون الالطف قوله لكونها موضوعة وضع الحروف اي وضعت ثنائية ويسمى هذا الاسم لشانها فصار في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون ومؤلفه من كاف التشبيه وما قصرت وسكنت وهي للاستفهام وينصب بعده مميزا او للخبر يخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول كم رجل كريم جاءني قوله فيما يلوح من كلامه وجه في انشاء الاسم بانها مبنية في انشاء الحروف بينه فقابل الى وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو فرحت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة او غيرها مثلا وعطف على يوم السبت او رفع عطف على نحو فانه يجيء بمعنى كيت وكيت ايضا في القاموس كيت وكيت ويكسر اي فعل كذا او كذا

قوله في الاصل كية وذية اي واصلهما كيوة وذيوة فقلبت قوله كما في بنت اصله بنوة حذفت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء ثم حذفت الياء الواو وابدلت طوا التاء عنها ١٢
المتحركة التي هي المدغم فيها ثم ادخلت التاء عوضا عن الياء المحذوفة فقيل كيت
وذيت بتخفيف الياء والتاء مثلا يوسف كتبه شير خليفه في وقت الصبح ١٢

قوله ولا يكونان اي حال الاستعمال على الاصل ١٢

خ بالهاء صح

والتاء فيهما جارية في الاول عذا وتفصيله انهما في الاصل كية وذية على وزن
المرة حذفت اللام لوبدل عنهما التاء التأنيث كما في بنت ومن العرب من يستعملهما
على الاصل والوقف عليهما ولا يكونان الا مكررتين كذا في الرضي ويتعين جواز
بنائهما على الضم ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين بواو العطف قوله وانما
بنيا لان كل واحد منهما الخ لا يخفى انه بهذا الوجه انما يحسن في تعيين المبني
الاصل مشابهته بمبني الاصل واما دفع غير مركب علمه فيظاهر رد عليك
واحد ابعد واحد فلا تغفل قوله فحر بنية في البناء منحطة عن اخواتها لانه في
الاصل معرب مكسور فاعرب والنون تعويض جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة
فصار كانه مبني على السكون ويحتمل ان لا يتوهم الحسن بنائه قوله لانه لو جعل
كالطرفين لكان تحكما اي حكما بلا جهة فان قلت جعله كالوسط ايضا
تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين في كونه حلفا وتميز عنهما
بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في دفع التحكم الى ما قال الفاضل الهندي
انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان السائل غريب اغلب لا يعرف القلة والكثرة
فحملها على درجة الوسطى اولى والا وجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية لا
جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية
مثلهما او مثل احدهما لالتبس بكم الخبرية فجعل كالوسط تمييزا او لحكم
لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر
فجعل كالطرفين لان الاول مقدم على الوسط قوله لكن جوز الخ حزين
ان يكون كم هذا ردا لقول الرضي ولا دال على جوازه كتاب من كتب

هذا الفن بانه دل عليه كلام الزمخشري في تفسير الآية ومما يؤيده ما ذكره
قبيل هذا الكلام انه يجوز في مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر
نحو على كم جذع بيتك وبكم رجل مررت وتجوز قصد تطابق
كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية
وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة وتجوز اضمارها قصد التطابق هذا وبهذا
عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد من جرت
بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويظن من فيهما قوله والخبرية انشائية تدل
على الانشاء التكثير هذا اول ما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية نقيضه
رب التي للانشاء التقليل لانه تطول المسافة بلا فائدة ويمكن ان يعلم
كون كم لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل لا اخبار ان كلا منهما فيه
ادعاء عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله
متعلق الحكم الخبري قوله لو قال وكلتا هما الى نعم افعل ذي تذكير
كلا ما تذكير لان تأنيث كم كما شاع في السنة النحاة تأويلها بالشاء وبها
بالكلمة فقوله كم الاستفهامية في تأويل كلمة كم الاستفهامية والخبرية لفظ
فقوله فهو على تأويل كل واحد من النوعين كما ترى ولو قيل بالتأويل فالاحظ
كل واحد من اللفظين او الاسمين قوله اي كل واحد منهما اشار الى وجه
افراد الخبر من وجوه ان كلا مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف قد خفي
للطف وجوابه بنيه ان كليهما واحد بالذات ومتعدد باعتبارين وذكر
كلا حاملا للطف باعتبار التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب بجزء ما كم

والتلطف حاصل لان اعتبار الاعتبارين يستلزم التعدد دون اعتبار الذات تلطف للتعدد

على كم جذع تبنى بيتك

قوله بسبب اضافة كم بمعنى عامل الجر عند الزجاج الاضافة وعند النحاة المقدرة لا بجر

بقصد تطابق المميز وكم في اظهار حرف الجر

جواز الدخول عند الصرح مع اللفظي والتقدير ١٢

قوله استكثار المتكلم لان قوله كم رجلا عندي مثلا يدل على صعوبة الرجال بالفعل عند المتكلم

قوله لا يصلح الا زيادة اي بان يكون عبارة المص من باب حذف المعطوف بخلاف النسخة الصحيحة فانها ح مرادان منلا يوسف ١٢

قوله ومن غير الصالح وذلك لان غير الصالح للاعتراض عن الشيء يصدق عليه انه غير معرض عنه فتامل س س ١٢

قوله فكل ما بعده فعل او شبهه مبني على ان الواو الفعل ما تعمه وشبهه لتشمل نحو كم
يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب قوله او متعلق ضميره النسخة الصحيحة
غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل الضمير والمتعلق وفي بعضها بضميره فهو قاصر
لا يصلح الا زيادة ومتعلقه واعلم ان المشتغل عن الشيء يتبادر منه الصالح
للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك في كم جاءك مشتغلا
عن كم بضميره فلهذا اعترض الرضي على قوله ان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه
ينتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء
ايضا الصالح للمشتغل وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال
فلا انتقاض نعم لو الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل
قوله وعملها ليكون لا الجب المميز اشارة الى دفع ما اعترض به الرضي انه
ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه
يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح باقتضاء
الكم يوما ليس الا بالظرفية فيتعلق الى اقتضاء المميز قوله نحو كم رجلا ضربت
في المفعول به قال الرضي وسيجيء وجوه انتصابها الا مفعولا به او ظرفا
او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن
نحو كم ظننت مالك قوله وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله والا فرفع اي يجوز رفعه
وجعل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا

قوله كم هناك الخبرية اي مع انه يصدق انه لم يكن بعده فعل مشتغل عنه ولا قبله حرف جار او مضاف ولا يكون ظرفا فتامل ولا تغفل منلا يوسف كتبه شير خليفه وقت الضحى في يوم الاثنين ٢٨ ر ا ء

قوله كما مر اي في باب المرفوعات في بحث تقديم المبتدا وجوبا س س

قوله افضل منه افضل مبتدا ولا ضمير فيه لان اسم التفضيل اذا كان مبتدا يكون بمنزلة الجامد ١٢

ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف قوله وكل ما قبله ولم يعمل وكل ما له
مضاف او حرف جر مع انه اظهر واوضح لبنيته على جواز تقدم المضاف وحرف الجر
عليها مع اقتضائها صدر الكلام قوله نحو من ابوك نظير للامثال بنقض
تلك القاعدة بكم في مثل صحابك فانه يتعين هناك كم للخبرية لان النكرة
لا يكون مبتدا للمعرفة بالاتفاق فما عدا امثال من ابوك ومررت برجل
افضل منه ابوه كما مر قوله فكم هنا منصوب المحل والا هكذا ذكره الرضي
وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي النائبة عن الخبر
قوله اي مثل كم في ثاني الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه لكذلك
قوله فكل ما بعده وذلك ان يجعل المشار اليه من قوله ولها صدر الكلام اي هنا
ولكم يجري الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اولى الشارح بان المراد
انه يتاتى تلك الوجوه في جميع الاسماء جعل غيره الي دليل في التشبيه
فقال بمعنى قوله وكذلك اي مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء
الشرط قوله نحو والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط مجازفة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام
قوله وان كانا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة واذا
كان اسم الشرط مبتدا ففيه اربعة مذاهب خبره ما الشرط والجزاء والشرط
فقط وهذا ان ظاهرا بان يختص فافهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدا
لا خبر قوله وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمه ويؤيده قوله وقد يحذف
باضمار التمييز ولولا ذكر التمييز هنا لكان الظ وقد يحذف المميز قوله

اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه وفا المجهد ان المراد ما هو تمييز بحسب النظم فان قلت
فليكن الاوجه الثلثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا او حذفه كذلك
فالحاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الوجوه قلت يلزم ان يكون الوجوه في بعضه
ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة **قوله** فكان الاولى
تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت لباقة تاخير النوع
عن الاول فعلى هذا التوجيه مع التمحل في التمييز بحمله على التمييز في بعض الوجوه
حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصب تمييزه وجره
مع الافراد وجمع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف في مثل
محمد كم عمة لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق آنفا فيكون اشارة الى
ثلثة اوجه فيه باعتبار التمييز المحذوف ويكون كم مالك وكم ضربت نظير تحذف
هذا التمييز وبينا الاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف التمييز كما في كم ضربت
المقدر كما في كم مالك فتامل **قوله** فلا حاجة الى ذكر البعض حينئذ بعينه
فحذف لان اللام يغني عنه فيكون ذكره هذا لبيان الحاجة اليه ولك
ان تقول حذف لانه الابهام كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة **قوله** ما
اي لانه يتصل بها معنى الظرف بغير قوله الظروف ولك ان تعتبر على عمومه
اشارة الى ان من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل وجه
حتى لم ينو اثر من الاضافة وكان في عوض عن المضاف اليه شيء فانه كانه
لا قطع فيدخل في الظروف التي هي مجراه **قوله** لان غاية الكلام كانت
ما اضيف حتى ليعلم ان غاية الكلام في كل مرتبة يجب ان يكون المضاف اليه

قوله من غير شاهد الاستعمال اي لان اذا وان امضافة الى ما بعدها من الجملة فسقط تنوينها للاضافة بخلاف نحو متى وليست بقابلة لدخول الحركات [illegible] حتى يدل عدم دخولها عليها في الاستعمال على بنائها مثلا [illegible] كتبه شيرخليفه في ليلة الاربعاء [illegible] من ربيع الاولى [illegible] اي غلطه

او غاية الكلام فيما قصد في اضافته يجب ان يكون المضاف اليه **قوله** فلما حذف
صرن غايات اي لما حذف بلا عوض صرن غايات واما ما عوض فيه عن
المضاف اليه كقولك وبعض ويومئذ فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض
كانه مذكور ولا يكون الغاية العوض **قوله** وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف
اليه غير مانع لاعتبار النسبة في ظهور الاضافة ولم يحجبه الى الاعراب بخلاف حال
الاضافة فان الاحتياج فيه معا [illegible] وليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة
لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه بل العدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة
مضمون الجملة ومثالها **قوله** في الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وجرى على ما
ضبطه الرضي مع ما ذكر امام واسفل ودون واول ومن عل ومن علو
على وزن من قبل وبعد دون ما هو مضموم الاول وقوله الاتقاس عليهما بمعناها
[illegible] فضلا عما ليس بمعناها **قوله** فساغ اي سهل هو خليلة كذا في القاموس
قوله الا وعض من باب علم وفتح على ما في القاموس **قوله** شبهها بغير
في كثرة الاستعمال وعدم تقرر فيها بالاضافة لا يجب ان يقال لان حسب بمعنى
لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد
لا غير والغفلة عن هذا الوجه عجب وليت شعري انه لم يجعل حسب مناسبا للغايات
في الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغير **قوله** ومنها اذا الى بنا اذا انه
من غير شاهد الاستعمال بواسطة في الحكم بنائها على شاهد بنائها واما سائر
[illegible] كما في موجب البناء كما في متى واين واني وكيف فان عدم التنوين فيها شاهد
البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين

قوله لان عدم التنوين اي ولا الالف في اذ متى واين الاكثر بما [illegible]
[illegible] ولو كان فيها التنوين كما في عصا اذ يمكن فيه ان يقال عصا بالتنوين ١٢

قوله فتامل لعل وجهه ان قولهم فيهما اه لا يدل على الضعف اذ كل ما تضمن معنى الشرط صح ان يقال وفيه معنى الشرط وان كان راسخا فيه منلا يوسف كتبه شير خليفه غلط في بعض النسخ الكثير في الاربعاء ١٣٠٠ راء
قوله مصدر نجاءه من بحد اي الالم للعهد نجارضي اي يقال في نجاءه بمعنى اخذ بغتة من حد منع ومنع اي من باب الرابع والشرط كما في فيا بمعنى اللقاء من غير شعور به يقال كذلك فهو لفظ مشترك ١٢

والقصر يرجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل في اذ لانه اذا قصد به معنى الشرط فالقول قولهم وان لم يقصد به معنى الظرفية فالعامل حينئذ في موضع الجزاء **قوله** وفيهما اي في اذ او معنى الشرط وجوز بعضهم نصب مضمون جملة على الظرفية لكن فرق بين تضمن اذ وسائر اسماء الشرط من متى ونظائرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط لعراقتها في الظرفية ولذا جاء بعدها الاسمية بغير فاء كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ويجي جملتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب لا تجعل في مضارع الواقع بعدها وبهذا اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيهما معنى الشرط فتامل **قوله** ولذلك اي ليكون معنى الشرط فيهما الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيهما غير قوته كما نبه عليه بقوله وفيهما معنى الشرط **قوله** اختير بعدها الفعل ولم يجب كما في متى ونظائرها والذي يستفاد من الرضي انه يجي الاسم بعدها شاذ كما نبهنا عليه **قوله** من نجئته فجاءة بالضم والمد يعني من حد منع وانما قيد بالضم والمد لان الفجاءة كالقرية مصدر نجاءه من حد علم بمعنى اخذه بغتة **قوله** والمراد بالمبتدأ اعلم انه وقوع بعدها هذا بعيد وقيل لزوم المبتدأ في غير باب الاضمار على تركيبة التفسير **قوله** وقوله زمان وفوق السبع ومكان مفعول فيه لفاجاءت المفعول به والمراد اذا فاجاءه وقد سوقه قال الرضي ان لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية والاغلب ان يتوهم انها ادني بحرف نعلقها بما في فيه الى الحج في القدم لانها عدت في الظروف المبنية فلا بد له من الظرفية لا انه لا بد ومنهم قد عدوا منها فعلم انها مبتدأ ان عند الجمهور **قوله** وقد يجي لمستقبل كقوله تعالى

صح عند فانفهام ١٢

١٧٦

قوله زيد وفيه اشارة الى ان اذ لم يجي للمستقبل مطلقا كما يفهم من ظاهر الكتاب بل للمستقبل المنزل منزلة الماضي ولعل لهذا امر بالتامل كذا ١٢ وذلك لتنزيل صح
قوله فتامل لعل وجهه هو انه ليس للمستقبل لانه لا مستقبل ولا ماض ولا حال بالنسبة الى الله تعالى جل جلاله وعم نواله منلا يوسف
قوله فتامل وجه ان المذكور انما تقتضي التعبير عن المستقبل بالماضي لما اذا وقعت الواقعة ١٢

فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه اخبارا عن المستقبل كالماضي فتامل وفيها يمكن منع كونه في الاية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف تعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فيكون مستقبلا بقرينة فسوف تعلمون **قوله** وقد يجي للمفاجاة نحو قوله بينا زيد قائم اذ رأى عمرا قال الرضي الاكثر مجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا ولا يجي بعد اذ للمفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا للمفاجاة الا الاسمية وقد يجي اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاء عمرو وفي اللباب اذ واذا للمفاجاة وتخصص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية اتفاقا للمخالفة بينهما وبين الزمانية **قوله** اي مثل كونهما للاستفهام والشرط كانه جعل استفهاما ماما لان فيهما مسامحة بتقدير اذ في استفهام لان الاستفهام معناهما ولا تحدد ان النص جعله ظرفا اكثر قوله ومتى للزمان فيهما **قوله** وقد جاء اني زيد بمعنى كيف لولا القتال بمعنى متى قال الرضي يجي اني بمعنى كيف نحو اني يوفكون ويجي بمعنى متى واول قوله نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شئتم على الاوجه الثلاثة وايجيء بمعنى متى وكيف لا بعده فعل **قوله** والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما نادر من جهة العبارة ان يجي كسرهما يجي فتحهما وليس كذلك قال الرضي وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة هذا واختلف في اصله فقيل هو اي ان زيد فيه ياء لادغام الياء في الياء واليه جرى اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله اي انيف الى اوان حذف عنه الياء والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله

قوله اهل اللغة اي العلماء الذين يبحثون اللغة كالجوهري والفيروزابادي يذكرون في اخره الراء في اوله الياء مثلا كالبير في باب الراء الباء منه وقس على هذا عبد الرحمن افندي كتبه شير خليفه ٢

فلو كان اصله اي لذكروه في باب الياء منلا يوسف عفي

ان تحذف الهمزة وزيفه الرضي بانه لم يجئ الآن خاليا عن اللام ولم يجز اي
مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بان اين يكلمان واين الزمان قوله
بمعنى اول المدة معنى مذ ومنذ اول المدة وانما يختص باول مدة زمان
الفعل المتقدم عليهما بقرينة تحقق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقول
بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض
عن المضاف اليه مدة ذلك الفعل وكان تعبيره باول المدة باول مدة
زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المص قوله اي اول زمان عدم روية الضمير
للضمير انه وليس فاعلا فلا يتجه ان الظاهر اول زمان عدم روئيتي كما تو
قوله المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع ولو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى
والمجموع لم يعلم انه الاخبار يتعدد ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا
شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فما ثاني وتقول في المفرد
في المتعدد الذي يقع بعدهما الزمان الواحد المعتبر وحدته الغير المقصود تعدده
قوله او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما دفع لما يفهم
من كلام الرضي انه لا يختص ما بعدهما بالمفرد بل قد يكون المثنى متأولا بالمفرد
بما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وقد خرج هذا التاويل من تقييده بحيث
مثنى بقوله اذ الكل المقصود مجموع اد لم يتعرض المص في المفرد وجعل المثنى
المذكور ما لم يلتفت اليه المص لقلته وقوله خاد ام ارايا لا خط هذا ان اليومان
امرا واحدا الا الحكم عليهما باوليه المدة حتى الا انه اهمل بان وحدة لاحظ
اليومين امرا واحدا بل وهم بانه انه يجد ولا حظه بعنوان اليومين فيصير

١٧٧

قوله يعنون ان العنوان اي ما يعبر به عن الشيء فان زيد في زيد قائم ذات وعنوانه مثلا يوسف ١٢

قوله قلت المراد بالعدد اسم العدد اي فيكون لكخرج فيها الذي قصد باسم العدد من نحو الوحدات سواء قصد بالاسم العدد او بالمثنى او بالمجموع فيكون من الباء للصلة مثلا يوسف قوله شان اللفظ اي فيكون الاسم العدد مرادا به لانه لفظ مثلا يوسف كتبه شير خليفه في يوم الاثنين ٥ را ١٢

قوله برؤية جعل اي جعل المص العدد نهي من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل محذوف ١٢

امرا واحدا ليس كذلك فنقول هذا ان اليومان لوحظ بعنوان زمان
المصاحبة الا انه جيء بالمثنى لتعيين انه اي زمان المصاحبة قوله حصول
التعيين المقصود كما لا يظهر ان يقول يوم لقيتني فيه في قوله يوم على اقات قوله
اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد وجعل الباء في قوله بالعدد
للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذي يطلب صلة له الباء في الرضي انه لو لم يأول بهذا
لكان العبارة قبلهما المقصود به العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد ثم يحتاج الى جعله مقصودا به
والكون مقصودا به شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا واختيار المقصود العدد على
العدد يشمل المثنى والمجموع وغيره وتقييد بالوحدة نحو ما رايته مذ يوم ومذ يومان ومذ
ايام لان ايام ليس اعدادا لكنها تقييد المقصود بالعدد دون تعيين الاحاد قوله وقد يقع
بعدهما المصدر لا يقال ما يقع بعدهما احد هذه الامور بتقدير زمان مضاف فيجب
اول المدة فينبغي ان يجعل من تتمة اطلاقه ولا يجعل قسيما بيان المعنى الثاني لانا
نقول ما رايته مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو لاول المدة وان
اريد زمان السفر من اوله الى اخره فهو بمعنى جميع المدة اي جميع مدة عدم روئيتي
جميع زمان سفرك قوله او الفعل الاول او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف
الى الجملة الاول لا الى مجرد الفعل كما يوهمه عبارته قوله او ان اي ما كتب على هذه
الصورة اراد ان يجمع عبارة ان مثقلة ومخففة فاول الكتابة باستعمالها
في لازم معناها اي ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه يوجب ان يقرا او
ما كتب على هذه الصورة ولا اشك كما قيل ان عبارة الكتاب ليس كذلك
فالحق ما قيل انه الغير كلام الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا

قوله ولا يخفى انه يوجب اي عبارة المص لانه [illegible] مشددة لم يشمل المخففة ولو قرء مخففة لم يشمل المشددة فوجب ان يقرا ليشملهما مثلا يوسف

قوله فلذا انكر الزمان اى لانه ح يكون الاضافة ضايقة مثلا يوسف

قوله ما رايته فيه صفة جميع مدة ١٢ وجه لا يكون معرفة لانه مضاف لا جملة ١٢

قوله فلذا جمع بخلاف لدى فانه ليس بمعناه كما بينه منلا يوسف ١٢ كتبه شير خليفه

ما بفعله المصنف ره قوله فيعدر زمان مضاف هو زمان او ساعة او وقت او يوم او ليلة لكونها عدها القرينة فلذا انكر الزمان وكم يقل فيقدر الزمان قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة يمكن دفع الفساد بان يجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان ما رايته فيه ويرد عليه ايضاً انه يلزم تاخر المبتدأ فيما كان معرفتين فى ما رايته مذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر فى نحو والله اعلم بالصواب قوله لدى بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلا وجه للحكم ببنائها بمجرد موافقتها فى بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة فى المعنى اذ لدن بمعنى عند فهو متضمن لمعنى من فلذا بنى ولا يرد عدم جهة لبناء من لدن ح لانه يكفى لجهة البناء كون لدن فرعاً من لدن على لفظ ما هو مبنى على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز ان يكون الدخول للتاكيد قوله ولدن بضم اللام فيها ثمانى لغات لا يحمل بيان الكتاب الاستيعاب نا منها ما بقى من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الا ان يقال كانه اكتفى بنص فى البيان بتقييد الدال بالفتح او الكسر معاً ولم يكتف فى بيان لدن بضم الدال ايضاً بالتقييد بان تقييد الدال بالحركات الثلث لئلا يفوته التنبيه على اصالته لدن بضم الدال والخفى ان الاف ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام مع لدن بفتحها وقد فات شرح الشارح الاف قوله وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على ما فى الرضى وغيره قوله ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد لم تعثر فى كلامهم على هذا فى لدن واما ما ذكره فى لدى وعندى قوله ولذلك

قوله وثبت هذا اى كون حذف النون لاجل التشبيه حاصل اذا كان آه وحاصل ان علته فى مخارج التشبيه للحذف لتنبيه مطلقا بل اذا كان نصب غدوة فبل الحذف لانه ح يشبه النون فى الاصل بالتنوين او لا فيتم الاسم به فينصب ما بعده كالتنوين فى بعض المواد مثل رطل زيتا واما اذا كان تحذف قبله فيكون الحذف عليه التشبيه لانه لا حذف تارة وثبت اخرى صار مشابها للتنوين فذلك الوجه تامل فانه جيد دقيق منلا يوسف كتبه شير خليفه بعد العصر فى يوم الاثنين خامس ربيع الاول سنه ١٠٨٠ ١٢

يجوز عنها وثبت هذا اذا كان نصب غدوة قبل الحذف اما اذا كان يحذف قبله فيقال شبه نونها بنون التنوين لانها تثبت تارة وتحذف تارة قوله مع تحرك بضم السين وسكون الحاء السحر الاعلى والسحرة قبيل الصبح كذا فى الصحاح قوله لكونه مقطوعاً عن الاضافة هذا يقتضى استدراك ذكر بعد ذكر القاع قوله بل لى اعرابه مع المضاف اليه او الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما بين منصوبا مفتوحاً بالبناء وان عوض جاء مفتوحاً وجئت مكسوراً او مفتوحاً بعده مع كونه مقطوعاً عن الاضافة ولان نظائره لا تكون الا مضموما قوله المعرفة والنكرة اى هذا باب المعرفة التى بها معرفتين لانها النكرة ذكرها فيما سبق مع هو ذا ان وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليها داعية الى تقديمها على بيان المعرفة وغير المعرفة لا انه حكى اما التوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبنى الى هذا المقام قوله بوضع فى الوضع قسمين ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئى بعينه ويسمى وضعاً خاصاً ايضاً والوضع الكلى ما لوحظ فيه الموضوع له الكلى بنفسه والموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعاً عاماً ايضاً فالاول وضع خاص لموضوع له عام والثانى وضع عام لموضوع له خاص قوله لشئ ملتبس بعينه اى بذاته المتعينة فى عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ هما ثبت هذا المقام بمعنى ذات الشئ او نفس الشئ كما فى قولهم جاء زيد نفسه وجاء

قوله جزئي اضافي وهو الاخص تحت الاعم سواء كان مشخصا انما الموضوع له الضمير المتكلم والمخاطب لان جميع مرجع هذين الضميرين لا يكون الا جزئيا حقيقيا او في بعض الحواشي موضوع الضمير الغائب اذا كان مرجعه جزئيا حقيقيا نحو زيد هو قائم او غير مشخص كموضوع له لهذا الضمير اذا كان المرجع كليا نحو الانسان هو حيوان ناطق منلا يوسف كتبه شير خليفه نصف الليلة الثلثاء سادس ربيع الاول ١٢

زيد نفسه وفي المباء زايدة على ما هو الراجح فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشئ بنفسه
لا لامر تعلق به وهو يتناول كل لفظ موضوع دائما موضوع لشئ الا وهو وضع
لذلك الشئ بنفسه لكن شاع فيما بينهم تغيير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين
فلا يبعد ان يكون من مخترعات الاديب وان لم يصرح به قوله للعلوم للمتكلم
والمخاطب لاعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة
الى ما يعرفه المخاطب قوله وقوله بعينه يخرج النكرة يعني بعد النكرة التي كانت
علما نكرت بالتاويل وهو ما جعله الرضي فخرج من هذا التعريف فعدل عنه الى عينه
ما يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه تجوز لانه في
حكم النكرة ويعامله معاملتها قوله واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها
بحسب المرتبة بنيت على ذلك الهندي وليس بنادر فان المبهمات يجمعها ما يساوي
ذا اللام ويضاف الى احدها فعنه ما يساوي المعرف باللام ومنه ما يعرفه قوله
فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق
ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع
الكلي للموضوع له الجزئي مما فاز به بعض محققي المتاخرين والقدماء لم يعثروا
عليه حتى نقض بحمل معنى قولهم الشئ بعينه لافادة شئ بعينه وقال الواضع
وضع لفظ هذا لمفهوم كلي يستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل
في مفهومه الكلي فهو من الكلي المجوز في الاستعمال واللام في قوله الشئ ليس
صلة الوضع بل عرضه والشارح لما رأى فكان تطبيق عبارته على ما
هو المحقق مرتبط بتعلقها لما هو محقق به ولم يلتفت الى ما قصده قوله

شرح جي

قوله امكان تطبيق عبارته وهو ان يكون اللام للصلة اي صلة الوضع واثبات الوضع العام للموضوع له خاص منلا يوسف كتبه شير خليفه غلطه ١٢

١٧٩

قوله قبل رؤيتهم وذلك لانه لا يمكن تصور الذات بعينه لان جزئي المتصور قبل الرؤية كلي لا يمنع الاشتراك بين الكثرة فليس بعينه فلا يكون الواضع فيه مشخصا مع انه الوضع الشخصي على المشهور منلا يوسف كتبه شير خليفه غلطوي في ليلة الثلثاء سادس ربيع الاول ١٢

من حيث معلوميته ومعهوديته بتبادر من سياق كلامه معهوديته في ذهن المتكلم
والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنسى وكن من المتذكرين ويشكل تصوير العلم
الشخصي بانه الذي تصور الذات بعينه ووضع بازائه لفظ اخذ فانه لم
يقع تصوره ممن وضع لغيره لشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان
اياه فلا يمكن معرفته ووضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه
ويشكل بوضع الاباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع
العلم الشخصي مع تبدل تشخصاته من اول عمره الى اخره بوقوفها فلم يجوز
علم شخصي ووضع العلم للمشخص فانه موضوع له بتشخصاته المتبدلة من اول عمره
الى اخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ بقيد الخصوص قوله ما عرف
باللام العهدية والجنسية والاستغراقية فان اللام منحصرة في اللام العهدية والجنسية
والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه لكن في صدر الكتاب
فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشئ الى نفسه شئ وقسيمه وكذا الى العهدية
والجنسية في وجه قوله والميم في قوله ام ليس من ام بر ام صيام في ام سفر بدل من
اللام فيسقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف
التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف
تعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا كما لا يشمل حروف المبدلة
من اللام في قولك الرحمن الرحيم الصمد الرحيم الجبار ذلك قوله ولم يذكر المتقدم
لخروجه عنه اذ في اللام وهو مذكور في المتون وكانه لم يكن في نسخته او حقيقته

قوله ما عرفت من انه لا اعتداد بعلم المخاطب في التعريفات

قوله وتقسيمها فيلزم جعل قسم الشئ قسيمه وذلك غير جائز لان القسم مندرج تحت المقسم الاول فلا يجوز جعل المندرج مباينا ١٢

قوله فيسقط ما ويحتمل ان يكون فيه مذهبين باعتبار كونه للتعريف مع قدرة وقوعه في الاستعمال واعتبار كونه بدلا من اللام فذهب في كل موضع الى مذهب فلا سقوط لكلامه ١٢

قوله كحروف المبدلة وهي الراء المدغمة والصاد المدغمة وامثالهما فان اصلها لام التعريف قلبت بما بعدها لتقارب مخرجيهما معا فلا تغفل عن الامثلة ١٢ اي الالف واللام الموصولة في الصفات فانها اسم لا حرف تعريف ١٢ قوله الصمد بمعنى المصمود اليه اي المحتاج اليه في الحوائج منلا يوسف الاصم

قوله في نسخته اي شارح اي في المتن التي ورد عليها الشارح ١٢ في نسخته التي ورد عليها المحشي ١٢ اي بترك كتابة لفظ المتقدم منه ١٢

كانت وكان محله ولم يذكر المتقدمون ان حرف علامة في اللام على ما في الهندي و و
كونه في الكل بالانباء المحض خص ههنا لان الحكم ما خالف الرضي ومن لم يعتد من النحويين فلكونه
في المعرفات لان تعريفه لو نوعه موضع كاف في خطاب **قوله** والاستلزم صحة الاضافة
لا يخفى انه تكلف جدا والمراد صحة الاضافة الى كل من جهته وجعل العهد
الخارجي الصور الاربعة وجعلوا لكان بعيدا في اللفظ لكنه عاد عن التكلف في المعنى وكانه
عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا الثلاثة ولم يتسع على كلام من جعلها اربعة
فلا يرد المص واورد هذه العبارة بعده لاحتمال الضمير **قوله** ولا يخفى عليك
تنوالى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى
من هذا الحكم قوله وهو مستثنى من هذا الحكم فاذا او الشرطية جزاء ان ولو
قال المص وما نحن فيه اللام والنداء واما انه لكان نحو وانم ولا يبعد ان
يجعل المضاف في صدر ابهاما في معنى الكافة معطوفا على اللام فيكون في معنى ما
عرف بالاضافة ومعنى **قوله** العلم اسما كان او هذا معنى ثالث للاسم الخاص
من العلم فله معان ثلاثة مرتبة في العموم قد عرفتها فاحفظها **قوله** لانه اذا كان
بالالف هكذا في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس ابو العباسية
كنكراهية لقب ابي اسحق اسمعيل بن سويد لا كنية وهم نحويون هذا
فاحفظه فانه بديع **قوله** فاحترز به عن معارف كلها لو قال ما وضع
بوضع واحد لشيء واحد بعينه لكان اخصر واوضح **قوله** ليخرج الاعلام
المشتركة لا القول قد خرج بقوله غير متناول غيرها الاعلام المشتركة فقوله

قوله لكان اخصر واوضح اما كونه اخصر فظاهر اللفظ واما كونه واضحا
فلانه يتوهم من ذلك التعريف ان قوله بوضع واحد قيد غير متناول
فافهم عبد الحي كتبه شير خليفه غلطه

قوله فافهم لعل وجه الفهم هو ان قوله بوضع واحد احوج انما هو للعلم بان المذكور في تحديد
عدم التناول المقيد لا المطلق فافهم عبد الحي

بوضع واحد ليدخل كل الليث ليخرج لانا نقول ليس المذكور في تحديد عدم التناول
المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم **قوله** اراد التنبيه على ترتب
اضافتها فيما يكون في هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اضافة المبهمات
وسيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب
بين اضافة المضاف الى احدها معنى لان تعريف المضاف بحسب تعريف المضاف
اليه كما سيصرح به فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتب اضافتها فيما يكون
هذا الترتيب يحتاج الى التنبيه **قوله** ثم المعرف بخطاب ليس وجه كون المضمر
المخاطب اعرف من النداء ظاهر لان يحصل تعريفه لكونه في الاصل مع
باللام **قوله** لكنه افاد الاشياء منفردة كانت تلك الافاد او مجتمعة
اشارة الى الجواب ذكره الهندي عن اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه
الواحد والاثنان لانهما ليسا من اجزاء الكمية لكن لم توضع الكمية الا لا اد الكمية
الواحد والاثنين وحصل الجواب ان واحدا وضع لكمية افاد الاشياء منفردة
او مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى
باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح
استثناء احادها عنه فيقول جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة
فانه في معنى جاء في كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق
كالمحلى باللام فافاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة
منها فلا اشكال وما حققه الرضي ان الكمية نسبة الى الصفة منسوبة
الى الكم وهو العدد والمعاني الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن معين

قوله فلا اشكال لان المعنى ما وضع لعدد ومعناه ما يجاب به حين سئل
بكم عن كل واحد واحد من احاد الاشياء وعن كل اثنين اثنين
منها وعن كل جماعة جماعة منها مثلا يوسف كتبه شير خليفه غلطى

مبحث اسماء العدد

قوله بكم اللغوي التي هي للعدد المعين وبحثنا فيه لا في بكم التي هي بمعنى العدد مطلقا فهو عام شامل لنحو المساحة والوزن والعدد المعين وغيرها من المقادير منلا يوسف كتبه شيخنا خليفه

خرج المجموع عن تعريف العدد حتى الالوف والمآت ودخل رجل ورجلان على
تقدير دخول واحد واثنين فانه في رجلا ورجلين بارادة ما وضع له الكمية الشيء
فيحث في رجل ورجلان وضعا للماهية وكميتها كما ذكره الشارح سعدا وفي كون
كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا نكر صحة ان يجاب عن كم رجلا عندك
بقولك الوف ومآت الا ان يقال هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل
اعتراف بعدم العلم بما سئل عنه وبيان ما سئل عنه بقدر الاستطاعة ولا
يشكل بالتنوين لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهمن ان كم ليس مخصوصا
بالسؤال عن العدد والا لم يكن مساحة كما لا ان ذلك من الناس بكم
الحكمي بكم اللغوي قوله فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد
منها جعل الآحاد افراد المعدودات فلعله ذكرها ويمكن ان يقول المراد
الكمية الاشياء فينبغي ان يقال المراد بالآحاد الوحدات القائمة بالاشياء
والعدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكثرتها قوله وان لم يكونا
عددا عند بعض الحساب من العدد اي لم يكن شيء منهما عددا عند بعض الحساب
فالعدد اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع
حاشيته وبعضهم استثنى من التعريف الزوج الاول فقال الا الذي لم يعد
الاول عددا فينبغي ان لا يكون الزوج الاول عددا قوله اي
اصول اسماء العدد التي يتفرع منها بالحاق تاء التأنيث لم يجعل
المؤنث في الواحد والاثنين من الاصول ولعدم الحسن لانه فرع
بالحاق تاء التأنيث والفه وكذا لم يجعل فيما فوقها الى العشرة

قوله وان اريد اسماء العدد الغير المبهم ولا ان اذ اجعل من اسماء العدد ولم يرد الا العدد الغير المبهم بل المطلق فثلثة عشر كذا ١٢

منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التأنيث فثلثة اصل وثلث
فرع وقد اشار للمصنف اليه حيث قال واحد الى عشرة فعلم الواحد والعشرة
من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كثلث الى عشرة وحصر الاصول
في اثنتي عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد وجعل
لو اريد اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها
ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر
رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت
لفظ العشرة ذهب البضع لا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله
في جميع العقود هذا كلامه قوله وانما جيء باحد عشر جعله الرضي من العطف
لانه في الاصل بالعطف فان الشارح اثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب
ان يجعلها كلها من المركبات قوله تقول واحد واثنان بمعنى الوحدة واحدا
اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الضوء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع المتكررة
والاول هو الثاني واليه اشار الرضي حيث قال فالواحد بمعنى المتفرد
المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد
وقوم واحدون قوله اثنان واثنتان التاء في اثنتان للتأنيث
كما في اثنتان واللام ياء محذوف وفي ثنتان بدل من ذلك اللام كما
في انه في ثنتان بدل من اللام التي هي الواو وبدل التاء من الياء قليل
ومن الواو كثير قوله احد عشر الاحد اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة
من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ وعند الجمهور همزة لذلك

قوله من الانواع المتكررة لعلها الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة باعتبار دلالتها على حال المعدود وترتيبه كونها متكررة لانها تكرر حيث يقال الحادي الى التاسعة عشرة بخلافها اذا اعتبر فيها معنى التصيير فانها الى العاشرة فقط كما سيجيء واحد من قبيل الاول اذ لا تصيير فيه وحوظ فاعرف منلا يوسف كتبه شيخنا خليفه
اي لفظ الاول ١٢

قوله في النيف الا قليلا النيف الزيادة تشديد وتخفيف واصله من الواو ويقال عشرة ونيف وثمانية ونيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني صحاح
النيف الزائد على العشرة والعشرين وغيرهما يقال ناف الدراهم على المائة اي زادت شرح مفصل

قوله بصورة العطف اي عطف النيف ما بين العقدين ١٢ الزائد عليهما او بالعكس ١٢

عند غير المازني واما عنده فيغلب الواو المكسورة في الاول قياسا كالمضمومة ولا يستعمل احد ولا احدى الا في النيف ومضافين نحو احدهم واحديهن واستعمل احد وواحدة في النيف الا قليلا قوله ولما غير الوحد والواحدة ههنا بدون التركيب والتصريح بقوله احد عشر واحدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على الزائد عليها اعني بصورة العطف فقال ثم بالعطف لئلا يتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف بل احالها بحمل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم في العطف مطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل او العكس جريا على طبق ما ذكره الشارح متابعة لما في حواشي الهندية اما على من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا تم هذه النكتة

قوله فتقول مائة وواحد او واحدة قوله او واحدة عطف على قوله واحد وقوله ثمانية واثنان او اثنتان عطف على قوله ومائة وواحد او واحدة ومائة وان تجعل قوله ومائة معطفا على قوله واحدة وتجعل واحدة ومائة عطفا على مائة وواحد ليكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر لانه يمحو ان يفوت المناسبة بين مائة وواحد اذ المناسبة لواحد ومائة يفيد قوله كما يجوز ان يعكس العطف في الكل فتامل وبما نقلنا ما ذكر عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في حواشي الهندية لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر راجح على ما لا يخفى على الذكي دقايق طعوم السياق المعدود في سلك السياق

قوله فتامل لتطلع على لطيفة المنبع وهي ان قوله ومائة لو كان معطوفا على واحدة لكان بيانا للعكس فيكون قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس في الكل تكرار منه يوسف كتبه شير خليفة غالطوي

قوله خطأ اي في انه يكتب بالالف بعد الميم وان لم يشتبه بصورة منه ولهذا اصطلح علة الكتابة في الالحاق دون الاشتباه عبد الرحيم

قوله كثرة العزة وقلة من الناس يقال في الدار عزون اي اصناف من الناس ١٢

لاعلام ان اسمائها مائة كثيرة حذف الحافظ منها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة والامها ياء كما حكى الاخفش سياعني مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا والحق التثنية بالمفرد دون الجمع قوله كما في معدي كرب مثال للتشاقل بالتركيب لاجاز الاسكان بالتشاقل فان الاسكان في معدي كرب واجب صرح به الرضي قال الشارح الرضي نبه بذلك على ما يتبادر من عبارة المتن مما لا يرتضيه الرضي فان المتبادر منه ان حذف الياء جمع غير شاذ بل وقع من غير شذوذ وعليه فحوى ظاهر الشرح المنسوب الى المصنف قوله مميز اسماء العدد لما فرغ منه بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها ويحتمل ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها والظاهر انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد كما ان بيان المفرد من المعدد راجع الى بيان احوال اسماء العدد والى ذلك المعرفة الفطنة الصافية قوله مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرور بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان اسم جمع نحو رهط بفتح الراء ويحرك فانه قوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امرأة كذا في القاموس او اسم جنس كالتمر والنحل وقيل لكونه جمعا صحيحا او ذا المميز الا جمع قلة يوتي بها وان لم يكن الا جمع الكثرة فكذلك وان كان لم كلاهما فالاغلب ان يوتي بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن الجمع المكسر يوتي بالجمع المؤنث السالم كقوله تعالى ثلث عورات وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل قوله احدهما

قوله مميز اسماء العدد
اي الفطنة الصافية اي كان الفطنة الصافية عن الكدورات يعرف ان العنوان لتعريف اسماء العدد واعني ما وضع الكلمة لافادة الاشياء ١٢ موضوع لبيان اسماء العدد واحوالها فبيان المميزات بيان الكمية اي احوالها ايضا ١٢ يوسف ١٢

في صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة جمع المؤنث السالم لانه اختلف
في مائتين فقال الاخفش هو فعلين كغسلين فهو عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو
فعيل كعصى ابدل الياء الاخيرة نونا قوله ولا يجوز اضافة العدد الى الجمع المذكر
السالم فقد نبه بذلك على ان قول المص وكان قياس مائة ثلث مئات او مئين غير
مستقيم والقياس ثلث مئات لا غير قوله فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر
افراده ليكون الفضلة قليل اللفظ قليلة وتخصيص هذا الوجه ان الجمع ثلث مفردات
لا محالة فصاعدا فلو جمع الفضلة لصارت في الكلام كثرة فافهم ولتخلفها الا ان استعمال
جمعا به في الاحاد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل
هذا الوجه تام لو لم تجئ مئات رجل من غير الضرورة لكنه جاءت مئات
رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت
الى الالف ايضا مئات رجل قوله مخفوض مفرد وقد يجمع نحو مائة رجال وقد يرد
منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء
قوله ولهذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكر فالمعتبر هذه
الضابطة عند القول حتى ان الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا ما يوجب تخصيص
حيث قال وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها
سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلث مائة رجل او امرأة واذا
اضيف الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف مذكرا
او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امرأة لان مميزها المائة والالف
لا ما اضيف اليه المائة والالف هذا كلامه ولهذا قال واذا كان

قوله اشخاصا ثلثة ففي الصفة يحذف بالنظر الى المعنى كما في نسوة ثلث والاثبات نظرا الى اللفظ
كما في رجال ثلثة ولو قال المميز بدل المعدود لم يشمله لان الاشخاص فيه ليس بمميز بل هو موصوف ١٢

المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاصا
ثلثة او دليلا على ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد
بيان المائة والالف لعدم فرقهما تذكيرا وتانيثا قوله فان شئت قلت
ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله الرضي القياس الاكثر
قوله هذا بيان لان مميز الواحد مغني عنه فيه اشارة الى منع الاختيار بجواز افادة
التاكيد كما في اله واحد والهين اثنين قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا كما
يقال اثنا رجل وقد جاء في الشعر ثنتا حنظل ومن قال بالمنع الذي ذكر
الرضي نحو واحد رجال واثنى رجال فاعرف قوله لما التزموا الجمعية
في مميز سائر الاحاد الاولى ان يقال لما التزموا الموافقة بين المميز والعدد
في سائر الاحاد في الدلالة على التعدد ينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم
قوله ونقول في تانيث الهندية ونقول الثنتين فقد صرح بذكر الثنتين الا ان تقول
صيغة المخاطب ويحتمل الغيبة بارجاع المستكن الى العرب اي يقول العرب
ويرجح ما اختاره قوله وان شئت قلت حادي احد عشر فغرب الاول
قوله ونقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته لا يخفى ان الضمير ايضا حال
من القول فالاحسن مقابلته بالحال وتفسير الحال بالمرتبة لانه لو قصد اعتبار
حاله يعني انه واحد من تلك المعدودات من غير بيان مرتبته يقال واحد
الثلثة او الاربعة وواحدتها ولا يشتق له اللفظ الاول والثاني
الى غير ذلك قوله اذ فوقه تركيبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل فيقتصر
بالحادي عشر احد عشر ونظائره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء لذلك

قوله بعدم افتراقهما الى ان يكون المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس حتى يجري فيهما الوجهان بل تقول ثلثمائة رجل وثلثة الاف كذلك مطلقا وثلثة الاف كما تراها تقول الاعن الرضي ١٢

قوله فنقتصر الحادي عشر فيجوز ان يقال ثاني عشر وثالث عشر وعلى هذا تقتصر ١٢

قوله من نفس العدد اي كاشتقاق حادي في حادي عشر مثلا من الواحد فانه انما يكون بنقل الواحد الى حادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء مفهوم الرضي ١٢

الركبات وسيذكر ذلك وجهه قوله حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث
وكذا اي عدم الحاجة الى التمييز قوله ومن ثمه اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين الاول
ان المراد من اجل اي الاول بمعنى ما قام الفعل وحصول النصب من عدد اقل الى مرتبة
العدد المشتق هو منه بمجرد انضمامه اليه فيضيف الى ما هو اقل بمرتبة وقس على ما
جاء الفعل فيه اذ ما يؤدي من معنى فعلية الا بان يشتق منه فعل وذلك من اثنين
الى عشرة فانه جاء من ثلث التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الا
فيما له هو حظو فانه جاء حد فتح ايضا ولم يجي حادون اثنين الامتناعه
عقلا وما فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله
وليس فيه معنى فعلي فهو اسم فاعل بصورة لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد
ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة خاصة من ذلك العدد ثالث
قوله اثنين بالاضافة والتنوين والاول هناك اكثر بخلاف في ساير اسماء الفاعلين
فان الاضافة والنصب فيها متساويان والثاني اكثر كذا في الرضي قوله
الى عدد يساوي عدده الى العدد الماخوذ منه فالاضافة لادني ملابسة ويجب
ان يقول بالاضافة الى عدده لان الاثنين بعينه عدد اخذ منه الثاني لا مثل
ذلك العدد قوله والالزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة يجوز
ارادة المبتداء والمنتهي من عاشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة كل منهما
باعتبار فينبغي ان يقول والالزم جواز ارادة الواحد الثاني والثالث
مثلا فعرب الجزء الاول وبناء الثاني العرب من الاعراب والبناء في اللفظ
فيما ليس اخره حرف علة وما اخره حرف علة في حال النصب فانه في البناء

قوله حصر التعريف اي بان المعرف مطلق المذكر والمونث بل المونث بالعلامة والمذكر الذي
تقابله بدون العلامة [illegible] اي تعريف المونث بالعلامة وتعريف المذكر بما تقابله اي
المونث بالعلامة مثلا يوسف كتبه شير خليفه بعد المغرب في ليلة الاربعاء ٨ ر ١٢١

[illegible] صورتا
ساكن الاخر وفي الاعراب لكن الاول افصح الا في حال النصب قوله للمونث
ما فيه الخ يخرج من تعريف المونث المونثات الصيغة كتهدي ومما دالتي اوزنت
ومدخل في تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمونث بالعلامة وما يقابله الغير
بيانه بيان الاحكام لانها غير مختصة بالمونثات العلامة مع عدم اختصاصها
ولزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ قوله وعلامة اي علامة التانيث التاء
وان لم يكن بمعنى التانيث فانها تاتي لاربعة عشر معنى فصلها وحققها الرضي
في هذا المقام قوله او ممدودة كصحراء الاكثر ان الالف التي تمد هي التي
قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها منقلبة
عن الالف المقصورة او اصلية في قوله والالف ممدودة نظرا لان يجعل
بعض الالف المحدودة وصفا بحال المتعلق اي الالف الممدود ما قبلها
ذو تعريف علامة التانيث التاء والالف المقصورة او ممدودة ينتقض
بعرفات وفتي وكساء وتقييد الحروف بما هو للتانيث يستلزم الدور
فاعرفه وفي قوله وعلامة التانيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا
علامة الهاء والتاء متغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي التاء
والهاء متغيرة عنها قوله ذكر في جنس الحيوان احترز بقوله في جنس الحيوان
عن النخلة فانها باعتبار انها ذكر فانه يوصف النخلة بانثي وذكر وليس تانيثها
بحقيقي قوله واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل يعني بتاء وتقييد
بلا فصل مع العبارة الاتية ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفعل ايضا المتعرف
فلا يرد نعم المرأة قوله فانه مع الفصل يجب اثبات تائها نحو واتت

قوله يستلزم الدور وذلك لان المحدود وهو علامة التانيث لا يعرف
العلامة فالتانيث ماخوذ في الحد و فلو اخذ في الحد بناء على التقييد
لزم الدور كما لا يخفي على الذكي حنفا يوسف كتبه شير خليفه عفا عنه

جعلي موضوعة للمخاطبة التي هي مونث حقيقي كلفظ زينب الا اذا في الاسناد الى الضمير المنفصل اي نحو فيكون الحاق التاء وعدمه ١٢

[illegible]

اليوم زيد لفخ الا انس الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة
تدل على التانيث فلا يجب في جاءت اليوم زيد الكريمة واعلم انه يجب
ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير حقيقي والاخبار فيه لا يجب تذكير الفعل
اذ لا تاثير لتانيث علم المذكر الا في منع الصرف وفي الجمع بالالف والتاء ويجب
ان يستثنى ايضا الجنس اذا اريد منه مؤنث من افراده فانه يجب ترك التاء فيه
عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر وبهذا تم استدلال الامام ابي حنيفة
رضي الله عنه بالقرآن على ان نملة سليمان عليه السلام كانت انثى وهو من
مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر استقلالا فيجوز هند
زيد ضاربته هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير المنفصل كما في
تعريف القسم الثاني من المبتدا فانه يشمل نحو اقائم انتم **قوله** فانه لو كان
جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه يجب ان يستثنى عنه بنون فانه لتغير ابن عنه
جاز كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا
الجموع بالواو والنون التي حقها ان تجمع بالالف والتاء كارضون وسنون
وثبون كذا حققه الرضي **قوله** غير مؤنث حقيقي ليشمل المذكر فالاولى تغيير
قوله غير حقيقي بمؤنث غير الحقيقي الى غير مؤنث حقيقي **قوله** في كونه جمع
المذكر غير السالم الظاهر غير العاقل فتامل **قوله** اي من مفرده بتقدير المضاف
لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبرك بهذا التقدير اشتغال
باشتغال **قوله** قولنا يصح به كون المثنى مجموعا بمفرد والالف والياء
والنون فلم يكن مسلما البلد تثنية لنوم بوجه المسلمين كالوحي الفعال

النون مقدرة لان النون في حال الاضافة كالتنوين فكما لا تقدير للتنوين لا
تقدير للنون **قوله** والا لا يصدق التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم
صدقه على شيء من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد **قوله** ولو اكتفى بظهور
المراد لاستغنى عن هذه التكلفات لعله اراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة
ما في اخره الف او ياء ونون ملحقات فاعرفه **قوله** لانه على تقدير تسليمه جامع
بالجمع عليه كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن حركة
او التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية النجافة وكيف لا وليس
الغرض عن الحاق الالف والياء والنون الا الاختصار عن تجرد الحاق الالف
والياء **قوله** اي من مفرده عند ابو بر تقدير المفرد في التعريف **قوله** تحت جنس
الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع
الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذا الابوان على ما بينه فان المثنى باعتبار
الاداء المسمى بالاب وهو ليس موضوعا للام فينبغي ان يقال باعتبار دخوله
تحت الادعوا ان يراد بالموضوع له الاعم من الموضوع له حقيقة او حكما وهو
المجاز في حكمه فيجعل ما ذكره في العمرين والابوين كما نشأ عنه **قوله** ولو
اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لا تغني عنه قوله من جنسه جزءا
كلام الهندي ونقله الشارح وليس بذاك لان عند الارادة جيدة بالنسبة
الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه اكثر من جنسه فان الجزء في
الاسم من مثله الا ما يقال بالاكثر وبهذا الاعتبار ضعف احتمال المماثلة في
اللفظ كما ذكره الهندي **قوله** وهو ما في اخره الف مفرد فالاحتراز بقوله

مزودة في المزونة بهمزة فانها ممدودة وبقولها لازمة عن الف زيدا في الوقف
فانه لا يصير زيدا بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف **قوله**
ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ويعني اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الآخر
بالنظر الى الاخذ من القصر بمعنى الحبس والثاني ان تجعله من القصر بمعنى خلاف
الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر فلان فهو قصير وقصرة
كغرفة جعله قصيرا كل من ذلك في القاموس **قوله** او مجهولا بان كان مجهول الاصل
ولم يمل كالاولى في المسمى بلى الالف في الاسماء المعربة البناء كمتى وعلى وإلى
واذا علما عدم الاصل ومجهول الاصل ما هو في اسم متمكن لم يعرف اصله
كذا حققه الرضي فجعل الى علما لمجهول الاصل محل النظر وينبغي ان يقول ولم يمل
او لم يمل وكان لا امالة بسبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضي شرط
في قلب عدم الاصل ومجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يجز هنا كذا بسبب الامالة
غير انقلاب الالف عن الياء **قوله** بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل لا بقرين
فيا فوقهما وهو لان لا يكون الامالة بسبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت
كقرا بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة والمتنسك من قرا اذا تنسك هذا
ما في القاموس القراء ككتان لحسن القراءة وجمعه قراؤون وقوارئ كمصابيح
قوله لكنا قد تصفحنا كتب النحاة كالمفصل والمفتاح واللباب كتب في هامش
عبارة المفصل هكذا وما في آخره همزة مما قبلها الف والالف التي قبلها
الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء و
زائدة في حكم الاصل كعلباء ومنقلبة عن الف التأنيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب

نسخة

واوا الاخير كحمراوان وللياء في البواقي ان لا تعلين وقد جوز القلب ايضا
وعبارة المفتاح هكذا اما الممدودة فان كانت للتأنيث قلبت همزتها
واوا الا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء
او عن جار مجرى الاصل وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب
وعبارة اللباب يوافق ما في المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح
قوله عبرا وقع في شرح الرضي بانه قد تقلب للبدل من اصل ياء وقد قال ولا
يقاس عليه خلافا للكسائي فلا يمنع في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون
من الشواذ الخارجة عن القاعدة **قوله** ان لا يحذف عنه في المثنى اي عن اخف
من المثنى فلا ينافي قوله وتاء التأنيث لا تقع في حشوه فالاولى ان يقول
ان لا يحذف عن المثنى **قوله** المجموع ما دل الى آخره سيرد ولا يخفى ان مسلمين
ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كمسلمي مركب فالمراد بالاسم عنه الاسم حقيقة
او حكما وعلى التقدير الاندراج **قوله** على جملة آحاد قيد الآحاد بالجملة لئلا
يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في عموم
من الآحاد جملة او متفرقة كطائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا
فيدخل في قوله ما دل على آحاد نحو رجل ورجلين هذا ولو ورد الآحاد
مجازا في تعريف اسم العدد دخل المفرد بقوله بحروف مفردة لكن ينبغي التثنية
قوله بحروف مفردة اي بحروف هي مادة المفردة الى ومادة له ايضا فا
لقصد الى الدلالة بحروف المفرد بمعنى انه دخليه بحروف المفرد فيها لا الاشتمال اذ
التثنية ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفردة اعم

كلمة واحدة صح

بمنزلة مفرده للمحقق فيكافي رجال ومن وزن مفردة للمقدر فيه كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وجعوناء على وزن فعلاء فان فعلاء من الاوزان المشهورة للجمع المفرد على فعال ولما ما في حواشي الهندية ان المراد بالافادة ثم للاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع امراة فليس بشيء اذ ما من جمع الا ويقصد به احاد حقيقة وانما التفاوت بين جمع في تحقيق المفرد وتقديره ثم الحق ان المراد بالمفرد هنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دوري قوله فقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس باعتبار الدلالة المطابقية فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس

قوله كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جمع الناس او ما دون العشرة كذا في القاموس قوله فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء يخص نحو تمر باسم جنس له واحد من لفظه الصحيح تقييده بقوله على الاصح ولما اسم جنس لا واحد له من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره والاخفش يجيء ابن يعيد نحو ركب بما له واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا وكذا ان نحو تمر مطلق اسم جنس ونحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان المسلك الكلي ايضا اختلافي وبعض نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه احسن واعذب ويمكن ان يجعل تقييده نحو تمر وطاقة نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا يرد تقييد تعريف الجموع يقول على الاصح لتنويع قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه قوله

نحو اماكن وبواحد نحو جمع جمل ونا قوا اسم جمع نفر على ما في القاموس وكان ان اراد بقوله جمع اسم جمع او تعليم في الموضعين على المذهبين قوله فالجمع الصحيح للمذكر الظاهر ان قوله فالمذكر بتقدير مضاف اي فجمع المذكر الصحيح يرشد اليه قوله فالصحيح لمذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكر فالاولى قوله فالمذكر يقولون فجمع المذكر الصحيح

قوله اي في مفرده فيه انه يصدق على رجلين ومسلمان قوله ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض فان قلت كيف يصدق في شان الياء المقدرة قوله حذف فينبغي ان يخص بالياء المذكورة قلت يعود الياء المحذوفة بحذف التنوين اللحاق واو الجمع وياؤه ثم يحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجموع بناء على حذفها الذي كان قبل لان علة حذف السابق الساكنين بين الياء والتنوين وعلة تحذف بعد اللحاق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع قوله وان كان اخره اي في الاسم الذي جعله ضميرا كان لا في الاسم وكان ان يجعله للاسم وقوله حذفت الاسم دون حرف بالضمير الراجع الى ما في جاء عليه قوله اي الالف مقصورة ملفوظة او مقدرة دون نصه على ان الياء والالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل بالقاضيين دون القاضين ومصطفون دون المصطفون قال في قوله وشرطه اي شرط اسم رجع جمعه جعل الضمير لشرط الاسم ارجع بعد والظاهر رجوعه الى الجمع لا الاسم لانتشار الضمير في قوله مذكر علم يعقل لانه في تاويل تكونه مذكرا يعقل كما اشير اليه وضمير كونه ليس للجمع بل الى ما رجع فاشار في رجحه شرح اللب بجمعه يستغني عنه بكون الكلام في جمع

مطلب الجمع الصحيح

المذكر اما التذكير الداخل في كون الكلام في جمع المذكر وانما التنبيه للغافل لتوهم ان جمع
المذكر مجرد تسمية كتسمية ابيض باسود وقال الرضي هذا ان عذر ان بارد ان
لا يبرد وقلبا محرد فابا الا انثيان وقال الهندي مناط فائدة الشرط انما هو
تحقق الجمع المذكر دون غيره كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا
فاضا ونحن نقول جمع المذكر السالم شامل لسنين وارضين وثبين وقلين جمع
ما مفرده مؤنث وكيف لا وهم عدوا الى جمع المذكر السالم في باب الاعراب
كما ضم اولو وعشرون ومثالا فلو لم يندرج في جميع المذكر السالم لضم اليه كما ضم اولو
وعشرون ونحوها فلا يستغنى بكون الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير
قوله فمذكر اي فكونه مذكرا اشار به الى دفع اعتراض الرضي حيث قال قوله
وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون
شرطه مبتدأ وما بعده من الشرط وجزائه خبرا لان قوله فمذكر في معنى فهو مذكر
والضمير راجع الى الاسم فيبقى خبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام
معنى كما لا يخفى على ان نظائر المعنى المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون
مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالخبر ما اعترض فيه الشرط وفيه محذورات
ثلثة الاول دخول الفاء في خبر مبتدأ لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف
مذهب الاخفش وثانيها جعل مذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما
وليس في العبارة ما يجعلهما مصدرين وثالثها الغاء الشرط المتوسط
بين المبتدأ وخبره وذا لا يجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضي
من جعل الشرط وجزائه خبرا القول له شرطه بتقدير قوله فمذكر علم يعقل بقولنا

انه موصول بمذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدأ لانه حكم الرضي بانه تعسف
وكان وجه التعسف مع ما فيه من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع مع انه صرح
الرضي بمنعه في بحث خبر المبتدأ وما اشار اليه من الجواب هو ان مذكر بمعنى كونه
مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من انه ليس في العبارة
ما يجعله مصدرا لانه يندفع بتقدير حيثية اي فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيؤول
الى كونه مذكرا علما بقي انه لزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ وخبره في السعة
وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر بناء على انه حمل تصحيح منع
الهندي لما ادعاه الرضي من غير سند موثوق به **قوله** يعقل من حيث مسماه
اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل وصف له بحال مدلوله **قوله**
نحو اعوج لفرس في القاموس اعوج بلا لام فرس ينسب اليه الاعوجيات
كان لكندة فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال او صار اليهم من بني آكل المرار
وفي الغني عن هذا الكلام **قوله** واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء الملفوظة
او المقدرة الى ما اجاب به ما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر
مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمي رجلين ولا يخفى
ان الجواب ضعيف **قوله** صفة من الصفات غير علم لا فائدة في قوله غير علم
قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع
انهما شرطان متابعة لما ذكره الهندي من ان مناط الفائدة الوصف وجه
قوله مذكرا لا يستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى
ان المراد هنا ايضا بالمذكر يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان

الكلام متعلق بقوله لو اكتفى منه التذكير هنا بالتجرد عن التاء لزم صحة جمع حمراء
مثلا بالواو والنون واستدرك بقوله ولا يكون بتاء تانيث **قوله** اي مذكرا
غير مستوي صيغة الصفة اشار الى ان جمع بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها
المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون
بالصيغة خلاف الكل لمشابهتها بالاسم فان الشايع فيه الفرق بين المذكر
والمؤنث بنفس اللفظ او اشتراكه فيهما كالعير والاتان والجمل والناقة والاتان
والنوس كما ذكره الرضي فالاولى ان يبين عدم جمع مثل احمر وسكران بالواو
والنون بانهما كالاسماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع فعل
التفضيل بالواو والنون بانه لجبر نقصان عمله حيث لم يعمل في المظهر **قوله** للفرق
بينه وبين فعلان وفعلانة يتوهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون ولم يجوزها
الرضي وقال من قال بجوازه قاس من غير مساعدة السماع **قوله** الشرط الرابع
ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف
قال الرضي هذه العبارة اخصر من العبارة السابقة لان ضمير ان لا يكون
عائد الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك
الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره
ولو قال مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا واجاب الهندي بان ضمير
ان لا يكون عائد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكره وصح السخا فقال
فسر العبارة على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضي **قوله**
الشرط الخامس ان لا يكون اسم المذكور ملتبسا بتاء التانيث يغني عنه

تاء

اشتراط التذكير وعدم التساوي لان العلامة مستوي فيه المذكر والمؤنث
قوله ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة اي يجب حذف نونه بالاضافة
اما حذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة
وقيل انه لكنه اختيار كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب
فليس بواجب **قوله** وقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما انه قد لا
يحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من نجد فان سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا
علم انه لا يحتاج الى بيان الشذوذ وان تقدم على بيان حذف النون
لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون وتعلق لحذف النون **قوله**
وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل
المراد انه ان لم يكن له مذكر اصلا الا ان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون
قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكر جمع بالواو والنون **قوله** فان لا يكون مجردا
اي مجردا عن التاء الملفوظة فان يكون بالهاء **قوله** تغير
بناء واحده من حيث نفسه او امور داخلة فيه كما هو المتبادر فيكون التغير
في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر الا ان يقال انه وجه على المتبادر لا
للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغير اعتبارية دون التغير
باعتبار الامر اللاحق فوجه التبادر في الاول دون الثاني يعني ان
تغير نحو ... باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالف والنون وسكون
الفاء الا ان يقال لا نسلم ان التغير باعتبار اللاحق يمكن فيه التغير
باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورته

قوله واما اذا اختير جمع التكسير اي في هذه الاوزان بان لم يوجد للمفرد جمع تكسير سوى هذه الاوزان حتى يكون هو الكثرة وتلك الاوزان للقلة فافهم مثلا ايدي جمع يد كتبه [illegible]

ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الرأيين المستبين بعد ان كان متصلا به للفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه والا وجب ان يقال المراد بتغير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة الى التكلف في اخراج جمع السالم لان جمع السالم غير معتبرة بتغير اخره لا بتغير صيغته لان ما بناء الا في لا بتغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اي صيغته لا اخراج جمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير اخره قوله جمع القلة افعل الخ قال الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا اختير جمع التكسير فيها في القلة والكثرة وكذا ما جاء البنية للكثرة اذا لم يجئ فيه جمع والا فهو جمع مشترك كما جادل وصافح قوله اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب وتضمنا كالجلسة والجلسة قوله بمعنى الحدث معنى قائما بغيره ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا اصح المقال قوله والمراد بجريانه على الفعل اي جريان اسم الحدث على الفعل بخلاف وبيان اسم الفاعل فانه معناه موافقة للفعل وبخلاف وبيان الصفة على وجه هو فان معناه جعل موصوفها صاحبها اي مبتدأ او ذا حال او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور في محله فلا غرابة في التعريب قوله وان كان خبرا ان مفعول مطلقا ان اراد جواز وقوعهما فلا

قوله فتأمل لعل وجهه ان الظاهر بالتأمل ان المراد وان كان الاخيرة ان مفعولا مطلقا في الاكثر والاغلب لا الوجوب ولا الامكان فلا محذور تمم

اختصاص لهما بل يجري في الاولين ايضا اذ الاضفية في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيرد قوله تعالى ويل للمطففين فتأمل قوله سماعي اي سماعي لم يرد ذلك في النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل المراد انه بمعنى السماعي لجواز حذف مضاف اي ذو سماع قوله الا اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني حقيقة واما المفعول المطلق المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضي قوله ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم فيها قوله فيلزم اجتماع الشيئين وجمعين واجاب عنه الهندي بان القول بالاستتار في الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي ينوبان عنه والاظهر ان يقال لما كان يجري في فاعله فلو اضمر فيه التبس بالمحذوف قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو في صادر في العمل المنون كما هو مصرح به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله الاول جاز في جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عند الاكثر قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام الفعل بقرينة ما ياتي قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان يحذف جائزا او واجبا قوله اي فيجوز فيه وجهان ذهب الى كل وجه نحوي فذهب الى الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن مذهب سيبويه الى انه يعمل النيابة الفعل الا انه ولهذا ان صح النقل فيجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه صرح به الرضي قوله وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه قوله

ذكره فصل بين قسمي المصدر يعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه
يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنهما فاجاب بانه
ذكره عقيب القسم الاول مع اشتراكه بينهما على ان اكثرها من خصائص القسم
الاول وفيه ما عرفته من ان امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الاول قوله من
فعل اي حدث لما ان تريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق
من الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما او لما ان تريد
المصدر لان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والثاني لا يوافق تفسير المصنف
للفعل وفي التجوز في قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ
قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب
السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير
في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث عند الكل فان قلت اسناد القيام
الى اللفظ مجاز فحكمكم بذلك اسناد مجازي الى اللفظ مثل ضرب ويضرب
لان معناه فالاولى ان يرجع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب
ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى الى اللفظ وبالعكس
دون المعنى التضمني والالتزامي قوله موضوعا ذلك الاسم لمن قام به
على ان اللام للتجارة صلة لقوله المشتق بتضمن معنى الوضع ولكن الاولى ان يجعله للتعليل
اي لاجل افادة معنى قام به الفعل فيستغني عن التضمين قوله اي الذات بما
قام به الفعل هذا يعني ويغني عن قوله الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن العام
من العقلاء وغيره اشار اليه وجه صحة اشارة اليه بقوله الغائب اولى بقوله ولعله

فهذا التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل من قام به الفعل مع الفعل
وقيامه به اذ اسم الفاعل يجيء للمجرد في قام به الفعل وحده لكن المتبادر من عبارة من
قام به الفعل ما عرض الرضي بانه اخرج هذا القيد عن التعريف نحو زيد مضارب
عمروا ومضروب من فلان مع تحققه فيه فان هذه الاحداث نسبت الى القوم
بالتناسب بين معنيين دون الآخر وكمن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف
بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص قصد رغبته في ضرب متعلق بفاعل الضرب
الاول وهذا معنى ما قيل ان باب المفاعلة لحدث مشترك بين اثنين فالمضارب
مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اي ضرب متعلق بعمرو بقصد عنه
ضرب متعلق بمضاربه وكذلك الا فيه معناه المضروب من يختص هو وصفه متصف
بضرب من الشخص الاول فكل منهما مضروب بمعنى وقام ضرب متعلق بمن قام به
ضرب من هذا الشخص واما قوله لا يتوهم باحد المتناسبين معنيين دون الآخر
فلا معنى له اذ الحدث لما ان يقوم بمعين او لا معنى للقيام بشيء الا على التعيين
نعم لا تعيين النسبة الى احدهما معنا بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه
لا على التعيين فحاصله عدم قبول اشتراك النسبة الاثنين به واما ما اجاب
به الهندي من ان القيام في هذه الاحداث اعتباري والقيام المذكور في
التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشيء لان الملك في المضارب
مثلا ليس باعتباري فانه ضرب بالفاعل حقيقة قوله قال المصنف في
شرح المفصل والتعريف قوله وان يكون من قام به المعنى الموضوع له
فيه بحث اذ يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو كاتبته فكتبته

قوله للغلبة والغلبة لا من الغلبة في الطول قوله ما اورده اي من عدم تبادر ... ان الاشتقاق حتى يقال انه لا يدل على امر زائد على الحدث مقتضى معنى الوضع فاعرف

طوالا فانه طايل اي ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به حدث مع زيادة الا ان
يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوز الا انا نعترض عليه في كلامهم بل
ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي صرح في تحقيق تعريف
اسم التفضيل بان طايل للزيادة في المشتق منه حتى جعل التعريف منقوضا به قوله
وسنعود وايضاح اسم التفضيل الى قوله يعني بحدث شامل له مع ما اورده ان اسم
التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم
التفضيل ايضا قوله وجعل الحكام صيغ مبالغة مثل الحكام اسم الفاعل فيه امران
احدهما انه جعل الحكام المثنى والمجموع منها مثل اسم الفاعل ومنزلك لا تقول عاقل
بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة
فصرح بان لفظه منه اي صيغ مبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبيه الشارح طالما
فتكلف في تطبيقه على ما ذكره ههنا كما اوضح في التعريف كما مر
قوله على زنة فاعل قال المص ويسمى لكثرة الثلاثي فلم يقولوا اسم المفعل
والمستفعل فجعل اسم الفاعل يعني اسم له لمزيد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر
لانه وان كان وجها معقولا لكن التتبع شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك
بل قصدهم باسم الفاعل الاسم الموضوع لذات قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل
وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف
الى المدلول لا الى الوزن كاسم الالة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل
وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو القياس
وقد يأتي على وزن مفعول كقوله تع وكان وعده مأتيا وقال الرضي

والاولى ان مأتيا في الاية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الاية
الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده
مأتيا بوعده فجعل اهل الوعد في كونهم ما اتاهم الوعد بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة
عن نفسه فاسند الاتيان الى الوعد قبل بيان الصيغة وخالف التعريف فيه
النحو استطرادا اقول بيان الصفة كالتعريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام
النحوية قوله شرطه معنى الحال والاستقبال قال الرضي وظاهر كلام النحاة يلزم شرط
معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه
لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب حرفين كما لا يشترط ذلك فيه
اذا دخله اللام هذا كلامه اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم
او الهمزة او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اي شرط معنى
الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه وشرط الهمزة او ما قوله فان دخلت
اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل
لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت
اللام استثناء في المعنى من قوله شرطه معنى الحال والاستقبال والاعتماد على
صاحبه فان اللام الموصول داخل في كلام الصاحب وقد دل ما سبق على انه لا يكفي
الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه يكفي الاعتماد عليه وحمل الابن
من شرحه عند اللقاء ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما
قد يتعديان باللام ويسمى لام التقوية نحو ضارب لزيد وعرف ودري وجاهل في
اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التعدي بالباء لجواز زيادتها مع افعالها

ايضا فيقال علمت بان زيدا قايم والا يقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي **قوله** كضراب وضروب ومضراب عند الاوزان الثلثة تعمل باتفاق النحاة البصريين واما عليم وحذر فعملها مذهب سيبويه لا غير وممن اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها زمان بحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة **قوله** وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية **قوله** لعدم الغرض خلل في صيغة المفردة الى الا تعرى ما ذكره بوجه عمل جمع المكسر الا ان يعتبر معه قصد الى اذ الباب قال الرضي اما المثنى وجمعا السلامة فظ لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد **قوله** مع العمل في نحو انصبه على المفعولية يعني الحاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية لئلا يحذف مع عمله رفع الفاعل الا ان جوزه لاستظهار الفعل بذكر المفعول وكما ان الحاق العمل يخل قوله مع التعريف يحمل اذ اللام الموصولة لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع لام التعريف والمقدمة عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام لكن فيه تنبيه فتنبه **قوله** اسم المفعول في تقدير الموصول على الحذف والايصال اذ المفعول هو يحدث وما وقع عليه يحدث مفعول به ما على ما ذكر المص في اسم الفاعل ان اضافته الى الهيئة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكلمة الذي جاوه على ما قال **قوله** لمن وقع

قوله على تحقيق الرضي حيث قال والذي ارى ان الصفة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للثبوت والاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل في الصفة عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بين القيدين وهو الاتصاف بالحسن شيخ رضي الدين كتبه شير خليفه في نصف الليل لخميس العاشر ربيع الا ١٢٩

عليه يشكل بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه ولتاديب عمرو الحد الا ان يقال الاستعمال على اطلاق الوضع بل الظروف ليست بمنزلة المفعول **قوله** في العمل في عمل النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط **قوله** واشتراط عمله باحدى الثلثة قال الرضي ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتاخرين كابي علي ومن بعده جروا به جعلوه كاسم الفاعل ولا يعني بقوله ولمسوه في العمل كاسم الفاعل الكمي لان الاشتراط المذكور في العمل وبما يقبل العمل والاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا **قوله** الصفة ما اشتق من فعل لازم كان لفظ ان يشتق من الفعل المتعدي اللفظ ايضا نحو علم انه ليس اسم الصفات اثباته المتعدية لفظا الا انه لما كان المتعدي غالبا كان ما لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل لفظا اسم الفاعل حين اذ **قوله** على معنى الثبوت اي في مقابل الحدوث على تفسير مطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضي **قوله** فيخرج عنه نحو ضامر وتحول ايضا به ما خالفها لصيغة الفاعل **قوله** وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اي صيغة الفعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ورد على التوجيه الاول انه حذف شعر الاسم ان صيغة الصفة مخالفة بهمة غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل ويجيء على وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان لا يجعل صيغة المبالغة اسم الفاعل **قوله** اي كائنة على قدره رد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان يقال

قوله لاجتماع اللامين وفيه انه جاز ارتفاعهما ايضا ونحو ان القضية مركبة من ثلثة اجزاء وتكون منفصلة حقيقة كقولنا الكلمة اما اسم او فعل او حرف فارجع الى التحقيق في المنطق
او يكتب الظاهر واما في الواقع فمركبة من منفصلتين لان قولنا الكلمة اما اسم او فعل او حرف في اصل الكلمة اما اسم او لا وغير الاسم اما فعل او حرف وهكذا اما في المنفصلات المركبة من ثلثة اجزاء ١٢

يحتمل ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي
قياسا بل يكون مقصورا على السماع قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط
زمان لا يخفى اختلال العبارة في المتن الا ان يقال تنبيه على انها لا ينفك عن
الزمان واعلم انه يرد عملها على فعلها فانها تنصب الشبيه بالمفعول دون فعلها
قوله وعلى كل من التقدير من معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد منهما
الخلو لامتناع اللام والاضافة في زيد حسن الغلام بخلاف نحوه فانه لا يقال
المفعول وينبغي ان يراد بمعمولها الظاهر لئلا يدخل زيد حسن فيما هو
بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها فينبغي ان يراد بالمضاف
المضاف الى الضمير بالواسطة او بلا واسطة ليدخل زيد حسن وجه ابيه بالاضافة
قوله فالجر من الاضافة فالجر من الممتنع ونحو زيد الحسن وجهه قبيح والقبيح
والمعمول في كل واحد منها مرفوع قال الرضي لم يقسم باعتبار اعراب نفسها لانه
استوفي في مباحث النعت اقول ليس الغرض منه بيان اعراب معمولها باستيفاء اعرابه
بل بيانه لان مناسبته القبح والحسن مبنية على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون
اعرابها قوله حسن وجهه عطف على حسن الوجه الخ وفيه ان صورة مختلطة لا تصح
الا الوجهين فانه لا يرد صورة النصب من اثبات الالف كذا في حواشي كن
الشارح وهذا انما يتجه لو كان مراده حصر امثلة الثلثة ما يحتمله صورة الخط
اما لو كان مراده الاحتمالات الثلثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا يتجه قوله
اثنان منها ممتنعان اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بعد عنيه واختلف في حسن
وجهه وفيه بحث لان امتناع حسن وجهه مشكل لعدم افادة الاضافة التخفيف

١٩٢

وجوه الفوائد بقيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب
زيد قوله احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجوههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو
عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه قوله لاشتماله
على ضمير زائد على قدر الحاجة فالقياس ان يقتضي حسن بزيادة الضمير فيكون زيد
حسن وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجهه الا ان يقال
المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب
احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه في داره لان ضمير ما سوى ضربه
ليس للربط بل للتعيين لابن وموضع الضرب قوله وما لا ضمير فيه الخ فلانه لم يقبح
نعم الرجل زيد فما الفرق بينه وبين زيد حسن الوجه برفع الوجه وجه ما ثان في
في الاشتمال على التعريف العهدي النائب عن الضمير في الربط الا ان يقال لم يحسن
الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفي فيه بالعهد ما قبح بخلاف حسن الوجه لكن مع
ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في حسن الوجه وحسن وجه قوله لان معمولها
فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان
يكون معمول بها فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل والتباس المبدل بالفاعل
قوله ففيها ضمير الموصوف القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر
للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة الى التمييز او الشبيه
بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي
هو غير الصفة قبيحة كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا

قوله الزيدان الحسنا اى فى التثنية لان فيه ضمير المثنى فيجب التطابق بخلاف المثال الاول فانه مسند الى الظاهر فاعرف عبد الرحمن ١٢

باعتبار الضمير فى الصفة وجعله كالمفعول الذى هو فى الغالب اجنبى فيلزم حينئذ اعتبار الضمير فى الصفة كحين النصب فيقال فى تركيب الزيدان الحسن وجههما بالرفع الزيدان حسنا الوجه وجههما بالجر قوله فتؤنث الصفة يعلل تؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوف والاولى اليد الانسب بالسابق جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة فما ذكره من رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضى قوله وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب عن المنسوب لمشابهة الاسماء الجامدة التى اوقعت مجرى الصفات المشبهة نحو مررت بقوم عرب اجمعون الوجه احسن الوجه وهو قليل كذا فى الرضى قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة للموصوف ايا ما كان وفى موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشىء ما قام به الشىء لا ما وقع عليه الشىء فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره اذ معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها او لا والمراد بغيره ما سواه كان المغايرة حقيقية او اعتبارية كما فى قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا قوله فى اصل ذلك الفعل يعنى ان الجار والمجرور محذوف والتقدير زيادة على غيره فيه ولا احتياج الى التقدير ليخرج زيادة التعريف فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره بالعكس لان المشتق منه والفائدة لا يرجع لفظ الاصل والمراد بالزيادة فى اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون لذلك الفعل او لما يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما فى زيد افقه من حمار قوله وقوله الموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة

قوله لا فى المشتق منه فانه اذا قيل زيد زائد على عمرو فى شىء يتصف بالزيادة فى العلم مثلا الا بالزيادة فى الزيادة كما فى زيد اعلم فانه متصف بالزيادة فى العلم منلا يوسف كتبه شير خليفه اوان الصبح

لان المراد بالموصوف الى الذات فى الاولين لا حاجة الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفى فى كون التعريف مانعا لما اعترض بخروج صيغ المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا للجميع يتوجه انه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر فيها زيادة الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه فى اسم التفضيل دونها اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اى التفضل على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن ذكره بالفهم قوله وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته قدر ثبوتها بصحة حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حرف العطف بجعل هو مقدر وصيغته لانه بجادة قوله وفعلى المؤنث الاوجه الاقتصار على ضم المؤنث لتتميم كلام المتن الا انه تثنية وجمع ايضا قوله فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر لا يكفى مجرد ذلك لدخول خير وشر فيه بل لانهما بمعنى الاصل اخير واشر بل خورى وشرى على خض قوله وفعلى المؤنث يعنى ان الفعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون المذكر فعلى المؤنث والتثنية والجمع جمع خيرى وشرى جمع اخير واشر جمع لانهما بمعنى اخير واشر السلعى بن قوله وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل منه حرف ثلاثى فيحدث بالثلاثى بزنة الموصوف ليخرج نحو شيئى ذى رجل نحو البدو ذو الرجل فانه لم يثبت واخلف الناس ليس معنى الكلمة بحركة و اول لانهما شاذان وفيه الرضى

قوله من ما بنس اي ما بنس ببس بنسا ونُبْسة بالضم تكلم فاسرع وتحرك والاكثر ما يستعمل في النفي كذا في القاموس منه كتبه شيخ مصطفى خليفه في ... الصغرى يوم خميس ١٢١١

لا احتاج عذره الامور بقوله فانه فعل وقال لابد من قيد قوي وهو تمام
الفعل لعدم افعل التفضيل من افعال الناقصة وكونه متصرفا لعدم مجيئه من نعم وبئس
وكونه غير لازم للنفي لعدم مجيئه من ما ينبس بكلمة اي ما تكلم وكونه قابلا للزيادة
والنقصان فلا يقال التمسي الواغرب منه ... لقول اشتقاق الفعل تعرف
في الفعل فلا يجامع عدم ... وللموصوف زيادة في الفعل فما اشتق من
فعل يختص بنفي حدثه عن شيء لا يتأتى بخالف فعله للنفي فان فعله للنفي وهو
للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا
مما يجري فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجري في
مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر **قوله** ليس بلون وعيب
ينبغي ان يقول والحلية لانه لا يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير
متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجيء من البياض
والسواد الذين هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن **قوله** اعور
في القاموس العور كالفرس ذهاب حس احد العينين **قوله** فان قصد
غيره اي غير الثلاثي المجرد واللام للعهد اي غير الثلاثي المجرد المعهود الموصوف
بما ليس بلون وعيب فلا يرد ان رجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد بل الخص
قوله ففيه شائبة من حمق ابن حبنقة قد ذكر من الشارح ابن حبنقة اولئك
كما صحح الهندي حبنقة من غير ابن وقال القاموس حبنقة كهمس الاحمق
وحبنقة لقب ابي الودعات يزيد بن ثروان تجعله الغبا الاكثر وقال في

ام كرهه

قوله ازوراره ففي توجيه هذا التفضيل ... الامور الذين ...

الغين الودعة وتحرك جمعه ودعات وهي خرز بيض تخرج من البحر بيضاء شقها
كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة
نوح والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان يعلق الودع في ستورها وذو الودعات
حبنقة يزيد بن ثروان يضرب بحمقه المثل وفي الصحاح هو لقبه وزاد انه احد بني قيس
بن ثعلبة وكان يضرب به المثل في الحمق وقال الشارح ... بجيد ولكن حبنقة هذا
وقد شنع الشارح قدس سره تشنيعا شنيعا للفاضل الهندي وذلك لكان
منه امرا بديعا والا رضي بنقله عن مثل المحلة وقد يجد كثيرا من قوله شرح عنه من
حواشيه والعجب منه انه يكسر ما نقله من الهندي ... كيف وقد كتب فيه
ولفظه اشارة الى القدح فيه كما هو دابه **قوله** ويستعمل اي اسم التفضيل على احد
ثلثة اوجه اذا لم يجعل معدولا كما في اخر واوسط كما في الدنيا والجلى ابنها
الخطبة العظمى اولم يخرج عن معناه نحو اقوى بمعنى غير قوي بادنى رجل اخر
واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات ثم الاول ثم بمعنى الاول **قوله** واما قوله الشارح
لست بالاكثر منهم حصى الخ وقيل اللام زائدة ولا فرق بين ان اللام التفضيلية
للعهد فلا مانع الاجتماع لان الجنس ... ومع ذلك فقليل جدا ... بسورة اجتماع
ما لا يجوز اجتماعهما **قوله** ولا يجوز نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه
ومع العلم بالمفضل عليه يحذف مع الفعل الذي خبر غالبا ومع خبره قليل **قوله**
ويجوز ان يقال في مثله انه محذوف وهو مضاف اليه اي اكبر كل شيء اورد
عليه انه لابد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير
منصرف مناف للتنوين وينتقض بالتوضيحات في جواز عدم جعله نون العوض

بالتعويض

العلم بما يقال لها بالكردي ... يوسف

والاما قوله الشارح

ع

قوله تحقيقا او تقديرا القيد ان للمنفي دون النفي فاعرف

على انه لا مانع من ان يبنى على الضم كما في قبل او علم انه ربما يجيء بعد اسم التفضيل ما هو
في صورة المفضل عليه ممن ليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة
قصد مشاركته مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا
نحو زيد اعلم من حمار نحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد بتفضيل
زيد في الكبر بل افعل التفضيل يخرج عن معناه التفضيلي الى التجاوز وذلك بعد الذي
يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد
من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجعل اسم الفاعل قياسا
عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس
شيء اهون عليه تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى فلا يثنى ولا يجمع ومنه صيغتا افعل من الكثير
من مطابقة اجراء له مجرى اغلب الذي هو الاصل اي افعل من قوله احدهما
وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اشتكل حمل القصد على المعنى الذي هو
المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدهما محذوف المضاف اي قصد
احدهما وثانيها جعل ان يقصد محذوف مجازا اي احدهما حاصل بان
يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اي ذو ان يقصد ولكن الشارح
اشار الى دفعه بقوله اي احدهما زيادة موصوف موصوفة للمقصود وفيه كما
جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب الحال وجعله بمعنى المفعول
وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف قوله باعتبار تحققه
في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ما بعد المفضل عليه لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل
باعتبار بعض بكمان قوله لانه موضوع لتفضيل الشيء على غيره بحسب الجنس

ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضل عليه كما في القسم الثاني
من الاضافة قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وجوه يتوهم ان
الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى
الزيادة على جميع من سواه صرح به الرضي الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع سواه الجميع
حقيقة او عرفا بما يتبادر عرفا فاقصد تفضيله عليه قوله ويضاف للتوضيح اي توضيح
اسم التفضيل وتخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة
للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف
والتخصيص والتقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح انما التقابل
بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص قوله نحو قولك نبينا عليه السلام
الى قوله ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات ومن جنس البشر
قوله ولا يعمل اسم التفضيل في مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه
كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث
لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في
مظهر كذا اعاشيه ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية قوله وانما
خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط اطلق المضمر والرضي قيده بالمستتر
فلا يجوز حضور زيد افضل حين منه وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر كيف
والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر
العمل فيه محلا الا انه لا يظهر اثر العمل في لفظه والا لجاز عمله في سائر

قوله بالمظهر الملفوظ اى ولو كان يظهر على ظاهره لا يصح نصب الى الرفع لانه يستفاد ... جواز عمل النصب فى المضمر كالرفع وليس كذلك فلا يصح الحكم مثلا ... كتبه عنبر خليفة

قوله لو صح جعل الثانى بدلا من الاول صح ... فى حكم التنحية والاول مقصود كالثانى فاعرف عبد الرحمن كتبه عنبر خليفة فى ليلة الجمعة بعد العشاء الربيع الاخرى

المبنيات **قوله** وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء
كان مظهرا او مضمرا بما قدمناه لك ظهر لك انه ينبغى ان يراد بالمظهر الملفوظ
مظهرا كان او ضميرا بارزا ونظيره قوله رافعة لظاهر فى تعريف المبتداء فانه يراد
فيه بالظاهر الملفوظ ظاهرا او ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح
الحكم بانه لا يعمل فى ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا
كان لشئ الخ فانه ح يعمل الرفع بالفاعلية وانما قال لا ينصب المفعول به ولم
يقل لا يعمل فى المفعول به لانه يعمل فيه بحرف الجر فيقال انا اضرب منك
لزيد وانا اعرف منك بزيد **قوله** وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية الخ ما ذكره
من الدليل الاخفى يبقى عمل الرفع بالفاعلية بل يجرى فى نفى عمل النصب بكونه
مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى **قوله** ولانه لما كان الخ الاولى ترك اعادة
اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفى عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما
تفيده اعادة اللام **قوله** الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا
سببيا وهو فى اللفظ لشئ الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة
سببية لشئ او وصفا سببيا لشئ والا يلزم لتقدير الصفة وتفسيره
بالوصف قال الرضى هذه شروط رفع افعل الفاعل الظاهر قياسا
مستمرا اما الضعيف فيجوز بلا شرط اصلا عملا حتى الحكم بدون هذه الشروط
لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط
نحو مررت برجل خير منه ابوه **قوله** وهو فى المعنى صفة لشئ قال الرضى

الاظهر فى اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا مسببا وقال الهندى اى بعض الشراح
للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول السبب ما جعل سببا ولهذا يقال الموجب مسبب
الاسباب اى جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ مسببات وفيما عدل عن
السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون فى نفسه السبب الواقع
بل يكفى ان يكون مما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله او سقيما **قوله** مشترك
بين ذلك الشئ وبين غيره على ما يحمل قول المص يخرج عنه نحو ما رايت
زيدا احسن فى عينه الكحل اليوم منه فى عينه امس فينبغى ان يطلق المسبب
والاخير غيره فى قوله باعتبار غيره بغير الاول بل بغيره بغير تقييده بالسابق
بالاول **قوله** مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول الخ اعترض الرضى بانه
كيف يتعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثانى بمفضل وقد اتفق النحاة
على انه لا يتعدى الفعل بحرف بمعنى الى اسمين من نوع فلا يقال جلست
فى الدار فى الصحراء ويقال جلست فى الدار فى اليوم ثم لو صح جعل الثانى بدلا
من الاول صح كما يقال جلست فى البلد فى الدار فتبدل البعض عن الكل واجاب
بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثانى حال
من قوله على نفسه **قوله** ومساواته اى ما فى مقام المدح هذا البيان يختص
بما لا يكون المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يختص بمقام المدح
فربما يكون النفى نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على
وجه المساواة او على وجه يكون دون حسن المفضل فى المعنى وعلى هذا عرفت
ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثانى لعدم اطراده فى تركيبه ليس فى مقام

يطلق المسبب ... بكونه مشتركا بينه وبين غيره

عامل ... القاعدة ... عبد الرحمن

قوله أصل البيان والمراد بأصل البيان ما ذكره أولاً وهو قوله لأنه إذا استولى النفي إلا قوله فيجيء تدبر قوله
فتأمل لعل وجه التأمل أن البيان والدليل للمثال الخاص ونظائره لا للقاعدة الكلية

المدح بخلاف هذا الوجه فإن أصل بيانه يجري في جميع وإن لا يجري بعض ما ذكره
الشارح ولا يتوقف عليه أصل البيان فتأمل قوله وثانيهما أن يجعل حسن قبل تسلط
النفي عليه مجرداً عن الزيادة عرفاً لا يخفى أنه لا يأتي ذلك مع وجود من التفضيلية
إذ لا يبقى وجه لذكرها قوله فإن قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
الخ فإن قلت هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على
الزيادة التفضيلية سواء كان توجه النفي بالزيادة أو بوجه آخر قلت نعم لكن نزول
عبارة الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية تجري نعم التوجيهين
السابقين قوله بل حسن ومعموله أجنبي لم يقبل الفصل بين العامل ومعموله
بأجنبي لأن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لا يمتنع بل بين أفعل ومعموله لضعف
عمله فيجوز زيداً كان عمرو ضارباً نص عليه الرضي قوله ولو قدم قوله منه على عين
زيد على الكحل إشارة إلى شبهة تعلقت على المحشي مع أنه فليقدم منه على الكحل حتى
لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت إلى جواب نقل عنه وهو أنه لو قدم لزم
عود الضمير إلى ما لم يذكر لأنه رده الهندي بأنه لا فساد في رجع الضمير إلى ما لم يذكر لفظاً
وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لأن الكحل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة وأجاب
بأنه يلزم تعقيد ركيك في تخريج العامل مع ضعفه عليه ويمكن أن يجعل ما ذكره المحشي
إشارة إلى ما ذكره يعني يلزم رجع الضمير إلى ما لم يذكر لفظاً فيكون فيه تعقيد ويمكن أن
يجعل جاريه مجرى ما ذكره المحشي مما نظراً إلى أن الكلام لئلا يكون بالتقصير الملزم
على فوت المرام قوله نعم نهاية ما فيه تبديل العبارة المشهورة الواردة
إلى هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو مما يقضي منه العجب

لأنه كيف يجاب به القدح فيما ذكر مع وجدانا عمال العرب لم التفضيل الضعيف في
العمل فإن حاصل الوجدان العرب كما من مضطر إلى إعماله وحاصل القدح منع
الاضطرار بأنه كان يمكنهم تقديم منه فلا يتوجه توجيه لدفعه بأنه لو قدم لم يبق مع
التركيب على محو المشهور وأورد الرضي أيضاً بأن هذا الوجه يجري في الإثبات
أيضاً كان يقال رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد و
أجاب الهندي بأنه لم يسمع وهو كان يكفي في جوابه فلا يلتفت إليه وأجيب
بأن في النفي لضعف معنى التفضيل فيعمل أفعل مع الاضطرار بخلاف ما إذا
كان معنى التفضيل قوياً فإنه لم يعمل مع الاضطرار أيضاً قوله ولو رفع لفظ
العين الخ لم يلتفت إليه المحشي بناء على عدم تحققه في كلام العرب وإن
لا مانع عنه قياساً قوله وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير
لأن الحكم بتفضيل عين زيد لمجرد على تقدير ذكره الرضي وتبعه الهندي
متمسكين بأن المقصود تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد أن
عمل اسم التفضيل مختص بما إذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار متحدين
بالذات ولما كان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فما يوجب تقدير من كحل عين زيد
فلذلك التقدير منه في عين زيد بحذف مجرور من وجار العين لظهور المعنى مع
ذلك بحذف ونحو عليه أنه يوجب إخراج التركيب إلى ما لا نظير له في كلام العرب وهو
حذف المجرور وإبقاء الجار وحذف كلمة في وإبقاء مدخوله على الجر وتوقف
العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون حقيقة محمول على كونه كذلك
بحسب المآل والصورة وإن كان وجه المعنى إلى ذلك ولا يكون في اللفظ

وإن تغايرا بالذات في الحقيقة كما في ما رأيت رجلاً
أحسن في عينه الكحل من عين زيد أي من كحل عين
زيد عبد الرحمن كتبه ... غلطه

مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل الامر المفضل والمفضل عليه ههنا شيء
لفظ واحد وههنا نحن انما نقال الا الكحل مفضل عليه باعتبار ذكر الكحل المفضل
فتامل قوله وتقديره بالنظر الى اللفظ ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في الكحل
الكحل احسن فيها الكحل منه في عين زيد ليشار بهذا الكلام الذي سيق ذكره الى
وجهين وما ذكره من ان قوله كعين زيد مفعول رأيت واحسن فيها الكحل حال
منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رأيت كعين زيد ما رأيت كعين زيد
ولا زايدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل والعطف ههنا تحرز في
المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها
الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد
في حسن الكحل فيها زائدة عليها عين زيد في حسن الكحل فيها فكيف يكون مثل الشيء
زايدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع
من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض
بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان
التناقض مندفع بان يجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل فيه
حينئذ لما يجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل ولزم منه المقصود على الاوجه
الابلغ وكان اللزوم على الاوجه الابلغ مبنيا على انه لو كان عين مثل عين
زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم ان لا فضل هو لمماثله مع الترجيح فيكون
النفي مجرد نفيا فيكون ابلغ وعلم ان الظاهر عبارة المص ان يبين التركيب
الكبرى فرقا بان لا يتعين في ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه

عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رأيت
كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يتجه ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها
الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب المفضل عليه
وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلك ان
تقول كما قال سابقا ولك ان تجعل معنى قوله فان قدمت الى انك قدمت
ذكر العين وجب ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه افعل
بالاجنبي وعين بمعنى احسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذ لم تر ههنا مفضل
عليه هو عين المفضل بالذات وان لم تر ذلك بعد رجوعنا اعمالا احسن تجعلها ان
تحمل الى تقدير الكلام قوله لانه كان في بيان مقام الاختصار وما ذكره لو في
المقام والاحسن ان يقال منه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصول
وذكره قوله اسم جماعة الركبان يعني ليس بجمع بناء على ذلك لصح منه ما شابه
من جعل ما ذكر جمع صيغة ركبان لان اسم الجمع لا يجب تانيث المسند الى ضميره والجمع
صفته مختلف في جمع قوله وسارنا في الحسن من احتمال جعله من السارية على ان
يكون صفة مصدر محذوف اي خوف خوفا سار بالاهمال كذا على ما قيل
ضعيف لان صفة التقدم على المستثنى منه هذا لم يلتفت اليه قوله فتقول اري
انا منه رؤية البصر اخرى رؤية القلب جيئا او احتمالا لانه المقصود في الحصر فيعني
وهو جعل اري مجهولا اي لا اظن ونفي الظن يلزم منه نفي الرؤية البصرية والقلبية
بتعرفه والعلم قوله لما اذا منسوب الى الاتباع لكن تحقيقها المراد بالاتباع ما تحققت فيها

اعلم ان الفعل على نوعين جامد ومتصرف ان جامد هو الذي لا يجيء بجميع الامثلة المختلفة مثل نعم وبئس
وعسى وليس وحبذا ونحو ذلك من الافعال الجامدة واما الفعل المتصرف يجيء بجميع الامثلة المختلفة
منه الا ان الفعل المتصرف لا يثنى ولا يجمع تحديد

ادشر الناس وقطاع الطريق **قوله** لكان الى لا ارى جعل الواو حالية وقيل اعتراضية
وماذكره ظهر وانما قال وما ارى مقتضى السياق ان يقول وما رايت ليفيد انه ما رئى
ولا يرى قط لانه لو اتى بمثله لم يثبت الحكم منه بانه لا يرى قط فتامل **قوله** فلما وصل
النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة اى هو بصدد بيان الاقسام على طريقة
الوحدة وهو ماذكره آل علي انه بصدد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل
ذلك في قسم الاسم والله اعلم بالحكم **قوله** اى نفس ما دل بعينه الكلمة جمع بين ما دل
والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل
دون معناه **قوله** اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان عند الجمهور فيما بين القوم
والتحقيق انه يشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث والنسبة بالزمان
وهو بهذا معنى حرفي غير مستقل **قوله** ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى
حرفي اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك انها
على الثاني معنى حرفي واما على الاول معنى يتعقل
يتعقل اجمالا مفهوم من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف
الفعل على المطابقي على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما وكما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد خروج
النسبة عنه لكونها مرادة بقيد في تقسيم سوى الحدث والزمان فلما
خرج الزمان عنه لكونه زمانا مرادا بقيد الاقتران بالزمان تعين ان يكون
المراد به الحدث **قوله** فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي مع انه المتبادر عند
الاطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازي في حواشيه شرح الرسالة الشمسية

بذلك القصد

ولا التضمني لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة
الالتزامي ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم **قوله** ويقولون وضعا اسماء الافعال
لا يحتج بها مستقولة تعالى لجميع ما ليس ذلك ابن الدين بل جامع اللامين
وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على المجموع قد يكون على سبيل
انفراد كل جزء نحو جاءني الرجال اى كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال
قوله والافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل
لان الافعال الناقصة تامات في اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض
المحققين في الفوائد الضيائية **قوله** او لتعليل الفعل فان قلت المراد بالفعل
الحدث اذ لا معنى لتعليل الفعل الاصطلاحي او تحقيقه فلا يصح قوله وشيء من ذلك
لا تحقيق الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي وهو المراد بقوله وشيء من ذلك
لتعليل الفعل لتعليل مدلول الفعل لا ان الظاهر ان يقول وشيء من ذلك
لا تحقيق الا فيه بالضمير فتامل **قوله** لدلالة الاول على الاستقبال القريب مع
التاكيد صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص **قوله** لانها وضعت الخ ولان
الشيء ما لم يختص بالشيء لم يعمل فيه **قوله** وانما خص به لحوق تاء التانيث الساكنة
وبهذا صح قوله والصفات استغنت عنها الخ **قوله** ولحوق نحو تاء فعلت الاخصر
ان يقول ولحوق نحو تاء فعلت وفعلت ويستغني عنه قوله ولحوق تاء التانيث
ساكنة والاولى ان يغير نحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا والمختص
بالمتحركة لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح
قوله اى بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفه

والعجم

هذا الفن **قوله** قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان التقدم بين اجزاء الزمان
زمانية وهو التقدم الذي لا يجامع فيه المتقدم المتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان
وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول
وتحقيقه على ما في مواقع مخاطبة في ورد لزم ان يكون للزمان زمان ثمانية فيه لو كان
منشأ ذلك التباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشأه ان قبل
لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى ما دل على زمان وقع
في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة
الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك
قوله مبني على الفتح اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته باحد
حروف نايت في واحد لفظي او له **قوله** كوقوع الاسم مشتركا اي لا يخفى ان
الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف ف
المضارع فان اشتراكه الذي بسبب زيادة احد حروف نايت ذاتي فلهذا قيد
مشابهة باحد حروف نايت ولو جعل مشابهة باحد حروف نايت لو قوع عه
مشتركا مثل تعقل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب
زيادة حروف لكان اشد مشابهة **قوله** فالهمزة لم يراع في البيان ترتيب
ترتيب حروف نايت بل راعى قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدئ من
المتكلم الواحد وينتهي الى الغايب **قوله** مفردا مذكرا كان او مؤنثا فالتذكير
للتغليب **قوله** اي المتكلم المفرد يجب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون
الا واحدا سواء تكلم باضرب او نضرب وانما وصف اضرب بالمفرد بمعنى

انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه في نضرب لكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه
مع الغير وقوله وحده كان ذلك الغير او اكثر مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا
قوله غيبة اي حال كون المؤنث لا يمكن جعل غيبة مصدرا اجنبيا الا ان يجعلها
حال انسب بنظايرها ولو قال المتكلم والغايبة والغايبتين لكان احصر
واظهر **قوله** ولما كان هذا الكلام في قوة الحد دفع لما يتجه على عبارة المتن
انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد ونون
الجمع المؤنث به وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا
يعرب اذا اتصل به نون التاكيد ونون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان
فقال ثاني البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون التاكيد ونون جمع مؤنث
وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما
يعرب الا المضارع فيكون اتصال الظرف بتقييدها الاعراب فيه فيكون
الشبهة بحالها لا بحروفها اعرابه في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة
فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يعرب
مغايرة في وقت بعدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به
احدى النونين **قوله** واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون
اقتضاها العامل لا بمعنى انه يقوم المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى ما اوجب
كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى
فتحة او حذف نون اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او
حرف اقتضاه العامل **قوله** فالصحيح منه اي من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به

نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث **قوله** وهو عند النحاة احتراز عما هو عند اهل
التصريف وهو مستغن عن التعريف وانما قال حرف الآخر ولم يقل لامه ليشمل نحو
يجرّ مما اشبهه **قوله** المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد وزيد يضرب مرفوع نحو تضرب
وتضربك **قوله** متصل به نحو يضربن وما ضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير
ان لا يتصل [illegible] عليه قوله والمتصل به ذلك فتأمل **قوله** للتثنية الى آخره
الذي ذكره هو المقصود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا للتثنية والجمع المخاطب **قوله**
والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث فالجمع مطلق
في هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذلك صحح قوله فيما بعده المتصل به ذلك بالنون
وحدها اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث لا ينتقض بحكم جمع
المؤنث **قوله** والسكون في حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما قيد به الاول لان السكون
لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهنا كذا نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذا
النصب اذا وقع على المضارع ويجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك بالجزم
للساكنين نحو لم يضرب القوم **قوله** مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع
لا للاعرابية حتى يكون ما عراه المتبادر من كلام الشارح انه جعله مثالا للاعراب
قائمة بالحقه به **قوله** والمضارع المتصل به لا يخفى ان الظاهر من كلام المصنف ان قوله
والمتصل معطوف على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطف على الصحيح
المجرد لا على نحو المجرد فنبه الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المصنف
بقوله مثل يدعوان وتدعون بدل يضربان ويضربن الى آخره لكان اوضح
قوله اسقط بحرف المناسب لهما لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما

قابلتين للسقوط **قوله** والمضارع المعتل الا في المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو
ما كان آخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص
قوله عن المجرد لم يقيدوا المجرد في المضارع وقيدوه في المبتدأ حيث قالوا هو
المجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في قسم المسند اليه من المبتدأ والاسناد به الى شيء
كما في قسم المسند من المبتدأ لانه يحتاج الى التقييد في المبتدأ دون المضارع لان الاسم
يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فيوجد منه ما يجرد عن العامل وليس بمعرب بخلاف
المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه غير مرفوع **قوله**
كما هو المتبادر من عبارته المتبادر من بيانه لاقسام المضارع انه لم يجعل الرافع له التجرد وكيف
وقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان الى آخره وفي بيان المجزوم ويجزم بلم الى آخره فلما
لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم تبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد
وانما قال ويرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق
الناصب او الجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا
جازمه ففي لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه
موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم يخفى في كثير منه لو تمنع فلا يتميز به المرفوع
عند المبتدئ بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز الاقسام الثلاثة بعضها
عن بعض لا بيان العامل **قوله** وذلك مذهب الكوفيين الى آخره اذ الكسائي منهم
يجعل العامل حروف اتين **قوله** كما في زيد يضرب لا يقال صحة الوقوع موقع
الاسم مشتركة بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل
قوله ابدل الالف نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال

النون الخفيفة منقلبة في الوقف الفاً وكذا التنوين **قوله** وقال الخليل اصله
لا ان رُكّب للا ان تضرب في تقدير لا اضربك وهو ليس بكلام بخلاف لن يضرب
اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة لكن ثمه ان يجيء الفعل الا انه الحق بلا
للتصريح بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل نفي حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد فاعمل
عمل النصب ليكون في الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا اختص لن من بين
حروف النفي بتاكيد النفي **قوله** بعد حتى نحو الى ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف
التي يقدر بعدها ان شروع في الشيء قبل اوانه فان المص سيفصلها في محلها ما ذكره
مقام تفصيل المص **قوله** اذ لم يكن بمعنى الظن هذا اشعار بان العلم جاء بمعنى الظن
والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يتجه
تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان
او الظن الى غير ذلك **قوله** هي المخففة بمعنى الفصل هنا للحصر اي هي المخففة
المأخوذة من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة لا غير وبجار مقابل القوله والتي
تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة المأخوذة من المثقلة
قوله فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه كذا الداخل على الماضي ولا يبعد ان يقال
هي الناصبة الغير لخروجها عن مقتضى وضعها حتى تخف من المخففة الموجبة لحذف
ضمير الشأن وقوله ليت هذه تاكيد للحصر **قوله** على غلبة الوقوع اي كون جانب
الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر **قوله**
لا مؤبدا مطلقا كما قيل ولا مؤبدا في الدنيا كما قيل هو نحو **قوله** لكونها جوابا
وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فيه بحث لان جواب كلام القائل لا

يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز ان يكون
فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت جاء جزاؤك ان نعصم مالك
ودمك فالموجه ان يقال اذن لضعفها لا يقدر ان يعمل في الحال الذي
هو خلاف للماضي الذي هو بمعنى الاصل **قوله** واذا وقعت بعد الواو والفاء تخصيص
بان هذا الحكم في كثيرهم بالواقع بعد الفاء والواو وكانهم لم يجدوا وقوعها
بعد غيرهما من حروف العطف لا انهم وجدوها ولم يجدوها ذا وجهين
فتدبر **قوله** فالوجهان جائز ان يجعل وجهان مبتدأ لا فاعلا لان حذف الخبر
اهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف الفاعل والمسند بخلاف الاول   العامل ٣
فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره ففيها الوجهان
الالغاء والاعمال **قوله** وان كان بالنظر الى زمان المتكلم الاولى سواء كان
او ترك المستقبل فتدبر **قوله** بمعنى كي للسببية لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية
سيما وقد علم معناها قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز
عن الى بمعنى مع فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى
ولم يقل اذا كان بمعناها او بمعنى كي قلت كانه اراد انه لا يشترط في حتى
هذه ان يكون مجروره جزءا مما قبله او متصلا باخر جزء منه **قوله** فيحتمل
ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى **قوله** كما
تقول كنت سرت امس ذكر امس مع ماضي قبل المضارع لا يجعل المضارع
حكاية ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امس مع الماضي
قبله فيحتمل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة

القابلة لذلك في كلام المص تحكم **قوله** كما لو كنت في زمان الدخول حيث هذه العبارة
الى جعل حكاية بحال يعني حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المص
والظاهر ان المراد زمان بحال المحكي به حيث انه قال بان تبرزه في لفظ السامع
في معرض الحال **قوله** لانها علم الاستقبال فيها لانها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى
ما قبله وهو لا ينافي الحال الا ان يقال ينافي افادة الحال فلا يصح ذكره في
مقام افادته **قوله** كما توهمه بعضهم وجه التوهم انهم يقولون انها حرف ابتداء ويريدون
لزوم المبتدا بعدها **قوله** لتحصيل الاتصال المعنوي فلا تخالف حتى وضعها بالكلية
لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا او معنى عاطفة كانت
او جارة **قوله** مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الا ان تجعل مثال الحال تحقيقا
او حكاية ولهذا اكتفى المص به فجعله مثالا للحال تحقيقا يخالف قال التحقيق
قوله وامتنع نظرا الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان
سيري لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان
يكون في تقدير كان سيري وقعا وان يكون في تقدير كان سيري متيقنا الى
غير ذلك مما لم يتحقق خبر كان يصلح للسببية فجعل امتناع الرفع مجردا انتفاء الشرط
الاول لا انتفاء شرط صحة التامل **قوله** فيبقى ان انقضى بلا خبر لا يخفى ان الخبر
في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا بحتى فلذلك
ان تقدره بقرينة صحة توقف حتى ادخلها بالرفع على تقديره **قوله** فقولهم انهم
عطف بتقدير جاز لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر الى سابقه لان قوله سرت حتى
ادخلها عطف من غير تقدير الا انه دعاه اليه ما ذكروا انه اذا عطف على شيء

وسبقه قيد يشارك للمعطوف المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة وما
اذا عطف على الحقيقة قيد فالشركة محتملة **قوله** اي ما كان يحقه انه تعذيبهم
الاولى ما كان فعل انه تعذيبهم فتامل **قوله** والفاء التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان فيقدر ان جعل الجزاء الفاء جملة محذوفة المبتدا ولا ضرورة داعية
اليه مع ذلك لا وجه للفاء في قوله فيقدر ان والاولى ان تقدير الكلام والفاء
ناصبة بشرطين **قوله** احدهما السببية اي قصد السببية وقد نبه الشارح **قوله** من النفي
المستدعي جوابا وصف النفي بما يكشف عن كونه في معنى الانشاء فقد سبق منه موافقا
لما اشتهر ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط
من جملة الانشائية لان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة للاتفاق خبرا وانشاء
وهذا يدل على ان الفاء هنا بعيد عن العطف بتقديم الانشاء المستدعي للجواب
فان الجواب لا يعطف فيهما تناف ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد
السببية في زرني فاكرمك لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه العطف (القصد)
الا ان يقال يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه **قوله** والحق بالحجاز فاستريحا جعله لضرورة الشعر ومبنى ذلك
توجيه العطف بتاويل ما قبله بقولنا ليستمع مني ترك منزلي ولحاقي بالحجاز
فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل ما ترك والحق
في معنى الامر اي لاترك ولالحق فاستريحا **قوله** والتي ينتصب الجواب النفي
هنا بتقدير مطلق الفاء ولم يقدر المبتدا ولقد حسن **قوله** اي بشرط
ان يكون بمعنى الى ان الى لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب بعدها

بتقدير ان شرطا ان يكون في التركيب معنى الا فيقدر ان لم يتم اللفظ الدال على
معنى الا ان قوله اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو
اعجبني ان تضرب زيدا فتشتم فانه صح لا يقدر ان يجوز عطف على مدخول ان ونصب
بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل باعجبني انك تسافر وتعلم فانه يجب
فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه
في اعجبني ان تضرب زيدا فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل اولا وبل
بالاسم متاول في العطف قوله ويرد عليه انه كان المناسب ذكر ما جاز بين
ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما اعتبار بعض منه
بعض من الشرط الا ان لي اشتراك يجمع فيه فعدلوا الخصوصيات بشرط البضبط
فصل بعضها بشرائطها ثم انه عدد المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم
احتياجها الى التفصيل قوله وبعد العاطفة اي بعد العاطفة مطلقا اذا قدر ان
بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها بشرط
مخصوص كما فصل في حتى ونحوها هو المتبادر من قوله والعاطفة لان عنده
الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتامل
قوله وتجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي فان في
اللام لا نهاية نكرة قابلة للاضافة ولم يضف الى النهي علم التفسير بها فلا تقبل الاضافة
وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا نافية فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير
الظرف بالنكرة فالاولى في المشهور ان يكون تقديره ولا مستعملة في النهي بجعل
قوله في النهي حالا الا انه اقرب بالمعنى تقدير المعرفة وما فعله ارجح لان رعاية جانب

المعنى اعم من رعاية جانب اللفظ قوله احترز به عما استعمل في معنى النفي وعما
لم يستعمل في شيء نحو الا ثم قوله وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي تجزم
بالاصالة فعلا واحدا والا فقد يتعدد بجزمه بالعطف فتقول لا تضرب
وتقتل قوله وكلم المجازات اي بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازات
والمجزوم بها فعلا اي قد يكون كذلك كما ستعرف قوله وهي تدخل فيما
يجزم المضارع مطلقا سواء كان معها نحو قوله تعالى لما يذوقوا او بدونه قوله
مع كيفما واذا في الشعر شاذ واذ ان اذكر بانه من كلم المجازات كالجزم بها
شاذ قوله ويختص لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك من تاكيد
لم بما الثانية فيكون تركيب لما من كلمة لم وما قوله وكان ذلك لكونها
فاصلة قوية بين العامل ومعموله فيه بحث الا ان في ان لم اضرب ليس عاملا
في اضرب لانه مدخول لم ومعموله وانما مدخول ان لم اضرب قوله ولا النهي لا يصح
اضافة العلم وكانه نكرها او جعل النهي من نوع صفة لكلمة لا بمعنى لا
الناهية قوله لسببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء
سببا لا بمعنى جعله سببا فلا يتعين الى تغيير الكلام بافادة سببية الاول
وسببية الثاني فكان المصدر اذ بجعله سببا في نظر المتكلم وذلك ليس
الا بالافادة فكانه اراد لافادة سببية الاول وكان الشارح نفسا
اراد هذا المعنى الا انه بعد تحقق التشفيع قوله من حيث انه يبتنى على الاول
ابتناء الجزاء على الفعل اي فيبنى كذلك وذلك اذا كان الاول سببا
لما لو كان جزاء ولما هو غير سببية فليس الامر كذلك والاظهر ان يراد

اي يسمى الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم **قوله** لتحقق تاثير حرف الشرط فيه تقلب اي تحقق التاثير معنى وان لم يتحقق لفظا اتفاقا في ان ضربت ضربت فقط وما في ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم الآبي عن ان يعرب لم وسبقه معا لا ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا في الطلب وتجويز فيه التنازع **قوله** وان كان مضارعا مثبتا يعني ان تقييد بغير المجزوم بلم لان الامر نحو ان يكرم زيد فليكرمك لانه يلزم منه الغاء بلعدم تاثير حرف الشرط فيه يعني لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والتمني فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير له فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما يجيء **قوله** او بلن حيث قال يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى لانه صار مستقبلا بلن والاولى اصل ايضا بلم توهم انه يجزم لان النصب بلن متعين لعمل به وسبقه كما مر **قوله** او استفهام نحو ان لم تضربك زيد فهل تضربه او مضارع منفي بما نحو ان لم تضربك فما تضربه ووجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب بالمستقبل والمنفي بما يكون للحال فيمتنع انقلاب **قوله** موضع الفاء ونبه على ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل وقيل يعني باذا مع الجملة الاسمية معه انه اخصر **قوله** لاختصاصها بها اي بالجملة الاسمية فالضمير يرجع اليها تخصه اسمية بجملة فتدبر **قوله** وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة قال انها كانت مقدرة الى عبارته مشعر بانه جعل مقدرة في قول المص وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية ويصح له معنا ان يجعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة مقدرة خبرا

لانها

لانها كانت ولا ضرورة تدعو اليه والاوجه ان مقدرة وقوع خبر لان **قوله** اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء تحته معاني الخ لا حاجة في تقدير ان الى اشتراط الفصاحة بل يكفي قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا او ادعاء لكنه فتدبر **قوله** فانهم يطلقون مثله الماضي الخ اقول الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الصيغة فقول شارح الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة **قوله** وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر الخ الامر المعروف بالصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يدفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة الامر كما قال ابن الامر والاوجه ان يقال الامر في السنة بالعرف بين يشمل الامر الاتم وهو الاصطلاح المشهور فيما بين النحاة بين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة **قوله** صيغة يطلب بها شامل الخ قوله يطلب بها فيخرج النهي وكذا الاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام وادات الاستفهام وفي النهي لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل ولم يبطل اسماء الافعال لم التعريف حتى يحتاج انه فيخرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل الخ يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل خرج زيد

عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب احترازٌ عن مثل قوله نعم فلعمري حوا عن مثل صه فقد عرفت
ما فيه والحق انه ليس منه تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية
اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف بمضارع **قوله**
وفي الصورة حكم المجزوم اي حكم آخر المجزوم والاولى ان حكمه حكم المجزوم **قوله** في اسكان
الصحيح الى خفاء في ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الاخر واما سقوط
النون فليس حكم الاخر فان النون ليس اخر الامر الا ان يقال لشدة الامتزاج
بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فتنزل النون
منزلة الاخر **قوله** فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة الخ يعني ثم بعد كون
آخره في حكم المجزوم ان كان الخ ولهذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم يبين
عمل الاخر فقوله اسكن الخ آخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس
فيما في آخره نون او حرف علة اسكان الاخر بل حذفه فينبغي ان يقول اسكن
آخره او حذف **قوله** ولم يرد بالرباعي ههنا ما في علم النحو وما في علم الصرف فهو ما
كان بحروف الاصول فيه اربعة وفي قوله المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يخص
المزيد منه وقوله وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل
الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد
حرف مضارعه ساكن وكذا قوله ههنا يعني في مضارع رباعي بعد حرف مضارعه
ساكن **قوله** دفعا للالتباس يعني فتح الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس
بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل في افعل الخ
سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعين

الضمة فلما تعين للمتكلم في ابطال فتح الهمزة وكسرها علم انه لا يخالف احد بانه لم
يفتح ولم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل في افعل افعل بفتح الهمزة
التبس بمضارع المتكلم المعروف في حال الوقف واذا قيل افعل بكسر الهمزة لزم
الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل **قوله** فيما سوى ساكن بعده ضمة ليس كسر
الهمزة فيما سواه اي ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر مضارع بعد ساكن منه بعد حرف
المضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر من مضارع بعد حرف المضارعة فيه
ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اي في وقت سوى وقت
يكون بعد الساكنة ضمة **قوله** مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب
مثال لما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة **قوله** او على حذف مضاف
اي فاعل فعله الخ لا يخفى ان الاضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى
ملابسة فتقدير الفعل لم يرد في الكلام الا تقديرا وعلم مما ذكرنا ان اضافة
الفعل ايضا الى ما الذي ملابسة لم يشبه له **قوله** ولا يبعد ان يراد بالموصول
الفعل الذي لم يذكر فاعله الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول
فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة الكل تعد
قوله ولم يذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق في تعريف مفعول ما لم
يسم فاعله وكانه يقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف
الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه **قوله** ويضم الثالث اي قوله خوف
اللبس لا حاجة اليه ان يقول فان كان ما بعده مكسورا ما قبل آخره وضم كل متحرك قبله
خوف اللبس مغني عنه قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والماضي معه

الفا يحم

لئلا يلتبس في التزوج بالرفع في تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفي وحده وقفا
ولا ولى ترك التعليل بغير قوله خوف اللبس **قوله** هذا العلة لقوله وبضم
الثالث والثاني ويمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفي في ضرب
بكسر ما قبل الآخر لتوهم ان صيغة معلوم من باب علم والتبس فيما باب علم بالاجوبة
فالاولى ان يقول الفصل فانه كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم اوله مطلقا
والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء بخوف اللبس اي ما يكون عينه
فقط معتلا ويمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه وعين الضعيف لا يعتل
وهذا اصوب لانه يندفع به الاصوب **قوله** وانما خص معتل العين بالذكر
لمزيد غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكره وبتبعية ذكر المعتل العين
في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وجوابه من
الناسخ وصوابه وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في ما
ذكر وبتبعية ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر **قوله** المتعدي وغير
المتعدي هذا ان تقسيم الفعل الى قسمين فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه
وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على
متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز
حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول جزء
من معنى الفعل وما سوى المصدر مما شبهه فنقول المصدر المتعدي ما يشتق منه
الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق ه
او يتوقف فهم ما يشتق منه عليه وكانه لذلك قال المتعدي من الفعل **قوله**

فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل قد دل عبارته بما هذه العبارة
ان التعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال
فادرج في التعريف اسم مفعول الا ان يقال التعلق من الجانبين فكما ان الفعل
متعلق بالمفعول والفعل ايضا متعلق به فاوضح بيان تعلق الفعل من
المتعلق الذي هو المفعول **قوله** وهيئة الفاعل والمفعول يريد به معنى الحال
قوله وهيئته قد تحقق ان المفعول الذي يبين بحال هيئته اعم من المفعول به
فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي له تعلق
بهيئة الفاعل والمفعول **قوله** وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي ايضا يصير
علة لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبناء التعليل نحو تمزق **قوله** او بالالف الملفا
نحو ماشيته وسين الاستفعال نحو استخرجته هذان غير مشهورين في باب
التعدية وانما المشهور في الكتب هو الثلثة الاخر وكانهما لا يعدان من
الحروف ولا يتغيران في معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل يحدثان في
الكلمة معنى هو مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلثة الاخر فان ماشيته معناه
صاحبته في المشي فلم يتغير فيه معنى المشي بحيث يطلب مفعولا بل حدث في الكلمة
معنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول واستخرجته معناه صيرته
خارجا فاحدث السين معنى التصيير المستقل في التعدية مع بقاء معنى الخروج
على حاله فتامل **قوله** تابعها غير الاول كما عطي وهي سماعية كثيرة
جمعها او يحون ضبطها وعمل رسالة يستمتع بها الطالبون **قوله** كالمفعول
باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه الى عدم جواز كونه مع الفاعل غير ين

لشيء واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك قوله والثاني والثالث من مفعوليها
من بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها قوله كمفعولي علمت في
وجوب ذكر احدهما عند الآخر والحق وجه تخصيص بيان النص به بل جميعا فعلها
في خصائص افعال باب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام
والنفي تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم او اعمرو قائم وايضا يكون مفعولها الثاني
مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا اعلمتني قاعدا قوله كانه اراد
بالشك الظن اي هذا من خلط اللغة باصطلاح المعتزلين ولا فهي اللغة
الشك خلاف اليقين على ما في القاموس قوله تساوي الطرفين اي وقوع
الخبر وعدم وقوعه قوله لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار
بها نائبة عنه لا الظاهر ان المراد لبيان ما هي اي الجملة المذكورة عنه اي
عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثلا عبارة عن معلوم
يقيني هكذا هذا الكلام سواء كان بمعنى ذكره الشارح او بمعنى
ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة
ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يفيد مع دخولها عليها فائدة
تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه ان
يقال معنى الكلام لبيان ما هي اي الافعال عنه اي عبارة عنه المقصود من ذلك
التنبيه على انها ليست من نواسخ الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهي
مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم قوله
فينصب الجزئين على انهما مفعول لها الظاهر مفعولا لها وكانه اراد

ان كلا منهما مفعول لها قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احد ذكر الآخر
اي هذا هو الشائع بخلافه قليل على ما فصله الشارح قوله هذا يقتضي ان
لا يصح علمت ضرب زيد اقائما وعلمت كل رجل وضع على يحيى المثالين
ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا الا انه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر
الآخر او ما ينوب منابه قوله لا تخلن في نسخة لا تخلنا جازعين على
غرائك الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم
يضرنا هذا وفي العباب اي لا تخلنا اذلاء على غرائك الملك بنا
والجملة جعل الغواء بمعنى اللغواء ونحن لم نجده في اللغة قوله فلا تقول علمت
فقط لعدم الفائدة هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين نسيا لعدم
توقف فائدتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات فائدة اي كان
يقول فلان يعطي كثيرا ويعلم قليلا اي يقع بالعلم عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا
او يقول لا يعلم زيدا الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات ويقول ما ظننت
اليوم وما علمت اليوم قوله لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ
وخبرا او مفعولين لها الظاهر الواو ثم لا نظير جائزة في حذف الجزئين وكذا لا
فائدة في تقييد الكلام بالتام وكلامية غير معتبرة في تقدير الاول لانه كلام
على تقدير مفعوليهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف الظ
كلام النص قوله فلهذا قيد جوازه المبني للمجهول ولا الامر به في صورة التقدم فانه
لا يجوز فيه ابطال العمل قوله بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة نحو علمت
غلام من انت فيه بحث لان علمت وقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان

المضاف الى ما فيه الاستفهام ووقوع الجار الداخل عليه مخرجا له عنه منزلة اجـ
ـزاء بحيث سرى الاستفهام في المضاف ووقوع مجرد ضمير معتبرا قبلها ولذا جاز
تقديمها على كلمة تضمنت الاستفهام **قوله** والفرق بين الالغاء والتعليق من
وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب فيه بحث لانه
لو كان الالغاء جائزا لكان في قوله ومنها جواز الالغاء مستدركا ولما
صح ما تقدم من ان الالغاء واجب في الصورة المفصلة وغاية ما يمكن ان
يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين خصوصيتي
الالغاء والتعليق في هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق
واجب ولذا لم يقيد بالجواز على سياق الكلام وفيه بحث بقيد الوجوب فتدبر
قوله ولقد ازرى بالمرء درية اي بعرض نفسه خلقه هي عدو في الرماح ولكو ن
ن بمعنى العلم ساغ فيكون درية مفعوله الثاني وعلى ما ذكره
هي حال **قوله** وبعض افعال القلوب مما عد احسن لا يصح الاستثناء
منه بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل ثم
انه لا فائدة في هذا البيان لكمال ظهوره من بيان معنى **قوله** وهي ما
العلم والظن فالمراد بالمعاني ما فوق الواحد **قوله** وانما قيد بذلك
لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض ولئلا يقال لا وجه لتخصيص بيان هذا
البعض من المعاني الاخر فان لكل منها معان اخر **قوله** وجبت
بمعنى حرست احب وعولوني في شعره شعرة كذا في العباب **قوله** فطنين حرت
اي بهم فطنين بمعنى المفعول **قوله** انما سميت ناقصة لانها لا تتم

بمرفوعها

بمرفوعها كان افعال الغير التامة وقيل النقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث
الداخل في التامة دونها وفيه نظر لانها لا تكون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان
مدلولها عن غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت بها النقصان عدودها
بالنسبة الى الافعال التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه **قوله** هو تقرير الفاعل علم ان
مدلول كان نسبة الصفة الى الفاعل الى فاعله والزمان والنسبة هي ثبوت
الصفة الفاعل وفرق بينها وبين التقرير الذي هو صفة للمتكلم ان كان مصدرا
مبنيا للفاعل كما هو لفظ وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا
للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل مسامحة لا يليق بمقام التعريف
قوله فكل من الصفة والتقرير عمدة لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما
ن لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان
موجب كونه عمدة امرا آخر لابد من بيانه حتى نتكلم عليه على ان كون كل من
الصفة والتقرير عمدة في التامة ممنوع فوجه بقوله ما وضع لتقرير الفاعل بهذا
المعنى الا ان يقال المراد بكون العمدة فيما وضع له التقرير الفاعل على صفة
فقط فيتجه ان العبارة لا تساعده **قوله** ولو جعل الموضوع له الى اشارة الى
تصحيح الحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بعوى
وروح ما زاد على التقرير من معناها وكونها قيودا له ولا يخفى انه مع ذلك
ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على ان جعل الزمان
خارجا عن هذه الافعال داخلا في الافعال التامة تكلف وتحكم **قوله**
ولا يبعد ان يجعل اللام الذي جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الافادة

لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه ولا وجه عندي لان المراد بالتقرير
ما اشتهر فيما بين فائدة التاكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل
على صفته وتاكيد نسبة الصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفيتها من الزمان
وغيره واللازم دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة بها فيتاكد النسبة
المدلولة للجمل بدخولها عليه ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته
ان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لا بد من حمل قوله ما
وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل **قوله** لا تحتاج الى قيد زائد كانه
اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك
ذكره لتبادره من العبارة **قوله** وقد يتضمن كثيرا التضمين ملاحظة معنى فعل
لمعنى فعل مع ملاحظة معناه وجعله علامة لهذه الملاحظة ولا يراد بعض تمام
التعبير طريقان جعل الاصل ثابتا والمضمن حالا كقولك في تفسير حرم التسعة
بهذا اعتبره فيتم بهذا امارة عشرة وثانيهما عكس هذا كما ذكر الشارح في قوله انما
وكانما حالا لان الاصل فعلان كما توهمه العبارة **قوله** وجاءت بمعنى كانت في
الفصل بمعنى صارت **قوله** من الغزارة وهو العظمة بمعنى التركيب حديث من بحور
بين رسول علي رضي الله عنه ابن عباس اليهم لما جاءت عقلنا جاجتك
اي لم تجدنا غافلين كما زعمتنا **قوله** ارهف شفرته بالفتح السكين العظيم
على ما في القاموس **قوله** لا تجاوز جاء وقعد الحد وبهذا اجاز الفصل التبريزي
كسبيين اللذين جمعا فيهما لكنه قال في بعض تصانيفه الحق في جاء
الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين وقيل في ضبط موضع استعمال قعد ان يكون

الخبر كانه لغوا **قوله** على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر كانه احتراز بتقييد الجملة
الاسمية عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدأ
والفاعل **قوله** اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناه كما يعطي الخبر حكم معناه يعطي
الاسم ايضا فصار زيد غنيا بجعل الغنى منتقلا اليه بجعل زيد مستقلا **قوله** ثبوتا
ماضيا الا وان جعلها ظرفا مفعولا فيه اي في زمان ماض وتنكيره لبيان انه ليس
لزمان معين من ازمنة الماضي **قوله** تهاء جمع التيه بمفازة التي لا يهتدى فيها
من التيه بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالي يصف المطي بسرعة سيرها فانها
بمنزلة قطا تركت حوضا صارت فراخا تحكي سرعتها الى فراخها كالقطا التي جعا
قوله فانها تبيض بها الحمس فراخا قبل كونها حوضا ولو كان بمعناه يفيد عدم الغنى
كذا في العباب **قوله** هذا ايضا عطف الحد ثمانية ذكره مع كونها غير خارجة
ما هو بمعنى صار ومقابلها لانه يختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير
ضمير الشان بعد فاعلها فخرج بما هو الحق عنده ولا اظهر انه عطف على كونها ناقصة
فالاولى بيان انها باعتبار معناها والثاني بيان انها باعتبار عدم ظهور عملها
في جملة بعدها بالاتفاق فدل انه يختلف في كونها ناقصة وتامة ولا يجمع بها كونها
تامة وزائدة بجمع عدم ظهور العمل في جملة بعدها **قوله** وكقوله تعالى كن فيكون
اي الاظهر ان قوله كن في موضع الايجاد بمعنى ثبت وفي موضع جعل شيء موصوفا
بمعنى كن كذا بل يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا
بمعنى كن موجودا **قوله** ويكون زائدة عنده تخصيصه بلفظ كان يخالف ما سبق
فانها تامة بجميع تصاريفها **قوله** فيالك من نعمى تحولن بوسا استغاثة

من أن يحول النفي المتم وهو النعمة وضمير يحول لبينهما الإرادة المتعددة بالمقدر
أو الجعل أبو سعادة غير صحيح ولو كان أحد المتعدد كخبر **قوله** قيل سمي اسمها فاعلا
فقد فات هذا الفاعل بهذا التنبيه في محله وهو قوله ما وضع لخبر الفاعل على صفة ولكن
إن هذا التنبيه ليس في مرتبة الاختصاص الملاق ببعض الأفعال ونحن نقول إنه
في هذا الكلام يحتج الخبر مع الفاعل على أن الاصطلاح على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح
على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح منه يسمى الاسم فيه فاعلا يسمى باسم المفعول
بل الاسم يسمى فاعلا وشاكلا أنه يسمى الخبر مفعولا وخبرا **قوله** معلوم عقلا جعله خاليا
عن الوضع مع أنه ظاهر عبارة النص مما لا مقتضي له **قوله** أو تقدير كقوله نعم ولا
للتتميم فقال ولم نجد النفي ولم نقل وغيرها كلمة النفي **قوله** وتقدير الزمان
قبل المعاد كثير جعل تقدير القرآن هنا نوع تقدير في المعاد ولكنه مندرج عنه
لأن زمانا في ما دام جار على ما في تقدير الزمان معه حتى يمتنع كون الزمان معه وتسمية الأدام
بهذه المشابهة في شيء من المعاد **قوله** احتاج إلى كلام سوى ما دخل عليه لأنه مشترك
بينه وبين سائر الأفعال الناقصة وقد ثبت بقوله لأنه يجري على أنه لا بد لهذه الكلام
من الاشتمال على ما نصب بالظرف ويجوز تقديم أخبارها كلها إذا كان الاسم لم
أن يقول بدونه كما في خبر المبتدأ وح لا إشكال عليه ما أورده الشارح أيضا **قوله**
فإن زيد يجوز التقديم إلخ ويمكن أن يختار هذا الشيخ وزاد أنه يجوز تقديم أخبارها
على أسمائها بمعنى أنها لا تمتنع منه هذا التقديم والموانع العارضة قد علم فكرها
فلا حاجة إلى التعرض لها هنا **قوله** نحو كم كان مالك ظاهر أن هذا مثل لما
هو فيه إذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم هذا المثال داخل في تقديمه

الخبر على مجرد الاسم هذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا يتجه على قوله
فيم يجوز **قوله** وهي ما بين الأفعال الناقصة الأنسب بسياق الكلام أي هي أي هذه
إلى الأخبار إلا أنه صرح إلى الأفعال لانحطاط قوله وهي منه كان إلى آخره هو خلافه
ذلك **قوله** وبهذا اندفع ما قيل كان وجه اندفاع أن المراد بالخلاف عدم اجتماع
المخالفين وما جرى مخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين هنا نحو من ريحانين
دل عليه قوله بأن يكون هذا الخلاف وقع لما حرامه جانبه لأنه جانب الجمهور
كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف
في الخلاف فإنه مخالفة الإجماع وعدم ضعف جانب الاختلاف لأنه ليس فيه خلاف
ما تقرر ويمكن وجهان في أن التمييز ليس عنه في الأفعال الحنفية أحدهما أن المراد بالمختلف
فيما اختلف فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل النص اختلاف النحاة
ليس منه قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف بينهم بجعله في مخالفة ابن كيسان
فإنه للنحاة في اللغة وثانيهما أنه لم يتعاين للمخالفين عند النص في ليس جمع خلاف الأ
فعال الحنفية **قوله** ما وضع في فعل أشار إلى التعريف لفعل المقاربة إذ التعريف
للماهية دون الأفراد فقوله أفعال المقاربة تعبير هذا باب أفعال المقاربة وما وضع
خبر لعائده إلى أفعال المقاربة التي هي ما وضع **قوله** عسى للطمع والإشفاق في جميع تعريف
أفعال المقاربة على الإشفاق فينبغي أن يقول رجاء وإشفاقا لأن عسى
الإشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء إلا أنا نقول فيه تجنيس مراد وكيف لا
وأفعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها **قوله** لتضمنه
إنشاء الطمع والرجاء والإشفاق **قوله** والإنشاءات في الأغلب من معاني

متغايرين بجهة

باب افعال المقاربة

الحروف تماثل في الاغلب لان امثال اضرب اشياء لكنها مع كثرتها مغلوبة
للحروف الثلاثية قوله بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو زيد غضبا جاء في كلامهم من
قولهم عسيت صائما ويرجح تأويل الخبر باسم الفاعل قوله وان لم يبق على المفعولية
في صورة الانشاء الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويؤيده
ايضا نحو عسيت صائما والاولى ان يحمله على وجه قريب يرده نحو عسيت
صائما قوله وفي نحو يجب يعود ولد زيد ولا يمتنع تقديم الخبر الملتبس بالاسم عليه لخبر
كما في زيد قام لان كون عسى طالب الاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون
زيد بعده فلا يلتبس بالفاعل الخالي في زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على
ثبوت عسى ان يخرج الزيدان او زيد يخرجان انه لو كان كذلك ينبغي ان يجوز
عسى يخرج زيد بحذف ان فتأمل قوله واما وجه ان يجعل الخ يتوقف صحة
هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان ولو كان
الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب البصريين في اختيار
اعمال الثاني قوله وقد يحذف ان عنه الفعل الخ فالاولى ان يقول الحق ان يقول
عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان نحو عسى ان يخرج زيد قوله لعدم مشابهة فلك
الوجه او اصح على تقدير ان يكون زيد مرفوعا على يخرج اما لو كان اسم عسى وان
يخرج خبره فيكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت
في الاستعمال الاول قوله فيتخرج نحوه ونحو الخبر لعمله بالتزام الخ الا اخبر بذلك
في قوله نحو وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
قوله ان عصيا صح لجني وحب وانقطع قوله اي كسائر الافعال التي يكون في

الافعال قوله فغيره اي غير لم اكد وجعل لم اجل قوله وقال عسية على وزن
ظننته الاسماء العربية وفي كثير من النسخ عسية بزيادة نون بجعله من ولم يجيء
من الاسماء العربية قوله وفي المستقبل الاول وفي المضارع وكانه في الحال اقتصر
على الماضي والمستقبل قوله وقد عرفت وجه التمسك الخ لا يخفى على احد ان نحو
كادوا يفعلون لنفي القرب فكان وجه قول من قال انه في الماضي للاثبات
انما ينفي به القرب في الماضي اذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال
ما كان زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عنه القول في وجه التمسك
تام والجواب عنه ضعيف قوله وفي الدعوى الثانية الخ لا نقول لم يكد ماض يجب
ان يكون للاثبات لانا نقول بجعله ذا استقبالا وكان من خطاء ذي الرمة
رأى انه ماض وكانه غيره ذو الرمة الا بغفلته عن تغييرها اذ وهذا الباب
اعتراض المعاصرين قوله وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين
لجواز ذلك وما لم يثبت دعواه الاولى وفيه انه ما سبق اعلى انه جعل قوله
دليل كونه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كسائر الافعال دعوى [illegible] وجعل
التمسك نشرا مرتبا وقد قدح في التمسك الاول فلا فائدة لهذا الكلام الا
الا انه وفي قوله لا يثبت مدعاه لجواز ذلك وما لم يثبت مواخذة بحسب
اللفظ فيتفطن قوله وهي فعل غير [illegible] وكاد في الاستعمال الاول [illegible] ويجعله
انه يجعل ان الاصل فيه استعمال الخبر جملة وكذا الاصل استعماله بدون ان
وهذا تناقض قوله وجه بالنظر الى الخبر انما ورده يعني بمنزلة ذكر الفعل في
المفردات للتنبيه على حال المفرد [illegible] الجمع [illegible] فيكون بمنزلة

به الفعل

ذكرنا ويكون النكتة فيه بعينه ما ذكرنا لكن الكلام في انه اقرب ولك ان تقول جمع
مع عدم كونه الا نوعا من اشارة الى ان فعل التعجب في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء
التعجب سواء كان هذين او غيرهما الا انه لم يوجد الا هذان **قوله** وتثنيته بالنظر
الى نوعي صيغته وللتنبيه على ان الموجود من هذا المفهوم العام ليس الا النوعين
قوله في ضمن التثنية والجمع ايضا كما هو مفهوم من التصريح بعدد **قوله** ولا اشل عشرة الشلل
اليبس في اليد وذهابها يقال شلت وشللت معروفا وجهه الافطر والاجذر
الاصابع وهذا التعجب من حسن الرعي **قوله** فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس الخ
يمكن ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل ووقع له
انه من شاعر والاشل عشرة كذلك **قوله** ولان فعل التعجب وما وضع لا وجه
هو الاولى لان تعريف الشيء بيان الحكم عليه لا الحكم على التعريف **قوله** ما اشهى
الطعام في القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه **قوله** ما امقت الكذب في
القاموس مقته ابغضه **قوله** وانما قيدنا التقديم والتأخير بالالحاق خير من التقييد
لانه يستقل بمعرفة حال الصفتين منه غير حاجة الى تذكر التقديمات الجائزة
في غيرها والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من
التقديم والتأخير من خواصه وان كان معه مانع اخر **قوله** وجب الجر الخ
على الفصل اي تشابه الجواب في ليس بالمسك وبماء البارد والكحيل به بعده
المراد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن عليها ولا يؤخر ما بعدها
منع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع اخر من تقديم احسن
على كلمة ما فتفطن **قوله** من باب شر اهر ذا ناب عنه من جعل المعنى

زر عظيم الهر ذا ناب لا شر حقير فالمعنى شيء عظيم احسن زيدا الا امر جليل وانما
من جعل المعنى شر اهر ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله
لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شيء الا شيء فيلزم استثناء الشيء من نفسه
ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة لعمومه فان المعنى **قوله** كل شيء احسن زيدا
وحسنه مناسب لمقام التعجب جدا **قوله** قال الشارح الرضي الخ وتمام المنقوف اليه الكفش
لانه لم يكن في احسن فعل التعجب بل يكون التعجب منه فحينئذ لا يتم القول بكونه
فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه **قوله** وبني مجرور صورة مجرور عنه به لان الباء
زائدة كالعدم فمع ذكره كانه لم يذكره **قوله** او لانه للزومه كالجزء من الفاعل
قوله مفعول عند الاخفش ويؤيده جواز حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر **قوله** وقال
الزجاج وتبعه الزمخشري الخ ويمكن ان يقال الخطاب للحسن والباء سببية اي
صر ذا حسن بسبب زيد **قوله** بهذا اللقب اراد باللقب المعنى اللغوي لا العلم المخصوص كما
هو المتبادر في اطلاق النحوي والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضعت
لانشاء مدح وذم كما هو في نظائره ولا داعي الى زيادة المشتهر بهذا اللقب
في هذا المقام خاصة **قوله** او تمييزا نكرة منصوبة وصف المنصوبة بالمجردة الصحيح
اذ التمييز اما منصوب او مجرور وهنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الخ الذي يجر
بمن كما في قاتله الله من شاعر وذلك ان زيدا منصوبة الحال فاحترز به عن
المجرور بمن لا بمن نكرة ويجيء في التفصيل التوضيح فتمم وتأمل في التفصيل
رد المذهب الى نحو سيبويه **قوله** لقيام تعريف العهد اي العهد الذهني
ليبايع ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني

لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما
بل الظاهر انه قد جعل زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم
ازالة فالحاجة في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل
وصار الخبر مرتبطا بالمبتداء بنفس الاخبار ولولا ان المخصوص قد تقدم على الجملة
لكان الثاني جملة عطف بيان وهذا هو الراجح لكونه متقدما الا انه لا يحسن
تقديم التفسير على الابهام **قوله** اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل
اياه بمعنى الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا لفظا او ان يكون مفعولا
وظني ان الملتبس بالفاعل على تعيين الفاعل على كما اذا التبس فاعل
الفعل بالمفعول بتعيين التقدم للفاعل **قوله** حقيقة او تاويلا لا يخص
التعميم بالمطابقة في الجنس بل يجري في المطابقة في غيره ايضا فالانسب
تاخيره **قوله** من حب الشي او حب اليه بزان فحب نعتا من حب بفتح
الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ
اصله حبب على وزن حسن وفي الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس
حب بالضم بمعنى الحب وذا فاعله اي هو حبيب **قوله** والعامل في التمييز
او الحال ما في حبذا من الفعلية الاولى من الفعل لان العامل هو حب
لانه فعل على هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا والظاهر ان العامل
في التمييز عن الذات المذكورة المبهم كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا او الضمير
المبهم كما في ربه رجلا **قوله** فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص
فيه مصادرة لان المدعى ان ذا ذو الحال لا زيد وهو حينئذ ان الراكب

بنفسه سح

حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص
كما في بعض النسخ **قوله** اي بريها بالضم مصدر رحب على وزن كرم وعلم ومعناه
الاتساع كذا في القاموس **قوله** في عدو حمامة ورود في البحر مساح ولذا لم يجمع
والقسم معهما كما جمع بعض الياءات فرقا بين المعدود مساحة والمعدود
حقيقة والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين من عدم جمعهما مع و والقسم للتصريح
بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل يحتمل ان رب مضمرة بعدهما ايضا والتصريح
بدون عنده الاحرف الثلثة في الشعر خاصة الا شاذا **قوله** كثيرا ما يطلقون الغاية
اي فيه انه لم يلزم التخصيص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض
والاصح قال القدس سره ولي النهار الى آخره والاحسن ان يراد بالغاية النهاية
اي لا ابتداء له نهاية ولا يجعل في ابتداء لا نهاية له كالامور الابدية وما يعتبر الغاية
بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة
المسافة حقيقية او تنزيلية **قوله** وعلامته صحة وضع الموصول موضعه لا يقال
الاصح وضع الموصول موضع من في قد كان من مطر اي شيء من المطر لانه جعلها
بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ولزم جعل المعرف ذي صلة لانا نقول
المراد وضع الموصول موضعه مع ما يقتضيات الموصول **قوله** او هو مردود على الحال
والمراد بكونه في الكلام غير موجب كونه في الحال او في الاصل **قوله** فهي بهذا
المعنى مقابلة ملغاة اي في الجملة فان من اما للابتداء من المكان او للابتداء من
الزمان او لما قد يكون للانتهاء في غيرهما **قوله** فلا يقال احسنت اليه كما يقال
ابتدء منه وليس اختصاصه بالذي في مجرد كونه بمعنى الى **قوله** والا لم ففي موضع

النحل الجذع الساق **قوله** والمصاحبة قد تتفق في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى
مع وتارة بالمصاحبة **قوله** والالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون
اشتراء الفرس في مكان بعيد من السرج والصاحب السرج الفرس في الاشتراء
قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة المصنف من ان
تعدية اللازم بحرف الجر في الكل اي في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص بالباء **قوله**
وفي غيره اي غير الخبر الواقع الى هذا يدل على ان ما يذكره من غير التقييد بالسماع في
فاستعمال الباء للاستعانة او للالصاق لا يتوقف على سماع ولا التقييد به
وقيل التعدية مقصورة على السماع **قوله** واللام للاختصاص نحو وانه للاثبات
لشيء والنفي عن غيره وجرى عليه الفحول وذا بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص
مجرد نسبة لا الحصر اذ لا يصح في زيد اخ لعمرو اذا كان له اخ ايضا وفيه انه
لا يتعين اختصاص الاخ في مورد استعمالها فلا داعي الى صرف الاختصاص
عن لفظ **قوله** وبمعنى الواو في القسم لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء
اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كالباء **قوله** مختصة بنكرة لعدم احتياجها
الى المعرفة لا فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمتنع عن المعرفة
لعدم حاجتها ولا يمتنع غيرها فالوجه على ما بينه الرضي انه لا يتحقق التقليل
في المعرفة لانها اما للكثرة فينافيه واما للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل
لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة ولك ان تقول ان مجرور رب في معنى
التمييز عنها لانه للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه شائبة العدد والغالب في التمييز
وهذا وجه وجيه وان ظاعنه بانه **قوله** ثم يستعمل في معنى التكثير

وبقي له اشتراط وصف مدخولها وان نفى عنه موجبه من التقليل **قوله** بسيف
سيقل اي يجلو **قوله** وواو وجها اي واو رب في حكمها كانه اشار الى ان الاولى ان يقول
واو وجها في حكمها واختص بمشاركتها بالدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف جعل واو وجها
في حكمها قيل بعيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال ويجعل على نكرة
موصوفة تنبيها على ان التفاوت بينها في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون
الضمير ودون تحمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل **قوله** وبلدة
البلدة كل قطعة من الارض متحيزة عامرة او غامرة والانيس المؤانس وكل ما يونس به واليعفور
قلبي بلون التراب والعامر يعظم الباء والخشف والعيس الكبرى الابل البيض يخالط
بياضها شقرة كل ذلك في القاموس **قوله** لان ذلك تعسف لوجوب رفعها به
للفاء وبل يسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا **قوله** انما يكون عند حذف الفعل
قوله عند حذف الفعل حين يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان اي لا يكون الا عند حذف
الفعل ولا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون والا فجر الفاء
المعنى فافهم **قوله** وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا في اصلها بمعنى
حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان
الباء يستعمل في السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر فوجه ظهور ان الباء ومعاني كثيرة
شايعة غير القسم والواو **قوله** مختصة باسم الله منه اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة
بلفظة الله لكان اوضح **قوله** فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص
لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى **قوله** ويتلقى اي يجاب يقال تلقيت
كذا اي لقيت اليك بتحمل الشارح قوله ويتلقى القسم على انه يلقى الى القسم الجواب باللام

وصلعم ان تعلق الاول يكون ويكون الاثبات عند ان قيد
حرف الفعل عند الاثبات فهو ويتعلق الاثبات
يكون الاثبات عنه الاول فيقيد بعضه عند السؤال في
كما هو الا انه

اي فجعل القسم ملغى البتة لجواز انفصاله وبجانب القسم ولا طه ان المعنى انه تعلق
القسم لان الخاطب مع اللام في جوابه وان او حروف النفي **قوله** اي توسط القسم
بين فوائح تارع اعترض وتقدم في ما يدل عليه فاعل تقدم وحذف مفعول اعتبر
واليه اشار الشارح **قوله** اذ التقدير ليس مثله بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة
الى ان هذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الاتي وجه ولما الباقي فمنه
ما لا زيادة فيه بشيء وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل
لكان للمثل مثل وهو نفسه مع ان المماثلة من الجانبين وهذا وجه لطافة المحول
بالعقول وجوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه
بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثل مثله بل المثل
المشارك للشيء في صفة مع كون الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة
الملحق به المتقارب ومنه ما لا زيادة فيه للكاف بل المزيد هو المثل وكان وجهه
ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة المثل
ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا
كان الحرف حرفا واحدا ورجح ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف
على الضمير في التقدير قال الرضي اعلم انه اذا امكن في حروف الجر تصحيح وجه عن
اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له
ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب
فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل تضمن اكتالوا
معنى تحكموا اي في الاكتيال وتسلطوا **قوله** يستحسن عنه كالمبرد فانهم البرد

حب الغمام والانعام الزوان شبه تعرض اللاتي يعلو بها الربيع بحبات الغمام
الذائبات **قوله** الحروف المشبهة بالفعل كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة
على التسبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه راعى انها حروف في عملها وفرعية
عنه بحروف **قوله** فلان معانيها معاني افعال الا انه لم يرد ان عدها الا حرف بمعنى
الافعال الماضية لان الفاظها انها لا انشاء التاكيد والتشبيه والترجي والتمني في حال
فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء
ولشاع استعمال الماضي في الانشاء كصيغ العقود **قوله** اي عكس باقيها على حروف
المضاف كانه ازيك حروف المضاف لحفظ مماثلة ضمير من لها وعكسها في المرجع والا
فيمكن رجوع ضمير عكسها الى ما بقي منه استثناء ان من هذه الحروف فان قلت ان زيدا
ان لهذه الحروف صدر الكلام وقعت فيه فان ايضا كذلك وان زيدا ان لها
صدر الكلام المقصود لذاته كما ذكر من موجب لا يوجبه اذ الدالة على قسم من الكلام لا
موجب لا وقوعه في صدر الكلام اذ لا ينكر صحة زيد قام ابوه قلت ان زيدا ان لها
صدر الكلام سواء كان المقصود لذاته او لا وسلم ان وخبرها ليس كلاما بل جعلا
مفردا فهي ليست في صدر الكلام وقعت فيه **قوله** ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة
فيلغى على الافصح مع العمل في ليتما وقس عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما
كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرا والاصح انها حرف زائد
كما في حالة اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال فيلغى على الافصح والاصح
لكان انفع كما صح في بعض الشروح شيوعا ان السماع يساعد في الجميع ووقع فيه
انه مختص بليت **قوله** فان المكسورة لا تغير معنى الجملة قال الشارح الرضي

بحث الحروف المشبهة بالفعل

وكان مقتضى تقديم حروف الجر على باب الحروف المشبهة وغيرها اولى لكونه
من حروف ... اكثر استعمالا او لكونه ... قدمه

وانما قدم حروف الثالثة في الاسماء ما هو العامل علما
واجدا عليها ما هو العامل ... الواحد منها
على الاسماء

اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ولا يخفى عليك انه لم يتبين الا ان قوله معنى
فالاولى اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قوله في حكم المفرد حيث لا تشتمل
على اسناد تام يعني يصح السكوت عليه قوله فكسرت ان تنبيه على ان كسرها مستند الى الخبر
اي اولى ان مفعوله المحذوف ان لو ذكر بعده لافادة فلا يلزم تحصيل الحاصل قوله
اي في ابتداء الكلام يحتمل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم
او اوله وعليه حمله الشارح الرضي ورجح عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونه
جملة بعد القول وبعد الموصول بل هما يجب كون ان في ابتداء الكلام وقرينة عليه
في شرح كلام الرضي حيث قال ولذا الكسر بعد القول ويحتمل ابتداء الكلام بقطع المقا
بوسط كلام ورجح تقابل كونه بعد القول والموصول انهما وسطا كلام المتكلم و
لا يرد عليه الا عدم استيفاء مواضع الكسر لان منها كونها في اول جملة وقعت
خبرا او حالا او جواب قسم والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد
فانه في حكم العلم والظن قوله حال كونها مع جملتيها فاعلة تنبيه على ان في كلامه
مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدء ولا مضافا اليه بل هي جملة
مع جملتيها احد هذه الاشياء ويحتمل ان مراد المص كونها احد هذه الاشياء في
المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعنى عندي انك قائم عندي ثبوت قيامك
فالمبتدء في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول
ما لم يسم فاعله يدرج في الفاعل على اصطلاح غير المص ويدرج في المفعول
على اصطلاحه والمراد بالمفعول هو غير معمول القول ومفعول باب علمت
اذا دخل في خبره اللام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها

يكون صح

مع انها مفعوله والقياس ان يستثنى منه المضاف اليه ما اضيف اليه حيث
ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف جر نحو عجبت من انك قائم
لانه داخل في المضاف اليه عند المص كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه فعلم بقيته ذكر المجرور
بحرف جر كما شعر به كلام الرضي قوله وقالوا لولا انك لم خص ذكر لولا ولو بالتعرض
ردا على المخالف فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان
ما بعد لو في الشرط مبتدء وقد تبعه الشيخ الرضي حيث جعل قوله وقالوا لولا انك
جواب سؤال مقدر وهو انه يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون جملة
اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدء بعد لولا محذوف
قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لما بعده قوله ولو انك لانه فاعل لانه لا سؤال
برفعه قوله نحو لو انك قائم صوابه لو انك قمت كما ستعرفه في بحث حروف الشرط
قوله فان جاز في موضع التقدير ان لم يرجح احدهما بعدم تكلف الحذف لانيابي جواز
الاول فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرمني فاني اكرمه ونظائره
مع صحة الكسر المستغني عن الحذف قوله لانها اما مبتدء او خبر مبتدء فقصر الرضي
على الاول ولكن الثاني من مجوزات الشارح وكان الرضي لم يلتفت لاستلزامه حذف
بلا حاجة لكن في كونه مبتدء بحث لانهم اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس
المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كما ان الخبر
والجملة قوله والكرام ثابت انه يوهم تقدير الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام
مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتدء ليس موضع المفرد لان الخبر يكون
جملة ولذا لم يعده المص من مواقع المفرد كما عد المبتدء والمفعول قلت الخبر

قوله كما ظرفية وقالوا لولا انك الفتح
لانه فاعل وانطلقت الفعل
ز موضع منقطع ليكون كالعوض

تقديم صح

للجزاء لا يصح ان يكون جملة لكن الجزاء في خبر المبتدأ في تمام تعليل وجوب الفتح فافهم
قوله فمن جملة اشباهه قولهم لا جرم انه اشباهه وجدتها بالتحقيق لكثرة استعماله
وخفاء اصله وحاله لا جرم قال الله لا جرم ان لهم النار بالفتح وغالب امره الفتح فلا
رد للكلام السابق عند الخليل وزائدة كما في لا اقسم عند الرضي لان في جرم معنى
القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمعنى حق وعند بمعنى
القطع كالرشد عند الفراء وروى فيه عن العرب لا جرم على وزن الرشد فمعنى
لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو كما يقال لا بد بمعنى لا قطع الا انه صار
بمعنى القسم للتأكيد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لآتينك
ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى عارض
التسمية وحكى الكوفيون فيه تغيرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا في حال
وزيادة ان وذا قيل جرم وتبديل همزة ان بالعين فمما يختص به لا عن ذا
جرم ان زيدا قائم فاحفظه ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه ثمت كما انك
قائم وليس من اشباهه لتعين الفتح لان ما زائدة غير كافة والزمو زيادة
ما مع الكاف مجازة لان لئلا يشتبه بكأن قوله جاز العطف على
اسم ان لفظا فجاز ربطها ما قبله وكأنه حفظ كما في ... وعوض عنه الربط
واختلف عبارات النحاة فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم
وكلمة ورجح المص الاول وتبعه الرضي واوضحه قوله حيث يكون علمت
فيه بتأويل الجملة لانه باب نصب مفعولين ورد بان مفعولي علمت في ذلك
الغد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا عن مفعوله كونه

في تأويل الجملة ولم يجوز المبرد في العطف على محل اسم المفتوحة اصلا قوله دون المفتوحة
خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا وما في التوضيح
فما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها والكل
على البدل ايضا ويجوز هو القياس قوله ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان الخ قال الشيخ
الرضي الكسائي مع باقي الكوفيين والفراء حاكم بين البصريين فقال ان كان اسم ان
غير معرب لفظا جاز العطف على محله لان يكون شيء واحد خبرا لاسمين مختلفين
الاعراب تغايرا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير مختلفي الاعراب فانه ليس
بتلك الشناعة في الاستنكار وليس بناء عدم تجويز في ان زيدا وعمرو قائمان
عنده على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في تر وجدا ان العامل في
خبر ان عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره المص مسندا الى المبرد والكسائي لا
يوافق كتب النحو هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المص توهم خلاف المقصود
حيث قال المبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما
لا يجوزان في انتفاء اثر البناء مطلقا بل في قسم من البناء بان يكون المبني
هو المضمر فالوضع ترك في ليتصرف بخلاف المثال كما هما الى الحكم قوله ولكن
في تجويز العطف الخ خلافا للبعض قوله دخول لا يتأتى في المعنى الاصلي
لانه احتاج الى ما قبله لا الى ما بعده قوله ولا يجوز في سائر حروف المشبهة الخ
خلافا للفراء قوله اذا فصل بينه وبين الاسم الخ وذلك الفصل لا يكون
الا بالظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار
زيدا قائم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على

وفي النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة
المغنية عن الجر خلافا لبعض [illegible] رجل لو ضيعته وقد تكرر اللام في الخبر والمتعلق
نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل وتدخل على ان اذا قلبت همزتها
هاء فيقال لهنك لقائم كذا في الرضي **قوله** واختاروا تقديم ان الحالي من نحو العامل
في التقديم لشرف العامل على ما ليس بعامل ولان العامل يستحق التقديم على معموله
صرح الرضي بالثاني ويمكن ان يقال اختاروا تقديم ان لانهم لو قدموا اللام
لاوجه عليها والغاء ان **قوله** لفوات بعض وجوه مشابهتها الى العدم لزومها
واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه في فوات بعض وجوه مشابهتها مع
الفعل **قوله** ولهذا لم يذكر مرجحا اي لكون الغالب الالغاء لم يذكر للاعمال مرجحا
ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه في ضمن تجويز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء **قوله**
ولان كثيرا من الاسماء لا نظير لها الخ هذا الا تعين [illegible] باعتبار طرد الباب كما هو خط [illegible]
فلا يحسن مقابلته بطرد الباب **قوله** اي من الافعال التي هي تدخل المبتدأ والخبر الاخر
ادرج لا غير بعينه قوله طلاقا للكوفيين في التعميم دفعا لما اعترض به الرضي على
المص حيث قال قول المص ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ ليس بوجه
والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل من افعال المبتدأ لكن عدم دخولها
على الفعل وجب كونه من نواسخ الابتداء فتامل لا نقول قوله لا غير ولي افاد
وجوب دخولها على الفعل من افعال المبتدأ لكن وجب عدم دخولها على الاسم
وهو فاسد لانا نقول المراد الفعل من الافعال او جواز دخولها على الاسم من بيان
جواز الالغاء والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم ولما قال في دخ[illegible]

المبتدأ والخبر ولم يكتف بقوله في دواخل المبتدأ لئلا يتوهم اختصاص دخوله
بمثل ان كان زيد لقائما دون ان كان قائما لزيد **قوله** تالله ربك ان قتلت لمسلما
ويقولها ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ويلزم دخول اللام على الجزء الاخير
من افعال النواسخ لان لام الابتداء لا يدخل في الافعال النواسخ الا على الجزء الاخير
بخلافها مع ان فانه يدخل على الجزء وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل
ليس اللام الفارقة لام الابتداء واللام يدخل في مثل ابن [illegible] وجب بان
دخول اللام في مثل ابن [illegible] ذا علم ان الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا انها
نافية مطلقا واللام اللازمة انها بمعنى الا ورده البصريون بان اللام بمعنى
الا والا لجاز [illegible] العموم زيد وتعقبه الرضي بانه يجوز اختصاص بعض الاشياء ببعض
المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي وبمعنى النفي ونحن نقول يبطل انكار
ان المخففة عمالها في قوله [illegible] وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم عملها **قوله** كالمكسورة المكسورة
بتخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكثرة وفي كونها مقتضى كثرة الاستعمال والثقل
قوله وان كان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم جواب القسم واما اللام الفارقة زيدت
ما بعد دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي **قوله** ونحو مشروق اللون كما ان
زيادة [illegible] ان [illegible] بمعنى [illegible] وللذي [illegible] فاض الجرة [illegible] ونون مخففة
بالضم [illegible] وجمع [illegible] كل ذلك في القاموس ولفظ [illegible] ان [illegible] اي
انه مثل [illegible] ولا يصح ان يكون [illegible] جمعا اذ جمع [illegible] على الصيغة [illegible]
بجمع [illegible] ولا انه لا [illegible] معنى اذ لا وجه لجمع المخففة في
تشبيه الندى [illegible] ليس حسن الندى في كونها عظيمة غاية العظمة **قوله** [illegible]

ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانها كان المخففة
المكسورة في انها بمعنى وتعمل فلا يلزم تخريج شيء عملها بالاعمال حتى يحتاج تقدير عاملها
في ضمير الشان مقدر كما في ان المخففة المفتوحة قلت ان تعمل وقد لا تعمل وكان لا يعمل
اصلا في اللغة الفصيحة وهي المرادة بالاستعمال الاصح فهي في تلك اللغة كالمخففة
في انها لا تعمل اصلا قوله ويجوز ان تعمل الخ وهو كونه نفي العبارة الشارح ههنا حيث قال
ههنا وتخفيف فيعمل في ضمير شان مقدر وههنا تخفيف فيلغى على الاصح ولعبارته في
بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت قوله
فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضي فيه نقل حركة الى المتحرك قوله وكلمة
ان تحقيق مضمون ما بعدها وتفهم مقام التاكيد والتحقيق لان السابق وهم خلاف
مضمون الجملة فالسامع يعتقد خلافه او تردد فيه قوله ومعنى الاستدراك في قوله
الهندي يطلب دركه السامع ويرفع ما يجيء ان يتوهمه فيجعل السابق للطلب لكنه لا يوافق ما في
الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركته بمعنى فيكون الاستدراك بمعنى
انه لتدارك ما فات المتكلم بايهام كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام دفع للتوهم قوله
نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ هذا المثال مما اثبته الرضي وحكم الثواني حيث وقع في
وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون الاية فمنافات
ما في القاموس لصحته حيث قال ولكن خفيفة حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك
والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يوجب
تضادا وتنافيا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في جملة كما في الاية المذكورة فان
عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لا يناسبه اذ اللائق ان يشكروا قوله فانه

ان منصوبا على المفعولية لا وجه على هذا التخصيص لجازة ليت زيدا قائما بالقراءة
لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه مختلف فيه فعند الفراء منصوبا ان بمعنى ليت وعند
الكسائي بنصب الثاني بكان المقدرة وعند المحققين الحالية فالاوجه ان الفراء يعمل ليت
فيهما تشبيها بتمنيت فهذا امر متوقع وحذف كان عند الكسائي وقوع حذف العامل
عوس في الحال وجوبا عند المحققين قوله كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة التصغير في القا
عقيل كزبير ابو قبيلة قوله وارتفع الصوت نحوه رواه الرضي رفعه قوله لعل ابي
المغوار في القاموس رجل مغوار بين المغوار بكسرهما كثير الغارات قوله او كان انه
ذلك الرجل بابي المغوار بالباء فيجب الخ ومنه ما وقع في كتابة علي رضي الله عنه كتبه
ويل علي بن ابو طالب قوله بعد ما جزم بوجود نجر بها الى الجزم بوجود كبعد هذا الا
لئلا يقال ان تجر لعل لكان فيه انه لا سند له الا هذا البيت الواقع عن عقيلي قوله
مطلب حروف العاطفة
وما كانت هذه بحروف عطف المعطوف الخ وتميل العامل في المعطوف قوله كما
ذهب بعض في لكن وبل الخ ما هو ثبت في الكتب ان بعض النحاة ذهب اليه اما انهم
بعض فلم نعثر عليه قوله فالاربعة الاول للجمع من الخ فالمعنى لافادة الجمع
ان مع تنوعها الجمع لانه ليس الا موضع الواو وفي سائر موضوعات الواو قوله وليس
المراد اجتماع الخ ولا اجتماع معاني كونهما مقصودين بالنسبة لا تنوع الجميع في ذلك
ورود في الفعل الاولى فيه في حكم يشمل زيدا وعمرا ونسبتان قوله فقولك جاءني
زيد وعمرو وفعمرو وثم عمرو في حصول الفعل بجملتهما قوله فقولك مبتدا ما خبر له
لان قولك في حصل تعبيرا جاءني زيد فهو منزلة عطف البيان الا الخبر ولما وقع فيه
نقل كلام الرضي غير تام فانه قال فقولك جاءني زيد وعمرو وفعمرو وثم عمرو

اي حصل الفعل في كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الاخر
فالجزء قوله بخلاف الى فعل الشارح وظن ما قيل قوله بخلاف الى هنا تاما واقتصر عليه قوله
والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب الشيء
الى المعطوف عليه قبل المعطوف فلفظ الترتيب يشتمل على معنى الجمع فلا حاجة الى
حمل قوله للترتيب على معنى للجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب
قد يكون بحسب نية المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع وشاع
فلعل عبارة البعض بقوله بغير مهلة ونبه على انه فات منه قيد لا بد منه لا نقول نعم
في مقابلته مع قوله وثم مثلها بمهلة لانا نقول فليكن في مقابلته نفي اصل العموم
مقرونة بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يجيئان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا
ممتدا كان ابتداؤه متراخيا عن المعطوف عليه ونحوه عقيبه بلا مهلة فلك
ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم
نظرا الى بعد نهايته متراخية عنه قوله من وجهين بل من ثلثة وجه الثالث ما تقدم
منا في المهلة في حتى اقل قوله على رجال اللئام عطف وزن العلامة جمع رجل الذي
ليس له ظهر يركبه كذا في القاموس قوله هكذا في بعض الشروح ذكر الرضي
في بحث حتى الجارة انه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير جزء الاخير
مع ملاق له وكانه لم يذكره الشارح في هذا المقام فتمسك بعض الشروح
وقوله ومن هذا ظهر الرد على بعض الحواشي تصدية محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق
الرضي بعلة الجزء كما تقول نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول
حتى العاطفة على ملاقي الجزء اذ ليس الملاقي في حكم الجزء لكن الاخلال في جعل ا

اقوى منه بجزء حقيقة او حكما ولا استغناء عنه لانه قال الرضي في بحث حتى
الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى
زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول
حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاق لجزء الاخير كما منعه الرضي وصح
باعتبار انه بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلا منافاة
بين منع الرضي وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على الكل تكلف
مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد بعطف
الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوية او ضعيفة بحيث مما يغاير سائر الاجزاء
فاي حاجة الكل لا يصح ان يدخل على غير جزء لان عطف جزء على الكل لا يفيد القوة
والضعف قوله لاحد الامرين اكتفى بعض في هذا المقام باقل ما لا بد منه فلم يقل
الامور وله غير نظير في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين واذا تنازع
الفعلان اي غير معينين عند المتكلم هذا في او وللشك اما او للتفصيل كما في ه
التقسيما ولا لابهام فهو معين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان معنى المشترك
بين الثلثة ومعنى التفصيل ولا ابهام لا يجري فلا م وبهذا اندفع ما في الحاشية من ابهام
انهما ولعنوان الكل الامرين لانه لو سلم في الكلام في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا
غير جار في ام واما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشتباه لانه وان كان وفيه الاحد الامرين
بينهما والعموم لزم منه دخول النفي على احد الامرين مبهما لكنه ليس لاحد الامرين بهما عند
المتكلم قوله لازمة لهمزة الاستفهام اي غير لازمة في اللغة بمعنى لم تفارقه فاللازم
بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا في الكتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة

انما هو في الازم المنزاني **قوله** بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم نه بقوله
عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد
الاستواء في الاعراب ولا اسناد ولا تقييم لانه ينتقض بمثل قام زيد ام قام عمرو **قوله**
لطلب التعيين لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل الوضع كذلك
وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف اخر في قوله وكان جوابه بالتعيين
الخ واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مبتدأ وهو نحو
ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء انذارك وعدم انذارك وبعضهم جعل سواء مبتدأ لا ان
المضمون وان كان معرفة لكنه مستور في صورة الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ
منه ثم هو في صورة الفعل ويتحلى ان ام لا يفيد معنى او وجيء بالهمزة وام لم يبقيا
على حقيقتهما بل استعير للاستواء ولهذا لم يجز سواء اقمت او قعدت وقال الرضي
سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان لانه في
الاصل مصدر وقوله اقمت ام قعدت في معنى الشرط اي ان قمت وقعدت فالامران
سيان واستدل على عبارة بمعنى الشرط واستعارة حرفي الشك في التركيب اعني الهمزة
وام الشرط الذي هو للشك يكون الماضي فيه بمعنى المستقبل كما ان انه كذلك
بعدها وانه لا يستحسن ويستحسن الجملة الاسمية بعد الهمزة ولزم الماضي لان الماضي
بمعنى الاستقبال دل على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع تفويت للقرينة **قوله**
لان تكان صحيحا لا بعد ضعيفا الكلام في عدم عده ضعيفا مطلقا اما في عدم عده
ضعيفا بالاضافة الى الافصح فنظر **قوله** وقد يجاب بنفي كليهما اما الاعتراض على

المص بانه لا يجب بجواب في التعيين وتنبيه على ان مراده بالحصر بالاضافة الى الجواب
بنعم اولا ولذا صرح بنفيهما اذ قد يجاب بنفيهما ونحن نقول الاجابة انما المسؤول لا
رد السائل فالجواب ما يطلبه ونفيهما تخطئة له في اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب
بالتعيين دون نفي كليهما وفيه بحث ان الاولى ان يكتفي بقوله كان جوابه بالتعيين
ولا يخص نعم ولا بالنفي الا ان يقال ان شامل لنفي كليهما فتامل **قوله** وام المنقطعة
كبل في الاضراب مع الهمزة عند اهل الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها
مقطوعا به نحو قوله تعالى ام انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام هنا او كان بعدها مشتملا
على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور وعرض على قولهم انها
لابل ام شاء انه يمنع عطف الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب الجندي
لانه استفهام مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل
يكون حرف استيناف والكلام على تقدير عده من حروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير
بل اليس كذلك اهي غنم شاء ام شاء وقال بحجة عليه انه يؤول المنقطعة الى المتصلة
وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب او الاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فيتحمل على
معنى ام المتصلة وبدونه كان يقتصر على اهي شاء وعلى اي تقدير بينه وبين ام المتصلة
بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار وبل القصة وجعله عطف قصة
على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤول بل اهي شاء بقولنا اشك
واتردد فيكون اخبارا بمعنى الاخبار عن الشيء بل اخبار عن الشك والتردد فيه **قوله** وعن الثاني
ان الواو الداخلة على ام الثانية الى هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسي
حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لعطف احدهما على الاخرى فيجعلهما كحرف

واحد يعطف بها بعد الثانية عليها بعد الاولى وبحثه على الشارح انه فالم يكن اما
الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف يجمع بعقيد شركة المعطوف مع
المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتاكيد العطف ورفع الالتباس
بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون لكن لازدواجها صاحبتها بغير عاطفة بخلاف لكن قوله
فالحكم هيهنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نفيا على خلاف لكن العاطفة على معنى فان
الحكم الثابت لما قبل الا لا يثبت له بذكر الا حتى يكون للمعطوف عليه بل بذكر لا بمعنى انما
بعد لا فيكون لا لما بعدها قوله وحروف التنبيه الظاهر حذفه لحروف ليست حروف المعاني
بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان يجعل منه قبيل حروف الزيادة قوله يصدر بها
الجمل الخ ولا يكون الا في صدر الكلام سوى ها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث تقع
اسم الاشارة ونحو اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما يجي وغير
القسم نحو ها انتم ذا نعلمن ها لعمر الله ذا اقسمان وفرق في الصحاح بين اما والا فقال اما
تحقيق الكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون
المجاز واما الا فو تفتتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم
ان زيدا قائم خارج هذا الكلام ومنه علم ان الاكثر يستعمل المجرد التنبيه وه
يا ان يجعل ان بعدها مكسورة فتامل قوله يا اعمها استعمالا
لانها تستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد ولم يلتفت الى كلام
النحاة اعلم ان يا لكن انه اعم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فتكون
محذوفة ومذكورة ولا يحذف منه حروف النداء سواها ولا ينادى اسم الله تعالى
والاسم المستغاث فيها وايتها الا بها والمندوب لانها ادوات

كذا في القاموس قوله نعم فيها اربع لغات المشهور فتح النون والعين
والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح
النون وقلب العين المفتوحة حاء كذا في الرضي قوله فلو قال احد ما زيد اليس
الخ قال الفاضل الهندي ومنه ما ورد في حديث خثعمية في قولها نعم بعد قوله
عليه السلام لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك فقالت نعم
فقال درم فدين الله احق فانه يجاب للقبول لا التصديق النفي قوله وأي
اثبات بعد الاستفهام يعني بحرف اذا الايجاب منه وحرف الايجاب عين الاستفهام
بالاسم ووجهه غير خفي على متامل خفي قوله ويلزمها القسم استعمل اللزوم على
خلاف ما هو عادته والا كان نعم قول ويلزم القسم وتقول لاي وانه واي انه يحذف
حرف القسم وينتصب الا اذا كان قبله كلمة ها التنبيه نحو اي ها الله ذا الا انه مجرور
لا غير لنيابته ها مناب الجار وفي ياء اي ثلثة اوجه حذفها وفتحها للساكنين
واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم في كلمتين
اجريا مجرى كلمة واحدة كما فعل في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله
قوله لمن قال هو فعاله من شريك قوله من جوى جهان في القاموس الجوى
هوى باطن وحزن وحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر وكلها في المقام حسن
قوله ومعنى كونها زائدة اي ليست لا يختل بحذفها لا يختل يوجب ذلك البيان
لونان وان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضي وقال
مع انها لم تفد معانيها التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان
ولام الابتداء ولفظ الا لكونها الا سماء كانت والا فانها باقية على ما وضعت لها

هذا او يفهم منه ان المعنى الذي يفيده بحروف الزوايد من عوارض الاستعمال **قوله** وقلت
اي زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الحينية نحو قوله تع ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه
وبعد الا للتنبيه نحو الا ان قام زيد **قوله** وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا
يفهم الكثرة من تقييد المكسورة بقلة زيادتها مع لما وكثرتها في مقابلة زيادة المكسورة
لا الزيادة بين لو والقسم حتى يلزم قلتها وكانه انما فهم الكثرة من تقييد زيادتها
مع الكاف بالقلة في الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون
زائدة كقوله تع وما لهم ان لا يعذبهم الله فجعل الواقع بعد لما مقابلا للزيادة
وهو وجه خفي واوضح منه موضع الزيادة ان لم يذكره **قوله** نحو كان ظبية تعطوا
الى ناضر السلم ويروى الى وارق السلم العطو التناول ورفع الراس واليدين
وظبي عطو مثلثة وكعد وتبطاول الى الشجر ليتناول منه والناضر الشديد الخضرة
والوارقة الشجرة الخضراء كل ذلك من القاموس **قوله** وقلت قبل القسم وان كثرت
قبل القسم الذي جوابه نفي للاتيان بان جوابه نفي لا والله لا افعل **قوله** في بير
الحورسرى وما شعر نحو الهلكة على وزن الحرفة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح
فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع ونعوذ به
فقال الحور جمع حائر قال الجوهري الهلكة الهلاك في القاموس الحور الهلاك
وجمع حور وفي شرح الابيات افره بافكة حتى اذا الصبح حشرج او فجر ومتعلق
بشعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى في بير الهلاك وما علم انه
سار فيها حتى اذا اضاء الصبح والحق الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه
ذلك هذا والمراد بالافك الانحراف والهلاك اعلم ان ما الكافة عن العمل

[illegible]

يستحق ان يجعل منه بحروف الزائدة وكذا ما في حيثما واذ ما لكن لم يجعلوها من
الحروف الزائدة لان لها اثرا في الكلام وهو ان ما لحقه منه تعمل وتصحح دخوله
على الفعل في الكلام وكيف حيث واذ منه الاضافة وتصحح كونها جازمتين قال
الرضي والعجب انهم لا يرون تاثير حرف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع
الاحتمال في لا الزائدة بعد العاطفة على النفي وفي من الاستغراقية ويرون تاثيرها
لفظيا ككفها مانعة منه زيادتها هذا كلامه ونحن نقول ذالم يكن للحرف معنى
صحيحة فلا غرو ولو ان يرتاب في التصحيح مسغ اذ لا يخفى ان بحرف الزائد ما لو حذف
لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة ليست كذلك اذ
في نحو انما زيد قايم برفع زيد قايم لا يفهم الحصر والتاكيد بحكم على زيد لولا كلمة ما بل
ربما يعذر لان لم يحكم عليه زيد قايم وفي حيثما تضرب يجزم تضرب لا يفهم معنى الكلام
بدون ما فهو سببية الاول للثاني اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك السببية
فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة حروف المعاني التي لو حذفت لاختل دلالة
اللفظ **قوله** فهي تغيير لكل منهم قال ابن مالك الغالب فيها ان يكون تغيير
الغير الى معنى القول **قوله** اي يجعل تعززه في معنى القول الى اشارة الى توجيه
ظرفيته بجعل للفظ بان يعني ظرف اعتباري يستعار له اداة الظرف ونعم عبارة اللفظ
ظرف المعنى هو الشايع حتى قال الهندي انه على القلب لكن جعل القلب فيهما
للظرفية الاعتبارية بحيث قال الظرفية عبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ
للمعنى ايضا اعتبارية **قوله** مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح القول فقوله تحصصه
باي معنى القول معناه مفعول بما في معنى القول الا انه لتغيير نفس لفظ في نحو

اعلم انه ما بعد حرف التفسير تابع لا اعراب له ما قبله قال المحقق [illegible] اعراب التفسير لانه بيان له [illegible] عاطفة [illegible] ما بعدها عن ما قبلها والعطف [illegible]

القول لا انه جعل الرضي ما في معنى القول معناه في معنى القول الغير الصريح حتى
يجعل القول المقدر فيه مقولة ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة **قوله** فقولا ان اعبدوا
تفسير الى اشارة الى وجه قوله فهي للتفسير الا اذا اكثر الا مفعولا مقدرا كالمثين قوله في
في الاكثر لانه قد تفسير مفعولا مذكورا اولى رد من تمسك بالاية في انه تفسير مفعولا
القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني لكن قال الرضي تفسير
امرتني به امرتني بقوله اي المأمور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل مقوله لهم فالضمير مفعول
قوله الصريح مقدر لكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل المأول بالقول في
عدم الظهور وقال الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد المفسرة جملة ليس من صلة ما قبلها
بل تم الكلام بدونه وانما احتاج اليه لاجل التفسير للابهام المقدر فقوله تعالى وآخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله ان الحمد لله رب العالمين
خبر المبتدأ المتقدم هذا وينبغي ان يجعل منه وقوف التفسير الفاء في قوله تعالى انه
ولو ان فاطلبوا الاية على مذهب سيبويه **قوله** او تقديرا نحو قولك هلا زيدا ضربته
قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعدها لا بفعل مقدر بعدها
لتوسعهم في الظروف فنحو هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني
قوله والهمزة اعم تصرفا اي جعل تصرفا تمييزا لنسبة اعم الى فاعله اي اعم تصرفه
وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لانه عني به التصرف بدقيقة وذلك
ان جعل التصرف فعل الهمزة اي الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها تدخل
في مواضع لا يدخل فيها هل وكلما يدخل تصرف في الكلام تعلمه بحرف ان
فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من وجه

الا ان على ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضي وتختص هل باحكام دون الهمزة
وهي كونها للتقرير بالاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اي الم ثوب وفادتها
فائدة ان في نحو حتى جاز ان يجئ بعدها الا قصد الايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان
الا الاحسان وان يدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدأ الذي بعدها نحو هل زيد
بقائم **قوله** باد خال الهمزة على ثم الخ يعني الهمزة بعد اخرها في التصدر لا يدخل عليها العاطفة
بل هي تدخل عليها وتدخل على هل قال الله تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل نالنا الا
من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد وفي منهج انك تقول ان اكرمتك
فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني وتقول ستتم عليه ثم هل يتفقت الجو والهمزة لا يجئ
بعدهم ويجوز فيها هل بعد ... لم الاستفهام كذا في الرضي وعلم ان هذه الصور القيامة موجبات
كون هل اعم تصرفا **قوله** وعلم الخ هو ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول هو مذهب المحقق التفتازاني
الى ان لو موضوعة لذلك وكانه فالقه ليكون اداة للشرط على نحو وحده في الوضع **قوله**
وما كان جواب مقدر فيها الماضي الخ فيه ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الموجود والمعدوم
كما حقق في محله **قوله** فيلزم الخ اي انتفاء ما علق به هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم
انتفاء اللازم وكون سببا له وكلاهما ممنوعان **قوله** وكون انتفاء الاكرام سببا
لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فيه بحث **قوله** ومن هذا الاستعمال توهم المص الخ قدح الخ
المص بتخطئة ثم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب وقد يكون اعم من السبب
فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووقعه الرضي في الرعوس وزيف الدليل بان
الشرط لا ينحصر في السبب واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم
قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه **قوله** اي في موضع يحق ان يقع فيه

يعني لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاحراق فلطف

منطلق اراد ان يبين وجه انه بعد ان الوجب لو انك انطلقت كيف يصح ان
يقال انطلقت وقع موضع منطلق فوجهه ان الموضع موضع منطلق نظرا الى اصل
افراد الخبر ويمكن توجيهه بان يجعل الخبر ماضيا لقوله لا انه لو كان على صورته وبان
المراد موضع منطلق قبل دخول لو فان قولك انك منطلق اذا دخل عليه لو
وجب وضع انطلقت موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير ثبت منطلق
وبه اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او
فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة ويحذف اللام قليلا (الا) اذا وقعت الجملة الشرطية
صلة لما وكان شرطها بهذا الوجه فانه يكثر حذف اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا
للزمخشري **قوله** واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح
تركه في الى دفع الاعتراض الحقيقي انه يصح تركه في اعدم كونه زمانا ولا مكانا ام ما
ووجه دفعه ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان
التكلم بالكلام ولا يخفى ان اعتبار جعل اول الكلام سابقا مكانا فالذهاب
الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه يوجب التسامح ولهذه صحح بتضمين التقدم
معنى الدخول اي اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان
تنزيلي لا حقيقي وللمكان التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان
المبهم غير ظاهر فينصب بتقدير في بلا ضعفه **قوله** واحترز به عن توسط القسم الى قال
الرضي بتقديم ما يطلب جزأي مبتدأ لم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما قال بتقديم
غير الشرط لان الاحتراز عن توسطه بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث
لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام البتة لا يقول

على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره **قوله** اي لزم القسم اي جعل ضمير لزمه للقسم
مع بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون
ان يقول وكان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يعبر بالقسم في قوله
وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه **قوله** لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم اي في قولنا اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم
كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان فيه تكلف ويقال المراد صحة كونه مجزوما ووجوب
كونه غير مجزوم **قوله** والشرط ايضا لكونه اي فيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه
لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى ح هو مجموع
الشرط والجزاء **قوله** فيكون باعتبار التقدم ويجوز كليهما نشرا على ترتيب اللف لان
تقديم الغير مقدم على جواز الالغاء القسم في الذكر وفي قولنا انا والله ان تأتني آتك
تقديم الغير مقدم على الالغاء القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقدم غير الشرط
وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار
الشرط على ترتيبه نظرا الى ان تقديم الغير كما انه مقدم على جواز الالغاء القسم على المعنى الاول
مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على ترتيب اللف
باعتبار التقدم وجواز اعتبار الشرط كليهما او ان رتب اللف الذي باعتبار ما في
انا والله ان تأتني والله انه اتى على المعنيين باعتبار التقديم على ترتيب اللف
وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الالغاء القسم واعتباره وعلى
المعنى الثاني ترتيبه باعتبار اعتبار غير الشرط والغائه فكلامه مما يتعجب منه
الناظر ويجعل نظره عن الاحاطة القصد القاصر وقد يلغى نسخة لا يتجه عليه

شيء وكأنه اصلحه بعض من اصلح لكن يلزم كونه مجازا فيه عنده هذا اولا وثانيا ان
سياق الكلام جعل ضمير انه تعبير الى القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على
تقدير اعتبار القسم على تقدير تقديمه اول الكلام **قوله** وان تستيقن وشبه تحميل العطف
على قوله انا وشبه الخ فيكون مثالا لتقدم الشرط وتحميل العطف على قوله وانه
ان تستيقن فيكون في حيز انا ويكون مثالا لما افاده منع الخلو المستفاد من قوله
بتقدم الشرط عليه وغيره من تقديم الشرط والغير معا **قوله** وانما اورد في هذا الخ
نص عليها اشار اليه التسهيل المالكي **قوله** اختلاف بين عبارتيه اي اعتبار اللف
والنشر **قوله** او مقدرة كملفوظة في صدر الكلام مقدرة كملفوظة مطلقا المقدر
في الصدر كملفوظة فيه والمقدر في وسطه كملفوظ فيه فلا وجه لتخصيص البيان
بالمقدر اول الكلام **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط الخ قال الرضي في بحث ان
نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم الثاني ان ضربتني فاكرمك **قوله** فانه لو كان جزاء
الشرط لزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة وهذا زيف
قول من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن في لزوم الاتيان بالفاء نظر
بل اللازم اما الفاء واذا الا ان يوسع في قوله الاتيان بالفاء فافهم وعلم
انه قد تقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع
الشرط وجزاءه ويدخل الفاء على اداة الشرطية لجزائيته واما ان يلغى فيجعل الجزاء
للشرط الاول كذا ذكره الرضي وقد تقدم الجزاء على الشرط فيقدر مثله جزاء
ويجعل المقدم دالا عليه عند البصريين ويجعل مع تقديمه جزاء عند الكوفيين وتلزم
مضي الشرط كذا في التسهيل **قوله** واما للتفصيل قال الرضي وقد يحذف

اما لكثرة الاستعمال وانما يجوز ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها
منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيد فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما وما وقع في
توجيهه في اوائل الكتب من قولهم وبعد فالاحسن انه بتقدير اما فمن عدم تقدير
التقدير كما ينبغي **قوله** والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء الخ ولم يحكم بكون اذ
وحين للشرط مع انه لا يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذ لقيته فانا اكرمه
ولا ذكر شيء في القرآن لعدم لزومها بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين
جاريين مجرى الشروط وانما جاز اعمال المستقبل في الظروف الماضية وان منع
وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة
حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت الازمنة
لها كل ذلك لقصد المبالغة **قوله** ما في حيزها اي حيز فاء فانها هذا هو الوجه
دون الاخر فانه لا يصح التعويض بجميع ما في حيز اما مطلقا ما لم يكن في حيز الفاء
فان ما في حيز اما معمول الشرط كما اثبته المذهب الاخير وفي قوله نحو ما في حيزها
مطلقا الطلاق كل اذ لا يجوز في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد وفي اما
يوم الجمعة فاني منطلق اما انه فانه منطلق يوم الجمعة **قوله** وهذا مذهب سيبويه
قال الرضي ويتجه عندي هذا مذهب المبرد واختاره المص **قوله** على مطلقا
جعل مطلقا صفة مفعولا مطلقا وقدر عملا بمعنى معمولية وتقديره فلا فيه
اي زمانا مطلقا اوضح وابعد عن التكلف **قوله** واما تقديره على تقدير الرفع
بها الجر وهذا المذهب انه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع على وجه اختيار بتقدير فعل رافع لهما بناء على صيغة

المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح نحو تقدير العائد اي منطلق فيه وبجاز نصب
زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون وجعل
هذا الايراد رد التقدير المذكور ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد
في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور
اي مهما يكن يوم جمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما بمعنى ما لا يعقل سوى الزمان
صرح به المغني فمعنى مهما يكن يوم جمعة ما يكن يوم جمعة فمعنى ان يكن ... الا بمعنى ح لا يصح
تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يربطه مهما يكن زيد بهما ولو قدر مهما يكن يوم جمعة
وهما يذكر الا على جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العائد اي وقت يكون زيد فيه وح لا بد
من تقدير عائد اليه في الجزاء ايضا فقولنا اما زيد فمنطلق في تقدير مهما يكن زيد فيه فهو
منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشري في تفسير قوله تعالى مهما تأتنا
من آية وقال هو من اعلى لغة العرب لكن اثبته ابن مالك ووافقه الرضي وبعض
المغني بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا والجملة يتبين
الظاهر مهما هو لمذهب الاول قوله وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقدير الخ عدم جوازه بلا خلاف عدم جواز بتقدير مذكور ولا فقد سمعت جوازه
رجوعا بتقدير العائد قوله لقول المختص فلان يتعقد الحقد ردع للخبر ونفي
لخبره وقد يكون بيانا لكون خبرا في به المتكلم منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله
الهة ليكونوا لهم عزا كلا قوله وقد جاء اي كلا بمعنى حقا وح يجوز ان يجاب
بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان لا يجاب به نحو قوله تعالى كلا بل تحبون
العاجلة قوله لانها مختصة بالاسم فلو لم يقيد لم يصح قوله لحق الفعل اي الماضي

وهذا انسب مما قال الهندي احترز عن المتحركة لانها لا تلحق لتانيث المسند اليه بل لتانيث
نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المنع ولئن سلم يعد تانيث المتحركة من حروف ولا علامة
التثنية والجمع في الاسماء لانها جعلت مع ما لحقته بمنزلة كلمة واحدة وما عدم علامة
التثنية والجمع في الفعل فلانها اسماء والاشارة الى علامتها حروفا في لغة ضعيفة
تبع البيان حكم تاء التانيث فافهم قوله لتانيث المسند اليه تحقيقا او تنزيلا كما في
الجمع المنزلة بمنزلة المونث بالتاء قوله فان كان اي المسند اليه لفظا او معنى فان كان تانيث
المسند اليه ظاهر غير حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه المونث ظاهرا غير حقيقي قوله اي فانت
مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه وفهو مخير اي الحاق تاء التانيث تخيير
مبنية على تحذف ولا ايصال ولا اولى جعله سم مكان قوله وهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها الخ هذا لا يندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله
يلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقي قوله اي جمع المذكر والمونث في
شمل الحكم يعني الضعف حين الا ... الظاهر الا اطلاق كما افاده عبارته ولو جعل
رسيلا بقوله فان كان ظاهر غير حقيقي فتحذف الفاء نعيد الكن اكثر مما ينبغي ان يقصد لانه
مقيد بكون الفاعل ظاهر غير حقيقي وبفعل الماضي قوله اي دخلت نونا به الحاق
النون ليس على ما ينبغي لانه ادخال النون الذي يسمى تنوينا قال في الصحاح
نونت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا في الاسماء قوله فسمي به نون الشئ الحاقا
زيد المضروب انه مما به ضرب زيد فليس التنوين ما به تنوين الشئ اي ادخال النون
على الشئ بل هو النون الداخل قوله نون ساكنة اي بذاتها ان اراد الساكن بذاتها
ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فلطف نون في افعال المعرب نحو تحسين

ومحابين كذلك وان اردت معنى او قليلين ما حتى نتكلم عليه قوله فلا يجرها الحركة
الى اللفظ فلا يجره يرجع الضمير الى التعريف التنوين وكانه اراد انه بتلك الضمير عبارة
التعريف قوله وهي شاملة الخ هكذا ذكره الرضي وتبعه الشارح والظاهر ان المراد
نون هي كلمة لان الكلام في قسم حرف فيمتنع ذلك الشمول قوله اي في الكلمة حقيقة
او حكما فيدخل فيه تنوين قائمة وجوار وفتح بل المراد الا فيما تنتهي اليه المتكلم فيشمل
تنوين قاض فان الضاد ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخره منوي لكنه تنتهي به
المتكلم قوله لان المتبادر منه تابعيتها الى فيه بحث بل المتبادر منه لحوقه به من غير
تخلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط في الوقف باسقاط
الحركة قوله لا التأكيد الفعل فخرج الخ لو قال بدل قوله لا التأكيد الفعل التمكن والتنكير
الخ لاستغنى عنه قوله ولا ينتقض التعريف بالنون في يا رجل الخ قد عرفت ان تنوين الاصل
ودفعه بما ذكره يوجب ان يخرج منه حركة الا فنون التأكيد ايضا قوله فهو لا الخ اي
ان مدخوله الخ قال الرضي فيخرج هو مختص الصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه
وقال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل
للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق
بين الوصل والوقف قوله اسكت السكوت لان لا يمكن طلب الشيء في زمان
الحال والا لكان طلبا لما يمتنع امتثاله اذ ما لم يفرغ المرء عنه فمره والانهم الذي
لا يمكنه الاقدام به فيقول لهم اي اسكت السكوت الان صارحة معناه اسكت سكوتا
متصلا بالان قوله لزوال العلتين العلمية والتانيث قال الزمخشري في مسلمات
ليست تمحضه للتانيث ووجودها يمنع عن تقدير التاء ايضا فلا محالة

مسلمات علما بعرفات قوله وذلك التردد يوجد في اسباب حسن الغناء فسمي تنوين
الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء ومن لم يتنبه لما ذكر قال سمي به لان فيه ترك الترنم
قوله وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين ولا وجه لتحصيل المدة بالاشباع
ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين عوض عن تحصيلها بالاشباع قوله كقول
ان عاهور روبة ما في القاموس وتحريكه عين يخفق منه لضرورة الشعر والخفق
حركة السراب واضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم
اطراف المفازة وقيل دون الخاوية والمخترق مهب الرياح واشتباه الاعلام الشاخص
علامة يعرف بها الطريق ولو ونحو قوله وقائم واو رب يريد رب مفازة
مغبرة الاطراف مشتبه الاعلام سلكت قوله واما تنوينات لا الخ في الى
اذ الظاهر ان تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة فجعل التنوين
دالا على حذف المضاف اليه ودالا على جمعيته كالنون بعيد في قول المحشي وهو
للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم انما صاحب حيث ابرز العوض والمقابلة
والترنم في معرض الموضوع له قوله وخطأ بحذف الف ابن بوصاني ما بين ارباب
الحديث انه يحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد فرق
بينهما العلة قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العربية قوله وكذلك قولهم
هذا فلان بن فلان الخ في الرضي طاهر بن طاهر وحيي بن بي وفضل بن فضل لانه
يعتبر بمن لا يعرف على رواية جهور العلم وان كان يدخل فيه كل من بهذه
الصفة عند كلامه وفي القاموس طاهر بن طاهر بطن لا يعرف جهو ابوه
وفضل بن فضل كرهما وهما لا يعرف ابوه وحيي بن بي كلاهما على وزن بي

رد وط قوله انه تنوين يحصل للترنم وقد صرح بذلك
ابن يعيش كما سيأتي والذي صرح به سيبويه
وغيره من المحققين انه جيء به لقطع الترنم وان
الترنم هو التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها
على الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا
بالنون في مكانها صرح به البيت
المحقق نجد

من ولد آدم ذهب في الارض لما تفرقوا ثم ولده فلم يحبس منه اثر قوله الا في حذف
همزتها فانها لا تحذف خطا كما كانت لئلا يلتبس بنت في مثل هذه ابنة عاصم
انه لا التباس لان تاء بنت مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة
لان طالب التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يجوز له حذف الالف للتخفيف
لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنت قوله نون التاكيد خفيفة وقدم الخفيفة لكونها
بعض الثقيلة ومدلولها بعض من مدلولها قوله لانها مبنية والاصل في البناء السكون
ولك ان تقول انه فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الاولى اولى بالحذف والباقي
بعد حذف هو الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة
واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف برأسه على ما نقله الرضي فلا قوله والف
الجمع اي الالف الفاصل الاولى الاكتفاء بالتفسير قوله الظاهر انه تخصيص خبر بان
لنون التاكيد فيتعين الضمير لها ومن جوز رجوعه الى القسمين تناول كلا منهما او واحدا منهما
فقد بعد كل البعد وبنا في الاختصاص بما ذكرته في مثل اما تنفقن فالاولى ان يجعل
في سلك ما يختص به وزاد الرضي التخصيص قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد يعني عن هذا التفصيل قولا او بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة
قوله فلا يقال زيدا ما يقوم الا قليلا اي يجيء مع النفي نظرا الى ما دخلت النفي
بلا مشابهة النهي حتى قيل يجيئها في النفي بلا المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف
المنفصلة وان جاءت قليلا نحو لا اخي الدار حين زيد والمراد بالنفي ما يشمل
الجحد فقال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي في الجزم قوله ولانها
اي نون التاكيد في جواب القسم المثبت هو جواب فهو من قبيل اضافة الجواب الى

القسم كما افاده الشارح فما ذكره الهندي ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة يحل
نظر لنقض اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت
بان لا يتعلق بحرف او جار يتقدم عليه قوله اي الشرط المؤكد فيهما سواء كان التاكيد
لازما كما في حيثما واذما او جائزا كما في غيرهما واما وقد يؤكد جواب الشرط ايضا قوله
ليدل على الواو المحذوفة وفي نحو اخشون لتطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة
قوله ان شرط في التقاء الساكنين على حده الحرف لا بد من بيان وجه عدم حذف
الالف في اضربان واضربنان وسيعلم والحق انه لا تردد في اشتراط ان يكون الساكنان كنان
في كلمة واحدة والمشددة في التثنية وجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة قوله
هو الواحد المذكر غائبا او حاضرا وصيغتا المتكلم ايضا قوله بمنزلة الاستثناء عنه اي عن الحكم
بفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا الا ان الالف ليس حاجزا
حصينا فكانها وقعت بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله ونقول في التثنية
وجمع المؤنث اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف في تاكيدهما بالنون
المشددة فلا يكون المقصود الاستثناء قوله فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده
او لانه تنزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين ذلك الا انه الحاق
من يكسر النون وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوز الجرمي يونس
الحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده ولو كان في مثل اضربان
بالحاق نون الوقاية واضربان نعمان بادغام نون خفيفة في نون نعمان لان
المشددة ليس معها المدة في كلمة واحدة ولا منزلة ما يكون في الكلمة
الواحدة كما في المشددة والف التثنية وغرضه هذا الكلام بيان ان فعل المخففة

الا فهلذا قال الشارح ولكن غرضه الخبر عليه بل غرضه الفرق بين التثنية وصيغة
الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان
التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان الاول مدة والثاني مدغم في كلمة واحدة ويكون المشدد
متصلا بالمدة او كالمتصل فيستفصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف
التثنية كالمنفصل ولذا اراد بالمتصل نحو يا رجال والف يحيى فانه يمنع منه
الاول ياء يحيى فما ذكره الرضي ان شبههما بالضمير المتصل مطلقا لا يصح
لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضميران متصلان بل ينبغي ان شبه بالف
التثنية لا تحذف اصلا ولا احتياج في دفعه الى ان يراد بالمتصل الف التثنية كما غر
بيان الشارح فما بعد الغرض من التشبيه بيان حال الالف مع النون تشبيههم
بما عرف حاله من الالف مع المتصل الف التثنية كان وغيرهما لا الحمل على الشبه به
حتى يا يرد ذكره الرضي ان ثبوت حروف العلة مع الف التثنية لا يختص بنون التعليل
وليس لهذه علة خاصة به حتى يحتاج ان يحمل عليه ما بنون التأكيد بل هما سيان
في وجوه التعليل قوله اما مع ضمير بارز لا يخفى ان هذا الحصر في القسمين لانه قد
يكون غائبا فيه الضمير نحو ليضربن زيد قوله وهذه الامثلة وقعت على ترتيب
تعبير بعضها الى بعض مراعاة ترتيب تصريفها فاتت مراعاة ترتيب التمثيل بها
فيها قوله خفة لم تنبه با مر فصل الفعل الخ ولان التنوين لازم بخلاف النون
فهو اولى بالحفظ ونفيا للكسر فيما لا يلائم الفعل فادخاله على الاسم احق الا انهم
اولى قوله فيرد ما حذف ويمتنع على يحذف في حال الوقف اذ لا مجال
للرد في حذف للساكنين الا ان يجعل الرد اعم من الرد في الكتابة ايضا قوله

كالمتصل خ

المفتوح ما قبلها تقلب الفا في الكتابة نحو لا فعلن على الوقف وفي الاول
على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ان يكتب بالخفيفة التي لم يفتح ما قبلها وتكتب
الفا اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس ٭ اللهم نشكر نعمائك
على قدر الائك ٭ ونسألك ان تجعل هذه الارقام المبتدا وبخير اسمائك
لخير افضل انبيائك ٭ ذخرا لنا وموجبا لجزيل جزائك ٭ وصل عليه
بدوام رضائك وسمائك ٭ تمت الكتاب ٭ بفضل الله رب العباد ٭ بقلم شكست
وخط يا بات ٭ على يد عبد ذي الاذناب ٭ شبير مصطفى خليفة الشهير بفتحي
زاده ٭ اقول كتبت هذه النسخة الصحيحة المعتبرة المرغوبة ٭ كما قرأت
فوائد الضيائية ٭ معنا في سراي سلطاني ٭ وقت خلافة عدالت حضرت
غازي سلطان محمد خان ٭ ادام الله خلافته الى انقراض الدوران ٭ في تاريخ
سنة ثمان وسبعين والف ٭ افضل الصلوات ٭ واكمل التحيات ٭ ٭

١٠٧٨

خير خلق الله محمد وعلى اله وصحبه اجمعين

المازني ابو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني البصري النحوي
كان عصره في النحو والادب واخذ عنه ابو العباس المبرد وبه انتفع
وله كتاب التصريف وغيره من العلوم واتفق بصحبة الواثق
ان غنت جارية تقول للغرجي اظلوم ان مصابكم رجلا
رد السلام تحية ظلم فاختلف من بالحضرة في اعراب رجلا فمنهم
من نصبه جعله اسم وفيهم من رفعه على انه خبرها وكانت مصرة
على ان شيخها ابا عثمن المازني لقنها اياه بالنصب فامر الواثق
باشخاصه قال ابو عثمن قال الواثق ما تقول في قول الشاعر اظلوم
ان مصابكم رجلا أترفع رجلا ام تنصبه فقلت بل الوجه النصب يا امير
المؤمنين فقال ولم ذلك فقلت ان مصابكم مصدر بمعنى اصابتكم
فاخذ اليزيدي في معارضتي فقلت هو بمنزلة قولك ان ضربك
زيدا ظلم فالرجل مفعول مصابكم وهو منصوب والدليل عليه ان الكلام
معلق الى ان يقول ظلم فيتم فاستحسنه الواثق وتوفي ابو عثمن
المذكور سنة ٢٤٩ بالبصرة ابو علي الفارسي حسن بن احمد
بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن ابان الفارسي النحوي
ولد بمدينة فارس واشتغل ببغداد وكان اماما في علم
النحو ودار البلاد واقام بحلب عند سيف الدولة وجرت
بينه وبين المتنبي مجالس ثم انتقل الى بلاد فارس وصحب
عضد الدولة وتقدم عنده وعلت منزلته حتى قال عضد
الدولة انا غلام ابو علي الحسن الفارسي في النحو وصنف
له كتاب الايضاح والتكملة في النحو ويحكى انه كان يوما في
ميدان شيراز يساير عضد الدولة فقال له بم انتصب المستثنى
في قولنا قام القوم الا زيدا فقال الشيخ بفعل مقدر فقال له
كيف تقديره فقال استثني زيدا قال له عضد الدولة هلا
رفعته وقدرت الفعل امتنع زيد فانقطع الشيخ وقال له
هذا الجواب ميداني ثم انه رجع الى منزله ووضع الى منزله
ووضع في ذلك كلاما واحدا فاستحسنه وكان متهما
بالاعتزال وكان مولده سنة ثمان وثمانين ومائتين وتوفي
سنة ٣٦٧ ببغداد دفن بالشونيزي نفطويه
ابرهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه الواسطي ولد
سنة ٢٤٤ بواسط وسكن ببغداد وتوفي في صفر
سنة ٣٢٣ ودفن بباب الكوفة وهو من امام
النحو ولقب لدمامته وهذا اللقب على مثال سيبويه
الزجاج ابرهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج
النحوي كان من اهل العلم بالادب والدين حسن
وله كتب كثيرة وكتاب مختصر في النحو وكان يخرط الزجاج
ثم تركه واشتغل بالادب فنسب اليه الفراء ابو محمد حسين
بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء البغوي الفقيه

الثقفي المحدث المفسر النحوي كان بحرا في العلوم واخذ
الفقه عن القاضي حسين بن محمد ودرس وكان لا يلقي الدرس
الا على الطهارة وصنف كتبا كثيرة منها كتاب التهذيب
في الفقه وكتاب شرح السنة في الحديث ومعالم التنزيل في
تفسير القرآن الكريم وكتاب المصابيح توفي سنة ٥١٦ بمرو الروذ
ودفن عند شيخه القاضي حسين بمقبرة الطالقانية ابو عمر
صالح بن اسحاق الجرمي النحوي كان فقيها عالما في النحو والفقه
وهو من البصرة وقدم بغداد واخذ العلم عند الاخفش وغيره
ولقي يونس بن حبيب وله في النحو كتاب سيبويه وناظر ببغداد
الفراء وله المختصر في النحو وكتاب غريب سيبويه وكانت وفاته
سنة ٢٢٥ الحسن السيرافي ابو سعيد الحسن بن عبد الله
بن مرزبان السيرافي النحوي المعروف بالقاضي سكن ببغداد
وتولى القضاء لنيابة عن ابي محمد بن معروف وكان من اعلم
الناس بنحو البصريين وشرح كتاب سيبويه فاجاد فيه وكان
معتزليا وكان لا ياكل الا من كسب يده ينسخ ويأكل
وكان ابوه مجوسيا اسمه بهزاد فاسلم فسماه ابنه عبد الله
المذكور عبد الله توفي سنة ٣٦٨ ببغداد وعمره ٨٤
ودفن بمقابر الخيزران الرئيس علي بن سينا ابو علي بن
حسين بن عبد الله بن سينا الحكيم المشهور كان ابوه من

البلخ وانتقل منها الى بخارا وكان من العمال فشغل الرئيس
والبلاد واشتغل بالعلوم وحصل الفنون ولما بلغ عشرة
سنين من عمره اتقن علم القرآن العزيز والادب وغيرهما
ثم توجه الحكيم ابو عبد الله الناتلي فانزله ابو الرئيس ابي علي
عنده فابتدأ ابو علي بقراءة ايساغوجي واحكم عليه علم
المنطق وفاق اضعافا كثيرة وكان اذا اشكلت عليه
مسئلة توضأ وقصد المسجد الجامع وصلى ودعا الله عز وجل
ان يسهلها عليه ويفتح مغلقها ولم يستكمل ثمانية عشر سنة
من عمره الا وقد فرغ من تحصيل العلوم باسرها وعرض له
القولنج فمات به وقبل الموت تاب وتصدق بما معه على الفقراء
واعتق مماليكه وجعل يختم في ثلاثة ومات سنة ٤٢٨
وكانت ولادته سنة ٣٧٠ وكان نادرة عصره
في علمه وذكائه وتصانيفه كتاب الشفاء في الحكمة والنجاة
والاشارات والقانون وهو واحد فلاسفة ابو الحسن
طاهر بن احمد بابشاذ النحوي يقال ان اصله من الديلم وكان
امام عصره في النحو وله مصنفات كثيرة وانتفع الناس
بعلمه وتصانيفه توفي سنة ٤٦٩ بمصر ابو الاسود
الدؤلي ظالم بن عمرو بن سفيان بن ضرار المعروف
بالدؤلي وفي اسمه ونسبه اختلاف كثير كان من سادات

التابعين صحب علي بن طالب رضه وشهد معه وقعة صفين
وهو بصري وكان من اجل الرجال رأيا واشدهم عقلاً وهو اول من
وضع النحو فقيل ان عليا رضه الله وضع له الكلام كله ثلثة اضرب
اسم وفعل وحرف ثم دفعه اليه وقال له تمم على هذا وقيل انه كان
يعلم اولاد زياد بن امية وهو والي العراق فجاءه
يوما وقال له اصلح الله الامير اني ارى العرب قد خالطت
هذه الاعاجم وتغيرت السنتهم فاذن لي ان اضع للعرب
ما يعرفون او يقيمون به كلامهم فاذن له وقيل انه دخل بيته يوماً
فقال له بعض بناته يا ابت ما احسن السماءِ فقال يا بنية نجومها
فقالت اني لم ارد اي شيء منها احسن انما تعجبت من حسنها فقال
اذن فقولي ما احسن السماءَ فحينئذ وضع النحو وحكى ولده قال
اول باب رسم الى باب التعجب وقيل لابي الاسود من اين لك هذا
العلم فقال لقيت حدوده عن علي بن طالب رضه وسمع ابو
الاسود قارئا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسولِه بالكسر
فقال ما ظننت ان امر الناس صار الى هذا فوضع النحو فقال للكاتب
اذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فجعل اعرابا فوقه واذا
ضممت فمي بالحرف فاجعل اعرابا بجنبه واذا كسرت فاجعل
تحته ففعل ذلك وكان لابي الاسود بالبصرة دار وله
جار يتأذى منه في كل وقت فباع الدار فقيل له بعت

دارك فقال بل بعت جاري فصار مثلا وكان ابو الاسود
بخيلا معروفا بالبخل وكان يقول لو اطعنا المساكين في
اموالنا لكنا اسوء حالاً منهم وقال لبنيه لا تجاودوا الله
فانه اجود وامجد ولو شاء على الناس كلهم لفعل فلا تجهدوا انفسكم
في التوسيع فيتركوكم اخر الاولين في سنة ٦٩ وعمره ٨٥
والدؤلي قبيلة من كنانة بفتح الهمزة في النسبة لئلا يتوالى
الكسرات كما قالوا في النسبة الى نمر نمري بالفتح وهي قاعدة
مطردة والدول اسم دابة تشبه بن عرس الثعلب الخليل
ابو عبد الرحمن خليل بن احمد بن عمر بن تميم الفراهيدي كان
اماما في علم النحو وهو الذي استنبط علم العروض واخرجه الى
الوجود وانما اخترعه فمن مرَّ له بالصفارين من وقع مطرقة
على طشت ومنه استفاد سيبويه من علم النحو وكان الخليل
رجلا صالحا عاقلاً حليماً وقوراً وصنف كتبا كثيرة وكانت
ولادته سنة ١٠٠ من الهجرة توفي سنة ١٧٠ الاخفش
الاوسط ابو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء
البلخي النحوي المعروف بالاخفش الاوسط احد نحاة البصرة
والاخفش الاكبر ابو الخطاب وكان نحويا ايضا من اهل
هجر من مواليهم وكان الاخفش الاوسط اخذ عن ائمة
العربية واخذ النحو عن سيبويه وكان اكبر منه وكان يقول

ما وضع سيبويه في كتابه شيئا الا وعرضه علي وكان يرى انه
اعلم به مني وانا اليوم اعلم به منه والكتب المصنفة في النحو
كتاب الاوسط وكتاب المقاييس وكتاب الاشتقاق وكان
اجلع والاجلع الذي لا تنضم شفتاه على اسنانه والاخفش
الصغير العينين مع سوء نظرهما وكانت سنة ٢١٥ وكان
يقال له الاخفش الاصغر فلما ظهر علي بن سليمان المعروف بالاخفش
ايضا صار هذا اوسطا الاخفش الاصغر ابو الحسن علي
بن سليمان بن الفضل المعروف بالاخفش الاصغر النحوي كان عالما
روى عن المبرد وثعلب وغيرهما وهو غير الاخفش الاكبر والاخفش
الاوسط فان الاخفش الاكبر هو ابو الخطاب عبد الحميد من موالي
اهل هجر وكان نحويا لغويا وله الفاظ لغوية تفرد بنقلها
عن العرب واخذ عنه سيبويه وابو عبيدة وغيرهم وكانت
وفاته سنة ٣١٦ فجاة ببغداد ودفن بمقبرة الاخفش
هو الصغير العينين مع سوء نظرهما وضاق له المعيشة
حتى اكل الشلجم النيء فقيل انه قبض على فؤاده فمات فجاءة
في التاريخ المذكور سيبويه ابو بشر عمرو بن قنبر الملقب بسيبويه
مولى بني الحارث بن كعب كان اعلم المتقدمين والمتأخرين
بالنحو ولم يوضع مثل كتابه وكان سيبويه الى بغداد من البصرة
والكسائي يعلم الامين بن هارون الرشيد فجمع بينهما وتناظرا

وخرج من بغداد وقصد بلاد فارس فتوفي بقرية من قرى
شيراز يقال لها البيضاء في سنة ١٨٠ وعمره ٤٠
ابو عمرو وابو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله
بن الحصين التميمي المازني البصري احد القراء السبعة
كان اعلم الناس بالقرآن الكريم والعربية والشعر وهو في
النحو في الطبقة الرابعة من علي بن ابي طالب رضي الله
عنه ولم يكن له مثل في النحو فقط ابن درستويه ابو محمد
عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي النحوي
النحوي كان عالما فاضلا وكانت ولادته سنة ٢٥٨
وتوفي سنة ٣٤٧ ببغداد وله تصانيف كثيرة منها
الارشاد في النحو ابو العباس عبد الله بن محمد الناشي
الانباري وكان نحويا عروضيا اصله من الانبار واقام
ببغداد ثم انتقل الى مصر واقام بها الى اخر عمره وكان
يقول الكلام فيقبض على علل النحاة وكانت وفاته بمصر سنة
٢٩٣ ابن الانباري ابو البركات عبد الرحمن بن
ابي الوفاء محمد بن عبيد الله بن ابي سعيد محمد الانباري
الملقب بكمال الدين النحوي كان من الائمة المشار اليهم
في علم النحو سكن بغداد من صباه الى ان مات شافعي
المذهب وصنف في النحو ايضا وكانت ولادته
٥١٣ وتوفي سنة ٥٩٨ ببغداد ابن جني
ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي المشهور

كان اماما في علم العربية ولابن جني من التصانيف المفيدة
في النحو كتب كثيرة وفي غير النحو ايضا وشرح ابن جني ديوان
ابن جني وسماه الفسر وكان قرا على صاحب الديوان ورايت
في شرحه قال سالت الشيخ ابا الطيب المتنبي عن قوله باد هواك
صبرت او لم تصبرا فقال كيف تثبت الالف في تصبرا مع
وجود لم الجازمة وكان من حقه ان يقول لم تصبر له فقال
المتنبي لو كان ابو الفتح هاهنا لاجابك بهذا وهو ان هذه
الالف بدل من نون التاكيد الخفيفة كان في الاصل لم تصبرن
ونون التاكيد الخفيفة اذا وقف اللسان عليها ابدل منها
الفا قال الاعشى ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا كان
في الاصل فاعبدن فلما وقف بالالف وكانت ولادة
ابن جني قبل الثلثين والثلثماية بالموصل وتوفي سنة
٣٩٢ ببغداد الاصمعي ابو سعيد بن
عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن صالح
بن عثمان المعروف بالاصمعي كان الاصمعي صاحب
لغة ونحو اماما في الاخبار وهو من اهل البصرة قدم
بغداد في ايام خلافة هارون الرشيد ولادته سنة
١٢٢ وتوفي سنة ٢١٥ بمرو رحمة الله عليه
والاصمعي نسبة الى جده اصمع وسفوان اسم موضع
عند البصرة ابن الحاجب ابو عمرو عثمان بن عمر
بن ابي بكر بن يونس الدوني ثم المصري الفقيه

٢٢٨ المالكي المعروف بابن الحاجب الملقب جمال الدين كان
والده حاجبا للامير عز الدين موسك الصلاحي وكان
كرديا واشتغل والده ابو عمرو المذكور بالقاهرة في صغره
بالقران الكريم ثم بالفقه على مذهب الامام مالك رضي الله عنه
ثم بالعربية وبرع في علومه ثم انتقل الى دمشق ودرس
بجامعها في زاوية المالكية وتبحر في العلوم وكان الاغلب
عليه العربية وصنف مختصرا في مذهبه ومقدمة وجيزة
في النحو واخرى مثلها في الصرف وخالف النحاة في مواضع
واورد عليهم اشكالات والزامات يبعد الاجابة
عنها ثم عاد الى القاهرة واقام بها وسئل عنه في مواضع
في العربية مشكلة فاجاب ابلغ اجابة ومن جملة ما سئل
عنه اعتراض الشرط على الشرط في قولهم ان اكلت
وان شربت فانت طالق لم تعين الشرب على الاكل
بسبب وقوع الطلاق حتى لو اكلت ثم شربت لا
تطلق ثم انتقل الى الاسكندرية للاقامة بها فلم يطل
مدة هناك وتوفي بها سنة ٦٤٦ وكان مولده
سنة ٥٧٠ الكسائي ابو الحسن علي بن حمزة بن عبد
الله بن فيروز الاسدي بالولاء الكوفي المعروف
بالكسائي احد القراء السبعة كان اماما في النحو
واللغة والقراءة ولم يكن له في الشعر يد حتى قيل في
علماء العربية اجهل من الكسائي بالشعر وكان يؤدب

الا بن هارون الرشيد ويعلمه الادب واجتمع يوما محمد
بن الحسن الحنفي في مجلس الرشيد فقال الكسائي من تبحر في علم يهتدي
الى جميع العلوم فقال له محمد ما تقول فيمن سهى في سجود السهو هل
يسجد مرة اخرى قال الكسائي لا قال لماذا قال لان النحاة يقولو
التصغير لا يصغر هكذا اوصلت هذه الحكاية في عدة مواضع
فقال محمد فما تقول في تعليق الطلاق بالملك قال لا يصح قال
لم قال لان السيل لا يسبق المطر وانما قيل له الكسائي لانه دخل
الكوفة وجاء الى حمزة بن حبيب وهو ملتف بكساء فقال حمزة
بن حبيب من يقرا فقيل له صاحب الكساء فبقي عليه وقيل بل
احرم في كساء فنسب اليه   تواريخ

~~٢٢٨~~ ٢٢٩

كاتب احمد افندى ايله ماه شوالك يكرمى بشنجى كيجه سى عظيم دوشلر كوريلوب
ازرشاره تلك ماهى ذالحجه نك اون ايكى سنه برادرحق ده مراده نائل اولور
في ٢٢ ل سنة ٩١٠

نمره
۲۲۹

[illegible]
[illegible]